التاريخ المعاصر لإيران وتركيا

تأليف
الأستاذ الدكتور
خضير البديري



التاريخ المعاصر
لإيران وتركيا


بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ المعاصر لإيران وتركيا

تأليف

الأستاذ الدكتور خضير البديري

أستاذ التاريخ الحديث وتاريخ إيران الحديث والمعاصر

في كلية التربية/ جامعة واسط ـ العراق



التاريخ المعاصر
لإيران وتركيا

الأستاذ الدكتور خضير البديري

الطبعة الثانية: بيروت، كانون الثاني/يناير 2015

القياس: 17 × 24

تصميم الغلاف: الفنان بسام الخنّاق

الإخراج: مؤسسة المنتدى

عدد الصفحات: 400

ISBN 978-614-441-035-6

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1419 لسنة 2009



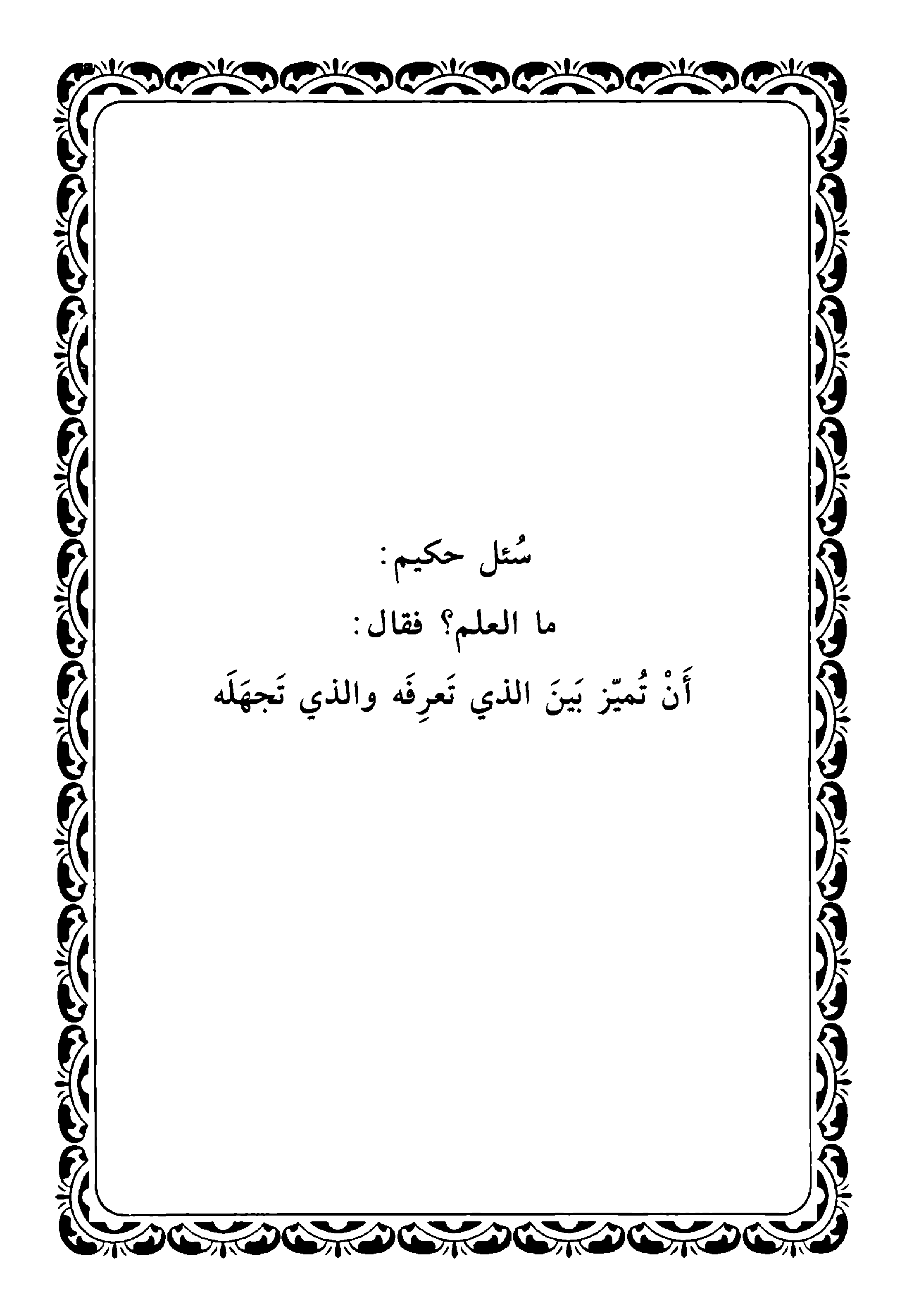
شركة العارف للأعمال ش.م.م

العارف للمطبوعات

بيروت ـ لبنان 00961 70 839503

العراق ـ النجف الأشرف 00964 7801327828

Website: www.alaref.net



سُئل حكيم:

ما العلم؟ فقال:

أَنْ تُميّز بَينَ الذي تَعرِفَه والذي تَجهَلَه

الرموز والمختصرات المستخدمة في الكتاب

د. ك. و: دار الكتب والوثائق.

- F.O: Foreign Office. - DBFP: Documents On British Foreign Policy. - FRUS: Foreign Relations Of The United States. - DOGFP: Documents On German Foreign Policy
- MOI: "Mejdunarodnie O tnoshenian V epokhu Imperialisma. Dokumenti iz arkhivov Tsarskovo i Vremennovo Fravitelstv 1878-1917.

- وزارة الخارجية، العلاقات الدولية في عصر الامبريالية. وثائق أرشيفات الحكومة القيصرية والحكومة المؤقتة ١٨٧٨-١٩١٧.

منبع قبلي: المصدر السابق.

همان منبع: المصدر نفسه.

اقتباس شده آز: مقتبس في.

انتشارات: دار النشر.

بى جا: دون مكان طبع.

بى تا: دون تاريخ طبع.

جاب: الطبعة.

شماره: العدد.

ش: شمسي.

جلد: المجلد (الجزء).

المقدمة

تحظى دراسة التاريخ الحديث والمعاصر للدول المجاورة للعراق باهتمام بالغ، لاسيما إيران وتركيا، اللتان تشكلان أهمية مميزة وبارزة ظلت مثار اهتمام العالم بأجمعه لحقب تاريخية مختلفة لم تكن بالقليلة، ليس لموقعهما الجغرافي المتميز حسب، بل لمكانتهما التاريخية وأثرهما في السياسة الدولية، وما تركته هاتان الدولتان من إرث الروابط التاريخية والدينية الوثيقة التي تربطهما مع الدول الإسلامية وبقية الدول الأخرى، ومنها الدول المجاورة وبشكل خاص العراق، الذي يشكل معهما "الثالوث الإسلامي البارز" لكثرة التداخلات المتعددة والمتعلقة بتاريخ تلك الدول المرتكزة على خلفية واسعة من الأحداث المتشابكة فيما بينها، ناهيك عن المصالح الأخرى الاقتصادية والثقافية المشتركة بين هذه الأطراف للتطلع إلى علاقات أفضل تخدم تلك المصالح على الأصعدة كافة.

لذلك اكتسبت دراسة التاريخ المعاصر لإيران وتركيا بهذا الصدد أهمية خاصة في المرحلة الراهنة وبشكل خاص على المستوى العلمي والأكاديمي، فبدأ الاهتمام جدياً بكتابة تاريخ هاتين الدولتين المجاورتين للعراق ودراسة أحداثهما المختلفة بالطريقة التي تعود بالفائدة العلمية والمعرفية لهذا التاريخ، الحافل بشتى صور الأحداث والتطورات، على

طلبتنا ومثقفينا عموماً، انطلاقاً من المعرفة المسبقة بالأقطار المجاورة التي تُهيئ لنا المعلومات والدراسات لمعرفة نقاط القوة والضعف وامتلاك الصورة الواضحة لجار أبدي لا يمكن التغاضي عن جواره لنا وعن دوره تجاهنا، مما يفرض علينا أن نكون مطلعين ومحللين بكل ما يتعلق بهذين البلدين، ومن هذا المنطلق جاء اهتمام العديد من مؤسساتنا العلمية بدراسة "التاريخ المعاصر لإيران وتركيا" ومنها مؤسساتنا الأكاديمية، إلى الحد الذي يدعو للافتخار والاعتزاز لما قدم في هذا الميدان الذي لا يمكن أن يضاهيه ميدان آخر سوى "تاريخ العراق المعاصر" بعد سنوات طويلة من الإهمال الذي عانت منه مكتبتنا العربية والعراقية بشكل خاص، الأمر الذي يدفعنا جميعاً نحو إرساء قاعدة جديدة وبناءة وفق رؤية واقعية ثاقبة تُمكن باحثينا بمن فيهم الأكاديميين في الجامعات العراقية، من تقديم ما هو جديد في هذا المجال والحيلولة دون وضع العراقيل والمشاكل في طريق تقدمها، وان كانت هناك وللأسف الكبير بعض الصيحات التي تتعالى والانتقادات اللا موضوعية من وراء الكواليس أحياناً للوقوف أمام هذا التوجه تحت ذرائع وحجج غير منطقية.

إن إيران وتركيا بحكم موقعهما الجغرافي ولارتباطهما مع العراق بحدود برية طويلة، وبوصفهما دولتان إسلاميتان مجاورتان تفرضان علينا وبقوة متابعة دقائق تطورات تاريخهما ومعرفة توجهاتهما السياسية عن طريق تكثيف الجهود من لدن الباحثين والمعنيين والمهتمين بتاريخ إيران وتركيا المعاصر لإعداد الدراسات والبحوث العلمية في هذا الميدان الواسع، الذي مازال لحد الآن، على الرغم مما صدر بهذا الخصوص من بحوث وكتب ودراسات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، بحاجة إلى المزيد من الكتابة بهذا الاختصاص من أجل تعريف القارئ الذي يجهل الكثير عن

تفاصيل تاريخ الدولتين المجاورتين وملامحهما السياسية ورفد المكتبة العربية والعراقية معاً بالمزيد من الدراسات المتعلقة بهذا التاريخ.

تكمن أهمية هذه الدراسة، فضلاً عما ذكرناه أعلاه، في الهدف المطلوب من ورائها بخصوص توفير كتاب موحد عن "تاريخ إيران وتركيا المعاصر" ليكون مرجعاً أساسياً نضعه بين أيدي طلبتنا الأعزاء، لكونه مطابقاً للمنهج الذي أقرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك القُراء من المثقفين المعنيين والمهتمين بتاريخ هاتين الدولتين المجاورتين للعراق، بمن فيهم الباحثين الأجلاء، بأسلوب حتم علينا عرض المواضيع الأساسية بوضوح مختصر وتفاصيل ملائمة لإلمام الطالب الجامعي بالملامح الرئيسة لتاريخ البلدين وما تضمنته من أحداث سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها، واضعين في نظرنا توزيعها على مدار أشهر السنة الدراسية، والمدة المطلوبة لإكمال المنهج، تاركين للطالب الحرية التامة في الرجوع إلى أهم المصادر والمراجع الأساسية التي تضمنتها هوامش الدراسة وغيرها، للاستفادة منها في البحث عن تفاصيل الأحداث والمعلومات المطلوبة، التي ستظهر حتماً في أثناء المناقشات والآراء المطروحة على بساط النقاش داخل المحاضرات وقاعات الدرس لتكوين فكرة واضحة عنها.

شملت الدراسة بابين رئيسين، تناول الباب الأول: تاريخ إيران المعاصر، الذي تضمن في فصله الأول إعطاء خلفية تاريخية ضرورية جداً لمعرفة الأحداث المهمة خلال العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٥) لتكون بمثابة ورقة دخول للطالب إلى فضاء المعلومات المتعلقة بتاريخ إيران المعاصر، التي تناولها الفصل الثاني من خلال التطرق إلى تطورات الأحداث في المرحلة الأخيرة من الحكم القاجاري والمناورات التي قام بها

رضا خان للوصول إلى العرش الإيراني وإزاحة الدولة القاجارية، في حين أكد الفصل الثالث طبيعة التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية في عهد رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١) في مجال السياستين الداخلية والخارجية وما رافقها من أحداث دفعت باتجاه سقوط رأس النظام نفسه عام ١٩٤١، ليبدأ الفصل الرابع والأخير، الذي تطرق إلى توجه السياستين الداخلية والخارجية الإيرانية نحو خدمة المصالح الأجنبية خلال عهد محمد رضا شاه (١٩٤١-١٩٧٩) وتفاقم الصراع الداخلي، الذي أدى إلى تصاعد قوة المعارضة الداخلية لحكم الشاه وبالتالي إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران نتيجة ثورة شعبية أطاحت بالشاه وحكمه عام ١٩٧٩.

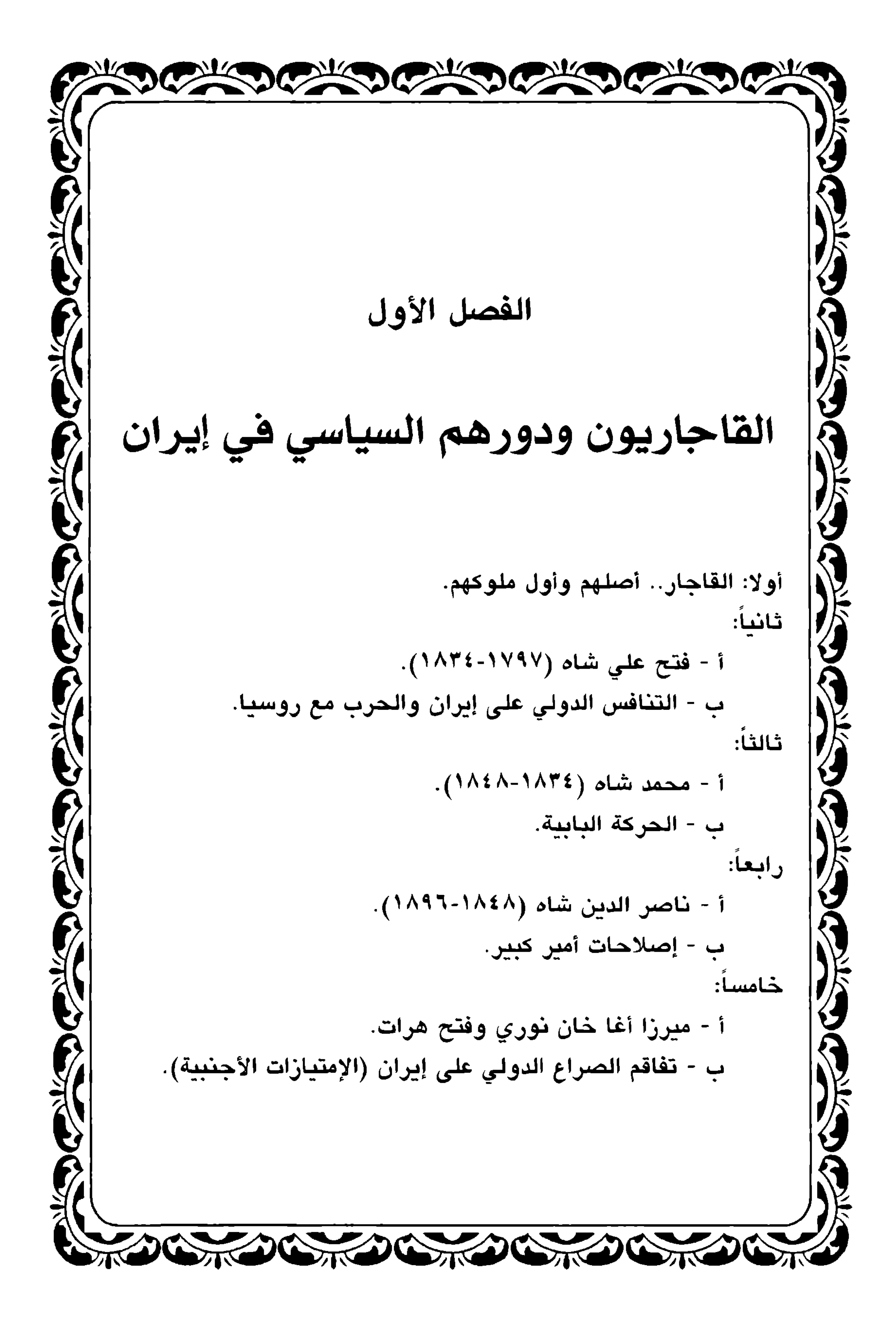
وتضمن الباب الثاني: تاريخ تركيا المعاصر، الذي احتوى على ثلاثة فصول أساسية، اشتمل الفصل الأول منها على هزيمة الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وظهور مصطفى كمال أتاتورك على مسرح الأحداث العثمانية وبالتالي بناء أسس الدولة التركية الحديثة، التي دفعت باتجاه إلغاء السلطنة والخلافة معاً وتأسيس الجمهورية التركية والسير نحو تحديث تركيا في الداخل وإقامة علاقات خارجية متطورة في مرحلة مابين الحربين، في حين تضمن الفصل الثاني تطورات الأحداث السياسية في تركيا منذ قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ حتى نهاية حكم الحزب الديمقراطي عام ١٩٦٠، بما فيها انتقال تركيا من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وعلاقات تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، وأخيراً تناول الفصل الثالث، الجيش وأثره في تطور السياسة الداخلية في تركيا من خلال التطرق إلى قيام الجيش التركي بثلاثة انقلابات عسكرية متتالية في الأعوام (١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨٠) مع الإشارة إلى طبيعة الحياة السياسية والحكومات التي حكمت خلال تركيا تلك الحقبة (١٩٦٠-١٩٨٠)

لتتوقف عند الانقلاب العسكري لعام ١٩٨٠ بوصف المرحلة التاريخية التي جاءت بعده تشكل فاصلاً تاريخياً آخر يدخل في باب السياسة لا التاريخ.

دفعنا حرصنا العلمي على رصد المواضيع الأساسية وتوضيحها في "التاريخ المعاصر لإيران وتركيا" بذل أقصى الجهود في الاعتماد على المصادر والمراجع الأساسية، التي احتوتها قائمة المصادر والمراجع في نهاية الكتاب، بما فيها الوثائقية والرسائل الجامعية العلمية وغيرها من المراجع التي تناولت أحداث وتطورات مهمة أغنت الدراسة كثيراً بالمعلومات المطلوبة، التي ساعدت كثيراً في توضيح جوانب عديدة من المواضيع المطروحة في نطاق الدراسة، ولا يسعني بعد إكمال هذه الدراسة، إلا أن انحني بإجلال وإكرام إلى الله سبحانه وتعالى شاكراً له نعمته ومساعدته في انجاز مهمتي العلمية، متمنياً أن تحظى هذه الدراسة بالقبول والاهتمام من لدن المعنيين والمهتمين بدراسة "التاريخ المعاصر لإيران وتركيا" وتكون عوناً لطلبتنا الأعزاء في محاضراتهم اليومية، معبراً وبصدق تام عن عرفاني وامتناني العاليين لكل من تفضل أن يرفد هذا الجهد المتواضع بما لديه من فكرة أو معلومة تصب في مجال تعزيز مضمونه وتطويره باتجاه أفضل، داعياً الباري، جل علاه، أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والصلاح انه نعم المولى ونعم النصير..

الباب الأول

تاريخ إيران المعاصر



الفصل الأول

القاجاريون ودورهم السياسي في إيران

أولا: القاجار.. أصلهم وأول ملوكهم.

ثانياً:

أ - فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤).

ب - التنافس الدولي على إيران والحرب مع روسيا.

ثالثاً:

أ - محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨).

ب - الحركة البابية.

رابعاً:

أ - ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦).

ب - إصلاحات أمير كبير.

خامساً:

أ - ميرزا أغا خان نوري وفتح هرات.

ب - تفاقم الصراع الدولي على إيران (الإمتيازات الأجنبية).

القاجاريون ودورهم السياسي في إيران

أولا: القاجار.. أصلهم وأول ملوكهم:

القاجار قبيلة تركمانية الأصل تنتسب إلى قاجار نويان بن سرتق نويان، أحد جنود هولاكو خان. نزحت هذه القبيلة من مساكنها الأصلية في آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط خلال القرن الرابع عشر الميلادي واستقرت في أذربيجان ومازندران قبل أن يقوم مؤسسها أغا محمد خان ويجعل السلطة في سلالته، ولم تظهر هذه القبيلة على المسرح السياسي الإيراني إلا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، إذ كانت تمد الدولة الصفوية آنذاك بالجند، وعُدت إحدى القبائل السبع التي أسهمت في تأسيسها، وقد لاحظ الشاه عباس الأول (١٥٨٨-١٦٢٩) تزايد قوتها مما دفعه لأن يقسمها على ثلاثة أقسام ويسكنهم في كل من جورجيا واستراباد لحماية الحدود الإيرانية في المناطق الشمالية[1].

تراجعت قوة القاجار في عهد نادر شاه (١٧٣٦-١٧٤٧)، ولكنها سرعان ما ظهرت على المسرح السياسي الإيراني مرة أخرى في مازندران بعد وفاة نادر شاه نفسه عندما أعلن محمد حسن قاجار، زعيم القبيلة، استقلاله بالمقاطعات الشمالية بما فيها أذربيجان، ولكنه لم يستطع الصمود أمام قوة كريم خان الزند (١٧٥٠-١٧٧٩) فتراجع إلى مازندران التي قتل فيها عام ١٧٥٨ على يد أحد

---

(١) سعيد نفيسي، تاريخ اجتماعي سياسي در دوره معاصر، جلد اول (أز اغاز سلطنت قاجارها تاپايان جنك نخستين باروسية)، تهران، ١٣٣٥، ص٥-١٩؛ ميرزا محمد تقي سبهر، سلاطين قاجارية، به كوشش وتصحيح ونخشنة محمد باقر بهيودي، تهران، ١٣٤٤، ص٨.

زعماء القاجار الذي انضم إلى كريم خان الزند، عندئذ وجد القاجار زعيماً لهم في شخص أغا محمد خان، الذي تميز بالذكاء والشجاعة والقسوة اللامتناهية، التي جاءت انعكاساً لأزمة نفسية رافقته وهو في الخامسة من عمره عندما خصي وعذب بأمر عادل شاه ابن أخ نادر شاه وخليفته، ويجمع بعض المؤرخين على أن ما تعرض له أغا محمد خان آنذاك، كان سبباً في سياسته القاسية وإرهابه الوحشي، إذ دفعه ذلك لأن يتميز بصرامة ووحشية لا يمكن أن تصدر إلا عن نفس تشبعت بشهوة الثأر من الجنس البشري عموماً لهذه الإساءة التي لحقت به(١).

أصبح اغا محمد خان منذ صباه رهينة لدى الافشاريين، وبعدها رهينة لدى كريم خان الزند الذي أحسن وفادته وقدر ذكائه فكان يستشيره كثيراً في أمور الدولة، في حين كان اغا محمد خان يخطط ويراقب الأوضاع في عهد الزنديين عن كثب، ويعتقد انه بوفاة كريم خان الزند سيكون باستطاعة عشيرته السيطرة على الأمور في إيران لما كان يتوقعه من كثرة الخلافات التي ستظهر بين مدعي العرش الإيراني بعد ذلك، لذا كان على اتصال مستمر طيلة خمس عشرة سنة، أثناء وجوده في الأسر مع زعماء القاجار، وفعلاً استغل وفاة كريم خان الزند عام ١٧٧٩ وهرب من شيراز إلى مازندران(٢)، واستطاع أن يجمع عشيرته ويباشر الصراع مع الزنديين مستغلاً حالة الفوضى التي دبت في المناطق الجنوبية من إيران بسبب الصراع بين الأمراء الزنديين على السلطة، وخضعت له معظم أنحاء إيران بما فيها جرجان ومازندران وكيلان وجميع مناطق شمالي إيران ما عدا

---

(١) J.G.Lorimer, Cazetteer Persian Gulf O'man and Central Arabia, Historical, voL.1, part.11, Calcutta, 1915, P.1857.

(٢) كان الخلاف على أشده بين قبائل القاجار والزنديين، ولأجل إنهاء تلك الخلافات والابتعاد عن الأحقاد بين الأسرتين تزوج كريم خان الزند من "خديجة بيكوم"، أخت محمد حسن قاجار، زعيم القاجار، وقد ساعدت تلك المرأة ابن أخيها أغا محمد خان، عندما كان كريم خان الزند على فراش الموت، على الهرب من العاصمة شيراز وإيصاله إلى موطن قبيلته في استراباد.يراجع بهذا الخصوص:
حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران دراسة في التاريخ السياسي منذ ظهور الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، الجزء الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧٨.

خراسان وجزء من كردستان، وبانتصاره على لطيف خان (١٧٨٩-١٧٩٤) آخر حكام الزنديين، أعلن عن سقوط الأسرة الزندية وبدء حكم الأسرة القاجارية أواخر عام ١٧٩٤ وأصبح بذلك أول ملوك هذه الأسرة، ولو انه لم يُلقب رسمياً بملك أو شاه إلا في عام ١٧٩٦[1].

من الإجراءات المهمة لاغا محمد خان انه قام بنقل عاصمة بلاده من شيراز إلى طهران شمالي إيران عام ١٧٨٦، التي لم تكن يومذاك مدينة كبيرة، وكان لهذا الأجراء أسباب منها:

١ - كانت طهران تقع وسط منطقة غنية بالمراعي معروفة بين المقاطعات الشمالية الإيرانية.

٢ - بما أن جيش اغا محمد خان كان يعتمد على الفرسان، فإنه من الطبيعي جداً أن يستفيد من تلك المناطق بهذا الخصوص، لذا كان بإمكانه جمع الجيش وإرساله إلى الشمال الغربي والشمال الشرقي من حدود إيران بسهولة.

٣ - المناطق الجنوبية التي مثلت مراكز الحكم في العهود السابقة أصبحت تعاني كثيراً بسبب المنازعات الشديدة

٤ - قرب طهران من مراكز تجمع قوة قبائل القاجار، لاسيما جورجان.

أن جل اهتمام أغا محمد خان بعد أن استتبت له الأمور في الداخل كان منصباً على الجيش، فاستطاع أن يؤسس جيشاً قوامه لا يقل عن (٤٠,٠٠٠) رجل، فضلاً عن رؤساء العشائر الإيرانية الذين كانوا ملزمين بتقديم رجالهم أثناء الحرب للدفاع عن البلاد، وكان يفكر آنذاك في تحقيق حلم حياته بتأسيس إمبراطورية واسعة تفوق مساحتها ونفوذها الدولة الصفوية، وكان ذلك تصوراً

---

(١) علي اكبر بينا، تاريخ سياسي وديبلوماسي إيران، جلد أول (از كلنا باد تاتركمانجاي ١١٣٤-١٢٤٣هـ)، جاب سوم، تهران، ١٣٤٢ش، ص ٣٤-٣٥؛ شاهين مكاريوس، تاريخ إيران، مطبعة المقتطف، القاهرة، ١٨٩٨، ص٢٢٧.

مثالياً لأن الظروف التي رافقته كانت تجعل من تحقيق هذا الهدف مستحيلاً بسبب واقع تناسب القوى على الصعيد الدولي الذي لم يأخذه بنظر الاعتبار، ولان تطورات الأحداث في المنطقة بشكل عام لم تكن في صالحه أيضاً[١].

ولتحقيق أحلامه تلك سعى اغا محمد خان فعلاً للقيام بالسيطرة على إقليم جورجيا فيما وراء القفقاس عام ١٧٩٥ عندما كان هيراقل الثاني (Herakilus II)، قيصر جورجيا، يسعى هو الآخر للتخلص من السيطرة الإيرانية بمساعدة الروس، بموجب معاهدة الصداقة التي عقدها مع روسيا عام ١٧٨٣، ولغرض أن يقطع كافة صلاته بالسلطة الإيرانية قام بالاستيلاء على بعض الأراضي الإيرانية وضمها إلى مملكة جورجيا، مما أثار غضب أغا محمد خان، الذي بعث برسالة تهديد عام ١٧٩٥ إلى هيرقل الثاني مطالباً إياه الاعتراف بالسيادة الإيرانية على جورجيا التي كانت جزء من إيران منذ مئات السنين والابتعاد عن مواقفه المتطرفة والعودة إلى طاعة الحاكم القاجاري، ولكن تزايد نفوذ كاترين الثانية (١٧٨٢-١٧٩٦) قيصرة روسيا، في جورجيا، وعجز هيرقل الثاني عن الاستغناء عن حماية الروس دفعا به إلى إجابة أغا محمد خان بالرفض مؤكداً قوله: انه "لا يرى سلطاناً آخر ولا يعترف إلا بكاترين إمبراطورة روسيا القيصرية"[٢]. وبعد أن تلقى الزعيم القاجاري جواب الرفض من هيرقل الثاني في نيسان ١٧٩٥ أمر بتنظيم قوة عسكرية قوامها (٦٠,٠٠٠) مقاتل لغزو جورجيا، توجه إليها على شكل ثلاثة ارتال، ودارت بين الطرفين حرباً غير متكافئة كان من نتائجها استسلام العاصمة تبليس، التي دخلها أغا محمد خان يوم ١٢ أيلول ١٧٩٥ فأباح المدينة لثمانية أيام تاركاً العنان لقواته أن تفعل بأهلها ما تشاء بقصد "أن يتذكره الجورجيون في تاريخهم بأنه قائد لا يقهر" على حد تعبير أحد المؤرخين الإيرانيين[٣].

---

(١) كمال مظهر أحمد، دراسات ي تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مطبعة أركان، بغداد، ١٩٨٥، ص٣-٢٤.

(٢) علي اكبر بينا، منبع قبلي، ص٣٩-٤٠.

(٣) علي أكبر بينا، منبع قبلي، ص ٤١- ٤٤.

بعد استيلائه على جورجيا وإعادتها للسيادة الإيرانية المركزية عاد أغا محمد خان إلى طهران مستصحباً معه (١٥-١٦) ألف شاب وشابه من جورجيا استخدمهم جميعهم خدماً في بيوت الأمراء والمقربين منه في إيران، وحسب التقديرات فإن سكان جورجيا تقلص عددهم إلى النصف تقريباً قياساً مع ما كان عليه عام ١٧٨٣، وبالرغم من وثوقه بنفسه وقدرته ومؤهلاته للحكم، إلا انه كان لا يرغب في التاج، ولكنه اقتنع أخيرا وأعلن تتويجه يوم ٢١ آذار ١٧٩٦م ليتبوأ العرش ويصبح أول شاه قاجاري، وبانتهاء إجراءات التتويج بدأ نفوذ الشاه القاجاري يتوسع شيئاً فشيئاً، فصمم لأن يضع حداً لأوضاع خراسان، كما قرر أن ينهي تمرد الأوزبكيين في شمال شرقي إيران، عندها استغلت كاترين الثانية انشغال أغا محمد خان في خراسان لتقوم بضم الولايات الشمالية الإيرانية لإمبراطوريتها، إلى الحد الذي منحت فيه "مرتضى قلي خان" الأخ المبعد لاغا محمد شاه، في روسيا، لقب "سلطان إيران" وتم تكليف الجنرال الروسي كودوفيتش، أواخر عام ١٧٩٥، بالتقدم إلى دربند وقضاء فصل الشتاء هناك، وفي ربيع ١٧٩٦ أصبحت أذربيجان تحت تهديد القوات الروسية بعد أن تم استيلائها على دربند وباكو وطالش وكنجة، مما عرض البلاد إلى خطر سقوط السلطة القاجارية، ومن حسن حظ القاجاريين أن هذه الأوضاع لم تدم طويلاً، إذ تغيرت بموت الإمبراطورة كاترين الثانية عام ١٧٩٦ وانتقال العرش إلى ابنها بافل الأول (١٧٩٦-١٨٠١) الذي سعى منذ البداية إلى اتخاذ سياسة سلمية تختلف عن سياسة والدته، فأصدر أوامره إلى قواته المرابطة على الحدود الإيرانية بالانسحاب تاركاً جورجيا وقيصرها في موقف حرج للغاية آنذاك[١].

استغل أغا محمد خان قرار القيصر الروسي الجديد بالانسحاب ونظم حملة ثانية للاستيلاء على جورجيا وإخضاع حاكمها، الذي طلب مساعدة الروس لدرء الخطر الإيراني، فتحرك شاه إيران من طهران بعد أن عين بابا خان جهانباني،

---

(١) علي أكبر بينا، منبع قبلي، ص٤٥- ٥٠؛ كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص ٢٥- ٢٧.

ابن أخيه ولياً للعهد مكانه، إلى أذربيجان وزحف إلى شوشة التي عسكر حولها، إلا أن حادثة اغتياله هناك، التي لم تكن في الحسبان، يوم ٨ ١أيار ١٧٩٧ في ظروف غامضة حالت دون الاستمرار بالحملة، وأدت إلى تشتيت الجيش الإيراني وبعثرته، وقد تم نقل خبر وفاة أغا محمد شاه سريعاً إلى ولي العهد الذي أوصى له عمه قبل وفاته بالعرش لعدم وجود وريث للعرش الإيراني من بعده.

ثانياً:

أ - فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤):

على الرغم من الاحتياطات المختلفة التي اتخذها أغا محمد شاه لتامين ولاية ابن أخيه ووريثه للعرش بابا خان، إلا أن الأخير ظل مشغولاً بعد اعتلائه العرش لمدة لم تعد بالقليلة في نزاع مع عدد من المطالبين والمدعين بالعرش الإيراني، وثائرين آخرين خارجين على السلطة والذين شكلوا في مجملهم مشكلات داخلية معقدة واجهت ولي العهد، الذي أعلن نفسه شاهاً على إيران منذ وصول خبر مقتل عمه، وأرسل المراسيم إلى رؤساء وحكام الولايات معلناً لهم بداية حكمه وصار يعرف باسم "فتح علي شاه" منذ تتويجه في ٢١ آذار ١٧٩٨[١].

كان على النقيض تماماً من عمه، فلم يكن إداريا حازماً ولا عسكرياً جريئاً، ولكنه يشبهه في قسوته، لذلك تميزت مدة حكمه بالفوضى السياسية في كل مكان والتسيب الإقطاعي في البلاد. كان بخيلاً مولعاً بزوجاته الألف ومعجباً بلحيته الطويلة، وطيلة سنوات حكمه (١٧٩٧-١٨٣٤) لم يشترك إلا مرة واحدة في حملة عسكرية واحدة خاسرة، ومن ناحية أخرى استغل منصبه لتحقيق أطماعه الشخصية، فلم يكن له هم سوى ابتزاز الأموال لصالح العائلة المالكة، وفي الحقيقة انه نظر إلى بلاده على أنها بلاد معادية مفتوحة من واجبه أن يستغلها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وقد عَيَّنَ أولاده حكاماً على الولايات الإيرانية المترامية

(١) J.G.Lorimer. Op.Cit, P.1860.

الأطراف، وفي الوقت نفسه وقع فريسة سهلة للأحداث والعلاقات الدولية المتشابكة نتيجة لجنوحه ورغبته في التوسع(١).

برزت في عهده شخصية سياسية فذة قدر لها أن تحتل مكانة بارزة منذ بداية حكمه، ألا وهي شخصية عباس ميرزا، الابن الثالث لفتح علي شاه، الذي عين ولياً للعهد وحاكماً على أذربيجان، وعُدّ من ابرز الساسة الإيرانيين طيلة سنوات العهد القاجاري، وأتُبِعَ تقليد في إيران بأن تكون تبريز، مركز أذربيجان، العاصمة الثانية بعد طهران مقراً لولي العهد لتدريبه من الناحية الإدارية ومهام الحكم في المستقبل.

كان عباس ميرزا مثقفاً من الطراز الأول ولديه بعض الاتجاهات الفكرية، فكان صاحب أول بعثة دراسية إلى لندن عام ١٨١١م، وأرسل أوائل الطلبة الإيرانيين إلى أوربا لدراسة المواد العلمية مثل العلوم العسكرية والهندسية وصناعة الأسلحة والطب واللغات الحديثة، واهتم بالثقافة والآداب وشجع الطباعة في هذا المجال إلى الحد الذي أدينت فيه اللغة الفارسية لإصلاحات عباس ميرزا. اعتنى بالجيش الذي كان يعاني من نقص شديد في التدريب والتجهيز، ففي الوقت الذي كان فيه الجيش يعتمد على حرس الشاه الخاص، وجيش عشائري يجمع عند الحاجة، عمل عباس ميرزا على تشكيل قوة عسكرية من الرجال المشاة قوامها (٦٠٠٠) رجل ليكونوا نواة هذا الجيش الجديد وسلحهم بالأسلحة الحديثة والمدافع المتحركة وخصص لهم رواتب تدفع من لدن الحكومة بشكل منظم، وتميزوا بزي رسمي خاص وأسكنهم في كثير من الثكنات العسكرية التي يشرف على تدريبها مدربون وضباط أوربيون، ولأجل تمويل الجيش الجديد أسس عباس ميرزا مصنعاً للمدفعية ومجمعاً لصنع البنادق وانشأ مكتباً خاصاً لترجمة البيانات والمؤلفات العسكرية والهندسية، ولغرض تمويل

(١) كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٢٩؛كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، بيروت، ١٩٦٥، ص٦٥٧.

مشروعه الإصلاحي، عمل عباس ميرزا على تخفيض رواتب منتسبي البلاط والرواتب التقاعدية ناهيك عن الحد من النفقات الكبيرة التي كانت تغدق في مجال حياة البذخ والإسراف والترف التي يعيشها فتح علي شاه آنذاك، واتبع عباس ميرزا سياسة خاصة بحماية التجارة عن طريق وضع تعريفات كمركية على بعض البضائع المستوردة ومنها الأقمشة الأجنبية لزيادة العائدات المالية(١).

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها عباس ميرزا في إصلاح الجيش، إلا انه لم ينجح في مسعاه بسبب شدة المعارضة المتمثلة بزعماء القبائل، الذين عارضوا جيشا مركزيا يؤدي إلى الحد من قوتهم ونفوذهم ويهدد حكمهم الذاتي، فضلا عن معارضة رجال الدين الذين لاحظوا في المدربين الغربيين والممارسات الرياضية والبزة العسكرية تجاوزاً على القيم السائدة، الأمر الذي بإمكانه أن يودي إلى فتح المجال لغزوات أوربية اكبر، ناهيك عن معارضة ضباط الجيش أنفسهم ممن استفادوا من النظام العسكري القديم، وكذلك بعض الأمراء والوزراء، ولا ننسى هنا الاعتراضات التي أثارها موظفو البلاط بسبب تخفيض رواتبهم ولجوئهم إلى المكائد السياسية، وواجهت إصلاحاته الاقتصادية وبضمنها الحماية الكمركية معارضة واضحة من الدول الغربية ومنها بريطانيا لتعارضها مع المصالح الأجنبية، فساعد كل ذلك في تدني الحالة الاقتصادية وانحسار الحركة التجارية وتفشي القحط والغلاء(٢). ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الموقف السلبي لأشقائه وموقف زعماء القاجار الذين كان لهم أثراً واضحاً في تحجيم إصلاحات عباس ميرزا آنذاك.

وقف عباس ميرزا ضد التغلغل الروسي في إيران، الأمر الذي اكسبه تأييد الإيرانيين والبريطانيين معا، وهذا لا يعني انه لم يقع في الأخطاء، التي كان منها

---

(١) اروندا إبراهيميان، إيران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، العدد (٢٢)، المجلد الأول، بغداد، ١٩٨٣، ص٧٥.

(٢) علي خضير عباس المشايخي، إيران في عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ٣٢.

تقديره للعلاقات الدولية، فمع أنه كان مصيبا في عدائه للروس، إلا أن ميله لبريطانيا لم يكن أمراً وارداً وصحيحاً، إذ أنّ موقفه من روسيا تسبب في زيادة النفوذ الأجنبي ليؤدي دوراً خطيراً في التنافس على إيران بين كل من فرنسا وروسيا وبريطانيا، بوصفه ميزة أساسية ميزت عهد فتح علي شاه وما سببه هذا التنافس من حربين مدمرتين بين روسيا وإيران طبعت عهده أيضاً بميزة أخرى.

ب - التنافس الدولي على إيران والحرب مع روسيا:

يعود التوجه الروسي صوب إيران إلى ما قبل القرن التاسع عشر، إلا انه تجدد خلال ذلك القرن لزيادة التنافس الاستعماري في المنطقة، التنافس الذي تفرعت أهدافه وتنوعت مظاهره بخصوص الأطراف المختلفة. فالانتصارات التي حققتها روسيا في حروبها مع إيران كانت إلى جانب روسيا، بسبب تقدم الأخيرة وقدرتها العسكرية الواسعة، مقابل تحلل إيران وضعفها، لكن حسب المنطق من المفروض أن تنتهي هذه الحروب بسرعة، لوجود عوامل مساعدة لإنهائها، إلا أن تناسب القوى على الصعيد الدولي أدى دورا واضحا في استمرارية الحروب مع أن اغلب العمليات العسكرية كانت تنتهي لصالح روسيا، وذلك لأن القوى الكبرى كانت تدخل في مناورات وتزود إيران بأسباب الاستمرار في الحرب، فالوفود الفرنسية كانت تصل إلى طهران، وفرنسا تقدم المساعدات وتعقد المعاهدات التي تعطي لإيران الوعود بتحقيق مصالحها، كذلك بريطانيا كانت تقدم الأسلحة والأموال إلى إيران، فضلا عن وجود عامل مهم جدا في إطالة أمد هذه الحروب هو العناد الإيراني للاستمرار فيها بالرغم من الخسائر التي تكبدتها إيران آنذاك.

كذلك تطلع نابليون اثر فشل غزوته لمصر عام ١٧٩٨ لاتخاذ إيران مركزا لعملياته الحربية ضد الهند "درة التاج البريطاني" على أن يتدرب الجيش الإيراني على أيدي الضباط الفرنسيين ولتحقيق ذلك عقد نابليون في أواخر عام ١٨٠٠م معاهدة مع باول، القيصر الروسي، نصت على إشراك قوات بلديهما في الحملة

المقررة لغزو الهند، وأجرت فرنسا اتصالات مباشرة بهذا الخصوص مع فتح علي شاه، الذي وجد في نابليون خير حليف بعد فشل التحالف بين القيصر الروسي ونابليون بشأن غزو الهند، بسبب اغتيال باول الأول ليلة ١١/ ١٢ آذار عام ١٨٠١ اثر مؤامرة اشترك البريطانيون في تدبيرها[١]. فكان ذلك بداية عهد جديد من التنافس الاستعماري الخطير بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا من أجل تثبيت النفوذ والحصول على بعض المنافع الاقتصادية داخل إيران، ومثل أيضاً نهاية للسلام الموهوم بين روسيا وإيران الذي كان سائدا قبل تلك الحادثة

كان ضم مقاطعة جورجيا من لدن روسيا، الشرارة التي أشعلت نيران حرب جديدة بين روسيا وإيران بدأت عام ١٨٠٤ بعبور الجيش الإيراني نهر آراس لمواجهة الجيش الروسي، إلا انه هزم في معركتين متتاليتين بين الطرفين، لافتقار القوات الإيرانية لوحدة التنظيم بين صفوفها وقياداتها وضعف كفاءة التجهيزات والتدريب، وكان من الطبيعي جدا أن يستغل الفرنسيون هذه الفرصة لتثبيت أقدامهم في إيران، لاسيما وان الشاه كان يبحث عن صديق آخر بعد فشله في الحصول على مبتغاه من المساعدات الضرورية التي نصت عليها معاهدة ٢٨ كانون الثاني ١٨٠١[٢]. بين إيران وبريطانيا، فوجد في نابليون خير حليف، وبعد تبادل الرسل والرسائل بشأن توطيد العلاقات الودية وتوحيد القوى ضد روسيا تم التوقيع على معاهدة فنكنشتاين في ٤ أيار ١٨٠٧ التي تعهدت فرنسا بموجبها تقديم المساعدة لإيران من أجل استعادة جورجيا من روسيا وتزويدها

---

(١) عبد الله رازي، تاريخ مفصل إيران از تأسيس سلسلة مادتا عصر حاضر، جاب دوم، تهران، ١٣٣٥ش، ص٤٦٠-٤٦٢.

(٢) للمزيد عن المعاهدة. يُراجع:
J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East A Documentary Record 1535-1914, voL.I, New York, 1972, PP.68-70;

محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوز دهم ميلادي، جلد أول، جاب دوم، تهران، ١٣٣٦، ص٢٢-٢٤.

بالمساعدات العسكرية اللازمة وتدريب الجيش الإيراني، في حين تعهدت إيران بإلغاء كافة علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع بريطانيا وان تعلن الحرب ضدها[١].

لم يمض على عقد معاهدة فنكنشتاين سوى شهرين تقريبا حتى استجدت كثير من التطورات على الساحة الأوربية التي دفعت نابليون إلى تغيير سياسته تجاه إيران لخطب ود روسيا. لهذا فبعد انتصارات نابليون في أوربا وقّع مع القيصر الروسي الاسكندر الأول (١٨٠١-١٨٢٥) معاهدة تيلست في ٣ تموز ١٨٠٧[٢]. ومهما يكن من أمر فإن معاهدة فنكشتاين ولدت ميتة وجاء توقيعها سيئا على الحكومة الإيرانية بسبب تغيير موقف نابليون من المساعدات العسكرية لإيران ضد روسيا، لذا ولى فتح علي شاه وجهه شطر بريطانيا طالبا منها إن تمده بالمساعدات اللازمة للوقوف بوجه الروس، وفي غضون ذلك تطلب الموقف البريطاني في إيران إرسال بعثة برئاسة هارفرد جونز H.Jones وصلت إلى بوشهر في ١٤ تشرين الأول ١٨٠٨ مبديا استعداد بريطانيا للدفاع عن إيران، كما عرض رغبة بلاده في التوصل إلى "عقد روابط الاتحاد والمحبة مع إيران"!! ووعد بتقديم مساعدات مالية سنوية لها وقيام الضباط البريطانيين بتدريب الجيش الإيراني، وفعلا تم التوصل إلى عقد تلك المعاهدة في ١٢ آذار عام ١٨٠٩، التي وصفت بأنها معاهدة تمهيدية لغاية أبرام معاهدة صداقة وتحالف نهائية، وبموجبها قطعت إيران كافة علاقاتها مع فرنسا وكل دولة أخرى معادية لبريطانيا وعدم السماح لأي جيش أوربي بالدخول إلى أراضيها، فيما تعهدت بريطانيا بتقديم كافة المساعدات المالية والعسكرية المتفق عليها[٣].

---

(١) عن نص المعاهدة. يُراجع: سعيد نفيسي، منبع قبلي، ص ٩٥- ٩٨.

(٢) عن المعاهدة وأثرها على إيران. يُراجع: محمود محمود، منبع قبلي، جلد أول، ص ٥٢ -٨٠.

(٣) عن نص المعاهدة يراجع:
C.U.Aitchison, A collection of Treaties, Engagement and Sands Relating to India and Neighboring Countries, voL.XIII, Calcutta, 1933, PP.53-55.

على الرغم من التزام بريطانيا بتعهداتها العسكرية تجاه إيران، إلا أن ذلك لم يؤثر في سير العمليات العسكرية في ميادين القتال مع روسيا، إذ استمر اندحار القوات الإيرانية في معظم المعارك التي خاضتها ومنها معركة "اسلاندوز" في ٣١ تشرين الأول ١٨١٢، الأمر الذي دفع بالسير كورأوسلي Sir Gorouseley، الوزير المفوض البريطاني في طهران، للتوسط بين روسيا وإيران، فأثمرت جهوده بعقد معاهدة "كلستان" بين الطرفين، التي تم توقيعها في ٢٤ تشرين الأول ١٨١٣، إذ أكدت على تنازل إيران لروسيا عن مقاطعات شمالية مثل دربند وشيروان وقره باغ وجورجيا، ومنحت روسيا حق الاحتفاظ بأسطول حربي في بحر قزوين، فضلاً عن إعادة العلاقات التجارية بين روسيا وإيران[١].

شكلت معاهدة كلستان عبئا ثقيلا على إيران تمثل بعلاقات خارجية من نمط جديد سمحت للبريطانيين باستغلال الآثار السلبية التي تركتها في نفوس الإيرانيين لعقد معاهدة جديدة مع إيران تحل محل المعاهدة التمهيدية السابقة وقعت في ٢٥ تشرين الثاني ١٨١٤م، أكدت إيران من خلالها إنهاء علاقاتها مع الدول المعادية لبريطانية وان لا تسمح باستخدام أراضيها لغزو الهند، فضلا عن استمرار المساعدات البريطانية المالية والعسكرية لإيران، ونتيجة لذلك وضعت إيران سياستها الخارجية تحت رقابة بريطانية وأفقدتها استقلالها السياسي والاقتصادي[٢].

لم تغير المعاهدة شيئا من الأوضاع على الساحة الإيرانية، ولم يكن فيها ما يوحي إلى مكسب جديد لإيران، بل على العكس تماما كانت فرصة مناسبة للتغلغل البريطاني السريع في إيران وخطوة أخرى باتجاه التنافس الدولي عليها،

---

(١) عن نص المعاهدة. يُراجع: ; Ibid, APPendix, PP.XV-XVIII
J.C. Hurewitz, Op.Cit., Vol.I, PP.84-86;
محمود محمود، منبع قبلي، جلد أول، ص١٢٥-١٣٠.

(٢) عن نص المعاهدة. يُنظر: ; C.U.Aitchison, Op. Cit, PP.60-63
محمد حسنخان صنيع الدولة، كتاب منتظم ناصري (تاريخ قاجارية)، بى جا، بى تا، ص١٠٧-١٠٩.

وفي غضون ذلك شهدت شؤون العراق الداخلية تدخلا إيرانيا مستمرا رافقه استخدام القوة المسلحة إلى الحد الذي اشتبكت فيه إيران مع الدولة العثمانية في حرب جديدة بدأت عام ١٨٢١ تحت ذريعة المضايقات التي كان يتعرض لها الحجاج الإيرانيون داخل الممتلكات العثمانية وإيواء الدولة العثمانية للإيرانيين اللاجئين إلى أراضيها، واستمرت الحرب بين الطرفين إلى عام ١٨٢٣ تخللته اتصالات ومحادثات على مستوى عال بين الدولتين العثمانية والقاجارية بهدف تنظيم العلاقات بينهما في إطار معاهدة تمّ التوصل إليها في ٢٨ تموز عام ١٨٢٣ عرفت باسم "معاهدة ارضروم الأولى" أشارت وبشكل صريح إلى عدم جواز تدخل إحدى الدولتين في شؤون الدولة الأخرى ومنع التجاوزات الحدودية وعدم استقبال الفارين من قبل الطرفين(١).

لم تحدد معاهدة كلستان، على الرغم من ثقلها على إيران، الحدود الفاصلة بين الدولتين تحديداً دقيقاً، وهذا ما جعل الباب مفتوحا أمام الروس لادعاءات أخرى في المستقبل، ففي الوقت الذي بدأ فيه الإيرانيون يعدون العدة لغسل عار الهزيمة السابقة مع روسيا، فإنهم حاولوا التملص إلى أقصى ما يمكن عن تنفيذ التزاماتهم بشأن بنود المعاهدة، في حين كان الروس يحثون الخطى نحو توسيع سيطرتهم على المناطق الجنوبية باتجاه إيران، فاستغلوا الحرب بين إيران والدولة العثمانية وتوسعوا في الأراضي الإيرانية ليتسنى لهم عام ١٨٢٥ احتلال كوكجة، وكان من نتائج ذلك أن نشب خلافا شديدا بين الطرفين بهذا الخصوص انتهى إلى اندلاع حرب جديدة بين روسيا وإيران صيف عام ١٨٢٦ حققت فيها إيران في البداية بعض الانتصارات بفعل عنصر المباغتة واستغلالها أوضاع روسيا الداخلية بعد وفاة الاسكندر الأول في ٢٩ تشرين الأول ١٨٢٥، إلا أن تلك الانتصارات سرعان ما تحولت إلى هزائم متلاحقة بعد أن دخلت القوات الروسية تبريز في ١٤ تشرين الأول ١٨٢٧ وأصبح احتلال طهران وشيكا أمام القوات الروسية التي

---

(١) يُراجع نص المعاهدة في: J.C.Hurewitz, Op. Cit., Vol.I, PP.90-92.

توجهت باتجاهها لولا تحرك البريطانيين الذين شعروا بدنو الخطر من حدود الهند، الأمر الذي دفع بهم للتوسط بين طرفي النزاع لإنهاء الحرب فبدأت مباحثات سلام في تشرين الثاني ١٨٢٧ استمرت إلى شباط ١٨٢٨ لتنتهي بعقد معاهدة جديدة في ٢٢ شباط ١٨٢٨ كانت أقسى وأثقل من سابقتها على إيران عرفت باسم معاهدة "تركمانجاي" نسبة إلى القرية الصغيرة الواقعة جنوب شرقي تبريز التي شهدت مراسيم توقيعها، والتي بموجبها أصبح كل إقليم شمالي نهر آراس وقلعة عباس آباد ومناطق طالش أرضاً روسية وحرمت إيران نهائيا من يريفان ونخجوان وتثبيت الحق الاستثنائي الذي حصلت عليه روسيا بموجب معاهدة كلستان في فرض الرقابة الحربية على بحر قزوين، ومنحت روسيا امتيازات سياسية واقتصادية إضافية زادت من تغلغل الروس داخل الأراضي الإيرانية وتوطيد دعائمهم فيها، ناهيك عما فرضته عليها من غرامة حربية كبيرة قدرت بملايين الروبلات ومنحت التجار الروس تسهيلات كثيرة في المناطق الشمالية الإيرانية(١).

كانت نتائج الحرب وخيمة جدا على إيران، إذ ظلت شعوبها تعاني من الأوضاع المزرية والضرائب الباهظة والأزمات الاقتصادية، مما عمق حالة التذمر بين الإيرانيين من الروس كثيراً إلى الحد الذي قاد أخيرا إلى كارثة حدثت في ١١ شباط ١٨٢٩ تمثلت بمذبحة السفارة الروسية في طهران، التي حرض عليها البريطانيون، ذهب ضحيتها جميع أعضاء البعثة الروسية في طهران بما فيهم السفير الروسي غريبايدوف، ولم ينج منهم سوى سكرتير البعثة فقط الذي لم يكن موجوداً في دار السفارة صدفة أثناء وقوع تلك المذبحة(٢).

---

(١) يراجع نص المعاهدة في: مؤتمن الملك، مجموعة معاهدات دولت عليه إيران بادول خارجه، تهران، ١٣٢٦ ش، ص١١٦-١٢٩، وفي النص الفرنسي، Motamen-ol-Molk, Recueil Des Traites De L'Empite Persian Avec Les Pays Etrangers, Teheran, 1908, PP.116-129;

عباس اسكندري تاريخ مفصل مشروطيت إيران باكتاب آدزو بينكاه مطبوعاتي بروين، تهران، بى تا، ص١٣٢-١٣٩.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن الحادثة. يُراجع: كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٧٧- ٨٣.

فقدت إيران اثر ذلك التنافس الحاد بين الدول الكبرى والحروب التي خاضتها، عشرات آلالاف من الكيلومترات لأخصب أراضيها، فضلاً عن العجز الذي شل ميزانية الدولة بشكل لم يسبق له مثيل إلى الحد الذي دفع عباس ميرزا إلى صهر تحفيات الأسرة القاجارية الذهبية لدفع تعويضات الروس[١]. ومع ذلك فإن إيران لم تخلد إلى السكينة والسلام، بل عملت وبعناد كبير على إحياء مشكلة عدتها أساسية، كانت قد غضت النظر عنها أيام الحروب الروسية - الإيرانية، إلا وهي مشكلة هرات[٢]. بعد أن أغرى الروس الحكومة الإيرانية بالسيطرة عليها لتعويض ما فقدته في الشمال الإيراني، وإثارة الصراع بين إيران وبريطانيا من أجل أن يتفرغ هؤلاء للتوسع أكثر في آسيا الوسطى وتثبيت نفوذهم هناك، ولغرض استعادة هرات بدأت محاولات إيران العسكرية الأولى منذ عام ١٨٣٠، وعلى الرغم من معارضة بريطانيا التي كانت مصالحها في هرات مرتبطة بمصالحها في الهند، إذ عدت هرات الخاصرة الشمالية الرخوة التي تدفع الغزو الأجنبي باتجاه الهند، إلا أن فتح علي شاه وجه حملته إلى هرات بقيادة حفيده محمد ميرزا بن عباس ميرزا وواصلت حصارها لها لحين وفاة عباس ميرزا، ولي العهد، عام ١٨٣٣، مني خلالها الجيش الإيراني بهزائم منكرة اضطر الشاه على أثرها لسحب قواته إلى طهران قبل التوصل إلى نتيجة تذكر، عندئذ توقفت العلميات العسكرية وحاول الشاه تطوير الجيش الإيراني، ومع ذلك فإن وفاته في ٢٣ تشرين الأول ١٨٣٤ حالت دون استكمال هذه المهمة[٣].

ترك فتح على شاه أمور الحكم لولي عهده وحفيده محمد ميرزا الذي خلف

---

(١) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢) نجحت إيران في بسط سيطرتها على هرات، المحافظة الثالثة في أفغانستان، خلال العهد الصفوي واستمرت هذه السيطرة حتى فقدتها في أثناء الفوضى التي أعقبت وفاة نادر شاه ١٧٤٧، فأصبحت واحدة من الأمارات المتناحرة في أفغانستان، للمزيد يراجع: خليل الله خليلي، هرات آثارها، رجالها، بغداد، ١٩٧٤.

(٣) P.Sykes, A History of Persia, Vol.II, London, 1958, P.325;
علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص٧٢-٧٣.

والده في حكم أذربيجان فانطلق من تبريز إلى العاصمة طهران ليتبوأ عرش الطاووس.

ثالثا:

أ - محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨):

كان على النقيض من والده، ضعيف الإرادة، ذو عقلية ضعيفة وخرافي لا يصلح للحكم لقلة معرفته بالأمور السياسية. كان منهمكا بحياته الخاصة ومولعا بالعروض العسكرية ويمكن التأثير عليه ببساطة عن طريق التملق له[١].

كُتب على إيران أن تعيش آنذاك فترة أخرى من الفوضى السياسية، ولكنها تغيّرت بقدرة وحكمة الوزير المقتدر ميرزا أبي القاسم قائم مقام الفراهاني، الذي قلده الشاه أعمال الصدارة العظمى وفاءً منه لمقامه الجليل ودوره الكبير في إيصاله إلى الحكم، فأنتهج سياسة خاصة اتسمت بالشدة والصرامة تجاه المتمردين وجواسيس الدول الأجنبية من المقربين لمحمد شاه، فوقف بحزم ضد أمراء البيت الملكي القاجاري الطامعين بالعرش الإيراني، فضلا عن دسائس ومؤامرات الدولتين بريطانيا وروسيا تجاه إيران، وعمل على الحد من أطماعهما التوسعية داخل البلاد ومنعهما من نهب ثرواتها، لذا كان دائما ضد فكرة تأسيس القنصليات لكل من بريطانيا وروسيا في المدن الإيرانية لاعتقاده بأن هذه القنصليات لن تكون إلا وكرا للجاسوسية ضد إيران، وان التجارة الحرة مع هاتين الدولتين تؤثر سلبا في الاقتصاد الإيراني وتعمل على تهريب ذخائر البلاد إلى الخارج[٢]. حسب تعبير السير جون كامبيل Sir. J. Campbell ممثل وزارة الخارجية البريطانية، الذي وصل البلاد لعقد معاهدة تجارية مع إيران.

التقت مصالح أصحاب الدسائس والمؤامرات مع أطماع الدول الاستعمارية

---

(١) C.R..Markham, A General Sketch of History of Persia, London, 1977, P.475.

(٢) نقلاً عن: حسن الجاف، المصدر السابق، ص ٢١٤- ٢١٥.

للنيل من أبي القاسم قائم مقام الفراهاني، مما دفعهم لتحريض محمد شاه، الضعيف الشخصية والإرادة، على طرده من الصدارة وإقناعه بخطورة استمرار القائم مقام الفراهاني في السلطة على العائلة القاجارية، وهنا تضافرت قوى الشر والفساد في بلاط محمد شاه وبتحريك وتحريض من الوزير المفوض البريطاني في طهران للطابور الخامس من عملائه لإفساد سمعته وتهويل أخطاءه إلى أن وصل الأمر حدا أن قرر الشاه التخلص منه فتنكر لعلمه وفضله عليه حينما أمر بقتله خنقا في ٢٠ حزيران ١٨٣٥، وبقتله خسرت إيران شخصية سياسية فذة وعالما وأديبا لامعا كانت خدماته للأدب والثقافة الإيرانيين كخدمات جان جاك روسو للأدب الفرنسي وشكسبير للأدب الإنكليزي(١).

ابتعد دولكوروكي Dolgorouky، الوزير المفوض الروسي في طهران، عن الحقيقة كثيراً عندما نقل إلى محمد شاه بخصوص ما كان يخطط له ميرزا أبو القاسم قائم مقام الفراهاني بعد ازدياد نفوذه في الدولة، بشأن إزاحة الشاه ذي الميول الروسية عن العرش الإيراني، الأمر الذي اضطر محمد شاه لقتله، والحقيقة يمكن القول إن ميرزا أبي القاسم قائم مقام الفراهاني بفضله وعلمه كان غريباً في وسطه وعصره، فكان لا بد أن يزاح بفعل عصابات البلاط الإيراني ومنافقيه الذين كانوا يتحينون الفرصة للقضاء عليه تدعمهم في ذلك المفوضية البريطانية في طهران، شأنه في ذلك شأن أمير كبير(٢). في عهد ناصر الدين شاه.

خلفه في الصدارة العظمى، ملا عباس بيات ايراواني، المعروف بحجي ميرزا اغاسي، الذي وصفته أغلب المصادر بالجهل وسوء الظن بكل شيء، وإنه كان يتخذ من السب والشتم واللعن مسلكا في تعامله مع معيته وموظفيه، مؤمناً بالخرافات والسحر والشعوذة، لذلك لم تكن صدارته نقمة على إيران في جميع

---

(١) عبد الله مستوفي، شرح زندكاني من ياتاريخ اجتماعي وإداري دوره‌ء قاجارية، جلد أول (آز اغا محمد خان تا آخر عصر ناصر الدين شاه)، جاب دوم، تهران، ١٣٢١ش، ص٤٣؛ حسن الجاف، المصدر السابق، ص٢١٥-٢١٦.

(٢) سنشير إلى هذه الشخصية في المواضيع القادمة.

نواحي الحياة المختلفة حسب، بل أصاب البلاد الانحطاط والتخلف والفساد في جميع مفاصلها، ومن مهزلة القدر أن محمد شاه كان مؤمناً بإمكانيات صدره الأعظم الجديد، ويعتقد بأنه "قطب الشريعة والطريقة"!!! مع أنه كان شخصية شاذة إلى الحد الذي وصفه البعض "بأنه مجنون، ولكنه بسرعة استطاع أن يكون له نفوذ على سيده"(١).

استطاع ميرزا اغاسي أن يفرض سلطته على الشاه بصورة كاملة وان يبسط سيطرته على مقاليد الأمور، التي أخذت تزداد سوءاً بمرور الأيام، مما أدى إلى تذمر الناس وسخطهم على سلالة القاجار، بوصفها الكابوس الجاثم على صدور الإيرانيين، وفي الوقت نفسه وصل الانحلال والفوضى إلى بقية المناطق الإيرانية التي بيعت فيها المناصب الحكومية بالمزايدة العلنية وتم اضطهاد الشعب الإيراني بطرق مرعبة، ناهيك عن إبعاد كل من يمتلك الروح الوطنية إلى المنفى بأمر من ميرزا اغاسي الذي كان مشغولاً بجمع الثروة لنفسه في طهران على حساب الوضع المأساوي في البلاد إلى الحد الذي بلغ به الأمر أن يبيع بعض الولايات الإيرانية إلى الشخص الذي يدفع إليه كمية أكبر من الأموال، فعلى سبيل المثال لا الحصر بيعت كرمنشاه عام ١٨٤٦ إلى شخص يدعى موهوب علي خان، والي كرمنشاه، الذي تقلد منصبه حديثا، ولغرض التعويض عما دفعه من أموال بهذا الخصوص استولى موهوب علي خان على كافة قطعات الماشية فيها بما في ذلك الأغنام ليبيعها خارج البلاد دون الاكتراث إلى المجاعة التي تفشت في اغلب أرجاء المدينة تاركاً الشعب الإيراني يعاني من الفقر المدقع إلى الحد الذي كان فيه، يشاهد الرجال والنساء على حد سواء يفترشون الشوارع والأرصفة تضورا من الجوع والفقر(٢).

لم يكتف ميرزا أغاسي بما حصل عليه من داخل إيران، بل وجه أطماعه شطر

---

(١) J.G.Lorimer, Op. Cit, P.1961.

(٢) C.R..Markham, Op.Cit., P.487.

أفغانستان، ففي أوائل عام **١٨٣٧** صرح بأن هرات ولاية إيرانية، وتحركت القوات الإيرانية المتعسكرة لهذا الغرض لتحقيق أهدافها في **٢٣** تموز **١٨٣٧** وفرضت حصارها على هرات في **٢٣** تشرين الأول **١٨٣٧**، وعلى الرغم من الاحتجاجات البريطانية على الإجراءات الإيرانية المتخذة وإعلان بريطانيا بإن غزو هرات يعد خرقاً لاتفاقية طهران **١٨١٤**، وان الوضع أصبح يسمح لها باتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار القوات الإيرانية بالانسحاب من هرات، إلا أن الحصار استمر للمدينة وبنشاط ملحوظ(١).

دخلت أزمة هرات مرحلة جديدة بإرسال حكومة الهند البريطانية بعد قطع العلاقات بصورة كاملة مع إيران، حملة عسكرية إلى الخليج العربي وتمكنت قوة إنزال بريطانية من احتلال جزيرة خرج في **١٩** حزيران **١٨٣٨**، ولم يكن أمام هذا الأجراء البريطاني سوى تخلي محمد شاه عن خططه ضد هرات وسحب قواته في أيلول **١٨٣٨** دون التوصل إلى أي اتفاقية مع حاكمها(٢).

لم يؤد التحرك الإيراني تجاه هرات إلى نتيجة تذكر لصالح إيران، بل ظلت المشكلة قائمة والعلاقات البريطانية - الإيرانية معلقة إلى أن تم التوصل إلى عقد معاهدة تجارية بينهما في **٢٨** تشرين الأول **١٨٤١** وصفت بأنها متممة لمعاهدة **١٨١٤**، واحتوت هذه على شروط مشابهه لما ورد في معاهدة تركمانجاي مع روسيا، وخولت بريطانيا الحق في تعيين قنصل لها في تبريز(٣). وعلى أثرها انسحبت القوات البريطانية من جزيرة خرج في آذار **١٨٤٢**.

من جانب آخر لم تقض معاهدة ارضروم الأولى عام **١٨٢٣** على الخلافات

---

(١) Ibid, P.477; كبتن هنت انكيس، جنك انكليس وإيران در سال ١٢٧٣ هجري، ترجمة أقاي حسين سعادت نوري، تهران، ١٣٢٧ش، ص٣.

(٢) M.Volodarsky, "Persia's Foreign Policy Between the two Herat crises 1831-1856", Middle Eastern Studies, London vol.21. No.2. April, 1985, P.11; C.RMarkham, Op.Cit, P.479

(٣) لمزيد من التفاصيل عن المعاهدة. يُراجع:
C.U.Aitchison, Op. Cit, PP.67-69; J. C. Hurewitz, Op. Cit., Vol.1, PP.123-124.

الإيرانية - العثمانية بسبب عدم تطرقها إلى موضوع السيادة على إقليم الأحواز، التي كانت مركزا لعشائر كعب العربية، وتجاهلت الحدود مع منطقة البصرة في جنوبي العراق، وقد رافق ذلك تدخل إيران في الشؤون الداخلية للعراق عندما طالبت بتعيين قنصل لها في العراق لرعاية مصالح الزوار والمقيمين الإيرانيين في العراق، إلا أن ذلك تم إهماله من لدن الحكومة العثمانية، فضلاً عن استمرار إيران باحتلال منطقة زهاب العثمانية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب بين البلدين بعد أن غزا علي رضا باشا، والي بغداد، مدينة المحمرة واحتلها عام ١٨٣٧، وكرد فعل قامت إيران بالاعتداء على السليمانية عام ١٨٤٠ وأعادت احتلال المحمرة عام ١٨٤١، وهنا تدخلت كل من بريطانيا وروسيا لحفظ مصالحهما السياسية والاقتصادية فتوسطتا لعقد معاهدة ارضروم الثانية في ٢١ أيار ١٨٤٧، التي نصت على اعتراف الدولة العثمانية بسيطرة إيران على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة خضر (عبادان) والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب، وخولت السفن الإيرانية الملاحة في شط العرب من مصبه إلى نقطة اتصال الحدود بين الدولتين قرب المحمرة (عند التقاء نهر الكارون بشط العرب)، في حين قررت الحكومة الإيرانية التنازل عن كل ما لديها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وعدم التدخل في شؤون هذه المنطقة[١].

وخلال تطورات الأحداث السياسية ظهرت في إيران كثير من الحركات السياسية والمذهبية ردا على سياسة الحكومة الإيرانية الاستبدادية، كان أبرزها الحركة الإسماعيلية في عام ١٨٤١ والحركة البابية التي كانت تعبر بشكل واضح عن مكانة رجال الدين والقوة التي كانوا يتمتعون بها في ظل الدولة القاجارية، ومدى تأثيرهم في الحياة السياسية الإيرانية آنذاك.

---

(١) يراجع نص المعاهدة في: محمود فرهاد معتمد، تاريخ روابط سياسي إيران وعثماني، جلد دوم، أز انتشارات كتابخانه ابن سينا، جاب اتحاد، بى جا، بى تا، ص ٤٤-٤٦؛ شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، ١٩٦٦، ص ٦٣- ٦٦.

ب - الحركة البابية:

إن المصدر الرئيس الذي أخذت عنه أفكار البابية وعقائدها وتعاليمها كان مناقضا للأصول والمبادئ التي بني عليها الإسلام، لذلك لا نكون بعيدين عن الحقيقة إذا اعتقدنا أن وراء هذه الحركات أيادي كفر والحاد تسيرها باتجاه أهداف وغايات يتطلع لها أصحاب تلك الأيادي.

ومن الضروري جدا معرفة شخصية صاحب فكرة البابية وما طبيعة الظروف التي أحاطت به وجعلته يتجه بهذا الاتجاه الخاص في تفكيره، فاول من فكر بالبابية هو علي محمد الشيرازي المولود عام **١٨٢١** في شيراز جنوب إيران توفي والده، الذي كان يعمل تاجراً هناك في صباه، فكفله خاله الميرزا علي الشيرازي أحد التجار في المدينة، وفي بوشهر التقى به أحد طلبة كاظم الرشتي المدعو جواد الكربلائي الطباطبائي وبدأ يلقي على مسامعه أفكار الشيخية(١). عن الغائب المنتظر ويظلله بأنه "يظهر من سيماه ومحياه انه هو ذلك الموعود الذي اخبر بقرب ظهوره كاظم الرشتي ومن قبله الشيخ أحمد الاحسائي" فتأثر الشيرازي بهذه الأفكار وتوجه لدراسة كتب الصوفية. سافر إلى كربلاء وارتاد مجلس كاظم الرشتي ودرس آراء وأفكار الشيخية ووجدها ملائمة لهواه فأصبح علي محمد الشيرازي يشعر بأن روح المهدي الغائب عليه السلام ستحل فيه وهو الذي سيملأ الأرض قسطا وعدلاً بعد أن ملئت ظلما وجورا، وبعد وفاة كاظم الرشتي عام **١٨٤٣** انتخب علي محمد الشيرزاي زعيما للشيخية، وفي البداية لم يدع الشيرازي سوى زعامة الشيخية ولم ينتقد عقائد الشيعة العامة ولم يتعرض لها ومنها عقيدة المهدي المنتظر عليه السلام(٢).

---

(١) نسبة إلى الشيخ أحمد زين الدين الاحسائي، وتنص أفكارها على إن ألائمة ألاثني عشر هم في الواقع أداة الله لنقل المعرفة الإلهية وإعلان مشيئة الله وإرادته، وهم بصفتهم هذه يصبحون الوسطاء الذين بواسطتهم يستطيع الناس أن يعرفوا الله، إلا إن وريثة الشيخية، أي البابية، التي حلت محلها، خرجت عن الحدود الإسلامية وبذلك صنفت فرقة خارجة عن الإسلام، يراجع: فيليب حتي، خمسة ألاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، المجلد الثاني، بيروت، ١٩٧٥، ص٨٨.

(٢) ضاري محمد أحمد الحياني، البهائية: حقيقتها وأهدافها، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الشريعة / جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٥٣-٥٦.

في الذكرى الألفية لغيبة الإمام المهدي عليه السلام يوم ٢٣ آيار ١٨٤٤ أعلن علي محمد الشيرازي عن نفسه ولقبها بالباب إلى الإمام الغائب، أي السبيل المؤدي إلى المعرفة الإلهية الباطنية[١]. فأجتمع حوله أكثر أفراد الشيخية وسلموه الزعامة والسيادة، وكذلك بعض كبار تلامذة كاظم الرشتي، وقد علّم علي محمد الشيرازي هؤلاء تقاليد معتقده وأرسلهم إلى الجهات المختلفة في إيران، تركستان والعراق، يبشرون بدعوته وأوصاهم بكتمان اسمه حتى يظهره هو نفسه، لذا كانت الدعوة سرية في البداية، وبما أن بعض رجال الدين كانوا قد فندوا أفكاره وعدوها مخالفة لأصول الدين الإسلامي ومشجعة للفوضى في شيراز لذا أمرت الحكومة باعتقال الباب في شيراز، ولكن حاكم أصفهان قام باختطاف الباب من السجن وجاء به إلى أصفهان بوساطة بعض البابيين وظل هناك تحت حمايته وبعد أن صدقه السذج من الناس أعلن انه اكبر من أن يكون له دور الوساطة للإمام الغائب، فاعتقد إنه المهدي المنتظر وان جسم المهدي عليه السلام قد حل فيه وانه يظهر ليملأ الأرض قسطا وعدلاً، ومع ذلك لم يقف عند حد معين من التطاول فأعلن في المرحلة الثالثة في أصفهان انه هو النبي وان الله قد انزل عليه كتاب يسمى "البيان" ويعتقد بأن الله ذكره في كتابه بقوله تعالى "خلق الإنسان علمه البيان" فالإنسان هو علي محمد الشيرازي والبيان هو الكتاب المنزل عليه ويقول الباب عن نفسه "ما خلق له من كفء وعدل ولا شبه ولا قرين ولا مثال" وان ما نزل عليه هو أعظم وأفضل مما نزل من قبل من القرآن وغيره وذكر ما نصه في البيان "وان فضل ما نزلناه عليك على ما نزلنا من قبل كفضل القرآن على الإنجيل"[٢]. ودعا الناس إلى إتباع ما ورد في البيان دون القران الكريم "ولا تتبعن إلا ما نزل في البيان، فإن ذلك ما ينفعكم" وهنا يظهر إن علي محمد الشيرازي نسخ في بيانه إحكام القران الكريم وإلغاء كل ما يمت للإسلام بصلة ويروى عن حاجي أغا حسين أمام جمعة مدينة (خوى) انه التقى بالباب ليقف على

---

(١) فيليب حتي، المصدر السابق، ص٨٨.

(٢) ضاري محمد أحمد الحياني، المصدر السابق، ص٥٨- ٦٢.

مدى علمه ومعرفته فلم يكن هناك شيء يذكر في علمه أو في أخلاقه، ومن سخف ما ورد في البيان ما قيل بخصوص "قرة العين" ما نصه "أيتها الفتاة القزوينية، لا تمشطي شعرك فإن الملائكة يفتنون بك"[(١)].

وقرة العين، سيدة فارسية اسمها الحقيقي رزين تاج بنت الحاج ملا صالح القزويني، ذات الشعر الذهبي ومن اسرة علمية. جلست للدرس في كربلاء بعد وفاة الرشتي، فحازت على إعجاب الطلاب بذكائها وعمق دراستها وقامت بنشر الدعاية للبابية في العراق، والواقع كان من آرائها ما يثير عليها غضب المسلمين، فقد دعت إلى رفع الحجاب واستحبت زواج المرأة بتسعة رجال أيضاً[(٢)].

ظل الباب تحت حماية حاكم أصفهان إلى حين وفاة الأخير وبعد أن انكشف أمره اعتقل مرة أخرى وسجن في قلعة ماه كون في أذربيجان على الحدود الروسية - الإيرانية - العثمانية، وعلى اثر اعتقاله وضرورة تحديد المبادئ الشرعية التي جاء بها، عقد أقطاب البابية مؤتمر لهم في "بدشت" "صحراء تقع قرب نهرشاهرور بين خراسان ومازندران" وقد تداول المجتمعون في أمرين رئيسين هما:

١ - إنقاذ الباب من معتقله ونقله إلى مكان آمن.

٢ - نسخ الشريعة الإسلامية وتأسيس دين جديد باسم البابية.

تحولت الحركة بعد مؤتمر "بدشت" من دعوة دينية إلى حركة سياسية ودينية وعسكرية أيضاً شكلت خطرا كبيرا على الحكومة آنذاك مما استدعى مواجهتها لاسيما بعد أن ادعى علي محمد الشيرازي الإلوهية والربوبية إذ يقول الباب بهذا الخصوص "ارفع المراتب الحقيقية الإلهية حلت في شخصه حلولاً ماديا وجسمانيا"، وكان البابيون يسمونه الرب، كما ورد في كتب البابية[(٣)].

---

(١) علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١، ص١٦٠-١٦١.

(٣) ضاري محمد أحمد الحياني، المصدر السابق، ص٦٣- ٦٦.

وعلى الرغم من أنّ الحركة البابية حركة هدامة خارجة عن الإسلام وان البيان ذات أسلوب ركيك ومعاني ضحلة، إلا أن دعوة الباب حظيت بالقبول لدى عدد غير قليل في إيران، وأسباب ذلك كثيرة منها: إن الأجواء التي انتشرت فيها أفكار البابية كانت فيها الأوساط الشعبية مشحونة بفكرة أن المهدي ﷺ على وشك الظهور وان الرأي العام كان مستعدا لقبول الفكرة في ظل التذمر والسخط الشديدين تجاه سياسة القاجار الاستبدادية، فضلاً عن سوء الإدارة وتردي الأوضاع الاقتصادية وشيوع البطالة بين الناس إلى الحد الذي يستوجب الاستغاثة، ناهيك عن الطاعة العمياء التي تكنها اغلب الأوساط الشعبية لرجال الدين هناك، ولا ننسى هنا مقدار الجهل الذي كان عليه اغلب الإيرانيين بمبادئ الدين الإسلامي آنذاك وجهل بعض علمائهم بحقائق الإسلام وجوهره، الأمر الذي جعلهم يساهمون بقصد أو من غير قصد في خدمة الحركة البابية، كذلك إن الحركة لم تجابه بجدية أثناء المدة (١٨٤٥-١٨٤٨) من لدن الحكومة واقتصرت فقط على دحض آراء الباب من خلال المناظرات[١].

مثلت الحروب والحركات الدينية وغيرها ذروة الاستياء الشعبي من الحكم المتخلف لمحمد شاه وصدره الأعظم ميرزا اغاسي، مما اجبر الأخير على بذل المساعي من أجل تحسين حالة البلاد الداخلية والاهتمام بالجيش الذي أنهكته الحروب وإنهاء حالات التعذيب، ولكن تلك المحاولات لم تكن سوى إجراءات سطحية بعيدة كل البعد عن التفهم الواعي لحاجات البلاد ومصالحها، ورافق الانحلال العام في البلاد سوء الحالة الصحية للشاه بسبب مرضه الذي آلم به كثيرا، فقد وصف ماركهام الأيام الأخيرة لمحمد شاه "بأنه كان يمضي وقته قرب نافذته والتصويب على العصافير تاركا أمور البلاد لميرزا اغاسي الذي صار الحاكم الفعلي المطلق في إيران"[٢]. إلى أن وفاه الأجل في ٤ أيلول ١٨٤٨ بعد

---

(١) للمزيد يراجع: علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص١٠٦-١٠٩؛ عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦١.

(٢) C. R. Markham, Op. Cit., P.486.

حكم دام ١٣ سنة وعدة أشهر دون أن يكون له تأثير ايجابي في معالجة المشكلات المتراكمة التي ورثها عن جده فتح علي شاه، بل زادها سوءاً أكثر ليلقي بها على عاتق ولي عهده وابنه ناصر الدين شاه.

رابعاً:

أ - ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦):

توج ناصر الدين شاها على العرش الإيراني في ٢٠ تشرين الأول ١٨٤٨ عن عمر لا يتجاوز السابعة عشرة من عمره وفي أجواء تسودها الاضطرابات والفتن الداخلية التي تعمقت بشكل ملفت للنظر خلال مرحلة عُدت من أخطر المراحل في التاريخ الإيراني لما تخللها من مشاكل سياسية معقدة انحصرت اغلب أهدافها في العمل من أجل الاستحواذ على السلطة وكسب النفوذ[1].

كان من أولويات الحكم آنذاك اختيار "الصدر الأعظم"، وهذا ما دفع بناصر الدين شاه لاختيار ميرزا محمد تقي خان الفراهاني لهذا المنصب تقديرا لخدماته الجمة التي قدمها لتوفير كافة مستلزمات تولي الشاه العرش وحمايته، إذ اثبت كفاءة عالية استرعت اهتمام الشاه واحترامه، ومنح عندئذ الصلاحيات والسلطات الواسعة في إدارة البلاد، وعلى الرغم من انه كان ينحدر من مركز اجتماعي فقير إلا أن الشاه عند اختياره له أراد أن يبحث عن الجدارة أولا، لذلك منحه في ليلة التتويج لقب "أمير كبير" و"اتابك أعظم"[2].

كان ميرزا محمد تقي خان من أبرز مساعدي ناصر الدين شاه، ومن خيرة

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن تطورات الأحداث بعد وفاة محمد شاه وتنصيب ناصر الدين شاه، يراجع: أبو القاسم طاهري، تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران وانكليس، جلد دوم، بى جا، ١٣٥٤ش، ص٣٠٣-٣١٣؛ عبد الله رازي، منبع قبلي، ص٤٨٤؛ علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص٧٩-٨٨.

(٢) رضا قلي خان هدايت، ملحقات روضة الصفاي ناصري، جلد دهم، قم، ١٣٣٩ش، ص٤٩٩؛ عبد الله رازي، منبع قبلي، ص٤٨٥-٤٨٦.

رجال الفكر والإدارة طيلة القرن التاسع عشر، حتى يمكن تسميته بـ "**مصدق القرن التاسع عشر**" و"**مدحت باشا إيران**" وخلال سنوات صدارته أدى دورا مهما في تدشين بدايات التطور الحديث في إيران ثقافيا وسياسيا، ونعتقد بأن ناصر الدين شاه كان موفقا في اختيار أمير كبير للصدارة، فقد اجمع المؤرخون على أنه أفضل من تسلم رئاسة الوزارات الإيرانية وأشرفهم وأذكاهم وأكثرهم جدارة من الذين شهدتهم إيران طوال تاريخها الحديث.

ولد ميرزا محمد تقي خان عام ١٨٠٧. فارتقى من البساطة إلى الصدارة بالاعتماد على قابليته الشخصية دون مساعدة، ففي بدايات حياته كان عبارة عن ابن طباخ لدى القائم مقام، الصدر الأعظم في عهد محمد شاه، إلى مقام الصدارة، فقد كان أبوه من المستخدمين لدى القائم مقام، الذي لمس قدرات متميزة لدى أمير كبير، فضمه إلى موظفيه، وتميّز عن أقرانه وتقدم عليهم محتلا مناصب عالية، وقد عده الصديق والعدو آنذاك إنه من "نوادر الزمن". فنال بذلك اهتمام عباس ميرزا في أذربيجان، إلى الحد الذي كان فيه أحد أعضاء الوفد المُرسل إلى بطرسبورغ للاعتذار عن مقتل السفير الروسي غريبايدوف، ثم أوفد إلى الدولة العثمانية بوصفه رئيسا للوفد الإيراني المفاوض لحل الخلافات العثمانية الإيرانية متوصلاً إلى عقد معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧[١].

لم تكن رحلاته وأسفاره المتعددة لا سيما تلك التي زار فيها بطرسبورغ، عاصمة روسيا، مجرد سفرة سياسية بقدر ما تركت لديه انطباعات عامة وطموحات واسعة للإصلاح نتيجة لما شاهده من مظاهر التمدن والحضارة الحديثة وأساليب عمل الأجهزة الحكومية والدوائر الثقافية، وهذا ما أشاد به وردده في كثير من اجتماعاته لهذا الغرض، وتأثر كثيراً بحركة الإصلاح العثمانية

(١) للمزيد من التفاصيل عن الموضوع. يراجع: ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيداري إيرانيان، جلد اول، جاب دوم، تهران، ١٣٢٤ش، ص٥٠-٥٢؛ محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، جلد دوم، جاب دوم، تهران، ١٣٣٦ش، ص٤٦١؛ C.R. Markham, Op. Cit., P.491- 492.

أثناء تزعمه وفد بلاده إلى مفاوضات ارضروم لتحديد الحدود بين بلاده والدولة العثمانية ومن خلالها استطاع أن يقف على الأساليب الملتوية للسياسة الأوربية، وفي الوقت نفسه استوعب وبادراك عميق أهمية الشرق في السياسية الدولية[١]. لذلك لم يكن من المستغرب أن يلمس الإيرانيون معالم الحضارة الأوربية وتظهر ملامحها في مجالات مختلفة في الحياة الإيرانية.

واجهت أمير كبير حركتان وقفتا أمام تنفيذ برنامجه الإصلاحي الذي انشده، أولهما: حركة حسن خان سالار بن اللهيار خان آصف الدولة، حكم خراسان، التي عدت فتنة سياسية استفحل أمرها في خراسان بعد وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨ من أجل المطالبة بالعرش الإيراني، إلا أن أمير كبير تمكن من القضاء على هذه الحركة ولم يتساهل مطلقاً مع قائد الحركة وولديه وعدد من أتباعه، فأمر بإعدامهم جميعا في ٣٠ نيسان ١٨٥٠[٢]. وكان من المنتظر بعد استقرار الأوضاع في خراسان أن يتوجه إلى تنظيم أمور البلاد لكن الظروف لم تأت كما يشتهي، إذ استحدثت اضطرا بات يزد في ربيع عام ١٨٥٠ التي أشعلتها الحركة الثانية وهي الحركة البابية ذات الاتجاهات المتعارضة مع الاتجاهات الدينية المتبعة داخل البلاد، فقد وجد ناصر الدين شاه وأمير كبير نفسيهما أمام انتشار التعاليم البابية وزيادة مخاطرها لذلك اعتقدا بأن البابيين سيشعلون الأرض تحت أقدام القاجاريين ما دام الباب على قيد الحياة لذا قررا إعدامه ولكن ليس قبل إثبات ادانته أمام الملأ بالحجة والبرهان وفعلا أخرجوه من سجنه وبعد أن خطؤه أفتى الحاج ميرزا باقر المجتهد، رئيس علماء الدين الأصوليين، بقتله فاعدم يوم ٩ تموز ١٨٥٠ في تبريز وقد ولّدت هذه الحادثة ردود فعل لدى البابيين، الذين قاموا بمحاولة فاشلة لاغتيال ناصر الدين شاه في ١٥ أب ١٨٥٢، مما انعكست على تصرفات وإجراءات ناصر الدين شاه تجاه البابيين، الذين تشتتت أوصالهم وفر

---

(١) ناظم الإسلام كرماني، منبع قبلي، ص٥٢؛ أبو القاسم طاهري، منبع قبلي، ص٣٤١؛ علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص٩١-٩٢.

(٢) حسن الجاف، المصدر السابق، ص٢٥٤.

القسم الأكبر منهم خارج إيران، وعلى الرغم من أن الحركة البابية تركت آثارها على إيران والإيرانيين، إلا أن تطورات الأحداث زادت من قناعة الرأي العام في إيران بأن مجتمعهم لن يستطيع تحرير نفسه إلا بالمعرفة العلمية(١) وهذا ما أدركه مسبقا أمير كبير نفسه عندما شرع بتنفيذ برنامجه الإصلاحي.

ب - إصلاحات أمير كبير:

كان برنامج أمير كبير الإصلاحي زاخر بالحلول لمعالجة كافة الأوضاع العامة في إيران آنذاك للوصول بإيران إلى مصاف الدول الأخرى التي دخلت النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من حيث التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وفعلا بدت البلاد الإيرانية تحقق نتائج باهرة على الأقل خلال السنوات الثلاث من صدارته.

حاول أمير كبير لأجل تنفيذ إصلاحاته أن يعمل أولا على تقليل نفقات الدولة بسبب المصروفات الباهظة وتخفيض الرواتب العالية للأعيان ورجالات البلاط وأمراء الأسرة القاجارية المالكة، في الوقت الذي كانت تصرف فيه رواتب لموظفين لا وجود لهم وبدون خدمة سوى أنهم من ذوي النفوذ أو من رجال الدين، إلى أن أصبحت الخزينة عاجزة عن تلبية متطلبات الدولة، ولغرض معالجة العجز في الميزانية وجه اهتمامه لتطهير أجهزة الدولة من الموظفين المارقين فأصدر أمرا بجباية الضرائب من جميع المواطنين بدءاً من الأمير نفسه إلى أصغر موظف في الدولة، وحدد مصاريف الشاه بـ (١٠) عشرة آلاف تومان شهريا وتمكن من استحصال الديون المستحقة للدولة من بعض الذين استغلوا انشغالها في معالجة الثورات الداخلية، واندفع بثقة عالية باتجاه الطريقة التي تمكن بها من معالجة حالة الفساد المنتشرة والمتمثلة ببيع المناصب الحكومية والولايات، وأوقف العدد الهائل من المنح الحكومية والهدايا الممنوحة لأشخاص لا

(١) للمزيد عن تفاصيل تلك الأحداث يراجع: رضا قلي خان هدايت، منبع قبلي، ص٢٢١-٢٤٦؛ عبد الله رازي، منبع قبلي، ص٤٨٨-٤٩١؛ علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص١١٥-١١٨.

يستحقونها، وساعد في الحد من سرقة الضباط لرواتب الجنود، وفي الوقت نفسه نجح أمير كبير في التصدي لظاهرة تفشي الرشوة بين جباة الضرائب وبالتدريج استطاع إصلاح كثير من المفاسد المالية الواحدة تلوَ الأخرى بمساعدة وإسناد الرأي العام الإيراني إلى الحد الذي جعل من الموارد المالية لبلاده الأساس الفعال في تنمية البلاد وتطورها[١].

هذا ولم يقتصر برنامج أمير كبير الإصلاحي على الشؤون المالية بل كان برنامجاً شاملا، ففي المجال العسكري قام بتنظيم وتدريب الجيش ليكون مجهزا تجهيزا كاملا ومستعدا في أي لحظة لاتخاذ ما يلزم اتخاذه في الوقت المناسب للدفاع عن البلاد، فقد شرع قانوناً عسكريا سمي "قانون التجنيد الإلزامي" الذي شمل كل إيراني بلغ سن العشرين وحتى الثامنة والعشرين عاما من العمر ويعفى من الخدمة الإلزامية كل من وصل سن الأربعين عاما، إلا أن هناك كثير من العراقيل التي وقفت أمام تطبيق هذا القانون بدقة، منها ما كانت تعانيه خزينة الدولة من عجز كان له الأثر الكبير في تلكؤ الدولة في تطبيق القانون في حين لم يكن لدى الدولة القاجارية إحصاء شامل للسكان آنذاك، فضلا عن نفوذ الخانات ورجال الدين والأمراء وأبناء الملوك وغيرهم، ولكن مع ذلك فإن أمير كبير شرع في تنفيذ برنامجه بهذا الخصوص في ضوء الأسس التي تنسجم مع أوضاع إيران آنذاك، فقام بإلغاء الأنظمة الإنكليزية والفرنسية المتبعة في تدريب الجيش الإيراني ووضع بدلا عنها نظاماً جديداً تأثرت به تشكيلات الجيش فانشأ (١٥) مصنعاً لتمويل هذا الجيش بما يحتاجه من مدافع وأسلحة خفيفة وبدلات رسمية ورتب وعربات وورق وحديد ومواد غذائية وإعداد ضباط إيرانيين متمرسين لتدريب الجيش بدلاً من الضباط الأجانب، فوضع لهذا الغرض ولأغراض أخرى الحجر الأساس لـ "دار الفنون" أي بيت المعرفة التي كانت تقدم لطلبتها دروساً في

(١) محمود محمود، منبع قبلي، جلد دوم، ص٤٦٦؛ علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص١١٨-١٢٠.

أللغات الأجنبية والعلوم السياسية والهندسية والزراعة والتعدين والطب والعلوم العسكرية، وطلب مساعدات تقنية من فرنسا وإمبراطورية النمسا - المجر[١]. لذلك أصبحت في إيران قوة عسكرية منظمة طيلة حكم أمير كبير شملت المدن الإيرانية كافة.

لم تكن الشؤون الثقافية والاجتماعية الإيرانية بعيدة عن إصلاحات أمير كبير، فقد أصدر صحيفة الروزنامة (الوقائع) الأسبوعية التي صدر منها العدد الأول في شباط ١٨٥١ وكان لمقالاتها دورا واضحا في النهضة الإيرانية، كما ركز بهذا الصدد على طباعة ونشر وترجمة كثير من الكتب من اللغات الأجنبية إلى اللغة الفارسية التي أغدق عليها كثيراً من العطاءات، ناهيك عن الجهود الكبيرة التي بذلها بصدد تأسيس أول مستشفى حديث في إيران عرف "بالمستشفى الحكومي" الذي أصبح فيما بعد مشفاً عاماً واختار له أكفأ الأطباء الأجانب والإيرانيين وفي الوقت نفسه حاول تقليص نفوذ رجال الدين وتدخلهم في شؤون الدولة وقوتهم، إذ إنه كان يرى في حصر السلطة بيد الشاه تعزيزاً لقوة الدولة، لذلك قرر سحب البساط من تحت أقدام رجال الدين بمحو جوانب معينة من سلطتهم كمنع حق اللجوء "البه ست" والتعازي والإشراف على المحاكم الشرعية، ولم يتردد في استخدام القوة ضد كبار رجال الدين عندما هددوا الحكومة في تبريز بما في ذلك شيخ الإسلام وأودعهم السجن، ونظرا لما للأجانب من أثر في تدخلهم بالقضاء قام بتوسيع سيطرة الدولة على المحاكم لتقليص أثر الأجانب ورجال الدين معا.

وفي النواحي الاقتصادية أولى أمير كبير تنمية الصناعة الوطنية جل اهتمامه نتيجة لما كانت تعانيه من ضعف وشجع الزراعة وطورها منفذاً بذلك سياسته الاقتصادية المسماة "حماية الاقتصاد الوطني" من خلال وضع التعريفة الكمركية على البضائع المستوردة، وحاول تقليص واردات الدولة من السلع الأجنبية وتشجيع صادراتها لغرض معالجة العجز الموجود في ميزانها التجاري، وحاول

---

(١) ارو ندا ابراهميان، المصدر السابق، ص ٧٧.

أن يجعل من التجار فئة اجتماعية تختلف عن الأرستقراطية التقليدية، مما أدى إلى ازدهار التجارة واهتم بطرق المواصلات وحماية القوافل التجارية من اعتداءات قطاعي الطرق وأقام كثيراً من المحطات البريدية ونقاط التفتيش على طول الطرق.

أما سياسته الخارجية فقد كانت تتناسب مع ذلك المكان الذي أراد لبلاده أن تكون فيه بعيدةً عن موقف التبعية المذل لصالح روسيا وبريطانيا، ولكنه في الوقت نفسه احتفظ بعلاقات حسنة مع كلا الدولتين، ولاشك إن مواقفه كانت ناجحة مع الروس في استرداد حق إيران بخصوص مصائد الأسماك في بحر قزوين ونجح في القضاء على نفوذ المفوضيات الروسية والبريطانية فألغى حقها في أن تكون ملاجئ للمتمردين على السلطة بموجب ظاهرة "البه ست" وفتح سفارتين لبلاده في العاصمتين بطرسبورغ ولندن من منطلق إصلاح الجانب التنظيمي لعلاقات إيران الدولية وليرسي أسس التمثيل الدبلوماسي الإيراني الحديث[١].

وبما أن إصلاحات أمير كبير أضرت بمصالح الكثيرين من خصومه السياسيين، وأزعجت محاولاته الإصلاحية الجادة في تأسيس دولة عصرية قائمة على القانون والعدالة الاجتماعية في إيران الحكومة البريطانية، لذلك التقت قوى الردة وعملاء كل من بريطانيا وروسيا وغيرهما من الدول الأجنبية التي تضررت مصالحها من جراء تلك الإصلاحات، واجتمع خصومه من كل حد وصوب حول الشاه يحرضونه ضده وعلى رأسهم "الملكة ألام مَهدِ عُليا" ورجال البلاط والقوى الرجعية حتى بذروا بذور القلق والخوف في نفس الشاه وأقنعوه بأن الصدر الأعظم كان متعطشا للسلطة واغتصاب العرش، وفسروا له إصلاحاته في المجال العسكري وتطوير الجيش أنها تصب في هذا الاتجاه، وان الجيش أصبح لا يطيع إلا الأوامر التي تصدر من أمير كبير[٢].

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الإصلاحات. يُراجع: علي خضير المشايخي، المصدر السابق، ص١٢٢-١٣٤.

(٢) N.R. Keddie, Roots of Revolution, Losangeles, 1981, P.54;
محمود محمود، منبع قبلي، جلد دوم، ص٤٧٣.

استطاعت هذه المحاولات أن تزرع سوء الظن في تفكير الشاه إلى الحد الذي صمم فيه ناصر الدين شاه على عزل الأمير يوم ٢١ تشرين الثاني ١٨٥١وتعيين ميرزا أغا خان نوري للصدارة، الذي كان من حقه أن يظن آنذاك بأن الأمير ما دام على قيد الحياة لن تستقر له حال أو مقام، لأن عزل أمير كبير أحدث فجوة كبيرة في تسيير أمور الدولة التي لم يتمكن الصدر الأعظم الجديد أغا خان نوري من ملئها، ففي الوقت الذي لم يكن في نفس الشاه أي شك في أمانة وإخلاص الأمير، الذي لم يحاول الاستفادة من الشعبية التي حصل عليها، وافتقر إلى الدبلوماسية المطلوبة لحفظ الشاه في صفه بسبب الأوضاع التي تمر بها إيران آنذاك وهذا ما فسح المجال واسعا أمام ميرزا أغا خان نوري في تواطئه مع الملكة ألام في محاولة منه بعدم الإبقاء على الأمير في العاصمة ومن ثم استدراج الشاه لقتله[١].

وعلى الرغم من أن الشاه جرد أمير كبير من كل الامتيازات ثم أخضعه إلى مراقبة مشددة وأبعده إلى مدينة كاشان، إلا أن ذلك لم يرض خصومه الذين واضبوا على تحريض الشاه ضده موضحين له عدم استقرار حكومته قبل إنهاء حياة الأمير، ومع أن الشاه كان مترددا في البداية إلا انه خضع أخيرا للضغوطات وأصدر أوامره بقتل أمير كبير بعد مرور شهرين على إبعاده إلى كاشان، وكلف بذلك حاج علي خان المراغي الذي منح بعد ذلك لقب "اعتماد السلطنة"، ودبر رجاله عملية الاغتيال يوم ١١ كانون الثاني ١٨٥٢[٢]. عندما كان خارجا من داره اثر خديعة اخبر بها حاج علي خان الأميرة عزت الدولة، زوجة أمير كبير، مفادها إن ناصر الدين شاه أعفى عن أمير كبير وسيرسله إلى كربلاء وان عليه أن يخرج بأمان للاستحمام، ومع فرح الأمير بهذا الخبر، غادر مكان إقامته ولم يعد إليه ثانية، إذ انقض عليه رجال حاج علي خان، وكموا فيه بقوة واقتادوه إلى ركن

(١) محمود محمود، منبع قبلي، جلد دوم، ص٤٧٤.

(٢) تشير بعض المصادر إلى إن عملية الاغتيال تمت في ٩ كانون الثاني ١٨٥١. يُراجع: محمود محمود، منبع قبلي، جلد دوم، ص٤٧٦؛ حسن الجاف، المصدر السابق، ص٢٥٦.

فارغ في حمام "فين بكاشان" ثم طرحوه إلى الأرض وقيدوا أطرافه وقطعوا يديه ورجليه وتركوه ساعات يعاني، ولكن بعد مقاومة شديدة وجلد، سلّم الحياة بعد أن خط بإصبعه المغمس بالدم على جدران الحمام ما يشير إلى إساءة الشاه وخصومه[١].

أصيبت إيران بحالة من الذعر حال سماع الخبر، ولكن هكذا فعل الشاه القاجاري متبعا طريقة أسلافه مع الرجل الذي أجلسه على العرش، وبهذه الجريمة المروعة خسرت إيران شخصية فذة تحققت على يدها نهضة وتقدم البلاد وعلى العكس تماما من ميرزا أغا خان نوري، الذي خلفه في الصدارة، إذ كان عهده عهد وبال على إيران.

خامساً:

أ - ميرزا أغا خان نوري وفتح هرات:

حل ميرزا أغا خان نوري محل أمير كبير في الصدارة وحال تسنمه مهام عمله في تشرين الثاني ١٨٥١ منح لقب "اعتماد الدولة" وكان محتالاً حاقدا عميلا بريطانيا من الطراز الأول على العكس من أمير كبير، لذلك لم يتمكن من ترجمة المخططات التي وضعها أمير كبير ترجمة عملية، إذ فشل في التطبيق العملي لها وبدأ الضعف والفساد يدبان في أوصال البلاد وراح النبلاء وأمراء الأسرة القاجارية يتبارون فيما بينهم للاستحواذ على رضا البريطانيين أو غيرهم من الأجانب لإقامة علاقات مشبوهة معهم، وأطلق أغا خان نوري العنان لرجال الدين لأنه كان يرى بأن مصلحته تقتضي التقرب إليهم لبسط نفوذه ومسك زمام

---

(١) عن حادثة الاغتيال وتفاصيلها، يراجع: اعظام قدس(اعظام الوزارة)، كتاب خاطرات من ياروشن شدن تاريخ صد سالة، جلد أول، تهران، ١٣٤٢ش، ص٧٣-٧٥؛ عبد الله مستوفي، منبع قبلي، جلد اول، ص٧٦؛

P. Sykes. Op. Cit vol, 11, P.346; C.R. Markham, Op. Cit PP.496-497;

علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص١٣٤-١٣٧.

الأمور بيده لمدة طويلة إلى الحد الذي "أصبح فيه نوري يعمل عكس ما كان يفعله ميرزا تقي خان"[١] حسب تعبير بعض المؤرخين الإيرانيين.

بعد وصول ميرزا أغا خان نوري إلى السلطة تحولت المطامع الإيرانية مرة أخرى تجاه هرات، فأرسلت إيران قواتها لهذا الغرض واحتلت المدينة دون مقاومة، وألحق ناصر الدين شاه هرات بإيران في مرسوم خاص أصدره بهذا الخصوص في تشرين الأول **١٨٥٢** على أن يكون صيد محمد خان حاكما عليها باسم الحكومة الإيرانية، وبما أن هرات كانت تمثل حجر الزاوية للدفاع عن الهند في السياسية البريطانية؛ عارضت بريطانيا إجراءات الحكومة الإيرانية إلى الحد الذي هددت فيه بانسحاب البعثة البريطانية من طهران، وإعادة احتلال جزيرة خرج في الخليج العربي كما حدث عام **١٨٣٨**، الأمر الذي دفع بالحكومة الإيرانية للخضوع للتهديد البريطاني، وعلى إثره تم التوصل إلى معاهدة في **٢٥** كانون الأول **١٨٥٣** بين الطرفين اعترفت إيران بموجبها باستقلال هرات، إلا أن ذلك لم يضع حدا للتوجهات الإيرانية نحو هرات، فقد شجعت حرب القرم **(١٨٥٣-١٨٥٦)** بين الدولة العثمانية وروسيا على استئناف إيران خططها تجاه أفغانستان، فقد هددت القوات الإيرانية هرات بقيادة مراد ميرزا حسام السلطنة في آذار **١٨٥٦** عندما طالب الأخير بإخضاع المدينة للشاه وضرب العملة باسمه والأمر بالدعاء له في خطبة الجمعة، ونتيجة رفض حكومة هرات لطلبه قام حسام السلطنة باحتلال المدينة، عندها لم تتأخر بريطانيا بتنفيذ تهديداتها باحتلال جزيرة خرج وبوشهر عندما أعلنت الحرب على إيران في الأول من تشرين الأول **١٨٥٦**، وبعد وصول أخبار الحرب إلى طهران أعلنت الحكومة الإيرانية الجهاد ولكن دون جدوى، وأخيرا وجدت الأخيرة نفسها عاجزة عن الوقوف أمام الإصرار البريطاني، الأمر الذي دفعها للجنوح نحو السلم، ومن ثم عقد معاهدة

---

(١) يُراجع على سبيل المثال: عبد الله رازي، منبع قبلي، ص٤٩٥؛ خان ملك ساساني، سياستكران دوره‌ء قاجار، جلد أول تهران، ١٣٣٨ش، ص١٦.

باريس في ٤ آذار ١٨٥٧، التي تمت المصادقة عليها في ٢ أيار ١٨٥٧، وفي تلك الأثناء تم احتلال المحمرة في ٢٦ آذار ١٨٥٧ لعدم وصول أخبار عقد المعاهدة إلى هناك، وبموجبها خسرت إيران وإلى الأبد هرات وصدرت الأوامر للقوات الإيرانية بإخلاء هرات ومغادرتها، في حين أمرت القوات البريطانية بالعودة إلى الهند، في الوقت الذي وافق فيه الشاه على أعادة العلاقات الإيرانية - البريطانية إلى سابق عهدها وكأن ما حدث لم يحدث[١].

إن عهد رقابة وانتداب البريطانيين والروس على إيران بدأ يُضيِّق الخناق على ناصر الدين شاه بعد عقد معاهدة باريس ١٨٥٧، إذ بدت الأمور صعبة للغاية، مما أدى إلى عزل ميرزا أغا خان نوري في تشرين الثاني ١٨٥٨ عن منصب الصدارة، وتشكيل مجلس خاص لم يستطع هو الآخر أن يعالج المشكلات الإيرانية حتى مجيء ميرزا حسين خان للصدارة في ١٣ تشرين الثاني ١٨٧١، الذي لقب بـ "مشير الدولة" إذ عُدّ من رموز التمدن الأوربي، وكان على إطلاع وافٍ بأسرار التقدم الغربي، فعمل على قطع دابر الرشوة وظلم الحكام وقدم كل أنواع المساعدة لمتضرري ألازمات المختلفة[٢].

امتلك مشير الدولة الفرصة المناسبة لتنفيذ مشروعه الإصلاحي، بوصفه وزيرا للعدل قبل توليه الصدارة بما ينسجم مع تطور البلاد، لذلك استطاع تعزيز السلطة القضائية المركزية وقلّل كثيراً من الامتيازات الممنوحة لحكام المقاطعات، وأصر على جمع الضرائب التي لم يتم جبايتها منذ عزل ميرزا أغا خان نوري، مما أدى إلى تزايد حالة العداء تجاهه، وبعد عام واحد على تعيينه اقترح على ناصر الدين شاه تشكيل هيئة حاكمة متكاملة في البلاد "درباره أعظم" في ١٦ تشرين الأول ١٨٧٢ مؤلفة من تسع وزارات تحل محل مجلس الوزراء ويرأسها الصدر

---

(١) للمزيد عن فتح هرات يراجع: محمود محمود، منبع قبلي، جلد دوم، ص٤٨٣-٥٣٦؛ باسم حطاب حبش الطعمة، العلاقات البريطانية - الإيرانية ١٧٩٨-١٨٥٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٢٣٤-٢٦٦؛ C.R. Markham, Op. Cit PP.498-511.

(٢) عبد الله رازي، منبع قبلي، ص ٤٩٦- ٤٩٧.

الأعظم، ومع ذلك فإن مشير الدولة لم يستمر طويلا نتيجة لكثرة خصومه واعتماده على البريطانيين ومنحه البارون جوليوس دي رويتر Baron Julius de Reuter أحد الرعايا البريطانيين امتيازا عاماً عام ١٨٧٢، مما أثار حفيظة روسيا التي ساهمت مساهمة فعالة بإثارة الفوضى ضد ميرزا حسين خان مشير الدولة، بسبب ميوله البريطانية، فتم عزله عن الصدارة في ١٠ أيلول ١٨٧٣[١].

بعد عزل مشير الدولة لم يول ناصر الدين شاه اهتماماً كبيرا بالإصلاحات اللازمة، إلا أن اهتمامه كان منصبا على الإصلاحات الجزئية والقصيرة المدى، وكان قلقاً متخوفا من معارضة العلماء لإجراء الإصلاحات الأخرى في التربية والتعليم الحديث، إلى الحد الذي لم يفتح أي مدرسة جديدة بعد مدرسة "دار الفنون" وأعرب عن معارضته للدراسة خارج البلاد إلا أن من ايجابياته انه كان يشجع ويدعم الفنون والثقافة العامة، وخلال عهده تم تأسيس قنوات حديثة في طهران بمساعدة أحد المستشارين النمساويين، وقام بتوسيع وتحديث مدينة طهران من خلال فتح عدة شوارع جديدة وعريضة، وبناء القصور والمساجد والمباني الأخرى فأصبحت طهران تتمتع بأواخر أيام حكمه بخدمات عامة، منها تعبيد الشوارع وأنارتها وجمع النفايات والمحافظة على المتنزهات أيضاً، فضلا عن التلغراف والصحف الرسمية والخدمات المصرفية التي انتشرت في عدة مدن إيرانية، وتم تحديث الخدمات البريدية، ومنها إصدار الطوابع البريدية لأول مرة، ولكن هذه التغيرات كانت محدودة بالمقارنة مع بعض دول العالم كالإمبراطورية العثمانية ومصر[٢].

يُعد عصر ناصر الدين شاه عصر التنافس الدولي الحاد بين كل من بريطانيا

---

(١) للمزيد عن صدارة مشير الدولة وإصلاحاته. يُراجع:
H. Algar, Religion and State in Iran (1785-1906), Losangeles, 1969, PP.170-171; N. R. Keddie, Roots of Revolution, P.60.

(٢) نيكي.أر.كيدي، إيران دوران قاجار وبرآمدن رضا خان (١١٧٥-١٣٠٤)، ترجمة مهدي حقيقت خواه، ققنوس، تهران، ١٣٨١ش، ص٨٩-٩٠.

وروسيا على إيران من أجل الاستحواذ على ثروات البلاد الاقتصادية والعمل على تثبيت نفوذهما وقد ساعد في تصعيد ذلك التنافس جهل رجال البلاط الشاهنشاهي وسوء الإدارة الإيرانية بشكل عام من خلال منح الامتيازات واستعباد البلاد

ب - تفاقم الصراع الدولي على إيران (الامتيازات الأجنبية):

كانت الفئة الحاكمة في إيران بحاجة ماسة إلى موارد ثابتة للحفاظ على سلطتها، في حين كانت الدول الأوربية أيضاً بحاجة شديدة إلى المواد الأولية، لهذا تداخلت المصالح وتعرضت البلاد إلى كثير من المشاكل الاقتصادية التي اضطرت حكام إيران إلى الاستدانة وطلب القروض من الدول الطامعة بالثروات الإيرانية لتلبية النفقات الباهظة التي تطلبها مظاهر الرفاهية الزائفة لبلاط الشاه القاجاري، لهذا بدأ عهد جديد في تاريخ إيران السياسي هو عهد استعبادها من لدن راس المال الأجنبي عن طريق منح كثير من الامتيازات لكل من بريطانيا وروسيا بعد أن دخل رجال الدولة سباق خاص لعرض البلاد في سوق المزايدات[(١)].

إن الطابع الاقتصادي للتنافس الدولي على إيران لا يمكن عزله عن الطابع السياسي، فالامتيازات تمثل القاعدة الأساسية لاستثمار راس المال والوسيلة الأهم لتغلغل النفوذ السياسي الأجنبي، ففي ظل هذه السياسة أصبح من الطبيعي جدا أن تكون إيران ميدانا رحبا لتلك الامتيازات التي بدأت مع منح الحكومة الإيرانية لامتياز إنشاء خط الاتصالات البريدية (التلغراف) من لندن عبر إيران إلى كراتشي في ٦ شباط ١٨٦٣ لبريطانيا، وتم عقد عدة معاهدات بين بريطانيا وإيران بخصوص مد هذا الخط على نفقة الحكومة البريطانية من خانقين على الحدود العثمانية - الإيرانية إلى طهران ومنها إلى بوشهر على الخليج العربي، ومن ثم

---

(١) أبو الحسن بني صدر، النفط والسيطرة.دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على الصعيد العالمي، ط١، ترجمة فاضل رسول، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣.

ربطه بالخط الممتد باتجاه كراتشي في الهند، وقد اشرف البريطانيون على تشغيل هذا الخط بعد إنجازه في العام التالي ١٨٦٤[١].

إن المفهوم الواقعي لنهب ثروات إيران يمكن رؤيته بشكل واضح في امتياز رويتر عام ١٨٧٢ الذي أدى إلى ظهور حركة احتجاج كادت أن تؤدي إلى ثورة عارمة في البلاد لولا إلغائه، فقد منح رويتر حق الاستفادة من جميع الذخائر المعدنية في إيران باستثناء الذهب والفضة والأحجار الكريمة مع الاحتفاظ بحقوق حفر القنوات وشبكات الري، وحق الامتياز في تأسيس خطوط سكك الحديد والترمواي ودوائر البريد والبرق وإنشاء أي نوع من أنواع المعامل لمدة (٧٠) عاما[٢]. ووصف هذا الامتياز بـ "الوثيقة المدهشة التي سقطت كالقنبلة على أوربا قبل أن يبدأ الشاه رحلته الأولى إلى الخارج عام ١٨٧٣"[٣].

أثار امتياز رويتر حفيظة روسيا، التي زادت من ضغطها على الحكومة الإيرانية لأغراض منحها امتيازات مشابهة لتلك التي منحتها للبريطانيين، الأمر الذي اضطر ناصر الدين شاه للرضوخ إلى المطالب الروسية والموافقة على منح روسيا امتيازاً خاصاً بسكة حديد عام ١٨٧٥ تربط بين موانئ البحر الأسود ومدن وموانئ بحر قزوين بهدف تصريف البضائع الروسية داخل الأسواق الإيرانية، وحصلت روسيا عام ١٨٧٦ على حق صيد الأسماك في بحر قزوين، وفي عام ١٨٧٩ أعجب ناصر الدين شاه بقوات القوزاق الروسية عندما كان في روسيا أثناء زيارته الثانية لأوربا، فطلب من الروس تأسيس فرقة من القوزاق في إيران بقيادة ضباط من الروس، وهؤلاء تمكنوا من إيجاد قوة صغيرة حسنة التدريب

---

(١) B.C. Busch, Britain and the Persian Gulf 1894-1914, Losangles, 1967, P.37; C.R. Markham, Op.Cit PP.521-522.

(٢) عن نص الامتياز. يُراجع: علي اكبر ولايتي، تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، انتشارات وزارت أمور خارجه، تهران، ١٣٧٥ش، ص١٠٣-١١٠؛ إبراهيم تيموري، عصربي خبري يا تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢ش، ص١٠٨-١١٢.

(٣) N.R. Keddie, Religion and Rebellion in Iran. The Tobacco Protest Of 1891-1892, London, 1966, P.5.

والانضباط لحماية الشاه الإيراني، في حين تمكن البريطانيون من الحصول على امتياز حرية الملاحة في نهر الكارون ١٨٨٨، الذي تضمن ضوابط محدودة تتعلق بالشحن والتحميل ومرور السفن والتموين والتأجير وطلب الحماية، فضلا عن استغلال المناطق المحيطة بنهر الكارون وبناء المخازن عليها ومنع حمل السلع والمواد الممنوعة وغيرها من الأمور لتنظيم عملية الملاحة في نهر الكارون[١].

كذلك منحت بريطانيا امتياز البنك الشاهنشاهي (الإمبراطوري) الذي تم التوقيع عليه في ٣٠ كانون الثاني ١٨٨٩ وبموجبه يحق لرويتر، الذي خسر الامتياز السابق، تأسيس مصرف لمدة (٦٠) عاماً في طهران باسم "البنك الشاهنشاهي الإيراني" وفي الوقت نفسه منح البنك حق استخراج الثروات الطبيعة في جميع الأراضي الإيرانية، وبذلك تحول هذا البنك إلى أداة لتثبيت النفوذ البريطاني والسيطرة على الاقتصاد الإيراني[٢]. ومنح البريطانيون امتياز نادي الاتاري "اليانصيب" داخل إيران في ٢٠ تموز ١٨٨٩ ولمدة (٧٥) عاماً أثناء رحلة الشاه الثالثة إلى أوربا، ولا ننسى أن نذكر إن الروس أيضاً ومن أجل فرض حالة من التوازن في منح الامتيازات مع بريطانيا تمكنوا من الحصول على امتياز بنك الخصم والقرض عام ١٨٩٠ ولمدة (٧٥)عاماً أيضاً وحدد أحد البنوك اسم الشركة صاحبة الامتياز "بجمعية الاستقراض الإيرانية" وهي فرع من وزارة المالية الروسية، وكان هدف روسيا من وراء هذا الامتياز استعماله كأداة لتثبيت نفوذها وفرض قبضتها الاقتصادية المحكمة على إيران[٣].

وفي آذار عام ١٨٩٠ تم منح احتكار إنتاج وبيع وتصدير التبغ والتنباك الإيراني لأحد التجار البريطانيين المعروف بالميجر تالبوت Major. G. Talbot، إلا

---

(١) للمزيد عن تلك الامتيازات. يُراجع: مروين.ل.انتنز، روابط بازركاني روسي وإيران ١٨٢٨-١٩١٤، انتشارات أدبي وتاريخي، تهران، ١٣٦٩ش، ص٤٣-٥٣؛ إبراهيم تيموري، منبع قبل٤٠، ص١٥١-١٧٧.

(٢) إبراهيم تيموري، منبع قبلي، ص١٧٨-٢١٠.

(٣) P. Sykes. Op. Cit., Vol.11, P.375.

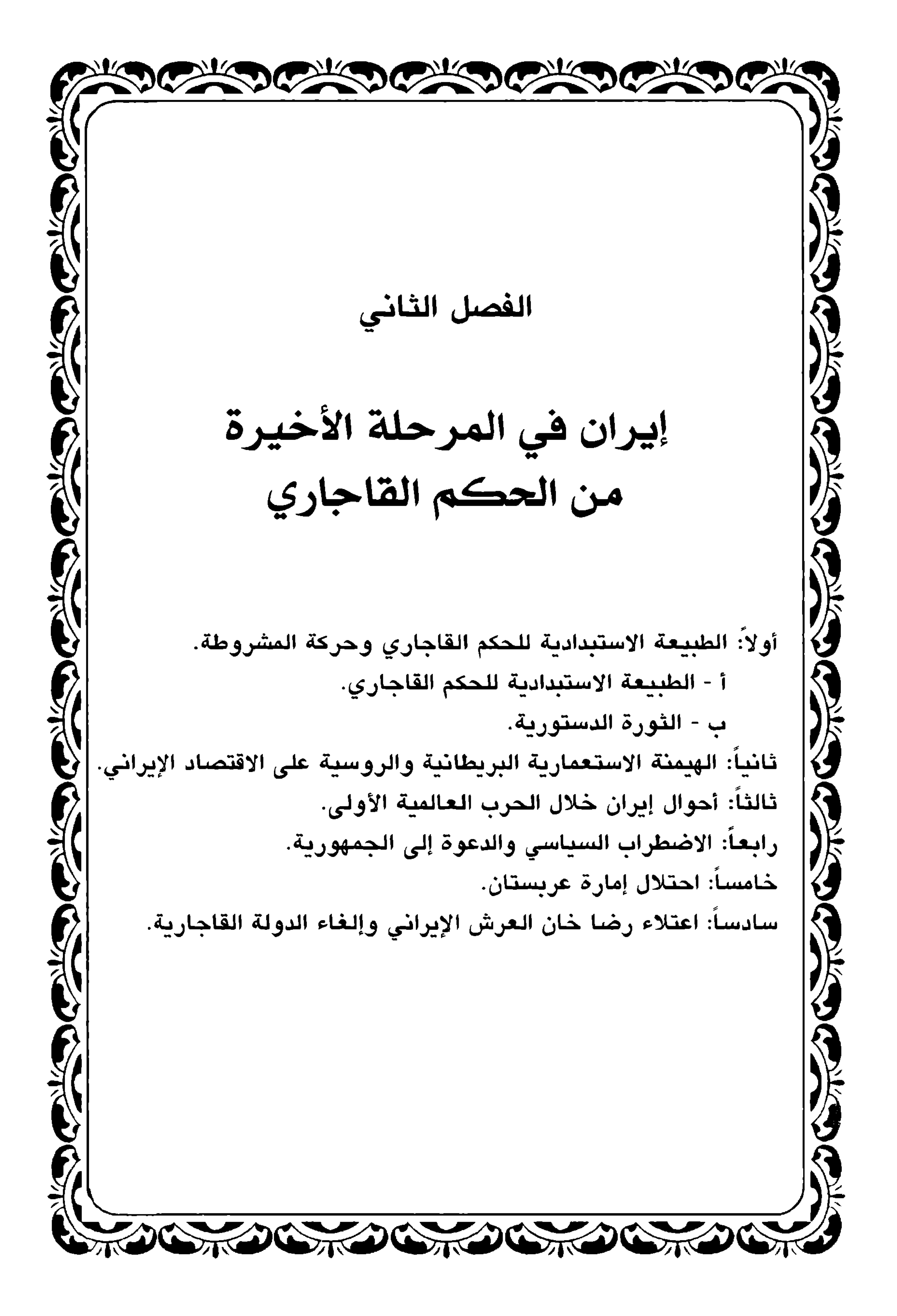
أن هذا الامتياز واجه معارضة شديدة، مما اضطر الحكومة إلى إلغاء الامتياز بشكل كامل[١].

وبعد مدة قاربت الـ(٥٠) عاماً في الحكم اغتيل ناصر الدين شاه في الأول من أيار ١٨٩٦في زاوية من زوايا مرقد حضرة عبد العظيم بطلق ناري أطلقه عليه ميرزا رضا الكرماني[٢]. بسبب ما قاساه من الظلم والاضطهاد في عهده، وكان بمقدور الشاه أن يقدم خدمات جليلة لبلاده في الوقت الذي كان فيه متأكداً من أن إيران بحاجة إلى الإصلاحات الضرورية، ولكنها أهملت بسبب أنانية الشاه وطغيانه، وسعى ناصر الدين شاه بكل إمكانياته إلى طمس الوعي والقضاء على يقظة الأمة بأي وسيلة كانت من خلال إتباعه سياسة الاستبداد المقيتة التي مارسها الحكام القاجار طيلة سنوات حكمهم، الأمر الذي أعد الأجواء اللازمة لاندلاع الثورة الدستورية في مطلع القرن العشرين.

---

(١) للاطلاع بشكل تفصيلي عن الامتياز وطبيعة المعارضة الإيرانية تجاهه ومن ثم إلغائه. يُراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩٠- ١٨٩٢ دراسة في السياسة الداخلية، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.

(٢) هو ميرزا بن ملا حسين العقدي، وعقد قرية في يزد، ونسب إلى كرمان لتولده ونشأته فيها.انجذب إلى جمال الدين الأفغاني وصار في مقدمة مؤيديه، وكان يقول ما لا يجرؤ أحد على قوله آنذاك، للمزيد من التفاصيل يراجع: ناظم الإسلام كرماني، منبع قبلي، ص٧٤-٨٣.



الفصل الثاني

إيران في المرحلة الأخيرة من الحكم القاجاري

أولاً: الطبيعة الاستبدادية للحكم القاجاري وحركة المشروطة.

أ - الطبيعة الاستبدادية للحكم القاجاري.

ب - الثورة الدستورية.

ثانياً: الهيمنة الاستعمارية البريطانية والروسية على الاقتصاد الإيراني.

ثالثاً: أحوال إيران خلال الحرب العالمية الأولى.

رابعاً: الاضطراب السياسي والدعوة إلى الجمهورية.

خامساً: احتلال إمارة عربستان.

سادساً: اعتلاء رضا خان العرش الإيراني وإلغاء الدولة القاجارية.

إيران في المرحلة الأخيرة من الحكم القاجاري

أولا: الطبيعة الاستبدالية للحكم القاجاري وحركة المشروطة:

أ - الطبيعة الاستبدادية للحكم القاجاري:

إن طبيعة نظام الحكم المتخلف في إيران طيلة سنوات القرن التاسع عشر لا تختلف كثيراً عن مراحل التاريخ السياسي للفترات التاريخية التي سبقت القاجار، فقد ورث هؤلاء نظام الحكم المطلق من أسلافهم، وسهلت حالة الجهل والانحطاط التي تعاني منها بلدان الشرق عموما مهمة ذلك النظام في إحكام السيطرة على المجتمع الإيراني عن طريق تقوية السلطة المركزية وتفنن حكام القاجار باستخدام شتى الأساليب للاحتفاظ بالسلطة على حساب الإيرانيين.

ضمن الحكم المطلق صلاحيات وسلطات لا حدود لها لحكام إيران، فكل شيء في هذا النظام يعتمد اعتمادا كليا على الشاه الذي هو على رأس الهرم في جهاز الحكم ومحور سياسته، وان كلمته هي الأولى التي لا يسبقها سابق، ومشيئته قانون لا يرفض مطلقا. إذن كيف بالإمكان تصور وضع الإيرانيين في ظل هكذا نظام جعل الشاه فيه أقدار رعاياه تحت تصرفه وحده فقط! فله سلطة الموت والحياة دون الرجوع إلى أي مرجع، ناهيك عن انفراده بأنفاق ثروات البلاد وخزائن الدولة بالشكل الذي يتلاءم مع رغبته ووفق أهوائه ومطامعه التي لا تتوقف عند حدود[1].

---

(١) طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩، دار ابن رشد للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٠، ص٩-١٠.

إن الأمور لا تتوقف عند هذا الحد، بل أن الشاه بإمكانه أن يفعل ما يحلو له، فهو وحده الذي يملك الحق بتعيين الوزراء والضباط والموظفين والقضاة، وهو الذي بإمكانه أن يسحب الثقة منهم، وبهذا كان مشرفا على تفاصيل السلطتين المدنية والعسكرية معا، وهو يمتلك جميع الأملاك التي لا تحمل صفة قانونية في البلاد، فضلا عن ممارسته للسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية(١). مما يعطيه الحق في اتخاذ أي قرار حكم يجده مناسبا للحد من تحركات الأشخاص المعارضين لسلطته المطلقة، ومن الطبيعي جدا أن يكون صدور هذه الأحكام مستندا بالدرجة الأساس إلى مصالح الشاه الشخصية والسياسية دون الرجوع إلى الشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك عدّ البلاط الإيراني "المحكمة العليا للقضاء في إيران" تماشيا مع رغبة الشاه في ظل نظام الحكم المستبد، في حين مثلت الحكومة الإيرانية الأداة الطبيعية لتنفيذ مصالح العائلة المالكة وأتباعهم في البلاد ضمن مجموعة وحدات تبدأ بالشاه نزولا لتصل أخيرا إلى شيخ القرية الصغيرة(٢).

ومن خلال تلك السياسة تمكن ملوك القاجار من التمسك بالسلطة وحكم البلاد بألقاب مختلفة مثل "ملك الملوك" و"ظل الله" و"الفاتح الخالد" و"مُخَلِص الكون"، ولم يكن بالصدفة أن يتوصل جون مالكولم، مبعوث حكومة الهند إلى فتح علي شاه، عند زيارته للبلاط الإيراني مطلع القرن التاسع عشر إلى "إن الملكية الإيرانية لم تكلف نفسها كثيراً بوضع القوانين أو المؤسسات أو نظريات الموازنة، مما كانت من أكثر الممالك المطلقة في العالم"(٣).

من الطبيعي جدا أن تكون إدارة الدولة في ظل هكذا نظام معقدة ومتعددة

---

(١) G.N. Curzon, Persia and Persian Question, vol.. One, London, 1966, P. 437.

(٢) لازم لفتة ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه ١٨٩٦-١٩٠٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة البصرة/ كلية الآداب، ١٩٩٧، ص٢٢.

(٣) J. Malcalm, History of Persia From the Most Early period to the Present time, vol.11, London, 1815, P.303; اروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص٥٧-٥٨

الجوانب، فاستمرار الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) في منصبه يكمن وراء رغبة الشاه ورضاه، الأمر الذي فسح المجال كثيراً أمام المتنافسين ودافعي الرشاوى للشاه نفسه للتوسط من أجل إبقاء الوزراء وغيرهم في مناصبهم، وهذا ما أدى في النهاية إلى انتشار ظاهرة بيع المناصب الحكومية، التي عدت مصدرا مهما من بين مصادر الثراء التي ارتفعت بشكل ملفت للنظر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر استنادا إلى حاجة الدولة الماسة إلى الأموال، إلى الحد الذي دفعت بهم تلك الحاجة الملحة إلى عرض بيع المناصب الحكومية في المزايدة العلنية سنويا، وهذا ما دفع الحكام المحليين وبعض موظفي الدولة الكبار إلى مطالبة المواطنين الإيرانيين بتقديم الإتاوات والضرائب الإضافية من أجل تعويض ما دفعوه من أموال مقابل حصولهم على الوظيفة آنذاك[١].

لم يقتصر الملوك القاجار على ممارسة السياسة الاستبدادية واستغلال التناقضات الداخلية بل الانكى من ذلك، إن فتح علي شاه نظر إلى بلاده وكأنها ضيعة استأجرها وانشغل بنهبها، الأمر الذي كان يتطلب منه التعامل معها بشكل خاص ليوفر له من خلالها أقصى ما يمكن من الدخل طيلة مدة بقاءه في السلطة بوصفه أمراً ضروريا لتحمل نفقات الأسرة الحاكمة التي فاقت آنذاك طاقة خزينة الدولة وواراداتها[٢].

إن تنامي حالة الفساد الإداري في العهد القاجاري وانتشار الرشوة بشكل مريب بين منتسبي **٣٧** البلاط الإيراني قاطبة دفع باتجاه إشاعة الفوضى ليس بين موظفي البلاط أنفسهم حسب، بل وفي مؤسسات الدولة الرسمية وضياع حقوق الآخرين، إلى الحد الذي كان فيه ناصر الدين شاه لا يتردد مطلقا حتى في مصادرة أموال الأموات وان كانت لهم ورثة أحياء بغض النظر عما كان يرتكبه من جرائم يندى لها الجبين بحق الشعوب الإيرانية، مما افقد الحكام القاجار أنفسهم

(١) لازم لفتة ذياب المالكي، المصدر السابق، ص٢٣.
(٢) علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص ٢٨.

قاعدة التأييد الشعبي الذي كان من الأجدر بهم أن يحتفظوا بها لصفهم ويوظفوها لصالحهم[١].

كان ناصر الدين شاه أكثر أيمانا من غيره بأسلوب الحكم المطلق إلى الحد الذي اتجه فيه نحو الانفراد بالسلطة كليا والانغماس في البذخ والإسراف والاستبداد برأيه والتصرف بكل صغيرة وكبيرة في مملكته وفق ما يحلو له، الأمر الذي انعدمت فيه حالة التنسيق المطلوب بينه وبين وزرائه، وقلت حالة الاختلاف بينهما في وجهات النظر لا بسبب اتفاق الآراء وإنما بسبب نفاذ كلمة الشاه وتسلطه، وخير ما يمثل ذلك اجتماعات مجلس الوزراء التي لم تعد أكثر من إذعان لنزوات الشاه ورغباته[٢].

ومن الجدير بالذكر أن ناصر الدين شاه سلك نهجا أكثر قسوة وتصلبا في السنوات التي تلت أزمة امتياز التبغ والتنباك في إيران، معتقدا بأن ذلك سيوفر له ولعرشه الحماية الكافية، فقد أوقف مجالات التجديد والإصلاح ومنع توسيع وتطوير "دار الفنون" ولم يكترث كثيراً عندما قام جمع من رجال الدين بحرق أحدى المؤسسات التعليمية الحديثة في طهران، وأصدر مرسوما خاصاً عدّ فيه كل من صحيفتي "اختر" و"قانون" خارجتين على القانون، ومنع إدخال الصحف ونشر أي مقالات عن العالم الخارجي، ومنع إرسال البعثات العلمية إلى الخارج إلى الحد الذي منع فيه حتى أقاربه من زيارة أوربا مؤكدا بصراحة "انه يريد وزراء لا يعرفون ما إذا كانت بروكسيل مدينة أم راس لهانة" فضلا عن لجوءه إلى تحريك وتأجيج العداوات والمنافسات بين المجموعات المختلفة وبشكل خاص العشائرية منها، مما هددت تلك السياسة الفردية بإغراق سفينة الدولة كلها في بحر من الكوارث[٣]. الأمر الذي وفر الفرصة المناسبة للمعارضة الإيرانية لاغتياله عام ١٨٩٦.

---

(١) عبد الله لفتة حالف البديري، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية / جامعة واسط، ٢٠٠٥، ص١٧.

(٢) P. Aery, Modern Iran, London, 1965, PP.85-86.

(٣) اروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ١٠٥.

في ظل هذه السياسة الاستبدادية وصل مظفر الدين شاه إلى السلطة عام ١٨٩٦ واستمر حتى عام ١٩٠٧، وكان الشاه الجديد يعاني من مرض مزمن وضعيف في الأغلب في اتخاذ القرارات والوقوف بوجه طلبات المحيطين ببلاطه، ومع ذلك فإنه كلف أمين الدولة، الإصلاحي المعروف، بالصدارة العظمى عام، ١٨٩٧ الذي سعى إلى حمل المسؤولين على تسلم الرواتب من الخزينة المركزية بدلاً من الاستفادة من عائدات الولايات الإيرانية.إلا أن المسؤولين الإيرانيين لم يثقوا بهذه الخزينة، وعمل على تحديث الأمور المالية والذي كان يبغي منها خفض نفقات البلاط الإيراني، ولكنه اصطدم باعتراض جميع أفراد العائلة المالكة[1].

كانت أحدى برامج أمين الدولة الإصلاحية ترمي إلى استخدام الخبراء البلجيكيين في تحديث هيئة الكمارك ولكن فشله في الحصول على القروض من بريطانيا لتامين النفقات الباهظة لسفرات الشاه إلى أوربا كان السبب الرئيس لعزلة وعودة أمين السلطان إلى منصب الصدارة العظمى عام ١٨٩٨ الذي قام بتوسيع سيطرة البلجيكيين على الكمارك وعُيِّن أحدهم المسمى جوزيف ناوس J.Nose مديراً للكمارك، وقد واجهت برامج ناوس لإصلاح رسوم الأرض اعتراض كثير من أصحاب الأراضي، فضلاً عن اعتراض مجموعة من التجار عليه، ناهيك عن أن الإيرانيين كانوا ينظرون إلى البلجيكيين على أنهم أداة بيد الروس بالرغم من أن نشاطاتهم أدت إلى تحسن الوضع المالي في إيران[2].

كلفت رحلات الشاه إلى أوربا خزينة الدولة الإيرانية مبالغ باهظة دفعت بها إلى العجز في الوقت الذي كان فيه رجالات البلاط الإيراني يكدسون الأموال، مع أن الموظفين الإيرانيين لم يحصلوا على مرتباتهم، لهذا احتاجت الدولة إلى كثير من القروض التي تحولت إلى أداة حقيقية وهامة للتغلغل الكولونيالي داخل

---

(١) نيكي. أر. كيدي، منبع قبلي، ص ٩٠- ٩٢.
(٢) همان منبع، ص ٩٢ - ٩٣.

البلاد، فقدمت روسيا سلسلة من القروض كان أولها القرض الروسي عام ١٩٠٠ والثاني عام ١٩٠٢ لتامين نفقات سفر الشاه خارج البلاد، وطالب الروس بمعاهدة كمركية جديدة تم توقيعها عام ١٩٠٢ احتسبت بموجبها تعرفة البضائع الروسية بنسبة ٥٪ من قيمة البضاعة والمطبقة آنذاك على البضائع الأخرى[١].

لم تتوقف شهية مظفر الدين شاه عند تلك القروض التي أثقلت كاهل المواطن الإيراني لتحمله أعباء الضرائب التي كانت تؤمن من خلالها تلك القروض، بل كان مستعدا لرهن كل ما يتوفر من ثروات البلاد للحصول على الأموال، لذلك منح مظفر الدين شاه أول امتياز نفطي لوليم نوكس دارسي W.N.Darcy البريطاني الجنسية في ٢٨ أيار ١٩٠١ لمدة ستين عاما بحقوق منفردة بالتنقيب والإنتاج وتصفية النفط في مساحة شاسعة قدرت بـ ٧٩٪ من مساحة البلاد الكلية وشملت كل أرجاء إيران، باستثناء الأقاليم الشمالية الخمسة "أذربيجان، كيلان، ومازندران، استرا باد وخراسان" لكونها تحت السيطرة الروسية آنذاك، مقابل مبلغ (٢٠,٠٠٠) جنيه إسترليني نقدا و(٢٠,٠٠٠) جنيه إسترليني أخرى أسهماً، مضافا إليها ١٦٪ من الإرباح السنوية الصافية من الشركة التي تؤسس لتنفيذ شروط الامتياز[٢].

إن انقياد الشاه العلني للأجانب أدى إلى تفاقم السلبيات الاقتصادية والسياسية، وساعد في تصعيد نشاطات المعارضة للحكومة، فخلال السنوات ١٨٩٩-١٩٠٦، تشكلت في طهران وتبريز ومدن إيرانية أخرى جمعيات وأحزاب سرية قامت بتوزيع بيانات معادية للحكومة عرفت "بالبيانات الليلية" لانها كانت توزع ليلاً، كان في مقدمتها "جمعية الإخوة - أنجمن أخوت" التي تأسست عام

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن القروض الأجنبية لإيران. يُراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه إيران (١٨٩٦-١٩١٩)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٩١، ص١١٧-١١٨.

(٢) للمزيد من التفاصيل. يُراجع: ايراج ذوقي، مسائل اقتصادي وسياسي نفت إيران، تهران، ١٣٨١، ص٦٠-٦٦؛

L.P. Elwell- Sutton, Persian Oil, A Study in Power Politics, London, 1955, PP.15-25.

١٨٩٩ و"جمعية الترقي الإسلامي - حوزة ترقي إسلامي" عام ١٩٠٢ في طهران، فضلا عن "جمعية الرجال الأحرار - أنجمن آزادمردان" عام ١٩٠٣ في طهران، كما تأسست "الجمعية السرية - أنجمن مخفي" عام ١٩٠٤ في طهران، و"جمعية تبريز الوطنية - أنجمن ملي تبريز" عام ١٩٠٥ وكذلك "الرابطة الإنسانية - جامع أدميت" عام ١٩٠٦، وتزامن مع ذلك تأسيس بعض الأحزاب السرية منها "المركز السري في تبريز" و"الحزب الاجتماعي الديمقراطي" في باكو وغيرها، إذ دعت تلك الجمعيات والأحزاب في برامجها إلى الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الامتيازات الأجنبية(١). وهذا ما يدلل بصراحة على وجود تطور وعي سياسي وفكري إيراني واضح هدفه النهوض بالبلاد والتخلص من النظام القاجاري الذي كان يمثل كابوسا جاثما على صدور الإيرانيين آنذاك عن طريق الثورة.

ب - الثورة الدستورية:

تقتضي دراسة الثورة الدستورية الإيرانية الإطلاع على ابرز العوامل الموضوعية التي سبقت الثورة وكانت عاملا دافعا باتجاهها، فالثورة الدستورية كأي حركة ثورية لابد وان تحمل معها جملة من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت قد أوصلت المجتمع الإيراني إلى مرحلة متقدمة في عداد الزمن، نضجت فيها تناقضاته الاجتماعية واختمرت وطفت على سطح الأحداث فحدثت حالة تقتضي تغييرا جديا يدفع بالأوضاع العامة القائمة في البلاد آنذاك إلى مرحلة جديدة.

كان تعيين عين الدولة، صهر مظفر الدين شاه، للصدارة العظمى في إيران عام ١٩٠٣ عاملا مهما للتعجيل في اندلاع الثورة الدستورية، فقوة هذا الأمير القاجاري وأسلوبه المتشدد وكبته للمعارضة الشعبية من خلال سياسته القائمة على الاستبداد وإتباعه الإجراءات القاسية في التعامل مع الفئات الاجتماعية الإيرانية

---

(١) للتفاصيل. يُراجع: طلال مجذوب، المصدر السابق، ص ١١٥- ١١٩.

المختلفة التي كانت تطالب وبقوة بالتغيير، كانت له نتائج خطيرة انعكست سلبا ليس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الإيرانية حسب، بل زادت من سياسة مظفر الدين شاه الاستبدادية المتذبذبة البعيدة كل البعد عن طموحات الإيرانيين، إلى الحد الذي لم يستفد من أخطاء الحكام القاجار الذين سبقوه، ولكن مع ذلك فإن المعارضة نمت وكافحت من أجل تحمل مسؤولياتها التاريخية لإنهاء استبدادية الشاه وإجراءات صدره الأعظم غير المسؤولة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاعتراضات الشعبية ضد الحكومة وضد المسؤولين البلجيك في الكمارك وضد زيادة الرسوم والضرائب، ناهيك عن المطالبة الشعبية بأحداث تغيير جذري في بنية الكيان السياسي القاجاري.

كذلك ظهرت بعض الصحف الإيرانية التي دعت إلى الإصلاح واقترحت أساليب جديدة يمكن من خلالها تغيير الأنظمة السياسية والسير على طريق التقوية الذاتية على نحو قد يحسن حالة إيران ويحررها من السيطرة الأجنبية، فقد رافق عملية ارتباط إيران بالسوق الرأسمالية العالمية واحتكاك الإيرانيين بالغرب وإطلاعهم على الأفكار الأوربية الحديثة، ظهور فئة مثقفة راهنت على وعيها السياسي ومدى قدرتها على اتخاذ دور فاعل ومؤثر في الوقوف بوجه التغلغل الأجنبي المتزايد في البلاد، مما ولد لديها الرغبة في التوجه نحو الإصلاحات التي تبناها أشخاص امنوا بضرورة اقتلاع جذور التخلف والتفكك الإداري والاجتماعي في إيران، وكان بعض افرادها يقرأ بصوت مرتفع. كتابات الإيرانيين المقيمين في الخارج والتي كانت تنتقد الحكومة الإيرانية وتطالب بإجراء الإصلاحات والتطور العلمي والتعليمي، وكانت هذه الكتابات تشمل كتابات أخوند زاده، والميرزا اغا خان الكرماني، والنتاجات العلمية الإصلاحية للكاتب القفقازي (التبريزي)عبد الرحيم طالبوف، وزين العابدين المراغي، التاجر الإيراني المقيم في اسطنبول، الذي كتب رحلة إبراهيم بيك، هذه القصة الخيالية التي تعرضت إلى مسائل الفساد والجهل والانحطاط المنتشر في إيران بالنقد، وعّد كتاب "الرؤيا الصادقة" من الكتب المهمة الأخرى التي صدرت لثلاثة من

الكتاب الداعين إلى الإصلاح والرقي ممن يتمتعون بتحصيلات علمية حوزوية، وهم مجد الإسلام الكرماني، وجمال الدين الأصفهاني، وملك المتكلمين، حيث أعلنوا في هذا الكتاب عن دعمهم وتأييدهم لجهود التجار في أصفهان لتأسيس "شركة إسلامية" بهدف مقاطعة البضائع الأجنبية والترويج للمنتجات الإيرانية[١].

لم يكن جمال الدين الأفغاني وأطروحاته الفكرية بعيدا عن التأثير في النهضة السياسية الإيرانية، كونها دعوة دينية أساسها الإصلاح والتجدد، وفي الوقت نفسه دعوة سياسية هدفها تحرير إيران من الاستبداد القاجاري، وتأييد استقلال المسلمين أمام تدخل الأجانب وخاصة البريطانيين، مما ولد وعيا سياسياً واضحاً لدى الإيرانيين وتطلعهم للحكم الدستوري. كانت قوته الرئيسة تكمن في قدرته على إثارة وتحريك الآخرين لتقبل مرحلة جديدة من التغيير من خلال تنديده بالنظام الاستبدادي الذي يعده مصدر الكوارث في الإسلام، لذلك كان مصلحاً إسلامياً زرع بذور التعاون والاتحاد بين العناصر الدينية وغير الدينية وبين الراديكاليين والليبراليين وكان متميزا في ذلك على مر التاريخ، فتظهر قدرته على الجمع بين الجهود الفكرية والنشاط السياسي الفعال حتى إننا نجده يزور إيران مرتين وبدعوة من ناصر الدين شاه ليطرد منها بعد مدة قصيرة بسبب أفكاره ونشاطه المتميز، وكانت في الكثير من كتاباته وأقواله دعوة صريحة وعلنية إلى "حق الثورة"، مما شكل تهديدا جديا للحكم القاجاري، ففي مقابلة له مع ناصر الدين شاه يصطدم به فيخاطبه قائلا "إن الفلاح والكادح والعامل في هذه المملكة أكثر فائدة منك ومن أمرائك" و"لا شك يا عظمة الشاه انك رأيت وقرأت عن امة استطاعت أن تعيش بدون أن يكون على رأسها ملك ولكن هل رأيت ملك عاش بدون امة ورعية"[٢].

---

(١) نيكي. أر. كيدي، منبع قبلي، ص ٩٥.

(٢) عن جمال الدين الأفغاني. يُراجع: بيتر اوري، تاريخ معاصر إيران از تأسيس تا انقراض سلسلة قاجارية، ترجمة محمد رفيعي ابادي، تهران، ١٣٧٣، ص١٩٠-١٩٤؛ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيدراي إيرانيان، جلد دوم، ص٥٣-٧٤؛عبد القادر المغربي، جمال الدين الأفغاني، القاهرة، ١٩٤٨.

ولا يختلف مالكوم خان بهذا الصدد عن جمال الدين الأفغاني، فقد أدى دوراً مؤثراً دفع باتجاه التخلص من حالة الاستبداد الشاهنشاهي، فقد كان سفيراً لبلاده في لندن إلا أنه أقيل من منصبه لاختلافه مع ناصر الدين شاه، فقام بإصدار صحيفة معارضة للنظام القاجاري تحمل اسم "قانون" عام ١٨٩٠ مستفيدا من كتاباته الداعية إلى الإصلاح والتي لم تنشر بعد آنذاك، لكي يضعف حكومة الشاه، وتمكن من خلالها إقامة جسور قوية مع المثقفين ورجال الدين في إيران وكان لهذه الصحيفة، التي كانت تطبع في لندن ويتم إدخالها إلى إيران عن طريق التهريب، الكثير من القراء في الأوساط النخبوية في إيران[١].

ولغرض استكمال ودعم ومساندة كتابات هؤلاء المصلحين صدرت عدة صحف في الخارج كانت تدخل إيران ومن بينها صحيفة "اختر - النجمة" التي تصدر في اسطنبول منذ عام ١٨٧٦، كذلك صحيفة "برورش" و"ثريا" و"حكمت" و"كمال" و"جهرة نما" في القاهرة و"حبل المتين" في كلكتا، وفي داخل إيران كانت صحيفة "الوطن" الصحيفة الحرة التي صدرت بتشجيع من الميرزا حسين خان عام ١٨٧٦ وكان لرئيس تحريرها الفرنسي حقلاً خاصاً للنقد الحر، وهنا يجب أن ندرك بأن المثقفين الثوريين عملوا على تثقيف الشعب وتقبل حالة التغيير من خلال الصحافة الإيرانية في المهجر التي تطورت بسرعة وساهمت مساهمة فعالة في مهاجمة النظام القاجاري وعمقت من حالة الاستياء ضده[٢].

ولا ننسى دور الجاليات الإيرانية في الخارج التي كان لها الدور الفاعل في إطلاع الإيرانيين على ما كان يدور في البلدان التي يقيمون فيها من تطورات وأحداث تخص الدستور آنذاك، ففي تلك الأثناء كان بإمكان كثير من الإيرانيين القيام بمقارنة ظروف البلدان الأوربية أو حتى الهند أو اسطنبول مع ظروف بلدهم

---

(١) عن مالكوم خان وجريدة "قانون" يراجع: E.Browne, The Persian Revolution of 1905-1909, London 1966, PP.34-42.

(٢) نيكي. أر. كيدي، منبع قبلي، ص ٨١.

يوما بعد آخر، وكان الإيرانيون يسافرون بوتيرة متصاعدة يوما بعد يوم لتلك البلدان لإغراض الدراسة أو العمل، وكان الكثير منهم يسافرون إلى القفقاس الواقعة تحت سيطرة الحكومة الروسية لأغراض الأعمال المؤقتة أو الدائمة والكثير منهم تعرف هناك على أفكار الحزب الديمقراطي الاشتراكي وانتمى بعض منهم إلى هذا الحزب، كذلك نرى إن النظريات المكتسبة من الهند أو اسطنبول أو مدن القفقاس وما رافقها من الكتب المترجمة عن اللغات الأوربية، عرفت كثير من الإيرانيين على التصورات الغربية حول الدولة والمجتمع، ومنذ عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر إن عددا متزايدا حتى من رجال الدولة ومن أصحاب المناصب الرسمية أخذوا يؤيدون الإصلاحات[١].

كذلك تمركزت معارضة السلطة بين سكان المدن، فكان التجار وذوو المهن المختلفة وبعض العلماء، الذين كانت لهم دراية بالتنمية الاقتصادية والسياسية والعلمية في الغرب هم السابقون في هذا المجال، فقد كان بعض من علماء الدين يشعرون بأن النمط الغربي يمثل تهديدا لإيران والإسلام، لذلك كانوا متخوفين من تجاوز السلطة وبالتالي سيطرتها على ميادين التربية والتعليم والقوانين الشرعية التي كانت خاضعة لسيطرتهم، فانتفضوا تأييدا لتقليص نفوذ وصلاحيات الحكومة الإيرانية وأعلنوا معارضتهم لقيامها ببيع ثروات إيران إلى الأجانب، ومن الجدير بالذكر ان الحصانة الشرعية والقانونية للعلماء، وتأييد فئات الشعب لهم، وارتباطهم مع طبقات التجار والسوق أدى إلى أن ينظر بعض من دعاة الإصلاح غير الدينين إلى علماء الدين كطرف نافع للاتحاد معه في النضال ضد النفوذ المتنامي للأجانب، ولم يكن من الغرابة أن يحمل تلاحم المصالح السياسية بين التجار وعلماء الدين لحماية مصالحه[٢] لذلك مثل البازار (السوق) لولب التحرك السياسي في الأحداث الإيرانية آنذاك، ويكفي أن نذكر إن إيران شهدت أواخر

---

(١) نيكي. أر. كيدي، منبع قبلي، ص ٨٠.

(٢) نقلاً عن: آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩)، الكويت، ١٩٩٩، ص٢٥.

القرن التاسع عشر واحدا من اعنف الاضطرابات والانتفاضات المعروفة "بانتفاضة التبغ والتنباك" ضد امتياز شركة تالبوت (١٨٩١-١٨٩٢) التي ساهمت فيها اغلب الفئات الاجتماعية الإيرانية معلنة احتجاجها على السلطة القاجارية وتخاذلها أمام النفوذ الأجنبي.

وأدت المساجد والوعاظ داخل المدن الإيرانية دوراً إعلامياً واضحاً في عملية الاتصال بين الأطراف المختلفة التي ترنو إلى التغيير وتنفس الحرية في إيران، لاسيما وان طاعة الإيرانيين وولائهم لعلماء الدين كان مبنيا على العقيدة الإسلامية واحترامهم للمجتهدين منهم، مما شكل نقطة انطلاق مهمة لتحقيق الأهداف المرسومة لدى المؤسسة الدينية الإيرانية التي أدت دورا أساسيا في الأحداث الإيرانية عشية وإثناء الثورة الدستورية.

كان للأحزاب والجمعيات السرية والعلنية الإيرانية أسباب متباينة لعدم ارتياحها ومعارضتها للحكومة تمثلت في مطالبها التي شملت ضمان حق الانتخاب، وإطلاق الحريات الفردية والعامة، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وتحديد ساعات العمل بثمان ساعات في اليوم، وتوزيع الضرائب بشكل عادل ينسجم مع دخل الفرد وإمكانياته، فضلا عن العمل بنظام التعليم المجاني العام لمختلف المراحل الدراسية[١]. كذلك إن بعضاً منها كان منزعجا من تنامي سطوة الحكومة المركزية على الرغم من أنها بقيت ضعيفة بالمقارنة مع أكثر دول العالم، لذلك قامت عدة منظمات سرية بالتخطيط لعمليات ثورية وإصلاحية قاطعة وحازمة.

في الوقت نفسه استمدت الثورة الدستورية الإيرانية قوتها من الأحداث الخارجية، فالحرب الروسية - اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥ حول منشوريا وثورة عام ١٩٠٥ في روسيا دفعت إيران باتجاه الثورة، إذ أن الإيرانيين كانوا يعلمون جيدا في السابق بأن الروس سوف يتدخلون لمنع حصول التغييرات الجوهرية أو وقوع

---

(١) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

الثورة، لذلك فإنهم كانوا مترددين من التحرك ضد الحكومة، ولكن بعد ان واجهت الحكومة القيصرية الحرب في البداية ومن ثم الثورة، كان يبدو بأن الوقت أصبح مناسبا للعمل باتجاه الثورة، وإن القوة والصمود غير المتوقعين اللذان أبداهما اليابانيون الآسيويون الضعفاء حتى ذلك الوقت أمام الروس منحت الإيرانيين المزيد من الجرأة والشجاعة، كذلك إن نموذج الثورة الروسية زادت هي الأخرى من هذه الجرأة، فإن انتصار القوة الآسيوية الدستورية الوحيدة على القوة الأوربية غير الدستورية كان يعني إن الآسيويين قد هزموا الأوربيين للمرة الأولى، في حين دفع الإيرانيين للتعلق بالحياة الدستورية بصفتها سر القوة والصمود في إيران ومناطق أخرى من آسيا(١).

إن كل تلك العوامل كانت قد هيأت الأذهان لاندلاع الثورة الدستورية، وجاء السبب المباشر الذي مثّل "القشة التي قصمت ظهر النظام القاجاري" مرتبطا بحادثتين مهمتين وقعتا في كانون الأول ١٩٠٥، أولهما ما حدث في مدينة كرمان بسبب تصاعد الخلاف بين علماء الدين في إيران وأتباع الشيخية، مما أسفر عن إصدار فتوى من لدن علماء الدين تحرِّم سطوة الشيخيين على المسلمين، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة بين الطرفين، أعقبتها صدامات عنيفة راح ضحيتها كثير من أتباع الجانبين، وهذا بدوره ولد ردود فعل لدى حاكم المدينة الذي أرسل قواته على الفور إلى مكان الأحداث، وعاقب بعضاً من رجال الدين وعلى رأسهم الميرزا محمد رضا بالجلد، ومن ثم أبعده إلى مدينة رفسنجان مما عد إهانة صريحة لرجال الدين في كرمان، لذلك تأزم الموقف على أثرها كثيراً ودعا رجال الدين علنا إلى الإطاحة بعين الدولة بوصفه السبب الرئيس بإعطاء الأوامر لحاكم المدينة(٢).

وشمل الحدث الثاني تدهور الأوضاع الاقتصادية في إيران نتيجة الحرب

---

(١) نيكي. أر. كيدي، منبع قبلي، ص ٩٦- ٩٧.

(٢) عبد الله لفتة حالف البديري، المصدر السابق، ص ٥١.

الروسية - اليابانية التي أثرت كثيراً على التبادل التجاري الذي انقطع بين كل من روسيا وإيران، ناهيك عن رداءة الموسوم الزراعي لعام ١٩٠٥ وتفشي مرض الكوليرا في اغلب المدن الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنها السكر خلال النصف الأول من عام ١٩٠٥ داخل البازار الإيراني، الذي تعرض بعض تجاره إلى الضرب (الفلقة) أمام الناس من قبل علاء الدولة، حاكم طهران، بسبب عدم تخفيض سعر القند والسكر، ويعتقد إن تجار السكر رفعوا الأسعار بسبب ظروف الحرب وتذمرهم من سياسات الحكومة الإيرانية آنذاك، ومن الطبيعي جدا أن تولد الإجراءات الحكومية ردود فعل قوية لدى تجار طهران، إذ قام حوالي (٢٠٠٠) تاجر بإضراب عام يوم ١١ كانون الأول ١٩٠٥ وعطلوا البازار ومن ثم تحصنوا في مسجد الشاه الكبير في طهران بمعية الكسبة ورجال الدين تعبيرا عن اعتراضهم على الإجراءات الحكومية، في حين قام رجال الشرطة بمساعدة إمام جمعة طهران الموالي للحكومة بتفريق المتحصنين بالمسجد، الأمر الذي دفع بهم وبتأثير من الشخصية الدينية السيد محمد الطباطبائي بالتوجه إلى الضريح المقدس للشاه عبد العظيم جنوب طهران وتحصنوا هناك، وانضم إليهم حوالي ألفا شخص من الطلبة ورجال الدين الآخرين والتجار والحرفيين ومن عامة الناس واستمر الاعتصام (٢٥)يوماً كان التجار خلالها يقومون بتأمين نفقات المعتصمين، الذين طالبوا بطرد جوزيف ناوس من الكمارك الإيرانية، وعزل عين الدولة، الصدر الأعظم، وتطبيق الشريعة الإسلامية وتأسيس دار العدالة[١]، ولكن مظفر الدين شاه وجد أن أسلوب القوة لا ينفع مع المعتصمين فوعدهم بتنفيذ مطالبهم في الثاني من كانون الثاني ١٩٠٦، مما دفعهم إلى إنهاء حالة الاعتصام وانتظار ما ستسفر عنه وعود الشاه، إلا إن الأخير تراجع عن تنفيذ أي من المطالب المذكورة بعد مضي بعض الوقت، وهذا

---

(١) يراجع بهذا الخصوص: A.Fathi, Preachers as Substitutes for Mass: the Case of Iran 1905-1909, In Book "To Wards Iran Studies In Thought, Politics and Society", Ed.By E. Kedourie, and S.G.Haim, London, 1980, PP.174-175.

ما دفع باتجاه تأزم الأوضاع من جديد في إيران، وتزايد حالة الاستياء والتذمر التي لم تقتصر على طهران حسب، بل شملت اغلب المقاطعات الإيرانية[١].

في هذه الأثناء دعا السيد محمد الطباطبائي الإيرانيين إلى الصمود خلال خطبه، فضلاً عن خطب الوعاظ والخطباء الجماهيريين كالسيد جمال الدين الأصفهاني وملك المتكلمين، الذين أطلقوا العنان لألسنتهم بالاعتراض والنقد لأجل توعية الناس إلى ضرورة الإصلاحات ومن ثم ضرورة المطالبة بالدستور والحكومة المنتخبة وتنفيذ المطالب السابقة، وهنا بدأ عين الدولة يستعد لتوجيه ضربة قوية للمعارضة الإيرانية، ففي ١١ تموز ١٩٠٦ قامت القوات الإيرانية بفتح النار على الجموع الشعبية التي كانت تحاول الحيلولة دون اعتقال الشيخ محمد الواعظ، وقام أحد الضباط بقتل أحد المتجمهرين فالتجأ الآخرين إلى مسجد عبد العظيم الذي تمت محاصرتهم فيه لمدة ثلاثة أيام، مما اضطرهم إلى مغادرة طهران يوم ١٥ تموز ١٩٠٦ للاعتصام في مدينة قم المقدسة ومن هناك اكدو مطالبهم السابقة مرة أخرى، ونتيجة لذهاب رجال الدين إلى قم أصيب النظام القضائي الخاضع لسيطرتهم بالشلل التام، وللتضامن مع رجال الدين قرر تجار طهران الإضراب العام وإغلاق البازار، وعندما حاول عين الدولة إجبارهم على فتح محلاتهم بالقوة وطوقت الجوامع بالقطعات العسكرية لجأ كثير منهم إلى مبنى المفوضية البريطانية في طهران طلبا للحماية إلى أن بلغ عددهم (١٤) ألف شخص يوم ٢ آب ١٩٠٦ من مختلف الفئات الاجتماعية بعد أن تمت الاتصالات بين السيد عبد الله البهبهاني وكرانت دف، الوزير المفوض البريطاني في طهران، بهذا الصدد، وقد فسر هذا الموقف، فضلاً عن مواقف أخرى للبريطانيين تجاه علماء

(١) للمزيد من التفاصيل عن تلك الأحداث يراجع، Y. Armajani, Iran, New Jersey, 1972, P.124؛ محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم ميلايد، جلد هشتم، تهران، ١٣٣٣، ص٢١٤٣-٢١٤٧؛ محمد إسماعيل رضواني، انقلاب مشروطيت إيران شركت انتشارات علمي وفرهانكي، تهران، ١٣٨١، ص٨٢-٩٢.

الدين أثناء اعتراضاتهم الأولى ضد مسألة الاستقراض من روسيا، سبباً لمبالغة كثير من الإيرانيين بشأن حماية البريطانيين للثوار آنذاك[١].

أكد المعتصمون أنهم لن يغادروا المفوضية البريطانية إلا إذا قام الشاه بطرد الصدر الأعظم والإعلان عن الرغبة بتنفيذ الإصلاحات الداخلية وتأسيس مجلس وطني دستوري، ولم يكن أمام البلاط الإيراني في البداية سوى اتهام المعتصمين "بأنهم عبارة عن عصابة من الخونة المأجورين من لدن بريطانيا" ولكن بعد أن واجهت الحكومة الإيرانية إضرابا عاما طويلاً في طهران وتدفق سيل من البرقيات المؤيدة للثوار من المقاطعات الإيرانية، وتبين أن حالة الاستقرار والهدوء لا يمكن أن تعود إلا بعودة العلماء واعتزال عين الدولة، استسلم البلاط الإيراني معلنا قبوله بالمطالب الشعبية للثوار، المتعلقة بعزل عين الدولة يوم **٢٩** تموز **١٩٠٦** وتنصيب ميرزا حسين خان، مشير الدولة محله، وفي **٥** أب **١٩٠٦** اضطر الشاه للتوقيع على مرسوم بتأسيس مجلس الشورى الوطني، وبذلك حصلت إيران لأول مرة في تاريخها على نظام برلماني وحققت الحركة الوطنية أول أهدافها[٢].

تم افتتاح مجلس الشورى الوطني في **٧** تشرين الأول **١٩٠٦** وانشغل النواب فيما بعد بسن وثيقة القوانين الأساسية (الدستور) الذي حدد سلطات الجمعية الوطنية الإيرانية وصوتوا عليها، وقدمت إلى مظفر الدين شاه الذي صادق بدوره عليها يوم **٣٠** كانون الأول **١٩٠٦** في الوقت الذي كان يعاني فيه من حالة مرضية لم تمهله طويلا، إذ توفي بتاريخ **٨** كانون الثاني **١٩٠٧**، وقد ضمن الدستور

---

(١) قامت بريطانيا بمناورات دقيقة آنذاك، صورت بأنها لصالح الثورة الدستورية، ولكنها كانت على العكس تماما من ذلك، إذ كان القصد من ورائها النيل من موقع الروس، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير لدى البلاط الإيراني. للمزيد من التفاصيل عن الموقف البريطاني من الثورة الدستورية يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١، الكوت، ٢٠٠٥.

(٢) M.E.YaPP, "1900-1921: The Last Years of the Qajar Dynasty" in Book (Twentieth Century Iran), London, 1977. P.88;

محمود جواد مشكور، تاريخ زمين أزروزكار باستان تا عصر حاضر، انتشارات اشراقي، تهران، ١٣٥٣، ص٣٦٢.

مصالح رجال الدين بعد أن نص على تأليف لجنة خماسية عليا من المجتهدين مهمتها النظر في كل تشريع جديد يصدره المجلس الإيراني قبل أن يتخذ الصيغة النهائية للتصويت عليه بخصوص مطابقته مع الأحكام الشرعية والإسلام[١].

تولى الحكم بعد وفاة مظفر الدين شاه ابنه محمد علي شاه (١٩٠٧-١٩٠٩) فكان عهده مليئا بالأحداث الجسام، كان أهمها الخلافات بينه وبين المجلس الإيراني بسبب استخفافه بكل مطالب الدستوريين، إلى الحد الذي تجاهلهم بعدم دعوتهم لحضور حفلة تتوجيه يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٠٧، وأصر على ممارسة نفوذه المطلق في إدارة شؤون الدولة، وفي نيسان ١٩٠٧ قام باستدعاء ميرزا علي اصغر خان، أمين السلطان، الشخصية المحافظة وغير المرغوب فيها لدى الإيرانيين، لتولي رئاسة الحكومة[٢].

إن نمو الروح الوطنية الإيرانية وتصاعد المد الثوري خلال سنوات الثورة ادخل رعبا حقيقيا في نفوس المستعمرين، وتحولت الثورة أخيرا إلى أحد العوامل المشجعة التي دفعت كل من بريطانيا وروسيا إلى التحالف فيما بينهما في المصالح الاستعمارية للتوقيع على معاهدة مشتركة بين الطرفين لتسوية المشكلات الآسيوية في ٣١ أب ١٩٠٧، التي قسمت إيران إلى ثلاث مناطق، روسية تضمنت شمال إيران ووسطها بما في ذلك طهران وأصفهان وأكثر المدن الكبيرة، وبريطانية شملت مناطق الجنوب الشرقي من إيران، ومنطقة محايدة بين المنطقتين، في حين لم يتم التشاور مع الإيرانيين بشأن هذه المعاهدة ولم يطلعوا على بنودها، كثير منهم كانوا يشعرون بالقلق لئلا تؤدي هذه المعاهدة إلى إضعاف النظام الدستوري وبالتالي عودة الاستبداد الذي كان يحظى بدعم الروس من جهة وعدم اعتراض البريطانيين على ذلك أيضاً[٣]. وفي الوقت الذي انتشر فيه المد

(١) نيكي. أر. كيدي، منبع قبلي، ص ١٠٠ -١٠١.
(٢) مهدي ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد سوم، تهران ١٣٣٠، ص٨٧.
(٣) نيكي. أر. كيدي، منبع قبلي، ص ١٠٢- ١٠٣.

الرجعي وجرت محاولات جدية للتقليل من مكاسب الثورة تمكن الثوار من اغتيال أمين السلطان، الصدر الأعظم، يوم ٣١ أب ١٩٠٧، كذلك تعرض الشاه نفسه لمحاولة اغتيال يوم ١٥ شباط ١٩٠٨ نجا منها بأعجوبة، مما شجع الأخير على التمادي أكثر في إجراءاته ضد الثوار وتمكن بمساعدة لواء القوزاق من تنفيذ انقلابه يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨ عن طريق قصف بناية المجلس بالقنابل بعد حله، وتم اعتقال وإعدام كثير من القادة الوطنيين ممن يحملون أكثر الأفكار تقدمية، ومنهم ملك المتكلمين والميرزا جهانكير خان، رئيس تحرير صحيفة "صور اسرافيل"، وفي الوقت الذي خضعت فيه طهران تحت وطأة هجمات القوات الحكومية، إلا أن تبريز كانت المدينة الوحيدة التي وقفت بوجه قوات الشاه، عدة أشهر، وبعد أن سيطر الروس على تبريز فإن كثيراً من الثوار توجهوا إلى ولاية كيلان وانضموا إلى القوات الثورية المحلية هناك، وأخذت القوات المتجحفلة بالتحرك نحو طهران بقيادة "يفرم خان"، وفي أصفهان ساعدت قبيلة بختيار الثوريين في تطهير المدينة من أيدي المستبدين، وبدأوا بالتحرك تجاه طهران والتحقوا بثوار الشمال وتمكنوا من الدخول إلى العاصمة الإيرانية يوم ١٣ تموز ١٩٠٩ لتذهب كل محاولات البريطانيين والروس للإبقاء على الشاه أدراج الرياح، وبعد ثلاثة أيام فقط تمكنوا من إسقاط النظام السياسي في إيران ولجأ محمد علي شاه وزوجته إلى مبنى المفوضية الروسية في طهران[(١)] بينما استقبل سكان طهران الثوار بحماس كبير، ومباشرةً عقد من تبقى من أعضاء المجلس الإيراني اجتماعاً استثنائيا، قرروا خلاله خلع محمد علي شاه وتنصيب ابنه أحمد

---

(١) للمزيد من التفاصيل يراجع: F.Bemony, Les Villes D'e L'Iran, Descites D'Autrefois AL'urbanisme Contemporain, Tome.11, Paris, 1973, PP.73-74؛ خضير مظلوم فرحان البديري، أذربيجان الإيرانية في السياسة الروسية ١٩٠٩-١٩١٤، "دراسات في التاريخ والآثار" (مجلة)، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، بغداد، السنة الحادية والعشرون، العدد التاسع ٢٠٠٢، ص٥٠.

رضا خان على العرش الإيراني باسم "احمد شاه" الذي يبلغ من العمر ١٤ سنة ووضع تحت وصاية "عضد المُلك".

واجهت الحكومة الدستورية مشكلتين أساسيتين أولهما رفض روسيا سحب قواتها من إيران، وثانيهما نقص المال اللازم للقيام بالإصلاحات، وبما أن أي قرض أو فرض ضرائب جديدة لا يتم إلا من خلال المجلس الإيراني، لذا سارعت الحكومة الإيرانية لفتح المجلس الإيراني يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٠٩ بصورة رسمية، ومن ثم تشكلت وزارة جديدة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٠٩ برئاسة محمد ولي خان (سبهدار أعظم)، في حين شهد عام ١٩١٠ عدة أزمات، حيث برزت إلى السطح الخلافات الداخلية بين الدستورين وأدت إلى إضعافهم، فاستغل البعض من المقاطعات الإيرانية هذه الفرصة فامتنعت عن دفع الرسوم والضرائب إلى المركز، مما أدى إلى تفاقم المشاكل المالية الشديدة للحكومة المركزية وازداد تمرد القبائل والسلب وقطع الطرق، وفي عام ١٩١١ تم تشكيل قوة من الدرك بمساعدة وتدريب ضباط سويديين للسيطرة على الاوضاع وحفظ الأمن، ولغرض تنظيم المالية الإيرانية قررت الحكومة الدستورية الاستفادة من مستشار مالي لم تكن له صلة ببريطانيا وروسيا، لهذا طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية خبيرا أمريكيا شابا يدعى مورغان شوستر في أيار ١٩١١ للإشراف على المالية الإيرانية وإصلاحها، وبعد وصوله إلى إيران اتخذ قراراً باستحداث قوة من الشرطة الوطنية أو الدرك لجمع الضرائب، وتقرر أن تكون رئاسة تلك القوة تحت مسؤولية ضابط بريطاني في الجيش البريطاني يدعى الميجر ستوكس، المشهور بكرهه للروس، وبذلك حاول شوستر دق إسفين ما بين الروس والبريطانيين، وعندئذ أثارت إجراءاته الروس الذين حركوا عملائهم في المناطق الشمالية الإيرانية، وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩١١ قدمت روسيا إنذاراً نهائيا لإيران أمهلتها (٤٨) ساعة لتنفيذه وتضمن ثلاث نقاط أساسية:

١ - طرد شوستر ومرافقيه من الخبراء الأمريكان.

٢ - عدم استخدام مستشارين أجانب دون موافقة روسيا وبريطانيا.

٣ - تتحمل الحكومة الإيرانية نفقات القوات الروسية المتواجدة على الأراضي الإيرانية.

ومن الطبيعي أن تؤيد بريطانيا الإنذار الروسي، فتحركت قواتها نحو احتلال الجنوب الإيراني بكامله، مما شكل عبئا ثقيلا على الدستوريين وإضعافهم أمام الإنذار الروسي آنذاك لاسيما بعد أن وجه البريطانيون ضربات قاضية للثوار والقوات الوطنية هناك، وعلى الرغم من أن الإنذار الروسي والموقف البريطاني منه قوبل بالرفض من مجلس الشورى الوطني، إلا انه بتقدم القوات الروسية باتجاه طهران رفعت القوى الرجعية رؤوسها، وقام ناصر المُلك، الوصي على العرش، والحكومة الإيرانية ذات الاتجاه المعتدل بحل المجلس في ٢٤ كانون الأول ١٩١١ وقَبِلت بالإنذار الروسي وعزل شوستر، وكان ذلك يعني نهاية الثورة الدستورية في إيران[١].

لم يقتصر التأييد البريطاني لروسيا على أحداث الثورة الدستورية، بل استمر ليشمل الأحداث اللاحقة لها وليتطور هذا التأييد إلى تدخل هاتين الدولتين في الشؤون الإيرانية إلى حد الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد الإيراني.

ثانياً: الهيمنة الاستعمارية البريطانية والروسية على الاقتصاد الإيراني:

كان من نتائج دخول القوات البريطانية إلى ميناء بوشهر وأصفهان وغيرها في الجنوب الإيراني، ودخول القوات الروسية كل من تبريز ورشت وأنزلي في الشمال الإيراني إن تكبدت إيران خسائر بشرية فادحة، فضلاً عن عمليات النهب والسلب والتدمير التي قامت بها قوات الدولتين الاستعماريتين على الأراضي الإيرانية، ناهيك عن القوات المحلية الموالية لها والتي عاثت في البلاد قتلا

(١) للإطلاع على تفاصيل واسعة عن الموضوع يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، سياسية بريطانيا تجاه إيران، ص٢٢٦-٢٥٧.

وتخريبا، وكذلك تهديدات محمد علي ميرزا، الشاه السابق، وأتباعه بالتحرك نحو طهران.

قامت الحكومتان البريطانية والروسية بتسليم الحكومة الإيرانية مذكرة مشتركة في ١٨ شباط ١٩١٢تضمنت "إقامة قاعدة صلبة للصداقة والثقة في العلاقات بينهم"، واشتملت بعض المقترحات الاقتصادية بخصوص تقديم القروض للحكومة الإيرانية التي بلغ مجموعها قبيل الحرب العالمية الأولى حوالي (٧) ملايين جنيه إسترليني، وتحولت هذه القروض إلى أداة للتغلغل الاستعماري المتزايد، وشكلت عبئا ثقيلاً على كاهل الحكومة الإيرانية، التي لم يكن أمامها تحت ضغط هاتين الدولتين سوى الاعتراف وبصورة رسمية بمعاهدة التقسيم لعام ١٩٠٧ وبمقدمتها التي أكدت على "سيادة واستقلال إيران"[١]. وهذا يعطينا فكرة كافية لمدى الضعف والانهيار الذي أصبحت عليه البلاد في ظل النظام القاجاري.

بهذه الشاكلة عادت إيران من جديد إلى حلبة السباق البريطاني - الروسي، وأصبح تدخل الدولتين في شؤونها مباشراً إلى الحد الذي صارت فيه البلاد تحت الحكم المزدوج لهما وكثفتا وجودهما العسكري فيها، فضلاً عن حصولهما على امتيازات اقتصادية مهمة فيها عشية الحرب العالمية الأولى، فروسيا حصلت على امتياز الملاحة في بحيرة أورمية، ومورغان في أذربيجان وامتيازي الري في أصفهان، وطريق مشهد جرجان، وفي الوقت نفسه حصلت بريطانيا على امتياز استخراج الفحم في إيران، وقادت سياستها تجاه إيران إلى عقد اتفاقية بين شركة النفط الانكلو- إيرانية والحكومة البريطانية في ٢٠ أيار ١٩١٤ حصلت بموجبها على نسبة ٥٢,٥٪ من أسهم الشركة وعدلت من لوائحها، مما مكنها من معارضة أية سياسة تراها مخالفة للمصالح القومية البريطانية، وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية الشريك الرئيس المسيطر على الشركة آنذاك[٢].

(١) خضير مظلوم فرحان البديري، سياسية بريطانيا تجاه إيران، ص ٢٥٧ - ٢٦٤.

(٢) J.C. Hurewitz, Middle East Dilemmas The Background of united State Policy, New York, 1953, P.10؛ فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى، البصرة، ١٩٨٥، ص٤٧-٤٨.

إن تدخل المفوضية البريطانية في طهران، وشركة النفط الانكلو- الإيرانية في شؤون المقاطعات النفطية وصل إلى درجة لا يمكن تحملها في أي جزء من العالم، فرجال الأمن في الأحواز من العرب والبختيارين كانوا يستلمون رواتبهم وأوامرهم مباشرة من مسؤولي الشركة، والوكلاء البريطانيون ينتشرون في كل مكان، وان ضباط أمن الشركة يسيطرون على كل شيء، لذلك نرى ان الهيمنة البريطانية على الأحواز كانت من الكمال إلى الحد الذي يقوم الوزير المفوض البريطاني في طهران بإبلاغ وزير خارجية إيران بأن على حكومته أن تكون خارج نطاق الصراع بين الشيخ خزعل وخانات البختيارين، ويعتقد ان من غير الحكمة أن يقوم ممثل من حكومة طهران بزيارة المنطقة، وكان القناصل البريطانيون في الأحواز وبختياري يتدخلون في كل قضية حتى لو كانت صغيرة من الأعمال، التي يقوم بها كل من الشيخ خزعل وسرداري جنك، رئيس قبيلة البختياريين هناك، وكان هولاء لا يترددون في إرسال تقاريرهم الشهرية عن الأحداث إلى المفوضية البريطانية في طهران[١]. لذلك يمكن القول إن سيطرة البريطانيين على جنوب إيران مع تسلط الروس على الشمال أصبحت أكثر جدية مع ظهور الفعاليات النفطية.

كانت هناك بعض الأحداث التي فرضت نفسها عشية الحرب العالمية الأولى وكانت سببا أضافيا للتغلغل البريطاني- الروسي في إيران كمسألة تحديد الحدود العثمانية - الإيرانية التي تحولت حقا إلى وسيلة إضافية للتغلغل البريطاني والروسي في هاتين الدولتين، لاسيما بعد اشتراك الخبراء البريطانيين والروس في مختلف لجان الحدود التي بدأت تعمل بسرعة آنذاك لتحديد الحدود، في الوقت الذي كان فيه كثير من هؤلاء الخبراء ممن تحولوا إلى مستشرقين معروفين وخبراء بشؤون قبائل المنطقة[٢].

---

(١) N.S.Fatemi, Oil Diplomacy Power key in Iran, New York, 1954, P.51.

(٢) فوزي خلف شويل، المصدر السابق، ص٤٨.

وبحكم عوامل مختلفة، منها انحدار السلطة القاجارية إلى مهاوي الحضيض، وتزايد المد الرجعي في كافة الاتجاهات، فضلاً عن حدة التنافس البريطاني - الروسي، برز عشية الحرب العالمية الأولى تيار يدعو إلى ضرورة الموازنة بين الدول الكبرى في سياق تناسب القوى على الصعيد العالمي لتحقيق نوع من الاستقلالية في تمشية شؤون البلاد، وهذا ما دفع الليبراليون الإيرانيون للتوجه صوب ألمانيا التي دخلت صراع التنافس الدولي بعد القفزة النوعية التي شهدها الاقتصاد الألماني وتنظيم الجيش والبحرية الألمانيتين، فضلا عن تزايد نفوذ ألمانيا في الدولة العثمانية اثر تنفيذ مشروع سكة حديد بغداد، وسلوكها سياسة التوسع نحو الشرق للحصول على المستعمرات أسوة بالدول الأوربية الأخرى، لذلك أخذت ألمانيا توثق علاقاتها مع إيران من أجل تثبيت نفوذها هناك(١).

ونتيجة لذلك بلغ التدهور السياسي في إيران حدا كبيرا قبل الحرب العالمية الأولى، فاحمد شاه الذي بلغ سن الرشد في ٢١ تموز ١٩١٤ واحتفلت إيران بتتويجه، لم ينجح في التأثير على الأوضاع الداخلية والخارجية على حد سواء، وأصبح التعبير المفضل عنده "أنا غير مسؤول" هو المؤشر العام لسياسته، وعلى الرغم من ادعائه باحترام الدستور، إلا إن أفعاله برهنت على أنه شخص ضعيف الإرادة، لذلك لم تستطع البلاد وضع حدا لتدخلات الأجانب آنذاك، لاسيما البريطانيين والروس الذين دأبوا على توجيه سياسة إيران وفق مشيئتهما وأصبحت سياستها الداخلية والخارجية ترسم في مفوضيتي بريطانيا وروسيا، ناهيك عن التسيب الكبير في السلك الدبلوماسي الإيراني، ففي حالات كثيرة كان بعض الوزراء المفوضين الإيرانيين يقومون باتصالات سرية خلف الكواليس وبدوافع ذاتية مع اكبر الدول، كما فعل الوزير المفوض الإيراني في لندن عندما كان يتصل بالسفير الروسي هناك وينقل اغلب أخبار بلاده(٢).

---

(١) فوزية صابر محمد، إيران بين الحربين العالميتين.تطور السياسة الداخلية ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص٧٢.

(٢) N.Laing, The Shah, London, 1977, P.31; MoI, Seria 111 (1914-1917), Vol.11 (14 March - 13 May 1914) Moscow - Leningrad, 1933, No.184. PP.175-176.

وعلى الصعيد العسكري فإن التشكيلات العسكرية الإيرانية كانت أكثر تدهورا، إذ اقتصرت على قوتين عسكريتين هما فرقة القوزاق الإيرانية التي على الرغم من أنها تعد قوات نظامية، إلا أنها صغيرة وتتلقى أوامرها من سانت بطرسبورغ أكثر مما تتلقاها من طهران، وان ولائها التام للقيصر، ولا تختلف عنها كثيراً قوات الجندرمة التي شجع البريطانيون على تأسيسها لحماية التجارة البريطانية في إقليم فارس وان كانت تحت أشراف ضباط سويديين، لهذا فإن الجيش الإيراني كان "مجرد كلام على ورق "على حد وصف وثيقة بريطانية[١]. بوصفه يتكون من مجاميع غير متجانسة منتشرة هنا وهناك، مسلحة تسليحا رديئا وغير مدربة تدريبا كاملاً ولا تدفع لهم الرواتب التي غالبا ما تكون على شكل ديون متراكمة يطالبون بها الحكومة الإيرانية، لذلك فإن الجيش الإيراني كان لا يمتلك أدنى المقومات الأساسية التي تجعل منه جيشاً بالمعنى المطلوب مع أن تعداده جاوز الأربعين ألف شخص[٢].

من خلال ذلك يمكن القول إن ما حل بإيران من أوضاع سلبية عشية الحرب العالمية الأولى ومنها جزر الحركة الوطنية الإيرانية وانتشار المد الرجعي، وتغلغل الدول الأجنبية كانت من شأنها أن تنعكس على الأوضاع في إيران خلال سنوات الحرب العالمية الأولى.

ثالثاً: أحوال إيران خلال الحرب العالمية الأولى:

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وامتدادها نحو الشرق الأوسط أعلنت إيران الحياد التام، إذ أصدر أحمد شاه فرماناً خاصا بهذا الصدد يوم ١ تشرين الثاني ١٩١٤ منع فيه تعاون الإيرانيين مع أي طرف من الأطراف المتحاربة، ومنذ البداية كانت سياسة الحياد الإيرانية مجرد مساومة، فلم يحترم الحلفاء ولا دول الوسط ولا حتى الإيرانيون أنفسهم هذا الحياد، وذلك لأن البلاد بواقعها

(١) F.O.371/16949-E11228, The Future of Persia, October 1931, P.18.

(٢) خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه إيران، ص٢٩٢.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي لم تمتلك أدنى المقومات الضرورية للالتزام بحياد حقيقي في حرب عالمية مع أنهم كانوا في وضع يستطيعون من خلاله المناورة للتخفيف من الضغط البريطاني - الروسي، ولهذا أثارت إيران خلال هذه المرحلة جملة من الشروط في حالة الانضمام إلى جانب الحلفاء بما يأتي:

١ - انسحاب القطعات الروسية من أذربيجان.

٢ - دفع قرض ضخم للحكومة الإيرانية.

٣ - تزويد الجيش الإيراني بالأسلحة والذخائر والمعدات الكافية.

٤ - تخفيض سعر الفائدة المفروضة على القروض البريطانية والروسية السابقة.

٥ - التنازل لإيران عن مدينتي كربلاء والنجف العراقيتين[١].

ومع أن البريطانيين عارضوا النقطة الأخيرة بشدة، فإنهم انتهكوا مع الروس الحياد الإيراني بتمركز القوات البريطانية في المناطق الجنوبية الإيرانية وساحل الخليج العربي واحتلال القوات الروسية لشمال غرب إيران، مما شكل تهديدا واضحاً للدولة العثمانية، التي لم تقتنع هي الأخرى بالحياد الإيراني، وغير قادرة على تجاهل القوات الروسية في أذربيجان، في حين أن الألمان لم ينظروا إلى الحياد الإيراني بصورة جدية، إذ عدو ذلك الحياد غير مألوف ولا يتناسب مع روح العصر، وقاموا بتحريك الوطنيين الإيرانيين للوقوف ضد حالة الحياد المعلنة، وانشغلوا بالتنسيق للقيام بنشاطات واضحة ضد الحلفاء في إيران[٢].

في الوقت الذي توجهت فيه القوات البريطانية بعد انضمام الدولة العثمانية لدول الوسط لاحتلال الأحواز وتأمين السيطرة على حقول النفط التابعة لشركة النفط الانكلو- إيرانية، بدأ الجيش الروسي هو الآخر في منتصف تشرين الثاني ١٩١٤ الإعداد لحملة عسكرية ضد العثمانيين، فأدت زيادة النشاط العسكري

---

(١) MoI, Seria III, vol.VII, T.1, No.181, pp.239-242.

(٢) Wm.J. Olson, Anglo-Iranian Relations during world war I, London, 1984, P.30.

الروسي في أذربيجان إلى قيام القوات العثمانية بالهجوم على القوات الروسية هناك والدخول إلى الأراضي الإيرانية بعد أن حصلت على دعم القبائل المحلية والعناصر الوطنية الإيرانية، فتقدمت نحو أورمية واحتلت تبريز، وبهذا استطاع العثمانيون إجبار الروس على الانسحاب من أكثر الأراضي الأذربيجانية في كانون الثاني ١٩١٥، إلا أن القوات الروسية بدأت باسترجاع التوازن في مناطق القفقاس في ١٤ كانون الثاني ١٩١٥، عندما بدأ الهجوم العثماني يضعف تدريجيا إلى أن فقد قوته، فاستطاعت روسيا أن تعيد السيطرة العسكرية مرة أخرى على تبريز في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٥[١].

إن نشاطات البريطانيين والروس في إيران خلال سنوات الحرب العالمية الأولى قد اقترنت بنشاطات مضادة لها من الوطنيين الإيرانيين المعادين للحلفاء، فضلاً عن أن الألمان والعثمانيين، الذين حاولوا استغلال شتى السبل للوصول إلى الإيرانيين وكسبهم إلى جانبهم، فالألمان أرادوا تحقيق أهداف مزدوجة في إيران، أولهما: تحفيز إيران لتتبع قيادة برلين وفيينا، وثانيهما: استنزاف طاقات بريطانيا وروسيا وإبعادهما عن ساحة الحرب في أوربا، وثالثهما: تهديد موقع بريطانيا في الهند، لهذا كان ملاك المفوضية الألمانية في طهران والقناصل الألمان في المقاطعات الإيرانية الأخرى يعملون دون كلل أو ملل لكسب الإيرانيين إلى جانبهم، فاتصلوا ببعض رجال الدين وأغروهم بقصص الصداقة الألمانية للإسلام، وكذلك رؤساء العشائر في مناطق الجنوب الإيراني، وبذل فون روس Von Russ، الوزير المفوض الألماني في طهران، جهودا كبيرة لضمان تعاون قوات الجندرمة التي يقودها الضباط السويديون، وامتد التأثير الألماني إلى كثير من الصحف والمنشورات السرية التي كانت تنشر تصريحات كثيرة ضد الحلفاء وتدعوا إلى الوحدة الإسلامية، وبصورة عامة فإن الموقف السياسي

(١) Wm.J. Olson, Op. Cit, P. 49؛ كشف تلبس دورويي ونيرنك انكليس ازروي اسناد محرمانه انكليس درباب إيران، از سلسلة انتشارات ادارة "كاوة"، شمارة (٣)، برلين، ١٣٣٦، ص١٠٧.

لإيران أصبح أكثر تفجرا بسبب توقع حدوث كثير من حالات التمرد والثورة ضد الحلفاء، فخلال صيف عام ١٩١٥ نجح "واسموس" العميل الألماني المعروف، في تأليب القبائل ضد بريطانيا في شيراز وبوشهر وجرت محاولة لاغتيال كراهام، القنصل البريطاني في أصفهان، الذي جرح وقتل أحد مرافقيه، وتألفت في شيراز "اللجنة الوطنية لحماية استقلال إيران" بمساعدة الألمان(١).

كان الوضع في الشمال الإيراني، أقل ضغطاً على الحلفاء من الجنوب، بفعل انتشار القطعات العسكرية الروسية هناك وتعاونها مع البريطانيين في تطوير قوة "نطاق شرق إيران" للحد من تسلل عملاء ألمانيا وإلقاء القبض على النمساويين الهاربين من روسيا عند دخولهم إيران، ونتيجة لتزايد نشاطات الألمان في إيران قررت روسيا إرسال قوات إضافية إلى القوات الروسية المتواجدة على الأرض الإيرانية، واندفعت باتجاه طهران وهددت باحتلالها، كذلك وجهت المفوضية الروسية في طهران إنذارا رسميا إلى الحكومة الإيرانية في ٧ تشرين الثاني ١٩١٥ أشارت فيه إلى أن روسيا قررت وضع حد لنشاطات الألمان والعثمانيين الذين يحاولون جر إيران إلى الحرب، وحذرتها من العواقب الوخيمة التي سيترتب عليه عملها، وقد أيدت بريطانيا الإنذار الروسي.

أثار الإنذار الروسي الهلع لدى الإيرانيين، الذين غادر بعضهم العاصمة طهران، فتجمع فجر يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩١٥ كثير من النواب وقسم من مسؤولي الحكومة والوطنيين وأنصارهم الديمقراطيين والجندرمة وضباطها وموظفي المفوضيات الألمانية والعثمانية والنمساوية في الطريق المؤدي إلى قم وأصفهان، وقام الديمقراطيون بتشكيل "حكومة الدفاع الوطني" في قم بالتعاون مع مجاميع من المعتدلين والتجار الذين هربوا بسبب خشيتهم من تطور الأحداث في العاصمة، وبمساعدة الألمان، الذين عقدوا اتفاقية يوم ٢٦ كانون الأول ١٩١٥ معها، نصت على تجهيزها بالكميات أللازمة من السلاح والذخيرة

(١) خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه إيران، ص٣٠٤-٣١٨.

والأموال، فضلا عن حماية حياة المواطنين وممتلكاتهم، في حين أرسلت بعثة عسكرية ألمانية تساعدها ثلاث كتائب مشاة عثمانية إلى إيران لمساعدة حكومة الدفاع الوطني في مقاومة الروس، إلا أن الأخيرين تمكنوا أخيرا من طرد الألمان وحلفائهم من كرمنشاه، وان حكومة الدفاع الوطني انسحبت من هناك ورابطت في قصر شيرين على الحدود العراقية- الإيرانية[١].

ومع ازدياد سيطرة الحلفاء وانتشارهم في إيران اتجهت بريطانيا إلى محاولة تشكيل قوات إيرانية تحت السيطرة البريطانية في الجنوب الإيراني لموازنة قوات القوزاق في الشمال الإيراني وتوفير الحماية العسكرية للأمن السياسي، فشكلوا "قوة بنادق جنوب فارس" بقيادة برسي سايكس الذي توجه إلى كرمان في نيسان ١٩١٦ لوضع حد للنشاطات الألمانية هناك، في الوقت الذي اتجهت فيه أقدار الحرب في العراق لصالح القوات العثمانية، حيث استسلمت قوات طاوزند دون قيد أو شرط في ٢٩ نيسان ١٩١٦ في حصار الكوت، إلا أن القوات العثمانية لم تستثمر هذا الانتصار آنذاك لطرد القوات البريطانية، التي تحركت بعد عام تقريبا نحو بغداد لاحتلالها، في حين أصبحت إيران خلال شهر تشرين الأول ١٩١٧، وكأنها تحت سيطرة بريطانية - روسية تامة، وان النشاطات الأجنبية المعادية للحلفاء والمقاومة الوطنية الإيرانية قمعت بشدة، ولكن في ظل تلك التطورات المتلاحقة انهار النظام القيصري في روسيا بعد اندلاع الثورة هناك في عام ١٩١٧، وخرجت روسيا من الحرب العالمية الأولى، فبدأت اضطرابات الوضع الداخلي في روسيا تعكس مردودات سلبية كبيرة على الموقف العسكري البريطاني في إيران، الأمر الذي جعل القوات البريطانية مسؤولة بمفردها عن إدارة مسرح الأحداث الحربية في المنطقة، لاسيما وان السلطة السوفيتية الجديدة في روسيا أصدرت في ٧ تشرين الثاني ١٩١٧ نداءً بخصوص إيران وأعلنت بموجبه إلغاء

---

(١) G.Lenzwski, Foreign Powers, Intervention in Iran during world war I, in Book "Qajar Iran political, Social and cultural change 1800-1925" Edited by Bosworth E.and Hillenbrand G, Edinburgh - London, 1983, pp82-83.

معاهدة ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا القيصرية، وألغت كذلك كافة الامتيازات التي منحتها إيران للحكومة القيصرية السابقة[١].

إن انقلاب السلطة في روسيا يعني تفكك القوات الروسية في إيران، ولغرض سد الطريق أمام نشاطات الألمان والعثمانيين كانت السياسة البريطانية في إيران تهدف إلى غلق الثغرات في جبهة شمال غرب إيران وفي نطاقها الشرقي، والتغلغل بواسطة بعثات عسكرية وسياسية خاصة إلى أراضي القفقاس وتركستان لرؤية عما إذا كانت هناك مقاومة يبديها السكان المحليون ضد قوات الوسط والبلاشفة على أن يتم دعمها من بريطانيا، ولهذا كانت بريطانيا بحاجة ماسة إلى شخص في السلطة يمكن الاعتماد عليه في إيران، التي تعرضت لأزمة وزارية انتهت بوصول، وثوق الدولة، صديق البريطانيين إلى رئاسة الحكومة في ٧ آب ١٩١٨[٢].وبذلك حصلت بريطانيا على رجلها المناسب وصممت على دعمه بكل الوسائل، ونجحت في نهاية الحرب في تقوية مركزها وبذلت نشاطا في الهيمنة على الشمال الإيراني وكأنها عملية فرض الحماية على إيران برمتها، ولهذا لم يعد الاهتمام الرئيس لبريطانيا في إيران طوابير عملاء الألمان، بل الكيفية التي يتم بواسطتها المحافظة على المكاسب التي حققتها خلال الحرب، فتمسكت بالمبدأ القائل "ابعد جميع الأطراف واجبر الإيرانيين ليتحدثوا مع بريطانيا فقط"[٣].

خرجت إيران من الحرب العالمية الأولى، التي ابتعدت عن الدخول فيها رسميا، مدمرة، وبحالة يرثى لها من الفوضى الحقيقية، فقد سقط مؤشر الإنتاج

---

(١) عبد مناف شكر جاسم النداوي، العلاقات الإيرانية-السوفيتية ١٩١٧-١٩٤٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٤-٦٥.

(٢) عن تشكيلة الوزارة الإيرانية. يُراجع: مؤرخ الدولة سبهر، إيران در جنك بزرك ١٩١٤-١٩١٨، تهران، ١٣٣٦ش، ص٤٨.

(٣) Wm. J. Olson, Op. Cit, P.214.

الزراعي، والجنود الأجانب كانوا يستخدمون المواد الغذائية الموجودة لأنفسهم ولا يوزعونها بشكل سليم، وساهم السماسرة والمنتفعون في تفاقم النقص الحاصل في المواد الغذائية، التي ارتفعت أسعارها أضعافا مضاعفة، وفي العام ١٧-١٩١٨، مرت إيران بظروف صعبة تميزت بالقحط وشحة المواد الضرورية بحيث إن بعض الإيرانيين كان يعمد إلى أكل جذور الأشجار، وسجلت بعض الحالات عن ظاهرة آكلي لحوم البشر أيضاً، وشاعت "الأنفلونزا" التي أطبقت على أوربا أيضاً وأودت بحياة عشرات الآلاف من الناس، وانتشر مرض التايفوئيد في كل مكان. لقد كانت أرقام الوفيات الناجمة عن المرض والجوع مرتفعة جدا، وتعرضت التجارة إلى عدم الاستقرار وأسعار الحنطة في طهران كانت في تزايد مضطرد، في حين كانت الغلات تتلف في المخازن والطرق مخربة والجسور مدمرة والسلب والنهب على الطرق منتشر(١).

بعد انتهاء الحرب طالب الإيرانيون بالسيادة الوطنية، وانطلاقا من كون بلادهم وقعت ضمن دائرة الحرب على الرغم من إعلانهم الحياد، عرض الإيرانيون طلباتهم على مؤتمر فرساي للصلح ١٩١٩ في فرنسا، الذي عقد لمناقشة نتائج الحرب، إلا أن الموقف البريطاني تجاه التمثيل الإيراني في مؤتمر السلام كان متشددا جدا ورافضا له انطلاقا من الرغبة البريطانية في إطلاق يدها حرة في إيران، فضلاً عن إدراكها للمقاصد الإيرانية من وراء تقديم مطالبها إلى المؤتمر التي تضمنت إلغاء المعاهدة البريطانية - الروسية لعام ١٩٠٧، وحل المحاكم القنصلية، والحرس القنصلي الأجنبي في إيران، والتعهد لها بضمان الاستقلال الإيراني، في حين تناولت المطالب الاقتصادية إلغاء كافة الامتيازات الأجنبية ومنح الحرية الاقتصادية لإيران، فضلا عن تعويض الخسائر التي تعرضت لها إيران خلال الحرب العالمية الأولى، أما بالنسبة إلى تعديل الحدود الإيرانية فإن إيران طالبت بالأراضي الإيرانية في مناطق ما وراء القفقاس، التي خضعت

---

(١) نيكي. أر. كيدي، منبع قبلي، ص ١٢١.

للسيطرة الروسية سابقا، بما فيها أذربيجان الشمالية وعاصمتها باكو، وأرمينيا الغربية ومدينة يريفان وقره باغ وقسم من داغستان، وفي الاتجاهات الغربية والشمالية الغربية، طالبت إيران بالمناطق الممتدة من آسيا الصغرى إلى نهر الفرات، أي المنطقة التي تضم كردستان والموصل(١). لذلك فإن هذه المطالب كانت تعني من وجهة النظر البريطانية، إن إيران تبحث آنذاك عن تعديل رئيس لمواقفها، مما يعني تغيير الموقف البريطاني هناك، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إبعاد إيران عن مؤتمر السلام، وان لم يكن ذلك ممكنا فإن بريطانيا ستضمن لها انتدابا على إيران.

إن عدم الاعتراف رسميا بالمطالب الإيرانية من لدن الحلفاء في مؤتمر السلام في باريس، وانتشار حركات التمرد والعصيان وعدم الاستقرار في الولايات الإيرانية، أثار المشاعر الوطنية الإيرانية المتطلعة إلى مجيء حكومة مركزية قوية تكون قادرة على الوقوف بوجه القوى الأجنبية وتعمل على إخماد الاضطرابات، وبينما كان الوفد الإيراني في باريس يأمل تلبية مطالبه، كانت هناك مفاوضات ثنائية تجري في إيران بين رئيس الوزراء الإيراني، وثوق الدولة، ووزير المالية، مشير الملك، ووزير العدل من جهة، والوزير المفوض البريطاني في طهران من جهة أخرى لعقد معاهدة بين الطرفين، وفي الوقت نفسه كان الشاه يتأمل الحصول على مساعدة مالية من بريطانيا للإعداد لرحلة إلى أوربا، ولهذا وقعت المعاهدة في ٩ أب ١٩١٩ بعد مفاوضات دامت تسعة اشهر وقعها عن الجانب البريطاني برسي كوكس، الوزير المفوض البريطاني في طهران، ووثوق الدولة، رئيس الوزراء الإيراني، عن الجانب الإيراني وأطلق عليها اسم "معاهدة المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهها"، نصت على "احترام بريطانيا لاستقلال إيران وسيادتها"، وتزويد بريطانيا للحكومة الإيرانية وعلى نفقة الأخيرة بخدمات الخبراء الضرورية لعدة أقسام في الإدارة الإيرانية وكذلك بالضباط البريطانيين

---

(١) A.T. Wilson, Persia, London, 1932, P.138؛ محمد بطحائي، إيرانستان، لندن، بي تا، ص١٤٣

وتقدم لهم التجهيزات العسكرية من الطراز الأول، وان تتشاور الحكومتان البريطانية والإيرانية للبحث عن عوائد الكمارك أو أية مصادر أخرى للدخل تقع تحت تصرف إيران من أجل الحصول على ضمان كامل لقرض أساسي يتم تحويله من الحكومة البريطانية، وان تتعهد بريطانيا بإصلاح وتطوير طرق المواصلات وبناء السكك الحديدية، وان تشكل لجنة مشتركة لدراسة واستعراض نظام التعرفة الكمركية بهدف إعادة بناء إيران على أساس تعزيز ورفاه البلاد(١).

أثار الإعلان عن المعاهدة موجة احتجاج كبيرة داخل إيران، فقد كانت المشاعر العامة في إيران ضد الاتفاقية التي عدها معظم الإيرانيين أنها انتداب لبريطانيا على إيران، وعلى اثر ذلك اندلعت مظاهرات معادية للبريطانيين والحكومة الإيرانية في مختلف المقاطعات الإيرانية، لذلك لم يخطأ أحد الدبلوماسيين البريطانيين حينما أكد "تزايد الشعور في إيران ضد بريطانيا بوصفها عدو لدود يجب اقتلاعه من البلد بأي ثمن"(٢).

شنت الصحافة الإيرانية هجوما لاذعا على المعاهدة البريطانية - الإيرانية، فقد وصفت صحيفة "افتاب" الإيرانية المعاهدة بأنها كارثة قومية ومقدمة لسيطرة بريطانيا على إيران، وقام عدد من الوزراء السابقين والمواطنين الإيرانيين ظهر يوم ٢٧ آب ١٩١٩ بزيارة رئيس الوزراء الإيراني وعبروا له عن احتجاجهم الشديد على المعاهدة، وشكل عدد من الإيرانيين جمعية سرية تحت اسم "الموجازاد" كان شعارها قتل كل محبي بريطانيا، وجندت حملة للاغتيالات، ومن ناحية أخرى اتهم الشاعر الإيراني عشقي زاده، وثوق الدولة، بأنه باع البلاد

---

(١) عن نص المعاهدة. يُراجع:
"DBFP" 1919-1939, First Series, Vol.IV, 1919, Edited by E.L. wood ward and R. Butter, London, 1952, No. 710, PP.121-122;
احمد كسروي، تاريخ هجد سالة اذربيجان يازماند تاريخ مشروطة إيران، جاب جهارم، تهران، ١٣٤٦ش، ص٨٢٠-٨٢١.

(٢) "DBFP" 1919-1939, First Series, Vol.XIII, 1919, Edited by Butter R. and Bury, J.P.T, London, 1963, No.534, P.86.

للبريطانيين، إذ قال له: بالحرف الواحد "إن بلاد إيران ليست من ممتلكات أبيك"(١). كذلك تعدى نطاق المعارضة الصعيد الداخلي ليمتد إلى الصعيد الخارجي لأنها كانت تستهدف حماية المصالح البريطانية فقط في منطقة ذات اهتمام دولي واسع، فعارضتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا.

ونتيجة لذلك لجأ رئيس الوزراء الإيراني إلى القوة وفرض الأحكام العرفية للتعامل مع المعارضين للمعاهدة، فتم إلقاء القبض على الساسة الإيرانيين البارزين وطردوا من العاصمة، ومما ساعد على تعزيز تلك الإجراءات وجود القطعات البريطانية في مناطق واسعة من إيران، التي فرضت بدورها رقابة مشددة على تحركات الإيرانيين والصحافة الإيرانية التي عارضت الإجراءات القمعية، ولكن على الرغم من الانتقادات الشديدة داخليا وخارجيا، إلا أن بريطانيا استمرت في الدفاع عنها وصاغت سياستها وفقا لها، وعدتها حجر الزاوية في السياسة البريطانية تجاه إيران، ومع ذلك تنامت المعارضة الشعبية الإيرانية للمعاهدة، واندلعت حركات داخلية في أذربيجان وكيلان وغيرهما في المناطق الإيرانية الأخرى(٢). إلى الحد الذي بدا فيه البريطانيون لا يخشون إلغاء المعاهدة وسقوط وثوق الدولة حسب، بل النظام القاجاري برمته.

إن انعدام الأمن الداخلي والاضطرابات المحلية، وضعف الحكومة الإيرانية، دفع بعضاً من الإيرانيين للخروج عن سيطرة الحكومة المركزية أمثال الشيخ محمد الخيباني في أذربيجان والميرزا كوجك خان جنكلي في كيلان وبعض رؤوساء القبائل والعشائر الأخرى، الذين كانوا يحصلون على الدعم من قبل بعض الدول الاستعمارية، ففي أذربيجان تم تشكيل حزب ديمقراطي تحت قيادة الشيخ محمد الخياباني، الذي كان من زعماء الثورة الدستورية في أذربيجان، وتمكن من إجبار

---

(١) R.W. Cottan, Nationalism in Iran, London, 1964, P.185; H.Katouzion, "Nationalist Trends in Iran 1921-1926", International Journal of Middle East Studies, London Vol. 10, No.4, November 1979, p.537, Note.5.

(٢) F.O.371/9025-E11626, The Political Situation in Persia, November 14, 1923, P.133; "DBFP" 1919-1939, First Series, Vol.X111, No.490, PP.541-545.

وكلاء الحكومة الإيرانية المركزية على الخروج من تبريز في ٩ نيسان ١٩٢٠، كذلك شكل محمد الخياباني حكومة محلية أعلنت يوم ٢٤ حزيران ١٩٢٠ عن قطع علاقاتها مع حكومة طهران، واستبدلت اسم أذربيجان إلى "ازادستان - أي بلاد الحرية" وأجرت كثيراً من الإصلاحات الاقتصادية، منها السيطرة على الأسعار ومجابهة التضخم ودعت إلى إطلاق الحريات الديمقراطية وإقامة نظام جمهوري في البلاد وإنهاء السيطرة الاستعمارية(١).

في كيلان قاد أحد رجال الدين الشباب الميرزا كوجك خان، الذي سبق وان اشترك في الثورة الدستورية أيضاً، ثورةً مسلحة ضمت حركات الوحدة الإسلامية والوطنية والشعبية واليسارية وبقيت تحظى بدعم مختلف الطبقات الاجتماعية لحقبة من الزمن، وانضوت هذه الثورة في البداية تحت شعار "بان إسلامي - الوحدة الإسلامية" واتخذت من الغابات التي كانت ملائمة تماما للعمليات شبه العسكرية (الميليشيات) مكانا لها، ولهذا السبب سميت "بثورة الغابات" وتبلورت الثورة بهدف النضال ضد كبار الملاكين والحكومة المركزية، وأعلن كوجك خان في ٥ حزيران ١٩٢٠ عن تشكيل جمهورية كيلان السوفيتية الاشتراكية بدعم من السوفيت، والتي دعت إلى إلغاء النظام الملكي وتأسيس النظام الجمهوري الجديد في إيران، فضلا عن إلغاء كافة المعاهدات التي عقدتها الحكومة الإيرانية مع بريطانيا(٢).

لقد كان الإيرانيون مستائين من وجود حكومة ضعيفة لا تمتلك في الحقيقة الأدوات اللازمة لاستخدام السلطة معتبرين إياها مسؤولة عن تمكين السيطرة الأجنبية على البلاد وعن الاضطرابات الداخلية، وكلما كانت الأوضاع تزداد سوءاً فإن عدداً أكبر من الإيرانيين كانوا يعقدون الآمال صوب أجراء تغيير كامل للحكومة المركزية ولربما عن طريق القيام بانقلاب عسكري.

---

(١) N.R. Keddie, Roots of Revolution, P.83.

(٢) Ibid, P.84؛ نيكي.آر.كدي، منبع قبلي، ص١٢٢

رابعاً: الاضطراب السياسي والدعوة إلى الجمهورية:

بعد أن تم تثبيت الحكومة البلشفية في روسيا قررت الحكومة البريطانية وبعد دراسة كافة الجوانب والأوضاع العالمية، لاسيما في الشرق منها، العمل على المجيء بحكومة جديدة في إيران تمتلك القدرة على مواجهة الأحداث المحتملة في البلاد بشرط أن تكون هذه الحكومة فعالة وقوية ومطابقة لمخططات البريطانيين، وتمتلك ظاهرا جيشا قويا ومجهزا لتضع نهاية للحكام المحليين وتبسط نفوذ الحكومة المركزية على ابعد مناطق إيران وتعمل على اعمار البلاد وازدهارها، وتضع حدا لنفوذ العشائر والقبائل المشكوك بولائهم وتقضي على المعارضين للسياسة البريطانية.

إن التغيرات التي حصلت في إيران بعد استقالة حكومة وثوق الدولة في حزيران ١٩٢٠، ونمو الحركات الاستقلالية المعادية للبريطانيين في إيران حملت بريطانيا أن تعمل على بسط نفوذها وبأسرع ما يمكن وبطريقة جديدة على إيران، ولغرض تنفيذ هذه السياسة الجدية فإن وزارة الحرب البريطانية بادرت إلى ذلك وكلفت الجنرال سردار موند ايرونسايد، قائد القوات البريطانية في إيران، لإيجاد حل عسكري للمسالة الإيرانية والمجيء بحكومة مرتبطة بالبريطانيين عن طريق انقلاب عسكري، وحل القضية الإيرانية لصالح الحكومة البريطانية، وفي أواسط كانون الثاني ١٩٢١ وصل قسم من قوات القوزاق، التي أصبحت بعد ثورة أكتوبر الروسية ١٩١٧ تدار وبشكل واضح من لدن البريطانيين، إلى مقر قيادة الجنرال ايرونسايد وعقدت في مدينة قزوين عدة اجتماعات بين ايرونسايد ورضا خان، الشخصية البارزة في قوات القوزاق، وتقرر خلال ذلك ان يقوم البريطانيون بإعادة تنظيم وتجهيز قوات القوزاق، التي كانت تعاني من الجوع وفقدان الأسلحة والتجهيزات، وإعدادها للهجوم على طهران، والقيام بانقلاب عسكري، تم الاتفاق خلاله أن يقوم رضا خان بقيادة العمليات العسكرية، والسيد ضياء الدين الطباطبائي، صحفي مرتبط ببريطانيا، بإدارة العمليات السياسية، وفي منتصف شباط ١٩٢١ توجه رضا خان على راس قواته المؤلفة من (٢٥٠٠) شخص مع

(٧) مدافع و(١٨) رشاشة ثقيلة وبمعية سيد ضياء الدين الطباطبائي إلى طهران، واحتل جيش القوزاق الوزارات والمؤسسات الحكومية مباشرة يوم ٢١ شباط ١٩٢١، وأما أحمد شاه الذي أصبح وجها لوجه أمام هذا الانقلاب، فقد وقَّع على الأمر الخاص بتعيين سيد ضياء الدين الطباطبائي رئيسا للوزراء مرغما، وتم منح رضا خان، فضلا عن رتبته لقب قائد الجيش، وقام رئيس الوزراء الجديد، باعتقال الكثير من رجال السياسة من الذين كانوا يمسكون زمام الأمور منذ الثورة الدستورية، بل أن بعضاً منهم كان من المرتبطين بالبريطانيين، كذلك قام رئيس الوزراء الإيراني، وبناء على أوامر بريطانية طبعا، ومن خلال هذا الوجه الوطني، بالإعراب عن رغبته في إلغاء معاهدة عام ١٩١٩ التي لم يعد بالإمكان تنفيذها ولم تعد لها أي ضرورة تذكر[١].

أعلنت الحكومة الانقلابية عن برنامجها فيما يخص سياستها الداخلية، حيث أكدت على القيام بتشكيل حكومة تأخذ على عاتقها القيام بإصلاحات مالية وقضائية وإنشاء المدارس وتشجيع الصناعة والتجارة وتحسين طرق المواصلات وضرورة توزيع الأراضي الحكومية على الفلاحين وتحسين ظروفهم، فضلاً عن ضرورة إنشاء جيش جدير بمهمة الدفاع عن الوطن[٢].

بعد خمسة أيام من ذلك الانقلاب تم التوقيع على معاهدة حسن الجوار بين إيران والاتحاد السوفيتي بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٢١ التي ساعدت في تعزيز مكانة الحكومة الانقلابية، التي تقدمت بطلب إلغاء معاهدة عام ١٩١٩ عن طريق مذكرة رسمية رفعت إلى المفوضية البريطانية في طهران، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٢١ ووافقت عليها الحكومة البريطانية دون تردد، وهذا ما دفع رئيس الوزراء الإيراني للقيام بإبلاغ الشعب الإيراني "مفتخراً" بهذا الإلغاء ضمن حملة إعلامية مبالغ فيها كثيراً على أنها نصرا آخر تحقق في ظل الحكومة الجديدة،

---

(١) منوجهر محمدي، مروري برسياست خارجي إيران دوران بهلوي، جاب دوم، نشر دار كشنر، زمستان، ١٣٨٤ش، ص٥٢-٥٣.

(٢) N.R.Keedie, Roots of Revolution, P.87؛ فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

فأقيمت الاحتفالات ومظاهر الفرح في كل مكان بأمر من رئيس الوزراء نفسه، وفي ١٦ نيسان ١٩٢١ أعلن سيد ضياء الدين الطباطبائي عن انسحاب القوات البريطانية من إيران من خلال عدة بيانات صدرت بهذا الشأن أعرب فيها عن شكره وتقديره للخدمات التي قدمتها تلك القوات في المحافظة على استقلال إيران، ومنح الضباط البريطانيين الذين ساهموا في عملية الانقلاب الهدايا والأوسمة، وبعد أن تم تعزيز سلطة البريطانيين وتثبيت مواقعهم داخل البلاد، فإن آخر الجنود البريطانيين والهنود غادروا الأراضي الإيرانية في ١٥ مايس ١٩٢١ ثم حلت شرطة الجنوب بعد عدة أشهر من ذلك، وبالنسبة للسوفيت فإنهم اتفقوا مع البريطانيين حول المسائل المتعلقة بإيران، وخرج الأسطول السوفيتي من ميناء انزلي في ٨ أيلول ١٩٢١، ومع إرسال قوات الدولة المركزية إلى رشت وانزلي بعد شهر واحد من ذلك، تم القضاء على جمهورية كيلان، التي شكلت هناك في العام الماضي(١).

لم تمض سوى مدة قصيرة على تشكيل الوزارة الانقلابية حتى بدأت الخلافات تظهر تدريجيا بين رئيس الوزراء وقائد الجيش، فقد سعى رضا خان إلى فرض سيطرته على المراكز المهمة في أجهزة الدولة ومنها الجيش بشكل خاص، ومع أنه لم يكن عضوا في الوزارة فإنه كان يحضر اجتماعاتها باستمرار ويبدي رأيه بكل صغيرة وكبيرة من أعمالها، وكان موضع خلافهما حول الجيش، فقد حاول رضا خان ربط الجندرمة بوزارة الحرب بدلا من وزارة الداخلية، الأمر الذي لم يوافق عليه رئيس الوزراء، لأنه رأى في ذلك تعزيز لنفوذه المتزايد وأراد أن يصرفه عن فكرته بتعينه وزيرا للحرب، دون أن يدري انه بذلك يقدم فرصة ثمينة لمنافسه اللدود، فرحب رضا خان بالمنصب الجديد ولكن دون التنازل عن قيادة القوزاق، والنقطة الأخرى التي شكلت مصدر الخلاف هي مطالبة رضا خان بإبعاد المستشارين الأجانب عن الجيش ورفض فكرة رئيس الوزراء باستقدام

---

(١) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص٥٣-٥٤.

خبراء بريطانيين لتطوير الجيش، وبمرور الزمن تفاقمت الخلافات ووصلت إلى الحد الذي بدأ فيه وزير الحرب يتهم رئيس الوزراء بكلمات غير لائقة(١).

منذ البداية كان واضحاً إن سيد ضياء الدين الطباطبائي لم يكن بوسعه الاستمرار في السلطة، فبعد ثلاثة اشهر من الانقلاب تنازلت حكومته في **٢٤** أيار **١٩٢١** لصالح قوام السلطنة، شقيق وثوق الدولة، الذي عقد معاهدة عام **١٩١٩** وأحد الذين اعتقلتهم حكومة الانقلاب تنفيذاً للأوامر الصادرة من البريطانيين، وبدون حصول أي حادثة غير طبيعية يمكن أن تصبح سببا لاستقالة حكومته أو سقوطها!! سوى الخلاف مع رضا خان، الذي طلب من أحمد شاه أن يزيحه من الوزارة، وجاءت بعد استقالة حكومة ضياء الدين الطباطبائي ولمدة عامين ونصف عدة حكومات إلى الواجهة، ولكنها جميعها بقيت ضعيفة وبدون أي صلاحيات أمام قوة وقدرة رضا خان، قائد الجيش ووزير الحرب، والذي كان في واقع الأمر يمسك بزمام الأمور في إيران بيديه، إذ إن قائد الجيش خلال تلك المدة ومن خلال قمع جميع الحركات التحررية والإصلاحية المعادية للبريطانيين بما فيها جمهوريتي أذربيجان وكيلان، وكذلك جميع شيوخ القبائل والمناطق، باستثناء الشيخ خزعل، تمكن من إقرار الأمن والنظام داخل البلاد وان يعزز من قوة الحكومة المركزية ويهيئ الأرضية المناسبة لمرحلة الدكتاتورية والاستبداد، ومن الجدير بالذكر ان الخطوات التي أقدم عليها رضا خان كانت في الواقع تمثل الإجراءات نفسها التي كان من المقرر أن يقوم بها البريطانيون مباشرة بموجب معاهدة عام **١٩١٩**، ولكن بعد نجاح الانقلاب أخذت بريطانيا تنفذ خططها بأيدي الإيرانيين أنفسهم وابقوا بيدهم خيوط اللعبة يحركونها من خلف الكواليس، بينما قامت شركة النفط الانكلو-إيرانية، وبنك إيران الشاهنشاهي بتعزيز القدرة المالية لقائد الجيش رضا خان(٢).

---

(١) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص١٣٦-١٣٧.

(٢) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص٥٣-٥٤.

بعد أن تعزز موقع رضا خان، وبعد أن هيأت الأوضاع الدولية الأرضية المناسبة لاستحواذه على زمام الأمور، أصدر أحمد شاه في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ مرسوما ملكيا بتعيين رضا خان رئيسا للوزراء، الذي طرح برنامجا للإصلاح وحصل على مصادقة البرلمان بخصوص التجنيد الإلزامي، كما قلص نفقات البلاط والغى الألقاب الأرستقراطية، وبعد مدة قصيرة من الزمن غادر أحمد شاه البلاد إلى أوربا والى الأبد لأغراض السياحة والعلاج، وتولى أخوه إدارة شؤون البلاد من بعده، وفي هذه الأثناء استحوذ رضا خان على كافة السلطات العسكرية والمدنية وجعلها تحت قبضة يده، وواصل تأمين الأرضية اللازمة للحكم الدكتاتوري بتأييد البريطانيين الذين كانوا يعتقدون في بادئ الأمر بضرورة المجيء بنظام حكم جمهوري في إيران، كما فعلوا في تركيا، ولأجل تحقيق هذا الهدف قام البريطانيون في خريف عام ١٩٢٣، وبالتعاون مع رضا خان، بتسيير كثير من التظاهرات لصالح النظام الجمهوري في طهران وبقية المدن الإيرانية الأخرى، فأخذت الدعوة تنتشر في كل مكان لإنشاء الجمهورية وإنهاء العائلة القاجارية، التي لم تجلب لإيران سوى الذل والهوان، وتألفت جمعيات كانت مهمتها إبراز فضائل النظام الجمهوري، ورافقتها حملة من النقد للشاه والعائلة المالكة، وتنكر رضا خان على الشاه سفراته إلى الخارج وإهماله شؤون البلاد، إلى الحد الذي وصلت فيه الحملة إلى داخل البرلمان أيضاً، في الوقت الذي تظاهر فيه رضا خان بالحياد، وانه يترك تقرير الأمور لأبناء الشعب الإيراني، وكان قد حدد يوم ٢١ نوروز (آذار) ١٩٢٤ لمناقشة قضية النظام الجمهوري داخل المجلس الإيراني، إلا أن مشروع الجمهورية أحبط نتيجة للمعارضة الشديدة من لدن رجال الدين ومعارضي الجمهورية، وبعد المناقشات الحادة بين الملكيين والجمهوريين قرر رضا خان أن يتنازل عن فكرة الجمهورية، مقابل أن يمنحوه التأييد الكامل، وفعلاً وعدته المعارضة بالا تقوم بأية دعاية لأحمد شاه وللملكية القاجارية، وعد اغلب المعترضين على فكرة الجمهورية أن الأمر يصب في مصلحة البريطانيين ويساعد على تعزيز سيطرتهم على إيران ولا

يصب في مصلحة البلاد، لذلك تخلى الإيرانيون عن فكرة الجمهورية، وأعلن رضا خان هذا التخلي في بيان خاص بهذا الصدد آنذاك[١].

وهنا تمكنت العائلة القاجارية مؤقتا من تجاوز اخطر مرحلة في وجودها، في الوقت الذي بدأ فيه رضا خان بالمقابل البحث عن حالة نصر تعزز من دوره في تطورات الأوضاع السياسية، الأمر الذي شجعه وبمساعدة البريطانيين للقضاء على حركات العشائر في الجنوب الإيراني، ومنها عربستان التي ظلت تمثل الشوكة الغائرة في جسد الدولة الإيرانية حسبما كان يعتقد رضا خان نفسه.

خامساً: احتلال إمارة عربستان:

بعد أن أخذت الحكومة الإيرانية المركزية، الخاضعة لسلطة البريطانيين تتمتع بمقدار كاف من القوة والسيطرة والقدرة على تأمين المصالح البريطانية في جميع أنحاء إيران، فإن نظام شيوخ القبائل والطوائف، الذي كان محط حاجة البريطانيين في المرحلة السابقة، ليس فقط لم يعد قادرا على العمل، بل أصبح يضايق أهداف البريطانيين واقتدار الحكومة المركزية المدعومة من لدن البريطانيين، وفي الوقت نفسه فإن عملية قمع شيوخ القبائل والمتمردين على السلطة أعطى ذريعة للنظام السياسي الإيراني للقضاء على الحركات الوطنية المعادية للبريطانيين، والتي ناضلت قبل وبعد انقلاب حوت عام ١٩٢١ من أجل إنهاء السيطرة الاستعمارية على البلاد، وهنا يظهر النظام السياسي على أنه مصلح مقتدر، وبناء على ما تقدم فإن رضا خان قد قضى على جميع شيوخ القبائل خلال المدة السابقة بعد أن انتفضت اغلب القبائل بوجه رضا خان، منهم أنصار خياباني في تبريز عام ١٩٢٢ وأتباع كوجك خان في كيلان، وفي العام نفسه ثارت عشائر شاهسفيان واللر وقطعت الطريق بين مدن تبريز واردبيل واستارا وثارت عشائر بلوجستان أيضاً، وخلال الاعوام ١٩٢٣-١٩٢٤ عاودت عشار اللر انتفاضتها،

---

(١) لمزيد من التفاصيل. يُراجع: منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٥٣-٥٤.؛ فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٦.

وانتفضت العشائر التركمانية في خراسان للسنوات ١٩٢٤-١٩٢٥ وعشائر البختيارية في الجنوب، إلا أن رضا خان استخدم معها سياسة القمع وشتى صنوف التنكيل والقسوة ضدها[١]. وآخر من تبقى منهم هو الشيخ خزعل المتعاون مع البريطانيين في عربستان، والحارس على المصالح النفطية البريطانية في الجنوب الإيراني والذي كان من الضروري الاحتفاظ به لحين حصول الاطمئنان الكامل على تثبيت الحكومة المركزية بسبب حساسية الدور الذي كان يقوم به، وفي عام ١٩٢٤ تم تحقيق الاطمئنان وحان الوقت أيضاً لإنهاء الحياة السياسية للشيخ خزعل[٢]. وعلى الرغم من الإعلان عن تشكيل "حلف السعادة" أو "اتحاد القبائل الجنوبية" ومنح أحمد شاه المقيم في باريس الحلف شرعيته وتأييده، ومذكرات الاعتراض البريطانية الصورية للحكومة الإيرانية بخصوص إرسال الجيوش إلى عربستان، فإن رضا خان صمم على إرسال جيوشه إلى عربستان عن طريق أصفهان ومن ثم شيراز وبهبهان في جنوب عربستان، وهناك على حدود الأمارة العربية جرت اشتباكات بين القوات الإيرانية ورجال الشيخ خزعل، مما اضطر الشيخ خزعل نفسه إلى الإعلان عن انفصال أمارته نهائيا عن إيران، وأعلن عن تشكيل فرق عسكرية سميت باسم "شباب حزب السعادة" وجَمَّع حوالي (٢٥٠٠٠) رجل لحمل السلاح، ولكن ذلك لم يمنع قوات رضا خان من الاستمرار في التقدم صوب عربستان، وعقد العزم على تصفية نفوذ الأخير نهائيا وإلحاق الإمارة بإيران، واستخدم شتى المناورات للإطاحة بالشيخ خزعل، الذي سلم نفسه من خلال مكيدة دبرها رضا خان في الأحواز عام ١٩٢٥ وعندها تمكن الجيش الإيراني من بسط سلطة الحكومة الإيرانية على عربستان، وتغيير اسم هذه الأمارة إلى اسم "خوزستان"، ومن الجدير ذكره هنا انه طيلة مرحلة السلطة البهلوية لاحقا تمت المحافظة على المصالح البريطانية في

---

(١) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ١٨٢- ١٩٠.

(٢) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٥٨- ٥٩.

عربستان، بل وحتى في جميع أنحاء إيران أفضل بعدة مرات وأكثر إطمئناناً مما كانت عليه في السابق[١].

ومن الطبيعي جدا إن بريطانيا كانت تعلم جيدا وتراقب عن كثب مناورات رضا خان تلك، بل أنها ساهمت فيها مساهمة فاعلة وفق الخطة الموضوعة لإلغاء الدولة القاجارية بعد أن توفرت للبريطانيين جميع المقدمات اللازمة لاستقرار وإقامة نظام حكم خاضع لسلطتهم، وهكذا بدأ رضا خان يقترب كثيراً من العرش الإيراني.

سادساً: اعتلاء رضا خان العرش الإيراني وإلغاء الدولة القاجارية:

لم يكتف رضا خان بمناوراته السابقة حسب، بل عمل على أن يخطو خطوات أخرى لتحقيق أهدافه التي كان يحلم بها في العرش الإيراني، ففي شباط ١٩٢٥ أعلن أمام المجلس الإيراني انه لم يستطع الاستمرار في عمله بسبب ما كان يواجهه من مضايقات وتدخلات الشاه بواسطة نائبه في طهران، وأشار إلى أنه لن يتمكن من مواصلة أعماله دون إعادة النظر بموقعه وتخويله الصلاحيات الكافية، ووضع النقاط على الحروف حينما طلب من أعضاء المجلس منحه منصب القائد العام للقوات المسلحة، وحدد مدة أربعة أيام للإجابة على طلبه، الذي وافق عليه المجلس مع منحه صلاحيات غير محددة، وهذا ما يؤكد تجريد الشاه من كل صلاحياته الدستورية التي فقدها ولم يملك من أمر البلاد شيئاً، ولغرض تقوية نفوذه داخل الجيش والحد من طموحات بعض قادة الجيش أعاد رضا خان هيكلية المواقع العسكرية بما فيها القوزاق والوحدات العسكرية الأخرى بالشكل الذي يسمح له بفرض سلطته الكاملة على القوات المسلحة الإيرانية، ورافق كل ذلك حملة إعلامية شعواء شنها رضا خان ضد أحمد شاه والعائلة القاجارية، تنكر وبشكل صريح لكل ما قدمته تلك العائلة للبلاد على

---

(١) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٥٨- ٥٩؛ فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ١٩٠- ٢١٠.

مدى قرن ونيف، في حين مجدت تلك الحملة وامتدحت الجهود التي قام بها رضا خان خلال الأربع سنوات الأخيرة، وبعد أن اطمأن رضا خان لموقف أسياده البريطانيين، لم يبقَ أمامه سوى بعض الإجراءات الصورية للوصول إلى العرش الإيراني، ففي أواخر تشرين الأول **١٩٢٥** طالب بإعلان تنصيبه شاهاً على عرش البلاد بعد أن قدمت له مسودة من لدن معظم أعضاء المجلس الإيراني يطالبون فيها إلغاء حكم العائلة القاجارية، وفعلاً تم التصويت على مشروع القرار يوم **٣١** تشرين الأول **١٩٢٥**، فوافق عليه (**٨٠**) ثمانون نائبا، وعارضه (**٥**)خمسة نواب وتغيب عن الجلسة (**٣٠**) ثلاثون نائبا من مجموع (**١١٥**) خمسة عشر ومئة عضواً، منهيا بذلك حكم آل قاجار لإيران، وأوكل أمر الحكومة المؤقتة لرضا خان بهلوي، الذي أدى اليمين الدستورية في **١٥** كانون الأول **١٩٢٥**، بعد أن أصدر المجلس قبل ثلاثة أيام قانوناً يقضي بإنهاء حكم الأسرة القاجارية وانتخاب رضا خان بهلوي شاهاً جديداً على إيران بأغلبية (**٢٥٧**) صوتا وامتناع ثلاثة فقط، قاطعاً الطريق أمام حدوث أي ثورة عامة في إيران ضد العائلة القاجارية، وفي **٢٥** نيسان **١٩٢٦** تم تتويجه خلال حفل مهيب في قصر كلستان[١].

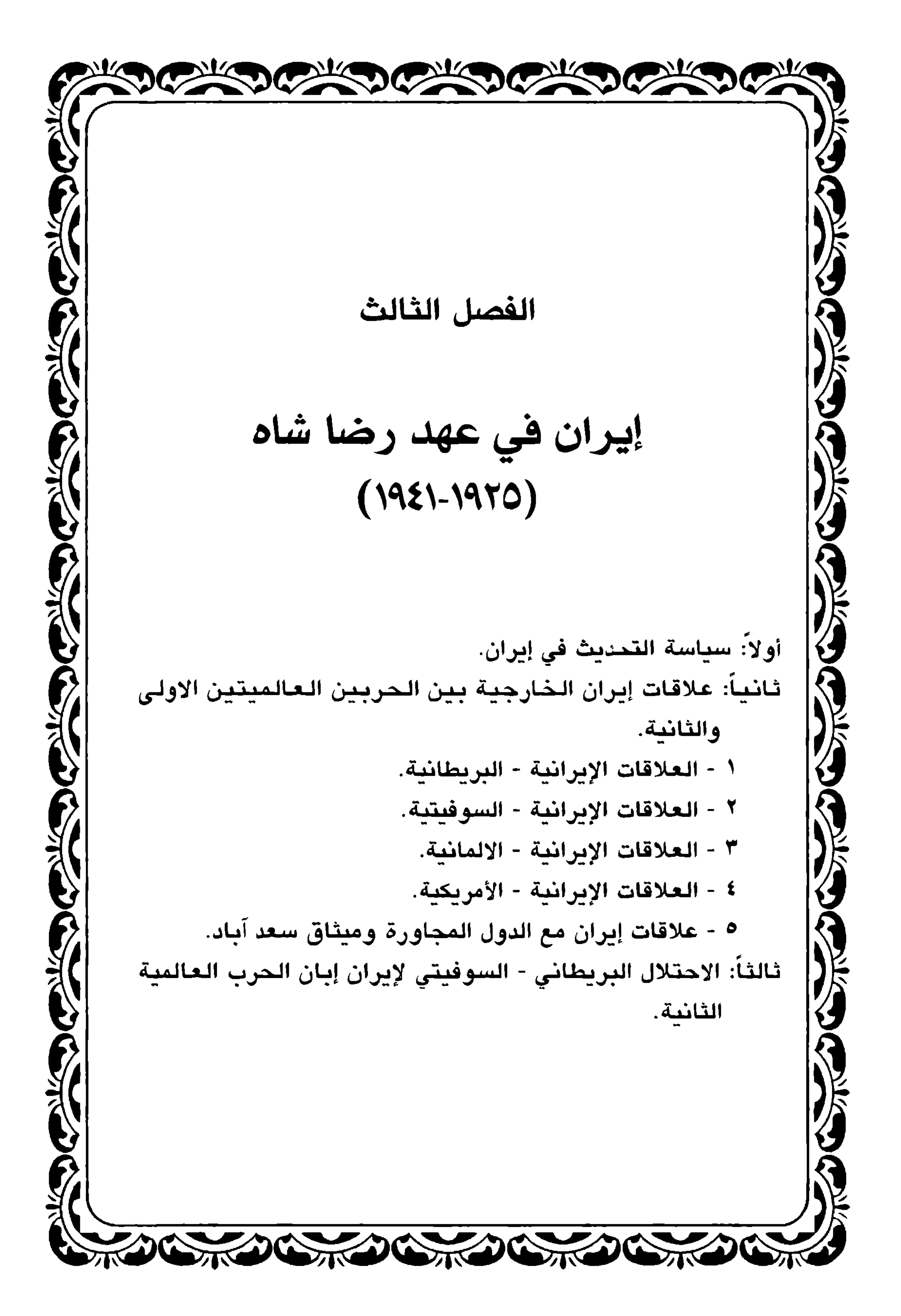
هكذا كانت بريطانيا أول دولة تعترف رسميا بالنظام الجديد في إيران يوم **٣** تشرين الثاني **١٩٢٥**، بشرط أن يحترم جميع المعاهدات والاتفاقيات الموجودة بين البلدين، وفي مراسيم تتويج رضا خان أيضاً أبدت السفارة البريطانية أقصى درجات المساعدة والتعاون، ومنح البنك الشاهنشاهي ما يحتاجه رضا شاه لتغطية تكاليف التتويج بعنوان قروض ومساعدات للحكومة الإيرانية[٢].

و بفعل مناورات رضا شاه المتعددة أسدل الستار على العائلة القاجارية التي حكمت إيران منذ عام **١٧٩٦** ليبدأ عهد جديد في تاريخ إيران السياسي المعاصر تمثل بحكم الأسرة البهلوية تحت قيادة رضا شاه بهلوي.

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن الموضوع. يُراجع: كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص١٥٠-١٧٢؛ فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص١٦٩-٢٢٧.

(٢) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص٥٩.



الفصل الثالث

إيران في عهد رضا شاه
(١٩٢٥-١٩٤١)

أولاً: سياسة التحديث في إيران.

ثانياً: علاقات إيران الخارجية بين الحربين العالميتين الاولى والثانية.

١ - العلاقات الإيرانية - البريطانية.

٢ - العلاقات الإيرانية - السوفيتية.

٣ - العلاقات الإيرانية - الالمانية.

٤ - العلاقات الإيرانية - الأمريكية.

٥ - علاقات إيران مع الدول المجاورة وميثاق سعد آباد.

ثالثاً: الاحتلال البريطاني - السوفيتي لإيران إبان الحرب العالمية الثانية.

إيران في عهد رضا شاه
(١٩٢٥-١٩٤١)

وصل رضا شاه إلى الحكم وتوارت بشكل سريع كل القوى السياسية الإيرانية في الظل ليبدأ عهد جديد في إيران امتد حتى عام ١٩٧٩ وسط تغييرات وتحولات مشابهة بعضها بعضاً في المنطقة، وكان نموذجها البارز ما حصل من تغييرات في تركيا ووصول مصطفى كمال أتاتورك إلى الحكم وانقراض الخلافة العثمانية التي حصلت تقريبا في المرحلة ذاتها.

تكمن أهمية المرحلة التي تولى فيها رضا شاه الحكم في إيران ليس في كونها مرحلة ترسيخ وتثبيت الحكم البهلوي وإرساء أركان الدولة وقواعدها حسب، بل في ما شهدته البلاد من تحولات برزت واضحة للعيان في كافة المجالات التي مثلت نقطة انعطاف في تاريخ التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي بعد زوال الأسرة القاجارية، فضلا عن تعزيز علاقات إيران الخارجية مع دول العالم الأخرى بالشكل الذي يهدف إلى إقامة دولة عصرية حديثة في إيران تسعى من خلال برنامج رضا شاه الإصلاحي للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، معتمدا في تعزيز سياسته الداخلية التي توجهت منذ البداية إلى عملية التحديث والنهضة في إيران.

أولاً: سياسة التحديث في إيران:

سعى رضا شاه من جراء سياسته الداخلية إلى إرساء سلطته وتعميق سيطرته

وتشديد قبضته على زمام الأمور في إيران، فضلا عن ضمان مصلحته الشخصية، لذلك كان اهتمامه الأول، منذ صعوده إلى سدة الحكم، بالجيش بوصف المؤسسة العسكرية الإيرانية الركيزة الأساسية التي استند إليها النظام البهلوي في إيران، الأمر الذي حرص من خلاله مؤسس الأُسرة البهلوية على بناء القوات المسلحة الإيرانية بناءً رصينا مؤهلاً للقيام بمهام الدفاع عن البلاد وحماية النظام الجديد من الأخطار المحيطة به، في الوقت الذي لا ننسى فيه بأن الجيش الإيراني وبالذات قوات القوزاق كان لها الدور الفاعل في تبوئه المراكز العليا في السلطة قبل تربعه على العرش الإيراني.ولكي يكون الجيش دعامته الأساسية التي يعتمد عليها في تثبيت سلطته، عمل رضا شاه على توفير ميزانية كافية للقوات المسلحة الإيرانية تحظى بالجانب الأكبر من ميزانية الدولة، ناهيك عن أن معظم عائدات النفط كانت توجه للإنفاق العسكري، ويكفي أن نذكر بأن المخصصات العسكرية للأعوام ١٩٢٨- ١٩٣٣ بلغت ٤١,٨٪ من المجموع العام للميزانية، كانت تخصص من أجل توفير المستلزمات المطلوبة لتأسيس جيش قوي يحمي النظام السياسي ويحقق له السيطرة المركزية، ويضمن في الوقت نفسه الأطماع التوسعية للشاه الجديد، لذلك سعى الأخير منذ عام ١٩٢٥الى سن قانون التجنيد الإلزامي الذي فرض على كل شاب بلغ السن الواحدة والعشرين عاما من عمره، الخدمة في القوات المسلحة، وعام واحد في خدمة الاحتياط لمن بلغ الثالثة والعشرين من عمره، مما أدى إلى ارتفاع عدد الجيش الإيراني بشكل ملحوظ، فمن (٢٥,٠٠٠) مقاتل عام ١٩٢٥ ارتفع إلى (١٢٧,٠٠٠) مقاتل في نهاية عهده عام ١٩٤١، ولغرض رفع كفاءة الضباط أرسل المتفوقين منهم إلى الأكاديميات العسكرية في فرنسا، وأسس لهم العديد من المدارس العسكرية ومدارس أخرى خاصة للتعليم، ولم يتردد بتوفير مستلزمات هذا الجيش من الملابس والبطانيات والأحذية وغيرها[١] امتدت جهود رضا شاه في هذا المجال إلى توفير قطع الغيار

---

(١) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ١٩٠؛ فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ٢٩٩- ٣٠١.

والبنادق والعتاد الخاص بالأسلحة والديناميت والمدافع الجبلية، وكان الاعتماد في إدارة الورش والمصانع العسكرية يقوم على الخبرات الأجنبية، حيث احتل الألمان مرتبة متميزة في مجال تشغيل وتشييد المصانع، وفي بداية الثلاثينات من القرن الماضي تم إنشاء معمل لإنتاج البنادق في طهران بطاقة مئة بندقية وثلاث آلآف طلقة شهريا، وفي عام ١٩٣٨ تم تأسيس معمل إنتاج ذخائر المشاة في سلطان آباد بطاقة (٥٠,٠٠٠) ذخيرة شهريا، وفي العام نفسه خطط لإنشاء مصنع لإنتاج المدافع الجبلية وتصنيع ذخيرتها، فضلا عن بناء مصنع للبارود والمتفجرات وإنتاج مادة الديناميت بالقرب من طهران، وكذلك إقامة عدد من المراكز للتدريب على الصناعات العسكرية، التحق فيها العديد من الفنيين الإيرانيين للعمل بها آنذاك[١]

شرع رضا شاه منذ عام ١٩٢٤بوضع الأساس للقوة الجوية الإيرانية بالاعتماد على البريطانيين، وبدأ بتوسيع سلاح الطيران عن طريق شراء العديد من الطائرات التي وفر لها المطارات العسكرية والمصانع الخاصة بتصليحها، في حين لم تكن القوة البحرية بعيدة عن اهتماماته، اذ بدأ أولا بتطوير الموانئ الإيرانية على الخليج العربي، وتم شراء فرقاطتين ايطاليتين للقوة البحرية الإيرانية الجديدة المشكلة عام ١٩٢٧، التي عرفت آنذاك باسم "القيادة الجنوبية"، حيث زودت بما تحتاجه من سفن وزوارق بحرية مسلحة من مناشئ ألمانية وايطالية، وتمكن رضا شاه من بناء قاعدتين بحريتين: أحدهما في الشمال على سواحل بحر قزوين، وثانيهما في المحمرة افتتحت عام ١٩٣٠، وفي الوقت نفسه لم يقتصر تجهيز الجيش الإيراني بالأسلحة على منشأ واحد وإنما كان رضا شاه يحصل على الشاحنات العسكرية من بريطانيا، والمدافع من تشيكوسلوفاكيا واسبانيا، والمصفحات والرشاشات من ألمانيا والسويد[٢].

---

(١) آمال السبكي، المصدر السابق، ص٩٠

(٢) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ٢٠١- ٢٠٣.

ربط شاه إيران النخبة العسكرية بحكمه، فقد وفر مستوى معاشياً أعلى للضباط وميزهم عن غيرهم من المواطنين ومنحهم الأراضي بأسعار رمزية وشيدلهم نادياً فخماً في طهران، وأرسل العديد من المتفوقين منهم إلى الأكاديميات العسكرية الأوربية واهتم بزملائه الأوفياء في لواء القوزاق وقلدهم مناصب متقدمة في الجيش الجديد، ومع كل هذا الاهتمام المتزايد بالجيش، إلا أن رضا شاه كان يتعامل بشدة مع كل بادرة عدم وفاء، وقام بعملية ربط نفسه بسلسلة من القيادة في مكتبه العسكري في البلاط الملكي بدءاً منه، بوصفه رأس الهرم مرورا برؤساء الأركان فأمراء المواقع وقادتها، وظل حتى أواخر عهده يرتدي البدلة العسكرية لكل المناسبات العامة، والأهم من ذلك كله انه وجه أولاده ورباهم بهذا الاتجاه وبالأخص ولي عهده محمد رضا ليصبحوا ضباطا فعالين في القوات المسلحة الإيرانية[١].

ولغرض كسب التأييد للتحولات والتغييرات الجديدة لابد من خلق جو من الرعب والخوف بمجيء حكومة ديكتاتورية مطلقة، وفي مثل هذه الظروف فإن أي نغمة معارضة سوف يتم إخمادها وأي حركة سياسية غير مناسبة سوف تقمع بشدة، وان الأوامر السياسية والاجتماعية كانت تصاغ بالشكل الذي لا يجرأ معه أي فرد أو جماعة من إظهار معارضته أو أن تكون لهم أي حركة مستقلة عن النظام الاستبدادي، وفي مثل هذه الحالة يتم الاهتمام والتركيز على العسكريين الذين يجعلون طاعة القيادة من أولويات أعمالهم ومناهجهم أكثر من غيرهم، ويمكن وصف السياسة الأمنية لرضا شاه بانها تجري في هذا السياق، فهو ينيط مسؤولية المناصب الحيوية، وخاصة فيما يتعلق بإدارة أمور الولايات والأقاليم، بالعسكريين الذين يثق بهم ويعطيهم الصلاحية والحرية المطلقة في استخدام سياسة القمع والشدة، ومما لاشك فيه إن الحكام المحليين لا يستطيعون في مثل هذه الأجواء المليئة بالرعب والقسوة من استعراض قوتهم وإمكانياتهم، وسوف

---

(١) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص١٩٠.

يسود نوع من الأمن على المجتمع كالأمن المطبق على القبور، ولهذا السبب سمي عهد رضا شاه بـ "**عهد الاختناق**"، إذ أن القضاء على شيوخ العشائر وحكام الولايات وتأمين السيطرة المركزية، فضلا عن قمع الحركات الوطنية، تم تنفيذه باسم إقامة الأمن والأمان وفي خضم إيجاد مثل هذه الأجواء(١).

كشفت سلوكية رضا شاه وأساليبه في العمل انه كان رجلا عمليا في اختيار الوسيلة، وقاسيا في اختيار السبل التي يعتقدها ضرورية لتحقيق ما كان يصبو إليه، فقد كان عنيداً قاسياً ومتحجر القلب وشديد الرعب، فكان يعتقد بأن الشدة ضرورية لبناء المجتمع الإيراني، لذلك كثيراً ما كان يلجأ إلى معاقبة المتهاونين في أداء عملهم من رجالات الدولة، ففي واحدة من زياراته لإحدى الوزارات وجد الوزير وبعض الموظفين لم يحضروا بعد إلى الدوام في الوقت المحدد، فأمر مرافقيه بإغلاق الباب ومنع المتأخرين من الدخول، وعندما حضر الوزير مسك به رضا شاه وألقى به من النافذة، لذلك لم يكن غريبا أن غدا اسمه مرادفا للإرهاب والرعب(٢).

من الطبيعي جدا أن يقوم نظام الحكم الجديد في إيران بتنفيذ بعض الإجراءات لأغراض التطور والتنمية الوطنية، ومما لاشك فيه انه تم في عهد رضا شاه انجاز سلسلة من الخطوات العمرانية الهامة وإجراء التغييرات اللازمة في الهياكل الإدارية ضمن سياق تحديث البلاد على العكس من العهد القاجاري، علماً بأن اغلب هذه الإجراءات لم تنفذ في سياق الأهداف النبيلة والنوايا الحسنة، بل في سبيل خداع العامة والتغاضي عن استمرار تسلط الأجانب وتبذير الأموال والمصادر الوطنية(٣). ففي عهده أستبدل النظام الإداري السابق، ملغياً بذلك المقاطعات الكبيرة ليقسم البلاد إلى (٤٩) إقليما عام **١٩٣٨** مع تقليص سلطات وصلاحيات الولاة الذين أصبح اغلبهم من رجاله المقربين، لذلك كانت

---

(١) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص٦٩.
(٢) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ٣٧٠- ٣٧١.
(٣) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص٦٩ -٧٠.

يد السلطة تصل حتى إلى بعض القرى، وبذلك بنى جهازاً إدارياً حديثاً على النمط الأوربي، بعد تأثره الواضح بالتجربة الكمالية في تركيا، إذ لم تكن خطواته الإصلاحية إلا انعكاسا لما تم تنفيذه هناك[١]. ومنذ البداية شرّع قانون نص أول مرة على نظام التسجيل ومقياس الضرائب وقانون الانضباط ونظام الترقية للخدمة المدنية بالشكل الذي كان موجودا لدى الدول النامية، ولكن نتيجة لعدم الخبرة والتعيين المفرط للمقربين من الشاه والرواتب القليلة أصبحت الخدمة المدنية الجديدة مَثَلاً مأثوراً للبيروقراطية والفساد الإداري[٢]. الأمر الذي ساهم في حصر مركزية السلطة في طهران وحصر جميع خيوط الدولة الإيرانية في يد رضا شاه وحده، بحيث لم يكن أمام الحكام المحليين سوى تنفيذ ما يصدر من المركز بقصد إقامة نظام مركزي قوي لتحقيق أهدافه ومصالحه باستخدامه البيروقراطية الحديثة التي تعد من ركائز حكمه الأساسية.

كان هدف شاه إيران من وراء إعادة التقسيم الإداري للبلاد تذويب الأعراق والألسن وإلغاء شخصية بعض الأقاليم الإيرانية المستقلة، لكنه في الوقت نفسه ساعد في طمس هوية السكان وأفقدهم روح التضامن والولاء للإقليم والوطن ككل، ناهيك عن ظهور العديد من الخلافات الشديدة والتناحر الذي دب بين حكام الأقاليم وقواد الوحدات العسكرية المرابطة في الأقاليم بخصوص فرض القرارات على السكان، مما كان له آثاره السلبية على السكان بالدرجة الأساس، وبالتالي فإن عوامل التحديث والازدهار حملت بين طياتها بذور التدهور وبؤر التمايز الحاد، مما أضاع ثمار الأصلاح[٣].

في مثل هذه الظروف لم يرغب رضا شاه الأحتفاظ بأي فرد أو مجموعة من الأفراد المتميزين والأقوياء مستقلين عن هيمنته، الأمر الذي دفعه إلى إلزام الجميع بالولاء للعرش البهلوي، ولم يسمح مطلقاً لأي من القادة أو الحكام

(١) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران١٩٤١- ١٩٥١، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٠- ١١.

(٢) J.Marlowe, Iran A Short political Guide, London, 1963, p.6.

(٣) آمال السبكي، المصدر السابق، ص٩٢.

المحليين بالحصول على أي نفوذ أو شعبية في مراكزهم، ولم يتردد أتباعه في استعمال أي نوع من أنواع الاعتداء والتجاوز على الناس كيفما يشاءون.

نتيجة لذلك كان بإمكان الشاه احتواء أي معارضة على الساحة السياسية الإيرانية سواء في الشارع الإيراني أم داخل البرلمان، الذي تحول في عهده إلى مجرد بيدق بيد رضا شاه الذي كان يحدد بنفسه نتيجة كل عملية انتخابية ومن ثم تركيبة المجلس الذي يرغب به، وكان أسلوبه بهذا الخصوص هو أن يرسم مسبقاً، بمساعدة رئيس الشرطة، صورة للمرشحين المؤيدين لسياسته لانتخابات المجلس لوزير الداخلية، الذي بدوره يقوم بتمريرها إلى الحاكم العام للإقليم ومن ثم يقوم الاخير بايصال القائمة الخاصة بالمرشحين المطلوبين إلى المجالس الانتخابية المشرفة والمعنية من لدن وزارة الداخلية الإيرانية لمراقبة سير الانتخابات، ومن الطبيعي جدا في ظل الأغلبية المؤيدة لرضا شاه في المجلس الإيراني، الذين تم انتخابهم بالتزوير، ان يتوقف البرلمان عن تأدية دوره كمؤسسة شرعية فاعلة، في حين تراجعت المعارضة الديمقراطية كثيراً في تأليف أية قوة مؤثرة فيه، وبذلك أصبح "غطاءً جميلاً يغطي عراء الحكم العسكري "على حد وصف إبراهيميان[١].

علاوة على ذلك ضمن الشاه في ظل مجلس مؤيد له الحرية المتاحة في اختيار وزراءه بنفسه ومن ثم إرسالها إلى المجلس لغرض الحصول على تصويت الثقة "الروتيني والضروري"، لذلك أصبح حكمه حكما استبدادياً مطلقاً كان فيه رضا شاه الحاكم الأوحد المرهوب الجانب في البلاد إذ لم يسلم من بطشه حتى أقرب الناس له، ولهذا عرفت إيران طيلة سنوات حكمه بأنها لم تكن "سوى نوع واحد وأسلوب واحد من السياسة هو أسلوبه وسياسته الشخصية وأوامره العليا"[٢]. ولتأكيد نفوذه المطلق وسياسته الاستبدادية أغلق رضا شاه الصحف

(١) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٢) مقتبس في: طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص ١٢.

الإيرانية التي حافظت آنذاك على ما يشبه الاستقلال، لاسيما بعد أن تحدثت تلك الصحافة عن سلطة الشرطة السرية للشاه في منع نشر الأخبار العامة، وأشارت إلى إخفاء جميع قصص الجرائم والانتحارات وحوادث السيارات وغيرها، بينما أغلقت صحيفة "إيراني آزاد" بسبب نشرها مقالة تنتقد فيها رضا شاه مباشرة عام **١٩٢٩**، ولم يبق فيها سوى تلك الصحف التي كانت تطبل للنظام وتمجد أعماله، فضلاً عن ذلك جرد رضا شاه النواب من حصانتهم الدبلوماسية، والاهم من ذلك كله انه حطم الأحزاب السياسية الإيرانية ولم يبق منها سوى حزب النظام "حزب إيران نو-إيران الجديدة" لتدخل الدولة في سياسة نظام الحزب الواحد الذي كان شعاره "الإخلاص للشاه" وبهذا استطاع هذا الحزب أن يبتلع اغلب التجمعات السياسية القائمة ويصبح بوقا للدعاية والتطبيل لرضا شاه وتنفيذ خططه وبرامجه السياسية(١).

لم تكن القوميات غير الفارسية في إيران بعيدة عن تلك السياسة الاستبدادية لرضا شاه، الذي تعامل معها بأسلوب فاق الاضطهاد القومي من أجل تذويب جميع القوميات ضمن الدولة البهلوية انسجاماً مع طموحه في تغيير البلاد المتعددة القوميات إلى دولة موحدة بشعبها ولغتها وثقافتها وسلطتها السياسية متبعا تجاهها "سياسة التفريس" بهدف طمس الثقافة والتقاليد القومية لهذه الشعوب(٢). إلى الحد الذي مارس فيه رضا شاه سياسة التهجير القسرية ضد هذه القوميات، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تهجير أعداد كبيرة من أبناء عشائر كلباغي وجلالي وبيران الكردية وغيرها إلى مناطق سلطان آباد وكرمان وشيراز عام **١٩٣٥** وبأسوء الظروف التي أودت بحياة الأطفال والنساء وعدد كبير من الرجال في أثناء نقلهم إلى تلك المناطق، وفي السنوات الأخيرة من حكم رضا شاه عانت القوميات غير

---

(١) D.N.Wilber, RizA Shah pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran, New York, 1961 p.145;

فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ١٩٨.

الفارسية الأمرين من السياسة الشوفينية التي استخدمت ضدها إلى الحد الذي حاولت فيه السلطات الإيرانية منع أبناء هذه القوميات من استخدام لغتها وارتداء زيها المعتاد، بل الانكى من ذلك إن رضا شاه سمح لشرطته بدخول المساجد لإجبار القرويين على خلع ملابسهم القومية[١]. ولم تكن القوميات الأخرى بعيدة عن تنفيذ هذه السياسة.

ضمن السياق نفسه جرى تغيير العديد من أسماء المناطق داخل البلاد، فقد استبدلت عربستان بخوزستان وانزلي ببهلوي ولرستان بكرمنشاه وكردستان بغرب اذربيجان وأورمية برضائية واستراباد بجورجان وسلطانية بآراك والمحمرة تحولت تسميتها إلى خرمشهر، ناهيك عن تسمية "بلاد فارس" التي غيرها إلى "إيران" عام **١٩٣٥** لما له من علاقة بالمجد التاريخي للبلاد والرجوع إلى موطن الآريين[٢]. ولّدت هذه السياسة ردود فعل قوية لدى أبناء القوميات غير الفارسية تمثلت في الانتفاضات والثورات التي اندلعت في أنحاء مختلفة من البلاد مطالبة بحقوقها القومية ومعلنة شجبها لحالات الاضطهاد القسري المستمرة ضدها

لم يترك رضا شاه شيئا في إيران إلا وتدخل فيه بالشكل الذي يضمن رغبته آنذاك، ونتيجة لتأثره بالحركة الكمالية التركية، قام بإلغاء ألقاب الشرف المتبقية من الدولة القاجارية، مثل المرزا والخان والبيك والأمير والشيخ، في حين ألحق نفسه بالطبقة العليا، وبما أنه أمضى القسم الأعظم من حياته في حالة من الفقر والفاقة، فقد امتاز بالحرص والطمع غير المشروع والجشع لجمع الأموال والثراء الفاحش، وسعى من خلال كل الطرق المتيسرة للسيطرة وتملك مصادر البلاد الغنية وخاصة الأراضي الخصبة في شمال إيران ليصبح أغنى رجل في إيران بحيث شاع بين الناس المثل القائل "أن السرقة أصبحت وقفا في إيران خلال هذه المرحلة، ولم يكن لأي فرد الحق في ممارستها بأستثناء شخص واحد إلا وهو

---

(١) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران......، ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ١٩٩.

رضا خان"، وقد كتب أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني بهذا الصدد، بعد تنحية رضا شاه عن الحكم، ليضع النقاط على الحروف بشكل دقيق في مقالة له في وصفه قائلا: "لقد أزال رضا شاه السراق وقطاع الطرق من على الطرق الإيرانية جاعلا أفراد الشعب يفهمون بأنه من الآن فصاعداً يجب أن يبقى قاطع طريق كبير واحد في جميع أنحاء إيران فقط"[١].

في مجال القضاء أيضاً تم اتخاذ إجراءات مهمة لإصلاح النظام القضائي الإيراني الذي كان يشكل إحدى المشكلات الرئيسة، مما كان يتطلب إيجاد قانون ثابت يعتمد على المحاكم المدنية، وفعلا شرع القضاء في معالجة معظم الحالات القانونية الجزائية منها والمدنية انسجاما مع القانون الشرعي الديني، وكانت اغلب مواد القانون المدني مأخوذةً من القوانين المدنية الأوربية، وتم إيجاد نظام تسجيل الأراضي والعقارات وحقوق نقل الملكية والقضايا الشخصية، واتبعت الأسس العصرية في تشريع القوانين وتنظيم وزارة العدل الإيرانية، وقد استفاد رضا شاه من تلك القوانين التي عدها ضرورية جدا في إلغاء نظام الإمتيازات الأجنبية التي باشر بإلغائها منذ العام ١٩٢٨، فضلا عن التشريعات التي صدرت خلال العقد الرابع من القرن الماضي، التي كان لها الأثر الواضح في إعطاء المحاكم المدنية الحديثة صلاحية النظر في قضايا مهمة كان يسيطر عليها رجال الدين، ومنها المدارس الخاضعة لإشرافهم، كما أصبح الرعايا الأجانب خاضعين للمحاكم الإيرانية المدنية التي كانت قادرة على وضع القانون موضع التنفيذ[٢] عن طريق الجهود المكثفة التي بذلها وزير العدل الجديد علي أكبر دافار، الذي انهى تعليمه في سويسرا، وكان يعد من المثقفين الإيرانيين المتحررين الذين برزوا في اواخر عشرينات القرن الماضي[٣].

---

(١) إقتباس شده آز: منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٦٩.

(٢) J.Marlowe, Op.Cit. p.61.

(٣) W. Knapp, 1921-1941; The Period of Riza Shah, in book "Twentieth Century Iran", Edited by H. Amirsadeghi, London, 1977, pp.49-50.

شملت إصلاحات رضا شاه المجال الاجتماعي أيضاً، فقد تركز اهتمامه بشأن رفع وضع المرأة في المجتمع منذ عام **١٩٣٤**، فالمؤسسات التعليمية، ومنها جامعة طهران، فتحت أبوابها لكلا الجنسين وأصدر رضا شاه قراراً يقيد امتيازات الطلاق المفرطة، التي كان يتمتع بها الأزواج، وجعل من المرأة مؤهلة للتوظيف في الدوائر العامة، ونشطت الجمعيات النسائية التي حلت محل جمعية النساء الوطنية، وشجع ارتداء النساء للملابس الغربية، وحرم الحجاب التقليدي الذي كان يغطي المرأة من رأسها إلى قدميها، وبعد عام **١٩٣٥** كان ضباط الجيش، من ذوي الرتب المتقدمة، يجازفون بمناصبهم ما لم يصطحبوا زوجاتهم معهم إلى الحفلات الرسمية سافرات، لذلك جاءت مرحلة تطبيق سياسات التغريب والتحديث بقصد ملء الفراغ الثقافي الناشئ جراء تطبيق هذه السياسات، إذ منع الحجاب على النساء وفرض الملابس والقبعة الأوربية على الرجال واستخدام العناوين والتسميات الغربية في الدوائر والمؤسسات الحكومية، كذلك أرسل البعثات الطلابية المتعاقبة إلى أوربا، ممن شكلوا الشريحة الإيرانية المتأثرة بالغرب حيث كان تاثيرهم في الساحة السياسية الإيرانية واضحاً، إذ جاء ذلك منسجماً مع تلك السياسات التي كانت تمارسها الحكومة الإيرانية في سياق تبديل الثقافة الإسلامية بالثقافة الاوربية، كذلك فإن حضور افراد الاسرة البهلوية إلى مرقد السيدة فاطمة المعصومة (عليها السلام) في قم يتم دون مراعاة الحجاب وما أعقب ذلك من التعامل الخشن والقاسي لرضا شاه بخصوص منع الحجاب، وفاجعة رمي الناس بالنار في مسجد كوهرشاد في مشهد، انما كانت جميعها في الحقيقة في سياق تطبيق هذه السياسة[١].

ومع أن الحجاب وملابس الرجال لم تكن تتنافى مع الشريعة الإسلامية والحرية الفردية، إلا أن ما ارتكب من إجراءات قاسية وفضائح في هذا المجال كان يصب نحو هدف واحد هو إبعاد المؤسسة الدينية الإيرانية من التدخل في

---

(١) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٦٧- ٦٨.

التحولات السياسية-الاجتماعية الجديدة في إيران، ففي الوقت الذي عجزت فيه الدولة القاجارية على خرق تلك المؤسسة، صمم رضا شاه، وفي الظروف الاستثنائية التي حصلت، على توجيه ضربته القاضية لتقضي، وحسب زعمه، على قدرة الدين وسلطة القادة الدينيين واقتلاع جذورهما بعد أن استولى على أملاك هذه المؤسسة وإضعافه لدور القضاة من رجال الدين وحصره بالزكاة والخمس وغير ذلك، كما قلص وجودهم في البرلمان، والمثير للانتباه إن رضا شاه أضفى على نفسه صبغة دينية من أجل أن يخدع المجتمع الإيراني خلال الحقبة الانتقالية، فكان يحرص على الحضور في اغلب المراسيم الدينية بما في ذلك المراسيم الحسينية ومجالس العزاء، حتى انه كان يقيم مجالس العزاء في ثكنات قوات القوزاق، ولكن عندما وطدت الديكتاتورية أوتادها اخذ يمارس تطبيق سياسة فصل الدين وعزله[١].

ولرغبة رضا شاه في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وللحد من تزايد النفوذ الأجنبي وتأثيراته على مختلف مرافق الدولة شرع باتخاذ الخطوات اللازمة لإلغاء الامتيازات الأجنبيه، ففي **١٠ أيار ١٩٢٧** ناشدت الحكومة الإيرانية الدول ذات العلاقة بإلغاء جميع الاتفاقيات المتعلقة بالامتيازات الخاصة بعد عام واحد فقط، وفي الوقت نفسه أكدت بأنها ستعقد بدلها معاهدات جديدة، وبموجب القرار الذي نفذ في **١٠ أيار ١٩٢٨** شرعت الحكومة الإيرانية بوضع تعريفه كمركية جديدة يحق لها فرض النسبة التي تريدها على البضائع المستوردة، كذلك تم إلغاء امتياز شركة التلغراف الهندو-اوربية ونقلت ملكيتها إلى الحكومة الإيرانية، وقلص عدد المستشارين والموظفين والأجانب العاملين لدى الإدارة الإيرانية، واتخذت الاجراءات اللازمة لاعادة الاراضي والممتلكات التي انتقلت إلى أيد اجنبية، ومنع الاجانب من إدارة المدارس الأجنبية داخل إيران أو السفر بين الاقاليم بدون اذن من الشرطة، وتم نقل طباعة النقود من البنك الملكي

---

(١) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٦٧.

البريطاني إلى البنك الوطني الإيراني، وتمت السيطرة على جباية الكمارك التي كانت بحوزة الموظفين البلجيكيين، فضلا عن ابعاد الخبير الامريكي ارثرميلسبو، الذي اصبح مسؤلا عن مالية البلاد للمدة ١٩٢٢-١٩٢٧ وقام باجراء اصلاحات مالية مهمة بخصوص تحسين جباية الضرائب وغيرها من الاجراءات التي أدت إلى تحسن ملحوظ في ارتفاع واردات الدولة، ولكن عمل البعثة تعرض إلى جملة عراقيل، منها خلافاتها مع رضا شاه الذي صرح قائلا: "لا يمكن أن يكون هناك شاهان في هذه البلاد. وسأكون أنا الشاه الوحيد"[١].

من جانب آخر فشل رضا شاه في مجال مهم للغاية تمثل بالسيطرة على شركة النفط الانكلو-إيرانية، على الرغم من أنه قام في عام ١٩٣٢ وبشكل مفاجئ بإلغاء امتياز دارسي لعام ١٩٠١[٢] إلا أنه تراجع بعد سنه واحدة ليوقع معاهدة جديدة غير متكافئة مع الشركة عام ١٩٣٣، التي بموجبها كان على شركة النفط الانكلو-إيرانية أن تتنازل عن (٤٠٠,٠٠٠) ميل مربع من الأراضي وتدريب الإيرانيين على مواقع إدارية مسؤولة وزيادة الحصة السنوية من الأرباح من ١٦٪ إلى ٢٠٪، مقابل ذلك أن تقوم إيران بتجديد مدة الامتياز إلى (٣٢)سنة أخرى بخصوص تنظيم العلاقة بين إيران والشركة لتنتهي عند العام ١٩٩٣[٣]. وقد عدت تلك العملية مناورة سياسية الهدف من ورائها إظهار الشاه بالمظهر الوطني الذي يحارب المصالح البريطانية ليست إلا.

---

(١) مقتبس في: فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٢) أول امتياز نفطي منح في إيران للمغامر وليم نوكس دارسي، البريطاني الجنسية، وقد تمتع بموجبه بامتيازات واسعة جداً اشتملت على البحث عن النفط واستخراجه وتكريره وتصديره لمدة (٦٠) عاماً. للمزيد من التفاصيل عن الإمتياز ونصه. يُراجع:
H. Longhurst, Adventure in Oil the story of British petrolum, London, 1959, pp.15-36.
J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, vol.I, pp. 249-251.

(٣) للتفاصيل يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري وعبد الهادي كريم سلمان، النفط وأثره في السياسة الإيرانية، مجلة كلية الفقه، الصادرة عن كلية الفقه / جامعة الكوفة، العدد الخامس، ٢٠٠٧، ص٣١-٥٩.

وفي ميدان التعليم انصبت جهود رضا شاه لتطويره ورفع كفاءته، فقد توسعت حركة إنشاء المدارس وزادت أعداد التلاميذ، الأمر الذي زاد في نسبة التعليم إلى نحو (١٢) مرة في أواخر عهده عما كان عليه في العام ١٩٢٥ الذي لم يكن فيه سوى ٥٥,٩٦٠ طفلا مسجلين في ٦٤٨ مدرسة ابتدائية حديثة، ارتفع عددهم عام ١٩٤١ إلى أكثر من ٢٨٧,٢٤٥ طفلاً يدرسون في ٢٣٣٠ مدرسة ابتدائية عصرية كان اغلبها يدار من قبل وزارة التعليم، كذلك ارتفع عدد طلاب المدارس الثانوية عام ١٩٢٥، من ١٤,٤٨٨ طالبا يدرسون في ٧٤ مدرسة ثانوية عصرية، (١٦) منها تديرها البعثات التبشيرية، ارتفع إلى ٢٨، ١٩٤ طالبا يدرسون في ١١٠ مدرسة خاصة و٢٤١ مدرسة ثانوية عصرية حكومية، في حين انخفض عدد الدارسين في المدارس الدينية من ٥، ٩٨٤ إلى ٧٨٥ طالب، وشهد التعليم العالي تطورا هاما بإنشاء جامعة طهران عام ١٩٣٤ بعد دمج كلياتها الست "الطب والزراعة وتدريب المعلمين والقانون والآداب والعلوم السياسية"، وفي نهاية ثلاثينات القرن الماضي أضيفت لها خمس كليات جديدة "طب الأسنان والصيدلة والبيطرة والفنون الجميلة والتكنولوجيا"، مما أدى إلى ارتفاع أعداد الطلبة الخريجين، ووصولا إلى عام ١٩٤١ كان هناك أكثر من ٣٣٠٠ طالب، وبموازاة ذلك زادت أعداد المتخرجين من الجامعات الأجنبية لاسيما بعد رجوع طلبة البعثات إلى البلاد، فحتى عام ١٩٤٠ عاد منهم أكثر من (٥٠٠) خريج، و(٤٥٠) آخرون كانوا يكملون دراستهم، فضلا عن ذلك فإن الوزارات الأخرى كانت تدرب حوالي (٣٢٠٠) موظف في المدارس التقنية، ووزارة التعليم كانت تدرس ١٧٣، ٩٠٧ من البالغين في صفوف محو الأمية المسائية عام ١٩٤١، ولكن بالرغم من هذه الجهود فإن أكثر من ٩٠٪ من سكان المناطق الفلاحية ظلوا يعانون من ظلام الأمية[١].

---

(١) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص٢٠٠- ٢٠١.

وضمن هذا التوجه تم استحداث وزارة التربية بجوار وزارة التعليم العالي، وحددت مدة الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية بست سنوات لكل منهما، وشجع رضا شاه الطلاب للالتحاق بالمدارس العليا المدنية والعسكرية وقدم لهم حوافز مالية، وأدخل العديد من الإصلاحات على برامج التعليم العالي، جاعلا من التربية الرياضية مادة أساسية فيها، وأدخل النظام الكشفي في كل المدارس وطبق الزي الموحد فيها، فضلا عن فرضه التعليم الإلزامي، كذلك أمم المدارس الأجنبية بهدف توحيد التعليم القومي، وعمم اللغة الفارسية لغة للعلم والعمل في أرجاء البلاد ورفع الأسماء الإيرانية على واجهة المدارس وألغى الأسماء الأجنبية وفرض تطبيق المناهج الدراسية المقترحة من وزارة التعليم على جميع المدارس، ثم أسس عددا من المعاهد العليا لتخريج معلمي المدارس الابتدائية والثانوية، ولكن مع ذلك فإن الميزانية كانت ضئيلة مقارنة بميزانية الجيش، لهذا ظل التعليم ضعيفا وبطيئا حتى أواخر أيامه[١].

وفي حقل الصحة استخدم رضا شاه الخبراء الأجانب على نطاق واسع لأغراض التدريب واتخذت التدابير لدعم الأطباء الإيرانيين وتدريبهم وافتتحت في طهران كلية الطب، واستمرت الجهود في إنشاء المستشفيات وإدخال الأنظمة الصحية الحديثة للبلاد وجعل التلقيح إلزامياً، وازدادت المؤسسات الخيرية لشؤون الطفولة والعناية بالمعوزين حتى وصل عددها في أواخر عهده إلى (١٥) مستشفى ووحدة صحية، وعلى الرغم من أن إيران نفذت جميع توصيات عصبة الأمم الخاصة بالصحة العامة إلا أن هذا القطاع الحيوي لم يخصص له من الموازنة المالية سوى **٢,٣٪** عام **١٩٣٨** وهي نسبة ضئيلة للغاية، مما انعكس بشكل عام على عدم تجهيز المدن بمياه الشرب وفقدان شبكات المجاري فيها،

---

(١) J.Marlowe, OP.Cit, pp.16-26;
أمال السبكي، المصدر السابق، ص٨٧-٨٨.

ناهيك عن انتشار الأوبئة والإمراض، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار ان العناية الصحية كانت موجهة أساساً للمؤسسات الصحية التابعة للجيش[١].

شملت جهود رضا شاه العديد من الإصلاحات الاقتصادية، فقد حظيت الصناعة باهتمام بالغ من لدن الحكومة الإيرانية من خلال تشجيع التصنيع عن طريق رفع التعريفة الكمركية وإدخال الاحتكارات الحكومية وتمويل الخطط الجديدة وتأسيس وزارة الصناعة وتقديم السلف ذات الفائدة الضئيلة لإمتلاك المصانع، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة عدد المشاريع الصناعية إلى (١٧) مرة في أواخر عهده عما كانت علية عام ١٩٢٥، إذ تضاعفت الأعداد من (٢٠) حقلا صناعيا إلى (٣٤٦) منشاة صناعية عام ١٩٤١، التي زادت من ميزانية الدولة (١٨) مرة، فمن اقل من ٢٤٥ مليون ريال عام ١٩٢٥، إلى أكثر من (٤٣) بليون ريال عام ١٩٤١[٢].

هكذا استطاعت الصناعة الإيرانية منذ عام ١٩٣٠ أن تبدأ أولى خطواتها الكبيرة، ولكن الدول الإستعمارية لم تكن بطبيعة الحال تسمح بتطور هذه الصناعة، لذلك لم يكن أمام الصناعة الإيرانية سوى الاقتصار على إنتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة التي لا يمكن أن تخرج بها عن طوق الهيمنة الاستعمارية الغربية كالاتجاه نحو الصناعات الثقيلة وتطوير الصناعات التحويلية التعدينية، ناهيك عن أن مرفق الصناعة النفطية كان تحت السيطرة البريطانية بصورة تامة، وهكذا تطورت بشكل أساسي صناعة النسيج والصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية، وحوالي عام ١٩٤٠ كان يوجد في إيران (٣٣) معملا للنسيج فقط، وجرى بناء ثمانية معامل سكر، وما يميز هذه المرحلة هو كثرة تأسيس الشركات المساهمة من أجل جذب رأس المال الإيراني المحلي إلى الصناعة[٣].

---

(١) J.Marlowe, Op:Cit, 26;
فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص٤٠٢.

(٢) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ٢٠٢- ٢٠٤.

(٣) مركز البحوث والمعلومات، إيران المعاصرة "الاقتصاد خاصة" بغداد، بلا، ص١١.

لابد هنا من الإشارة إلى أن الفئة الحاكمة المتنفذة كانت هي المستفيدة الرئيسة إلى جانب المستعمرين من عملية التصنيع هذه، لأن الكادحين الذين كان يجري تشغيلهم في المصانع الجديدة لم يحصلوا سوى على ما يسد رمقهم، في حين كانت معظم الأرباح والإمتيازات كلها تذهب إلى خزائن وجيوب المستعمرين وعملائهم وحلفائهم من حاشية النظام، ويمكن أن نضيف بأن بسط سلطة الإدارة وضيق أفق المسؤولين وقلة خبرة المديرين عوقت النهضة المرجوة للصناعات المحلية، فضلاً عن ارتفاع أسعار المنتوجات المحلية قياسا بالبضائع المستوردة، الأكثر جودة والأقل سعراً، ولا ننسى أيضاً صعوبة المواصلات وسوء أحوال الطرق وانتشار اللصوص، الأمر الذي أدى إلى عدم ازدهار الصناعة المحلية بين الأقاليم الإيرانية، بوصفها سوقا استهلاكية كان باستطاعته استيعاب العديد من المنتجات الصناعية الوطنية[١].

في الميدان الزراعي عمل رضا شاه على تحسين حالة الفلاحين من أجل تحسين الإنتاج الزراعي وزيادته فأصدر العديد من القوانين لهذا الغرض للحد من العلاقات شبه الإقطاعية التي ظلت ملازمة للريف الإيراني، فقد حاول استصلاح الأراضي المهملة وقام بتمليكها إلى الفلاحين الذين يقومون باستصلاحها وزراعتها، إلا أنه عجز عن القيام بهذا الأمر لافتقاره لرأس المال اللازم، كذلك إن القانون المدني الصادر عام ١٩٢٨ والمتعلق بتنظيم العلاقة بين مالكي الأرض والفلاحين لم يؤد إلى تحسين حالة الفلاح، بل عزز من سيطرة الملاكين على الأرض، ومما زاد في تفاقم هذا الوضع انه نادرا ما كان ملاكوا الأراضي يقومون بزراعة أراضيهم بأنفسهم، بل أن العديد منهم سكن في المدن وعهدوا بتلك الأراضي إلى وسطاء أو وكلاء استاجروا تلك الأراضي مقابل مبالغ مقطوعة، وهذا يعني مضاعفة استغلال الفلاحين على أيدي هؤلاء المستاجرين، لكنه مع ذلك فقد حاول رضا شاه ادخال الأساليب الزراعية الحديثة وتحسين نوعية

(١) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص١١.

الانتاج واعفيت الالات المخصصة للزراعة من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات، كذلك توسعت اعمال الري وشقت القنوات، ومما سهل في تقديم القروض للاعمال الاروائية وتوسيع الزراعة تأسيس قسم زراعي في البنك الوطني عام ١٩٣٠ تلاه تأسيس البنك الزراعي عام ١٩٣١[١]، وسعى رضا شاه لرفع إنتاجية المحاصيل الزراعية بالاعتماد على خبراء زراعيين من الخارج واستيراد البذور عالية الجودة، وتم إدخال زراعة محاصيل جديدة كالشاي والقطن والتبغ وتم إعفاء بعض المنتجات الزراعية من الضرائب، ومنذ العام ١٩٢٩ تأسست كلية الزراعة في كرج وأرسلت البعثات الزراعية إلى الخارج لإعداد كوادر زراعية مؤهلة، فضلا عن تشكيل المجلس الأعلى للزراعة في عام ١٩٣١، وصدرت قوانين أخرى صبت جميعها باتجاه تطوير الزراعة ورفع الإنتاج الزراعي[٢].

لم تتردد حكومة رضا شاه في أن تتبع في المجال التجاري سياسة قائمة على قانون احتكار التجارة الخارجية وتحديد الاسعار لمعظم السلع الضرورية منذ شباط ١٩٣١، وكان الهدف هو اقامة التوازن في الميزان التجاري في البلاد، الأمر الذي دفع كثير من الشركات الحكومية لاحتكار العديد من البضائع الضرورية، منها تجارة الشاي والسكر والفواكه المجففة والحنطة والرز والمنسوجات القطنية والقطن والجوت والارز، مما ساعد في السيطرة على السلع الرئيسة للسكان، لكنه في المقابل ساعد القانون على اختفاء بعض تلك البضائع من السوق، وهذا ماسبب في ارتفاع اسعارها بشكل مخيف، وصدر في العام ١٩٣٤ قانون "رقابة التخويل" لتخويل التجار حق الاستيراد والتصدير، باوامر رسمية والزامهم بوضع ممتلكاتهم من العملة الصعبة في المصرف الوطني من أجل تحكم الدولة في سعر شراء العملة الصعبة[٣] مما أثار ضغينة التجار ضد القانون.

تدهورت التجارة الخارجية الإيرانية في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية

---

(١) فوزية صابر محمد، المصدر السابق، ص ٢٣٠- ٢٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٣) "FRUS" Diplomatic papers 1934, Vol.II, Washington, 1951, p.888.

(١٩٢٩-١٩٣٣) خصوصا تجارة التصدير التي هبطت بشكل حاد سواء من حيث الحجم أو القيمة، وان الميزان التجاري زاد عجزه إلى درجة خيمت على إيران اخطار كارثة مالية - اقتصادية، ومع أن قانون ١٩٣١ جعل التجارة الخارجية احتكاراً للدولة، الا أن الدول الرأسمالية استقبلت هذا القرار بانزعاج كبير، ولكن ذلك لم يمنع من عقد إتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣١ اعترف الأخير بموجبها باحتكار التجارة الخارجية الإيرانية من جانب الحكومة، ومن هنا كان على الدول الغربية ان تعترف في النهاية باحتكار الحكومة الإيرانية لتجارتها الخارجية[١].

ساهمت تلك الإجراءات في تخفيض العجز بالميزان التجاري، وأسهمت الاموال الناجمة عن احتكار السكر والشاي في تمويل اقامة شبكة واسعة من طرق المواصلات لسير سيارات النقل الكبيرة وسيارات الركاب واقيم عدد كبير من الجسور، الأمر الذي سهل في حفظ الامن في البلاد وعمل على انشاء خط حديدي يقطع البلاد من الشمال إلى الجنوب انتهى العمل به عام ١٩٣٨ بهدف فرض سيطرة السلطة المركزية، وفي الوقت نفسه زاد الأهتمام بخطوط الطيران والموانئ، وشهدت الخدمات الهاتفية توسعاً كبيراً انذاك، ففي عام ١٩٣١ بلغ مجموع الخطوط الهاتفية التي تربط المدن الإيرانية الرئيسة حوالي (١٠) آلاف كيلومتر[٢].

على الرغم من تنوع هذه الاصلاحات وتعدد ميادينها، وان اعطى بعضها ثماره فيما بعد، إلا أنها كانت تقليدية وغير جذرية ومعظمها كان الهدف من ورائه إرساء اسس السلطة المركزية وتشديد سيطرة رضا شاه الاستبدادية وتثبيت اقدامه وتغلغل النفوذ الاجنبي في إيران على الرغم مما اتخذه في مجال السياسة الخارجية خلال مدة حكمه.

---

(١) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص ٩- ١٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل. يُراجع: أحمد محمود الساداتي، رضا شاه بهلوي نهضة إيران الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص١٥٢-١٥٦.

ثانياً: علاقات إيران الخارجية بين الحربين العالميتين الاولى والثانية:

إن اتساع العلاقات الخارجية وتنوعها وتعددها تُعد حالة إيجابية في السياسة الخارجية لأي حكومة وطنية وتحظى بأهمية خاصة، وفي الحقيقة فإن الدولة التي تحدد علاقاتها السياسية والإقتصادية بدولة واحدة، أوبعدد محدود من الدول يُعد نوعاً من الإنتحار السياسي، لأنها بذلك سوف تفقد قدرتها على المناورة والتغيير في الظروف الصعبة والأزمات، وعلى الرغم من هذا المنطق البديهي والمقبول في العلاقات الدولية، فقد اتبعت حكومة رضا شاه مثل هذه السياسة في علاقاتها الخارجية مع مختلف دول العالم الكبيرة بدءاً من بريطانيا.

١ - العلاقات الإيرانية - البريطانية:

هناك مجموعة عوامل مختلفة كان لها الأثر الكبير في صياغة ورسم سياسة رضا شاه الخارجية تجاه بريطانيا منذ البداية، فلم يكن بوسعه أن يتجاهل الدور البريطاني في وصوله إلى السلطة اولاً، والعرش ثانياً، فضلا عن الموقع المتميز للنفوذ البريطاني في معظم المناطق المجاورة لإيران، ناهيك عن عجزه عن التأثير في النمط التقليدي للعلاقات والاتصالات بين البريطانيين والشيوخ والأمراء الإقليميين والقبائل مثل القشقائية والبختيارية واللوريين والكرد، وبالمقابل كان رضا شاه مدركا حجم التيار القوي المعادي للوجود البريطاني في إيران الذي أدى دورا مهما في إسقاط النظام القاجاري، الأمر الذي لم يكن بإمكان رضا شاه إهماله في ظروف البلاد القائمة آنذاك[١].

لم يفقد رضا شاه رؤية المبدأ الأساسي للعلاقات الخارجية معتقدا بأن الأمور السياسية الفن الممكن، لذلك لم يدفع بإيران في خضم المنازعات التي تفوق طاقتها من خلال وسائل وأساليب يأتي في مقدمتها أسلوب المناورات

---

(١) عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، البصرة، ١٩٨٦، ص٢٧.

والمساومات على حساب القوى الدولية، الأمر الذي نجح فيه على الاقل حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وكافح من أجل وضع الحجر الأساس لاستقلال إيران السياسي، لاسيما انه ورث بلدا مستقلا بالاسم[(١)].

انطلاقا من سياسة رضا شاه التوسعية شهدت علاقاته مع بريطانيا خلافا حادا تركز حول قضية أساسية تمثلت بادعاءات إيران السيادة على دولة البحرين العربية، التي كانت خاضعة آنذاك للحماية البريطانية، ففي ٢٠ أيار ١٩٢٧ عقدت بريطانيا معاهدة "جدة" مع عبد العزيز بن سعود، ملك المملكة العربية السعودية، تعهد الأخير بموجب المادة السادسة منها بعدم التدخل في شؤون بعض إمارات الخليج العربي ومنها البحرين[(٢)].

عَدّت الحكومة الإيرانية تلك المعاهدة بمثابة إنكار واضح لسيادتها على البحرين، الأمر الذي دفعها إلى إرسال مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى بريطانيا في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٧، كما أرسلت نسخة منها إلى عصبة الأمم في اليوم التالي، إلا أن الحكومة البريطانية أنكرت وجود "أية مبررات شرعية" يمكن لإيران الاستناد عليها في مطالبتها بالسيادة على البحرين ضمن مذكرة وزير خارجيتها، في رسالة بعثتها الحكومة البريطانية بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ إلى الحكومة الإيرانية، ويبدو أن الادعاء الإيراني الذي يفتقر إلى السند القانوني الصحيح كان يعتمد بالأساس على مجرد الصلات الإيرانية التاريخية بجزر البحرين[(٣)]. لذلك فإن ما أثاره رضا شاه بهذا الخصوص لم يلق إذناً صاغية من

---

(١) R.K. Ramazani, Foreign Policy Of Iran, A Developing Nation In World Affairs 1500-1941, Virginia, 1966, p.207.

(٢) نصت المادة السادسة على: "يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على العلاقات الودية السليمة مع حكومتي البحرين والكويت ومع شيوخ قطر وساحل عمان، الذين تربطهم بحكومة صاحب الجلالة البريطانية معاهدات خاصة". عن نص المادة يراجع: J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East A Documentary Record 1914-1956, vol. II, New York, 1972, p.150.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الادعاءات الإيرانية بالبحرين. يُراجع: مجيد خدوري، البحرين وإيران، ترجمة=

لدن الدول الإقليمية والدولية، في الوقت الذي كان هو نفسه مدركا للواقع في نزاعه مع بريطانيا حول جزر البحرين، "الامر الذي لم يتجاوز المعارك الكلامية بين الطرفين" حسب تعبير رمضاني[١].

تأثرت العلاقات البريطانية - الإيرانية أيضاً بسبب القرار الذي أصدره رضا شاه عام **١٩٢٧** بخصوص إلغاء الامتيازات الأجنبية في إيران في موعد لا يتجاوز العاشر من أيار ١٩٢٨، وعلى الرغم من أن القرار كان يمس المصالح البريطانية بالدرجة الأساس، بوصف روسيا السوفيتية سبق لها وان تنازلت عن امتيازاتها المتعددة التي منحتها الحكومات الإيرانية للنظام القيصري السابق، الا أن بريطانيا كانت قد غضت النظر عن ذلك ولم تعط الموضوع أية أهمية، بسبب إن مصالحها النفطية المتمثلة بشركة النفط الانكلو-إيرانية ظلت في مأمن بعيد عن مفعول القرار، بل الادهى من ذلك فإن الحكومة الإيرانية نفسها اتخذت اجراءات لاحقة هدفت من ورائها التخفيف من آثار الغاء الامتيازات بالنسبة لبريطانيا، ففي عام **١٩٢٩** تمت تسوية الخلافات حول التعريفة الكمركية ضمن اتفاقية جديدة بين الطرفين تناولت أيضاً منح البريطانيين المقيمين في إيران ضمانات معينة تعويضا عن امتيازاتهم القديمة، تبعه اتفاق خاص آخر في السنة ذاتها عقدته إيران مع شركة الخطوط الجوية البريطانية منحت بموجبها طائراتها حق الهبوط على الشواطئ الشرقية للخليج العربي[٢].

لم تقتصر حالة التوتر في العلاقات بين الطرفين على ذلك حسب، بل امتد ليشمل إلغاء امتياز دارسي عام **١٩٣٢** بسبب عدم ارتياح الحكومة الإيرانية من عمليات شركة النفط الأنكلو-إيرانية وقلة حصتها، مما دفعها للمطالبة باعادة النظر بهذا الامتياز.

=صوت البحرين، بيروت، ١٩٥٣، ص٤٢-٤٣؛ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة في تاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥،، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢٤٣-٢٦٨.

(١) R.K. Ramazani, Op. Cit, p.207.

(٢) عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص ٢٧.

ان ميزان المدفوعات لشركة النفط الانكلو-إيرانية إلى الحكومة الإيرانية قد ارتفع خلال العامين ١٩٢٩-١٩٣٠ حيث حصلت إيران على مبلغ قدره (١,٢٨٨,٠٠٠) ليرة تقريبا مقابل استخراج (٥,٧٩٠,٠٠٠) طن من النفط، في الوقت الذي نجد فيه ان الشركة قد اعطت للحكومة الإيرانية عام ١٩٣١ مبلغا قدره (٣٠٧,٠٠٠) ليرة من اجمالي انتاجها البالغ (٦,٤٥٠,٠٠٠) طن من النفط المستخرج، وعلى الرغم من أن انتاج عام ١٩٣١ زاد عن انتاج عام ١٩٣٠ بحوالي (٧٥٠,٠٠٠) طن، الا أن حصة الحكومة الإيرانية قد انخفضت بنسبة تثير الدهشة، ناهيك عن أن مبلغا اخر قدره (٩٠٠,٠٠٠) ليرة كان يودع في الخزانة البريطانية بعنوان ضرائب دخل، فضلا عن المقادير الاستثنائية التي كانت تاخذها الحكومة البريطانية من النفط لاغراض الملاحة البحرية باسعار رخيصة، ومع كل ذلك فإن الشركة كانت تبرر بأن انخفاض حصة إيران من العائدات النفطية يعود للازمة الاقتصادية العالمية وركود الاسواق واثر ذلك في هبوط اسعار النفط في الاسواق العالمية ومنافسة النفط الروسي، ولكن تلك الذرائع والتبريرات لم تُقنع الحكومة الإيرانية، بل عدتها تبريرات غير مقبولة، واصرت على مطاليبها بزيادة عائداتها النفطية[١].

وضمن الاعتراض على شركة النفط الانكلو-إيرانية فإن الحكومة الإيرانية تحفظت على قبول واستلام حصة عام ١٩٣١ من العوائد النفطية، كذلك أمتنعت عن الموافقة على اقرار عقد جديد ينظم كيفية احتساب مقدار هذه الحصة، وطلبت من الشركة أرسال موفد عنها إلى طهران لغرض اعطاء بعض التوضيحات الضرورية. غير ان الشركة رفضت هذا الطلب وادعت بأن ممثلي الشركة في طهران يتمتعون بالصلاحيات اللازمة لعقد الاتفاقيات وبإمكانهم إعطاء أية توضيحات لازمة، وبتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ أرسل وزير المالية الإيراني مذكرةً إلى المسترجاكس T. L. Jacks مدير الشركة في إيران، وابلغه فيها بأن

(١) عليرضا أميني، تاريخ روابط خارجي إيران در دوران بهلوي، تهران، ١٣٨١ ش، ص٣٢.

الحكومة الإيرانية قررت واعتباراً من هذا التاريخ إلغاء إمتياز دارسي وعده غير ملزما لها، الا أن الحكومة البريطانية أعربت عن ردة فعلها بمذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية في الثاني من كانون الاول ١٩٣٢ على الغاء الإمتياز وتقدمت بشكوى إلى الأمين العام لعصبة الأمم ضد إيران بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٣٢، وبما أن العصبة كانت خاضعة للنفوذالبريطاني فإن الحكومة الإيرانية وافقت على إجراء المفاوضات بين مندوبي إيران والشركة، حيث بدأت في ٤نيسان ١٩٣٣ وأستمرت حتى العشرين من الشهر نفسه تم خلالها الموافقة على عقد اتفاقية نفطية جديدة عرفت باسم "اتفاقية عام ١٩٣٣" وصدقت من المجلس الإيراني في ٢٨ أيار ١٩٣٣[١].

حصلت إيران بموجب المعاهدة أعلاه على نسبة ٢٠٪ من عوائد النفط، فضلا عن زيادة أربع شلنات لكل طن واحد من النفط المصدر، في حين تم تحديد منطقة الامتياز للتنقيب عن النفط بـ(١٠٠,٠٠٠) كم ٢في محافظتي عربستان وكرمنشاه، وتعهدت شركة النفط الانكلو ـإيرانية بتكفل برنامج تدريبي وتعليمي لكي يتمكن الإيرانيون تحمل إدارة الأعمال الفنية للصناعات النفطية وتنفيذ البرامج الترفيهية وتحسين ظروف العاملين، وبذلك تحولت اتفاقية دارسي إلى اتفاقية أكثر قوة من قبل، وفي الوقت نفسه مددت الاتفاقية مجددا إلى (٦٠) عاما وتم تحديد تاريخ انتهاء العقد في ٣١ كانون الأول ١٩٩٣[٢].

عند تدقيق اتفاقية عام ١٩٣٣ التي على أثرها تحسنت العلاقات البريطانية-الإيرانية نجدها تضمنت عيوباً في مختلف بنودها والتي ظهرت بشكل علني من خلال التطبيق العملي لها، مما أدى بالتالي إلى تفاقم الأوضاع الإيرانية من

---

(١) عن نص الاتفاقية يراجع: J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol.II, pp.188-196؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ١/٥، التسلسل ٧٤٠، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات ٤٠٢٧ في ١١ آيار ١٩٣٣، الوثيقة رقم ٢٤، ص ٩٢-٩٥

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الأزمة النفطية بين بريطانيا وإيران عام ١٩٣٢-١٩٣٣ يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري وعبد الهادي كريم، النفط وأثره في السياسة الإيرانية، ص٣١-٥٩.

جرائها لاحقاً، في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يمارس إعلاماً معادياً للسياسة البريطانية في إيران بحكم علاقاته بالأخيرة.

٢ - العلاقات الإيرانية - السوفيتية:

كانت علاقات إيران مع الدول الكبرى ومنها الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة تتمتع بخصوصية معينة، فقد كان الاتحاد السوفيتي ثاني دولة اعترفت بنظام رضا شاه في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ بعد بريطانيا عند وصوله إلى العرش الإيراني[١].

أدت الصلات التجارية وتداخل المصالح الإيرانية مع السوفيت أثراً مهماً في تحديد العلاقة بينهما، فخلال خمسة عشر عاماً (١٩٢٦-١٩٤١)، وعلى الرغم من دخول السياسة الاقتصادية للسوفيت في إيران مرحلة جديدة لكي تتوافق في ظاهر الحال مع التجديد الحاصل في إيران وتنامي الحس الوطني للإيرانيين، إلا أنها بقيت في الحقيقة من حيث المبدأ على السياسة السابقة نفسها "سياسة روسيا القيصرية "تقريباً، ومنذ عام ١٩٢١ ولغاية ١٩٢٧ لم تكن هناك أية قيود أو شروط تعرقل العلاقات بين إيران والإتحاد السوفيتي، الذي كان يطمح للحصول على امتيازين أحدهما أن يصار إلى منح مندوبيه التجاريين حصانة سياسية، والآخر أن تكون التعرفة الكمركية على المنتجات النفطية السوفيتية المصدرة إلى إيران قليلة جداً، إذ كانت الولايات الشمالية الإيرانية آنذاك تشتري احتياجاتها من النفط والبنزين من روسيا بسبب عدم وجود طرق مواصلات تربطها بالداخل الإيراني، ولكن منذ عام ١٩٢٦ قام الاتحاد السوفيتي بتحديد دخول البضائع الإيرانية بهدف إجبار إيران للموافقة على هذين الشرطين ووضع شروطاً تعجيزية لمنح إجازات الإستيراد، وقد ألحقت هذه الضغوطات خسائر باهظة بالمنتجين والمزارعين والتجار الإيرانيين، وفي الحالات التي كانت تمنح فيها إجازات إدخال البضائع السوفيتية لإيران كان الشرط اللازم لها دائما هو ان يقدم التاجر الإيراني خدمات

---

(١) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران......، ص ١٧٣.

سياسية لحكومة الاتحاد السوفيتي ومن مختلف الطرق التي يحددها السوفيت مقابل الحصول على الموافقة[١].

سرعان ما حقق الضغط الاقتصادي السوفيتي الهدف المطلوب، وهذا ما خلق معاناة حقيقية لمناطق إيران الشمالية حتى عام ١٩٢٧ عندما تم التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الطرفين، التي منحت امتيازات الصيد في بحر قزوين للاتحاد السوفيتي ضمن هذه الإتفاقية أيضاً، وبهذه الطريقة حقق الاتحاد السوفيتي امتيازاً اقتصادياً مهماً في إيران، ووصلت صادرات السوفيت في التجارة الخارجية الإيرانية إلى ٣٨٪ في السنة التالية، وخلال ذلك كانت الممثلية التجارية السوفيتية في إيران تضغط على التجار الإيرانيين كي يخفضوا أسعار بضاعتهم المصدرة إلى الاتحاد السوفيتي من جهة، ومن جهة أخرى يقومون بزيادة استيراد بضائع سوفيتية معينة، بحيث يؤدي ذلك إلى التأثير على الصناعات الإيرانية الحديثة العهد، وكان من جملة ذلك توقف معمل كبريت تبريز عن العمل، وعند ذلك علمت الحكومة الإيرانية في عام ١٩٣١ بأن التجار الإيرانيين غير قادرين على تحمل الضغوط الاقتصادية السوفيتية عليهم، الأمر الذي دفعها في شباط ١٩٣١ للموافقة على قانون احتكار التجارة الخارجية التي جعلتها الحكومة الإيرانية أمراً مختصاً بها فقط، وكان الهدف الأساس لهذا القانون هو المحافظة على المصالح الاقتصادية الإيرانية من تلاعب السياسة الاقتصادية للسوفيت، ولكن في تشرين الأول من العام نفسه تم التوقيع على اتفاقية تجارية جديدة بين البلدين، ولم تكن هي الأخرى في صالح إيران أيضاً[٢].

بموجب تلك الاتفاقية كانت إيران مضطرة لأن تبيع القطن بقيمة (٥٢) مليون ريال إلى السوفيت وبالمقابل تشتري القماش بقيمة (٢٠٠) مليون ريال من الاتحاد السوفيتي، وهذه النقطة أثارت انتباه الحكومة الإيرانية فقامت بتحديث الصناعات

---

(١) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٧١- ٧٣.

(٢) همان منبع، ص ٧٢.

النسيجية في إيران والتي أدت بالنتيجة إلى أنخفاض واردات القماش من الاتحاد السوفيتي، التي وصلت قيمتها في عام ١٩٣٠ إلى حوالي (٢١) مليون روبل انخفضت إلى (٨,٥) مليون روبل عام ١٩٣٢، وبعد انتهاء مدة هذه الاتفاقية تم التوقيع على اتفاقية تجارية جديدة في ٢٧ آب ١٩٣٥ بين الطرفين لم تختلف في مضمونها عن الاتفاقيات التجارية السابقة، إلا أن أثرها كان واضحا في زيادة حركة التجارة المتبادلة وتحسين العلاقات الاقتصادية بينهما، وعندما راى الاتحاد السوفيتي عدم جدوى سياسة الضغط الاقتصادي، اتبع سياسة "التكتل السياسي" التي نفذت على شكل محاور، منها محور السفارة السوفيتية في طهران ومحور الحزب الشيوعي في إيران ومحور نشاطات خاصة بواسطة موظفي ال(ك.ب.أو- دائرة التجسس)، مما انعكس على العلاقات بين البلدين[1].

لم يستمر ربيع العلاقات السوفيتية - الإيرانية طويلا، فبحكم العديد من العوامل، يأتي في مقدمتها ما إستجد من أوضاع على الصعيد الدولي، المتزامن مع موقف الاتحاد السوفيتي من رضا شاه، الذي أصبح سلبياً، حيث اتهمت الحكومة السوفيتية شاه إيران بأنه تسنم مقاليد السلطة في إيران بمساعدة وتدخل البريطانيين وليس عن طريق التغيير الاجتماعي، وان الشاه وبطانته يمثلون الرجعية، وبرأي الاقتصاد الماركسي السوفيتي انهم حلقة في سلسلة الإقطاعية، وبناء على ذلك عدّ الاتحاد السوفيتي انقلاب رضا شاه عبارة عن تغيير أسرة حاكمة بأخرى ولم يكن تحولاً اجتماعياً[2].

نتيجة لذلك اتخذ رضا شاه جملة من الإجراءات الجديدة ضد الاتحاد السوفيتي تمثلت برفضه تجديد معاهدة عام ١٩٣٥ بعد انتهاء مدتها عام ١٩٣٨وعدتها الحكومة الإيرانية بحكم الملغاة، مما أثر في حجم التبادل التجاري بين البلدين، فقد انخفضت حصة الاتحاد السوفيتي في التجارة الخارجية الإيرانية

(١) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٧٢- ٧٣.
(٢) همان منبع، ص٥٧.

إلى ١١,٥٪ فقط عشية الحرب العالمية الثانية بعد أن كان يحتل ٣٥٪ للسنوات ١٩٣٦-١٩٣٨، كذلك قامت الحكومة الإيرانية بإيقاف نشاطات جميع المؤسسات الاقتصادية المشتركة بين الدولتين، فضلا عن عدم إبقاء إيران بتعهداتها المالية تجاه الاتحاد السوفيتي أحيانا ورفضها دفع ما بعهدتها إليه من ديون والتزامات، ناهيك عن تجاهلها لبنود معاهدة عام ١٩٢١ عندما قامت بمنح إحدى مؤسسات شركة شل الهولندية - البريطانية في آذار ١٩٣٩ امتيازا لاستغلال النفط في المقاطعات الشمالية الخمس، مما اضطر السوفيت نتيجة الضغط الإيراني المتزايد إلى إغلاق مؤسساتهم الدبلوماسية في المدن الإيرانية بحيث لم تبق لديهم لغاية عام ١٩٣٨ سوى قنصلية واحدة في ميناء بهلوي، وفي الوقت نفسه اتخذت طهران الإجراء نفسه بعد أن طلبت موسكو غلق جميع قنصلياتها في المدن السوفيتية آنذاك(١).

إن هذا التراجع في العلاقات الإيرانية - السوفيتية فسح المجال واسعا أمام رضا شاه للتقرب من ألمانيا النازية في مرحلة حساسة جدا من تطورات الأحداث الدولية آنذاك.

٣ - العلاقات الإيرانية - الألمانية:

لغرض التخلص من تبعية وضغط الدولتين الإستعماريتين بريطانيا وروسيا بدأ رضا شاه يفكر جدياً بالبحث عن دولة ثالثة بوصفها "قوة موازنة "بين هاتين القوتين، ونتيجة لذلك شهد عهده انعطافا كبيرا في طريق تعزيز العلاقات المختلفة بين كل من طهران وبرلين بما في ذلك الحقل الاقتصادي، ففي العام ١٩٢٥-١٩٢٦ بلغت قيمة الصادرات الألمانية لإيران (٣٢,٧) مليون قران، بينما ارتفعت إلى (٦٠) مليون قران في العام ١٩٢٩-١٩٣٠، وبالمقابل فإن صادرات إيران إلى ألمانيا بلغت (١,٨) مليون قران فقط للعام ١٩٢٥-١٩٢٦ ارتفعت إلى (١٩,٢) مليون قران عام ١٩٢٩-١٩٣٠، وهذا أدى إلى أن يكون عجز الميزان التجاري مع

---

(١) عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص ٣٧- ٣٨.

ألمانيا اقل بكثير من عجز ميزانها التجاري مع البلدان الرأسمالية الأخرى، فبعد صدور قرار إلغاء الامتيازات الأجنبية في ١٠ أيار ١٩٢٨ أسرعت الدولتان، وقبل أن يمر أسبوع واحد على نشرة، إلى عقد اتفاقية مؤقتة أسهمت في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين[١].

كانت ألمانيا قد تعهدت لرضا شاه منذ اعتلائه العرش الإيراني بأن تلبي جميع احتياجاته من الخبراء الاختصاصيين، وبعد انتهاء مهمة الخبير الأمريكي آرثر ميلسبو عام ١٩٢٧ عينت الحكومة الإيرانية الخبير الألماني الدكتور ليندنبلات مستشاراً للمالية الإيرانية في طهران، واستعانت بأعداد كبيرة من الاختصاصيين الألمان معتمدةً على خدماتهم الاقتصادية والفنية، لاسيما بعد أن كلفت وزارة الخارجية الإيرانية سفيرها في برلين إجراء مفاوضات بهذا الخصوص مع الحكومة الألمانية لغرض عمل الاختصاصيين الألمان في ميادين الدولة المختلفة، ولهذا أصبح للألمان الحصة الأكبر من الاختصاصيين في الدوائر المالية الإيرانية في ربيع عام ١٩٢٨ بعد أن سيطر الأمريكيون عليها خلال عقدين من الزمن، ومن الطبيعي جدا ان تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورا واضحا بعد توقيع الاتفاقية التجارية عام ١٩٢٩ التي أغرقت السوق الإيرانية بالبضائع الألمانية، في حين اتجهت ألمانيا صوب الحصول على امتيازات تتيح لها السيادة على قطاع النقل في إيران، وفي الحقل الصناعي استهدفت ألمانيا ربط الاقتصاد الإيراني بعجلتها، مما زاد في حجم الصادرات الألمانية الصناعية في الميزان التجاري الإيراني، كذلك عقدت اتفاقية لحماية حقوق التصاميم الصناعية وحقوق النشر في ٢٤ شباط ١٩٣٠[٢].

كان على الألمان في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) أن

---

(١) نصيف جاسم عباس الأحبابي، العلاقات بين إيران وألمانيا النازية ١٩٣٣-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٤١-٤٢.

(٢) محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، البصرة، ١٩٨٨، ص٧٤-٧٥.

يحافظوا على ما حققوه من مكاسب في إيران قبل ذلك التاريخ، لاسيما وان الأزمة مست المصالح الاقتصادية الألمانية في إيران بصورة مباشرة فأغلقت بعض المصانع أبوابها، ولكن قبل أن تنتهي الأزمة وقعت بعض الأحداث التي زعزعت العلاقات السياسية والاقتصادية المتينة بين طهران وبرلين، منها عمليات الاختلاس التي اتهم بها مدير المصرف الوطني الخبير الألماني ليندنبلات ومساعده فوكل وهربهما من إيران وعلاقتهما المريبة ببعض الشخصيات الإيرانية المتنفذه، مما أثرت في سمعة الألمان لدى الإيرانيين، ناهيك عن سياسة القمع التي تبناها الديكتاتور البهلوي في الداخل والتي أدت إلى ظهور حركة معارضة قوية لحكمه بين الإيرانيين في الخارج ومنها ألمانيا[١]. الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين إيران وألمانيا.

أولى النازيون بعد وصولهم إلى السلطة عام **١٩٣٣** اهتماما اكبر بإيران في الوقت الذي لم يكن فيه رضا شاه، المعجب بالعسكرية الألمانية والمتأثر بشخصية أدولف هتلر، دقيقا في اعتقاده أن إيران تستطيع استعادة ما فقدته من مناطق منذ بداية القرن التاسع عشر بمساعدة هتلر آنذاك، لذا كان من الطبيعي جدا أن تزدهر العلاقات الإيرانية - الألمانية في جميع الميادين وبسرعة ملموسة وبشكل خاص التجارية منها بعد عقد أول اتفاقية تجارية بين الطرفين في **٣٠** تشرين الأول **١٩٣٥** إلى الحد الذي أصبحت فيه ألمانيا تحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفيتي في قائمة التجارة الخارجية الإيرانية خلال العام **١٩٣٦-١٩٣٧**، ولا نبتعد عن الحقيقة كثيراً إذا ذكرنا بأن عدد الشركات الألمانية المسجلة في طهران عام **١٩٣٧** بلغت **(٣٥١)** شركة ألمانية، مما جلب أنظار البعثات الدبلوماسية في عاصمتي البلدين، ولكن على الرغم من كل الاحتجاجات الأوربية والأمريكية ضد الامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا وقع الطرفان اتفاقية تجارية أخرى في **٢٤** كانون الثاني **١٩٣٩** دفعت ألمانيا إلى المرتبة الاولى في قائمة

---

(١) نصيف جاسم عباس الاحبابي، المصدر السابق، ص ٤٦- ٤٩.

التجارة الخارجية الإيرانية عشية الحرب العالمية الثانية، مما تحول إلى عامل إضافي مؤثر في تعزيز علاقاتهما السياسية، ورافقت السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية زيارات رسمية متبادلة ومتعددة على مستوى رفيع، الأمر الذي أثار قلقاً كبيراً لدى عواصم الدول الكبرى آنذاك[١].

ولا ننسى في هذا الجانب أن النازيين ومنذ مجيئهم إلى السلطة في ألمانيا كرسوا جهودهم للسيطرة على عقول الإيرانيين من أجل تحويل بلادهم إلى قاعدة انطلاق مهمة لتحقيق أهدافهم البعيدة المدى، فأولوا الدعاية اهتماماً كبيراً مستغلين بذلك "الانتماء الآري الواحد "لتوثيق الصداقة بين البلدين وبأسلوب عاطفي، وبموجب قرار خاص أصدرته الحكومة الألمانية عام **١٩٣٦** استثنت فيه الإيرانيين من "ضوابط وتشريعات نورمبورغ العنصرية" وعدتهم أصحاب "دم آري نقي"، وزودت ألمانيا عام **١٩٣٩**، وبمبادرة من خبير الثقافة النازي الفريد روزنبرغ، إيران بمجموعة من الكتب الألمانية بهدف إظهار التقارب الثقافي بين إيران وألمانيا[٢].

من الواضح بأن ألمانيا استغلت علاقاتها المتطورة مع إيران لتبني لها آنذاك طابوراً خامساً داخل إيران استفادت منه كثيراً في أثناء الحرب العالمية الثانية في عرقلة جهود الحلفاء هناك، الأمر الذي اغضب الدول الحليفة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن لها سياسة واضحة تجاه إيران في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

٤ - العلاقات الإيرانية - الأمريكية:

لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية سياسة فعالة في ميدان العلاقات الدولية وخاصة مع المناطق البعيدة وما وراء البحار، ولكن مع ذلك فإن الأمر لا يعني

---

(١) G.Lenczowski, Russia and the West in Iran 1918-1948 A Study in Big-power Rivalry, New York, 1949, pp.161-162;

عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص٤١-٤٤.

(٢) G. Lenczowski, Op.Cit, p.161.

عدم رغبة الحكومة الأمريكية أو الشركات التابعة لها بتوسيع العلاقات والحضور في النشاطات التجارية وخاصة في مجال اكتشاف واستخراج وإنتاج النفط، إذ أن الشركات النفطية الأمريكية بذلت جهودا فعالة وجدية قبل انقلاب "حوت "عام ١٩٢١ وخاصة عقب إعلان سياسة "الباب المفتوح "لغرض الدخول في النشاطات النفطية في إيران واستمرت هذه الجهود طيلة حكومة الانقلاب على الرغم من إنها كانت دائما غير موفقة في هذا المجال بسبب وجود الهيمنة البريطانية، وعندما أرادت الحكومات الإيرانية التي تلت حكومة الانقلاب توسيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لغرض مواجهة محاولات الهيمنة والتسلط البريطاني والتي لم توفق في اغلبها أيضاً، ومنها مطالبة الشركات النفطية الأمريكية مثل "استاندرد اويل "لعقد اتفاقيات نفطية مع الحكومة الإيرانية، التي لاقت ترحيباً من لدن أكثر رجال السياسة في إيران، ولكن من أجل إفشال هذه الجهود لجأت الحكومة البريطانية إلى استخدام المؤامرات لكي تجعل الظروف اللازمة لمثل تلك الإقدامات غير آمنة. وبناءً على ذلك فأن حادثة "السقا خانة"[١] واغتيال الميجر ايمبري، نائب القنصل الأمريكي في طهران، يوم ١٨ تموز ١٩٢٤ لم يكن محض صدفة تحدث في مثل هذا الوقت بالذات، ولكن لكي يصبح الأمر سببا لتخويف الأمريكيين، لاسيما وان التحقيقات التي أجريت في هذا المجال لمعرفة أسباب وقوع الحادثة أشارت إلى أن السبب يعود إلى تحريض عملاء شركة نفط الجنوب وتعاون قوى الأمن الداخلي الخاضعة لأوامر رضا خان، لذلك فإن الآثار التي تركتها هذه الحادثة كانت من التأثير بحيث إن الأمريكيين

---

(١) عين للماء خاصة بأحد المراقد المقدسة في طهران، ويقال انه جرت فيها معجزة ضد البهائيين قبل حادثة الاغتيال تلك ببضعة أيام فقط، ومنذ تلك الحادثة ظلت الجماهير الإيرانية تتقاطر لزيارة تلك العين، وبينما كان نائب القنصل الأمريكي آنذاك يقوم بتصوير هذه العين من خلال آلة للتصوير كان يحملها تعرض للاغتيال. للمزيد من التفاصيل يراجع:
فوزي خلف شويل، تغلغل النفوذ الأمريكي في إيران ١٨٨٣-١٩٢٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد/كلية الآداب، ١٩٩٠، ص١٨٠-١٨٤؛ "العالم العربي" (جريدة) بغداد، العددان، ١٠٠و١٠٣ في٢١ تموز و٢٤ تموز ١٩٢٤.

ظلوا لأكثر من ثلاثة عشر عاما بعيدين عن الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية، بخصوص النفط[١].

بعد مضي عدة سنوات وانعقاد الاتفاقية النفطية لعام **١٩٣٣** مع بريطانيا عادت الشركات النفطية الأمريكية مرة أخرى للدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية وقام وزير المالية الإيراني عام **١٩٣٦** بعقد معاهدة مع شركة سينكلر النفطية الأمريكية وتمت الموافقة عليها، معتقداً بأنه قادر على التحرك خارج نطاق معاهدات البريطانيين مع مراعاة مصالحهم، بحيث أنه بعد ثلاثة أيام من التصويت على تلك الاتفاقية اضطر وزير المالية الإيراني للإقدام على الانتحار، لذلك أصبحت الاتفاقية أيضاً غير قابلة للتطبيق بسبب المعوقات والمعرقلات الكثيرة في الداخل والخارج، وفشلت قبل تطبيقها، وظل نطاق النشاطات النفطية في إيران تحت السيطرة المطلقة للحكومة البريطانية المستمرة، وتسبب هذا الأمر بتوجيه ضربة جديدة لعلاقات إيران الخارجية[٢].

لم تقتصر علاقات إيران على الدول الكبرى حسب، بل امتدت إلى الدول المجاورة لإيران، التي تضم كل من أفغانستان وتركيا والعراق، وعلى الرغم من مراحل العلاقات السلبية التي مرت بها علاقات إيران بهذه الدول المجاورة الثلاث في الحقب السابقة، إلا أن المدة التي تلت وصول رضا شاه إلى العرش الإيراني شهدت خطوات واضحة ومتعددة بهدف تحسين العلاقات مع تلك الأطراف تمثلت بعقد "ميثاق سعد آباد" بوصفه انموذجا مهما يوضح لنا طبيعة تلك العلاقات مع الدول المجاورة.

٥ - علاقات إيران مع الدول المجاورة وميثاق سعد آباد:

لقد كان الشرق الأوسط برمته تحت سيطرة النفوذ البريطاني خلال الحقبة الواقعة بين الحربين العالميتين، وان عددا من الدول مثل العراق وفلسطين وما

(١) منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٦٥.
(٢) همان منبع، ص ٦٥- ٦٦.

وراء الأردن كانت واقعة تحت وصاية تلك الدولة، وان عددا آخر من الدول مثل مصر والعربية السعودية قد منحت حقوقا وامتيازات خاصة لبريطانيا، والقسم الثالث من دول الشرق الأوسط كانت واقعة أيضاً تحت النفوذ البريطاني ولكن بشكل غير مباشر مثل تركيا وإيران وأفغانستان.

تولدت بين الساسة البريطانيين فكرة عقد حلف إقليمي في الشرق الأوسط في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، وكانوا يعدون ذلك بمثابة السد والحاجز أمام النوايا التوسعية والهيمنة السوفيتية تجاه الخليج العربي وآبار النفط جنوب إيران، وفي هذا السياق بذلوا جهوداً مضنية خلال تلك السنوات وعملوا على إزالة الخلافات الحدودية بين دول المنطقة تدريجيا وتهيئة الأرضية المناسبة لإنعقاد حلف للتعاون وعدم الاعتداء في المنطقة.

بحكم عوامل مختلفة منها إعجاب رضا شاه بمصطفى كمال أتاتورك ومحاولته تقليد خطواته التي خطاها لتطوير بلاده، كان الأول راغبا في توثيق علاقاته مع تركيا، ففي ٢٢ نيسان ١٩٢٦ وقعت أول معاهدة بين البلدين أكدت عدم السماح بوجود منظمات أو جماعات هدفها الإخلال بالأمن والنظام لدى الطرفين أو القيام بالدعاية المضادة، وفي ٢ كانون الثاني ١٩٢٧ عقدت اتفاقية تجارية بينهما، وفي شباط ١٩٢٨ تمت إقامة اتصال تلغرافي بين كل من أنقرة وطهران، إلا أن ذلك لم يمنع من تدهور العلاقات بينهما اثر المشاكل المتعددة على الحدود بينهما والتي رافقت قيام الحركة الكردية في تركيا عام ١٩٣٠[١].

نتيجة للمساعي التي بذلها البريطانيون تم حل الخلافات الحدودية بين إيران وتركيا بموجب المعاهدة الحدودية التي عقدت في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٢، التي أعطت إيران بموجبها جزءا من الأراضي المجاورة لمنطقة آرارات إلى الأتراك، وعوضت بدلها بقطعة أرض كبيرة في منطقة كردستان، وفي اليوم نفسه تم توقيع معاهدة صداقة جديدة بينهما، اذ شكلت هاتان المعاهدتان الأسس الجديدة

(١) محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٩٣- ٩٤.

للعلاقات بين البلدين[١]. ومما زاد في تحسين العلاقات بين البلدين الزيارة التي قام بها رضا شاه إلى تركيا في الثاني من حزيران ١٩٣٤، التي أكدت على التعاون بين البلدين وفي كافة المجالات.

من جانب آخر شهدت العلاقات الإيرانية - الأفغانية تحسناً واضحا خلال المرحلة التي تولى فيها رضا شاه العرش الإيراني، لاسيما بعد عقد معاهدة الصداقة والأمن المتبادل المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٧ المتضمنة تعهد البلدين بعدم اللجوء إلى أية أعمال تجاه الطرف الآخر والامتناع عن الانضمام إلى أي تحالف سياسي أو عسكري موجه ضد بعضهما بعضاً، فضلا عن البروتوكولين المعقودين بين البلدين في ١٥ حزيران ١٩٢٨ والمتعلقين بتسليم المتهمين لدى كل منهما إلى الآخر وتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين[٢].

إن ما توصل إليه الطرفان لم يمنع من تجدد المشاكل الحدودية بينهما وتقسيم المياه، التي دفعتهما للعودة إلى معاهدة عام ١٩٢٧ بموجب تحكيم تركيا التي ترأست لجنة التحكيم المشكلة من الدول الثلاث، إذ قامت اللجنة بدراسة أوجه الخلاف الحدودي حول المنطقة المعروفة باسم "موسى آباد" وتقرير وضع الحدود الأفغانية- الإيرانية، وخرجت اللجنة بقرارها النهائي لصالح الافغان، الأمر الذي أيده رضا شاه على الرغم من انتقادات الإيرانيين لقرار اللجنة[٣].

والأهم من ذلك هي الخلافات الحدودية بين إيران والعراق، الذي ورث كماً هائلاً منها عن الدولة العثمانية، فضلاً عن المشكلات السياسية الأخرى والمتعلقة منها بعملية الاعتراف بالنظام الملكي في العراق، القضية التي تجاهلتها إيران بسبب عدم اعتراف العراق بشمول الرعايا الإيرانيين في العراق بالإمتيازات

(١) R.K. Ramazani, Op. Cit, p.272.

(٢) R.K.Ramazani, Op.Cit, p.266-267.

(٣) Ibid, PP. 267- 269؛ محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٩٩.

الأجنبية أسوة برعايا الدول الأوربية والأمريكية وبعض الدول الآسيوية التي لها مقعد دائم في عصبة الأمم استنادا إلى المادة الاولى من الاتفاقية العدلية المعقودة بين العراق وبريطانيا في ٢٥ آذار ١٩٢٤، ولم يتم اعتراف إيران بالنظام الملكي في العراق إلا بعد إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية عام ١٩٢٩، وكان قانون الجنسية العراقية الصادر في آب ١٩٢٤ مثار خلاف بين الطرفين أيضاً حول كيفية اختيار الجنسية العراقية للرعايا الإيرانيين في العراق[١]، حيث أرادت إيران أن يكون رعاياها بمنأى عن هذا القانون الذي يستهدف تحقيق السيادة العراقية، ولغرض إفشال القانون طالبت إيران الحكومة العراقية بتمديد المدة التي أُعطيت للرعايا الإيرانيين المقيمين في العراق لكي يحددوا موقفهم من اختيار الجنسية العراقية أو رفضها، ونتيجة لإدراك الحكومة العراقية نوايا إيران رفضت هذا الطلب مؤكدة أن المدة من آب ١٩٢٤ وحتى آب ١٩٢٨ كانت كافية لأن يحدد الإيرانيون موقفهم من هذا الموضوع[٢].

ساهمت المشاكل الحدودية بين إيران والعراق في توتر العلاقات بينهما أيضاً، فالخلافات الحدودية العراقية - الإيرانية كانت تتركز حول مسألة السيطرة على شط العرب، حيث قدم العراق في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ شكوى بهذا الخصوص إلى عصبة الأمم، التي دعت الطرفين إلى إجراء مفاوضات مباشرة بينهما، وفي هذه الأثناء عمل البريطانيون الذين كانوا على عجلة من أمرهم لتقوية الدول المرتبطة بهم أزاء الخطر البلشفي القادم لعقد حلف إقليمي بأسرع ما

(١) إن قانون الجنسية العراقية تميز بمرونة شديدة، إذ لم تكن الشروط الموجبة لاكتساب الجنسية العراقية دقيقة أو شديدة، وكان من حق المولود في العراق اختيار الجنسية العراقية تلقائيا بعد سنة واحدة من بلوغه سن الرشد، أما إذا كان المولود ووالده من مواليد العراق، فقد كان من حقه اكتساب الجنسية العراقية في أي وقت يشاء، مع وجود إمتياز آخر له خطورته بهذا الخصوص، إذ كان من حق هذا الشخص رفض الجنسية العراقية عند بلوغه سن الرشد. فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق دراسة مقارنة، بغداد، ١٩٨٥، ص١٤١.

(٢) للتفاصيل يراجع: صابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية - الإيرانية، بغداد، ١٩٧٥، ص٢١٣.

يمكن، فقد سارعت بريطانيا إلى تهيئة أجواء التقارب بين العراق وإيران حول مشكلة الحدود المتأزمة بينهما، وفعلاً بدأت المفاوضات العراقية - الإيرانية بخصوص التوصل إلى اتفاقية تتعلق بتنظيم وتخطيط الحدود التي تربط بينهما واستمرت حتى عام ١٩٣٧. أنتقل خلالها وفود البلدين بين بغداد وطهران، وأسفرت عن توقيع معاهدة جديدة بين العراق وإيران في ٤ تموز ١٩٣٧ تنازل العراق بموجبها عن سبعة كيلومترات وثلاثة أرباع الكيلومتر من الأراضي العراقية أمام مدينة عبادان، وسمح لإيران باستعمالها والانتفاع منها دون الحصول على إجازة رسمية من السلطات العراقية، لذلك عدت هذه المعاهدة "فاتحة عهد جديد في العلاقات الودية بين الجارتين" حسب تعبير رضا شاه نفسه[(١)].

تهيأت الأرض اللازمة وبشكل جيد لعقد حلف إقليمي تحت إشراف البريطانيين بعد تسوية المشاكل العالقة بين الدول الأربع (إيران وأفغانستان وتركيا والعراق)، حيث تم التوقيع على ميثاق يربط بين الدول أعلاه حمل اسم "ميثاق سعد آباد "بعد أربعة أيام من التوقيع على معاهدة شط العرب بين العراق وإيران، أي بتاريخ ٨ تموز ١٩٣٧ بين وزراء خارجية إيران وأفغانستان وتركيا والعراق في قصر سعد آباد، حيث وحد الحلف المذكور مواقف الدول المعنية في الأمور السياسية العامة والدفاع المشترك في حالة تهديد أي من الدول الأعضاء، وتعهدت الدول الموقعة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً، واحترام حدودهم وعدم التدخل والاعتداء بأي شكل من الأشكال، وعلق رضا شاه في كلمة له على ميثاق سعد آباد بالقول "...وفي هذه الظروف حيث الأوضاع المضطربة فإن الميثاق يعد خطوة كبيرة نحو السلام العالمي"[(٢)].

و من الجدير بالذكر ان ميثاق سعد آباد الذي شكل بهدف حماية الدول

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع: خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، بغداد، ١٩٨٠، ص٤٥-٦٩؛ رجاء حسين حسني الخطاب، العلاقات العراقية - الفارسية ١٨٤٧-١٩٨١، بغداد، ١٩٨١، ص٥١-٦٥.

(٢) اقتباس شده آز: منوجهر محمدي، منبع قبلي، ص ٦٢.

الأعضاء من الخطر البلشفي والأخطار المشابهة الأخرى، فإنه من الناحية العملية خرج من حيز الانتفاع به مع بداية الحرب العالمية الثانية وتغيير الأقطاب والمحاور وتحالف البريطانيين مع الاتحاد السوفيتي بعد الهجوم الألماني بتاريخ ٢٢حزيران ١٩٤١ على الاتحاد السوفيتي، ولم يتمكن من إيصال رسالته الأساسية، ولكنه في الوقت نفسه ثبت السيطرة العسكرية لبريطانيا على هذه المنطقة في مرحلة مابين الحربين العالميتين، وهذا بحد ذاته يعد انجازا هاما حققته هذه الدولة في سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط وخاصة إيران التي تعرضت لاحتلال بريطاني سوفيتي مشترك ابان الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً: الاحتلال البريطاني - السوفيتي لإيران إبان الحرب العالمية الثانية:

منذ أن بدأت سحب الحرب تتجمع في أوربا بدأ جلياً لرضا شاه إن صراعاً دولياً لابد أن يحدث عن قريب، ولرؤية الموقف "بذكاء "من قبله كان عليه أن يتجه نحو ألمانيا في محاولة منه للتخلص من الاعتماد على الخصمين التقليديين لإيران في المنطقة (بريطانيا والاتحاد السوفيتي)لخلق نوع من الموازنة تجاههما، في الوقت الذي كان فيه الألمان يقدرون جيدا أهمية إيران ويبحثون بوسائل شتى لإحباط طموحات ومصالح البريطانيين والسوفيت معا ليس في إيران حسب، بل في منطقة الشرق الأوسط، وبالفعل ساهم المستشارون الألمان في أواخر الثلاثينات في تطوير صناعة الأسلحة وتدريب القوات المسلحة الإيرانية على الأساليب الحربية الحديثة، وعملوا أيضاً في العديد من المؤسسات الحكومية داخل إيران، الأمر الذي بدأ فيه نفوذهم يمتد إلى مختلف جوانب الحياة الإيرانية، ناهيك عن دور الحكومة الألمانية الفاعل في نشر الدعاية السياسية في إيران مؤكدة "إن دور ألمانيا في الشرق عموما بعيد جدا عن النوايا الاستعمارية ومناقض تماما لنوايا القوى الدولية الأخرى"(١). مما جعل ألمانيا تتمتع بموقع

(١) G. Lenczowski, Russia and the west in Iran, p.138; G. Kirk, The Middle East in the war1939-1946, London, 1953, p.132.

مهم جدا في إيران مع بداية الحرب العالمية الثانية، ولكن من غير الممكن أن تبقى إيران في ظل تطورات الأحداث فيها وعلاقاتها الخارجية مع الأطراف الدولية الأخرى بعيدة عن التأثر بذلك التغلغل السافر للألمان آنذاك.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بيوم واحد اصدر رئيس الوزراء الإيراني بيانا رسميا يوم ٢ ايلول **١٩٣٩** أبلغ فيه الدول المتحاربة بقرار إيران بالوقوف على الحياد في هذه الحرب والمحافظة عليه بكل ما تستطيع، مؤكدا إن بلاده لا يمكن أن تقف مع أي من الدول المتحاربة وليس لها أي موقف عدائي منها، وفعلا حافظت إيران على موقفها الحيادي على الأقل خلال السنتين الأوليتين للحرب، كذلك حافظت على علاقاتها السياسية مع كل من دول الحلفاء والمحور، وبما أن الحرب في البداية كانت قد اقتصرت على أوربا، فلم تكن هناك أية مخاطر ضد إيران ولم يحدث خلف الحدود الإيرانية أيضاً أية علامات للحرب، ولكن الأوضاع اختلفت كليا مع بداية عام **١٩٤١** نتيجة لما حدث في العراق والتي تسببت باهتمام دول العالم بها[١].

وعلى الرغم من سياسة الحياد التي أعلنتها إيران، إلا أن ميزان السياسة الخارجية الإيرانية بدأ يميل بشكل اكبر لصالح ألمانيا النازية بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب، إذ أن تأثر إيران السريع بالدعاية النازية وصدى الإنتصارات العسكرية المتلاحقة التي حققها الألمان على الساحة الأوربية عند بداية الحرب كانتا قد وفرتا لهذه الميول المبررات والدوافع اللازمة، وفي الوقت نفسه ولدت

---

(١) في أيار ١٩٤١ قاد رشيد عالي الكيلاني، رئيس الوزراء العراقي، وأربعة من العقداء في الجيش العراقي هم كل من صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وكامل شبيب وفهمي سعيد وممن كانت لهم علاقات جيدة مع ألمانيا، حركة عسكرية ضد الأمير عبد الآله، الوصي على عرش العراق، مما اضطره إلى الهرب خارج العراق بعد إن لجأ إلى إحدى البوارج الحربية البريطانية الراسية في مدينة البصرة، وعلى أثر ذلك أعلن تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، أوامره وبموافقة الوصي عبد الآله للأطاحة برشيد عالي الكيلاني قبل أن يتمكن العراقيون من استدعاء الألمان للتدخل وتعريض المناطق الغنية بالنفط والخاضعة للسيطرة البريطانية للخطر. للتفاصيل يراجع: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ط٤، بيروت، ١٩٧٦.

القناعة الكافية بقوة ألمانيا المتنامية وحسم الحرب لصالحها، فضلا عن ذلك فإن تعيين آرون ايتيل A.Ettel الأكثر حنكة ونازية آنذاك وزيراً مفوضاً جديداً لألمانيا في طهران الذي لم يأت اعتباطا بقدر ما كان لإيران من مكانة بارزة في خطط هتلر التوسعية، قناعة تامة لدى الإيرانيين بانتصار ألمانيا الأمر الذي دفع رضا شاه وكبار مسؤوليه لأن يفكروا في استغلال حالة النزاع الدولي آنذاك للضغط على الوجود البريطاني في إيران والرغبة في استعادة ما فقدته البلاد من ممتلكات فيما وراء بحر قزوين خلال العهد القاجاري[١].

ومع أن الدول المتحاربة لم تعترض على الحياد الإيراني في بداية الحرب، غير إن الموقف قد تغير كليا في صيف عام ١٩٤١، ففي **٢٢** حزيران من العام ذاته قامت ألمانيا بمهاجمة الاتحاد السوفيتي، مما قلب موازين الأحداث بشكل خطير، لاسيما في إيران التي أصبحت على تماس مباشر بأهم ميادين القتال في الحرب العالمية الثانية.

دفعت تلك الأحداث إلى قيام بريطانيا بإعادة تقييم سياستها ليس في إيران حسب، بل في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وكررت بعد يوم واحد فقط على الهجوم الألماني وقوفها إلى جانب الاتحاد السوفيتي في مواجهة العدوان النازي على الرغم من وجود كل ذلك العداء القديم والتنافس السياسي والإيديولوجي بين البلدين، واضطر تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، أن يصطف إلى جانب السوفيت لمواجهة هذا الخطر[٢].

نظر الحلفاء، بعد الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي، إلى الألمان المتواجدين في إيران والتأثير الذي يمارسونه على السلطة الإيرانية، فوجدوهم

---

(١) خاضت إيران خلال القرن التاسع عشر حربين مدمرتين مع روسيا القيصرية، الاولى امتدت من ١٨٠٤ وحتى ١٨١٣، والثانية شملت الحقبة (١٨٢٦-١٨٢٨) فقدت خلالها إيران أهم مدنها الشمالية في القفقاس. للمزيد من التفاصيل يراجع:

كمال مظهر احمد، من تاريخ الحروب الإيرانية -الروسية، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.

(٢) W.S. Churchill, The Second World War, vol. II, The Grand Alliance, London, 1950, p.423.

يمثلون مصدر خطر كبير على بريطانيا والاتحاد السوفيتي معا بعد أن أصبح الطابور الخامس الألماني يتميز بأهمية بالغة في حسابات الحلفاء، اذ من الممكن أن يؤثر بشكل سلبي في خطوط المواصلات الإيرانية التي تمثل الطريق الوحيد لمساعدة الاتحاد السوفيتي، لهذا اتخذت بريطانيا والاتحاد السوفيتي من تزايد النفوذ الألماني في إيران موضوعا أساسيا في علاقاتهما مع الأخيرة، وطالبتا بطرد الألمان من البلاد تحت ذريعة إن تزايد نشاطات عدد كبير من الألمان في إيران يشكل خطرا على مصالح الحلفاء هناك، وفي الوقت نفسه يناقض سياسة إيران المعلنة والمتمثلة بـ" الحياد التام" ، وبالمقابل أثار الالمان مخاوف رضا شاه من مغبة النوايا البريطانية والسوفيتية بالهجوم على إيران، في حين فندوا كافة الادعاءات المضادة الخاصة بتدبير أي انقلاب أو هجوم الماني على الأراضي الإيرانية[١].

بناءً على ذلك طرحت آراءً مختلفة من لدن بريطانيا والاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بالطريقة الواجب إتباعها لتأمين مطالب وأهداف الحلفاء في إيران، ومن بين تلك الوسائل التي تم تنفيذها ممارسة الضغط الدبلوماسي على إيران، إذ قدمت الحكومتان العديد من المذكرات وفي مناسبات مختلفة عبر ممثليها الدبلوماسيين إلى الحكومة الإيرانية يطالبانها بطرد الألمان من إيران[٢].

جاءت الضغوط المتكررة التي مارستها الدولتان ضد رضا شاه بسبب عدم اتضاح معالم الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي، إذ أن بريطانيا بالذات كانت قلقة جدا من تطورات الحرب ضد الاتحاد السوفيتي حسبما أكده السفير

---

(١) للتفاصيل. يُراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، إيران تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران، ١٩٤١-١٩٤٣، النجف الاشرف، ٢٠٠٧، ص٢٦-٣٣.

(٢) للاطلاع بشكل مفصل على الضغوط الدبلوماسية للحكومتين البريطانية والسوفيتية على الحكومة الإيرانية. يُراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، الضغوط البريطانية -السوفيتية وأثرها في السياسة الإيرانية ٢٢ حزيران -٢٥ آب ١٩٤١، "واسط للعلوم الإنسانية" (مجلة)، المجلد (١)، العدد (٢)، حزيران ٢٠٠٥، ص١٢-٣٣.

البريطاني في طهران للحكومة الإيرانية، في حين كانت رئاسة الأركان العسكرية البريطانية ورئيس الوزراء البريطاني يتوقعان انهيارا وشيكا للاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يعقبه هجوم ألماني على كل من العراق وإيران ومن ثم الهند[١]. وهذا ما يتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ كافة الاستعدادات اللازمة لحماية حقول النفط الإيرانية من أي تهديد ألماني محتمل عن طريق احتلال الأراضي الإيرانية.

لم تلق الضغوط البريطانية والسوفيتية على إيران إذناً صاغية، بل العكس إن الحكومة الإيرانية عارضت وبشدة الاتهامات كافة التي تتعلق بوجود "طابور خامس ألماني" في بلادها، إذ كررت مواقفها الثابتة مؤكدة بأن تلك الاتهامات تعد تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية الإيرانية واعتداءً صارخاً علَى السيادة الوطنية، واستبعدت الحكومة الإيرانية أي نوع من الخطر يشكله تواجد الألمان في إيران، مشيرة إلى أن هؤلاء يخضعون للمراقبة المستمرة من قبلها[٢].

من الواضح جداً أن رضا شاه، ولغرض مواجهة أي عدوان أجنبي محتمل على بلاده، اتخذ سلسلة من الإجراءات العسكرية استهدفت تعزيز إمكانية البلاد الدفاعية، كان في مقدمتها التأكيد على قواته بالتأهب والاستعداد لمواجهة احتمالات الحرب، وحشد العديد من القوات العسكرية الإيرانية في المقاطعات الشمالية والجنوبية في إيران[٣] ولكن على الرغم من كل ما اتخذه الشاه من استعدادات، إلا أنها كانت هواء في شبك أمام اندفاع القوات البريطانية - السوفيتية المشتركة التي بدأت جحافلها تدخل إيران.

عبرت كل من القوات البريطانية والسوفيتية على التوالي الحدود الجنوبية والشمالية لإيران لتامين خطوط الاتصال مع الاتحاد السوفيتي وضمان مرور

---

(١) DOGFP (1918-1945), seriesD. (1937-1945), 1963, washington, vol.xlll, pp.336.

(٢) G.Lenczowski, Russia and the West in Iran, p.168.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الإيرانية المتخذة لمواجهة الاحتلال. يُراجع:
خضير مظلوم فرحان البديري، إيران تفاقم الصراع الدولي......، ص٧٧-٧٩، ٩١-٩٣.

المواد والإمدادات إلى هناك، ففي الساعة الرابعة من صباح يوم ٢٥ آب ١٩٤١ وقع التصادم بين القوات المسلحة البريطانية والقوات الإيرانية بعد ان تقدمت الاولى باتجاه العمق الإيراني على ثلاثة محاور ومن خلال جبهة طولها (٦٠٠) ميل من الخليج العربي إلى الحدود التركية، ففي منطقة خسروي لم تبد القوات الإيرانية أية مقاومة عندما هاجمتها السيارات المصفحة والدبابات البريطانية، ولم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل إن الموظفين الإيرانيين في حدود هذه المدينة هربوا إلى قصر شيرين بمجرد مشاهدتهم القوات البريطانية التي كانت قادمة من ناحية المنذرية، وعلى المستوى البحري قصفت إحدى وحدات الأسطول البريطاني مقر البحرية الإيرانية في المحمرة قصفا شديدا احترقت على أثره مدمرتان إيرانيتان وأُغرقت الثالثة في الحال كذلك شاركت السفن البحرية الملكية والبحرية الهندية بقصف ميناء بندر شاهبور، وتم أسر خمس سفن المانية وثلاث سفن تجارية ايطالية بمن فيها، كانت تتخذ من الميناء المذكور ملاذا لها بعد أن "ظلت الطريق" منذ بداية إعلان الحرب العالمية الثانية، ولم تتوقف القوات البريطانية عند هذا الحد، بل تابعت سيرها تجاه الأحواز بعد أن فرضت السلطات البريطانية نظام حظر التجوال في مدينة المحمرة نفسها[١].

أما القوات السوفيتية فكانت تقاتل على ثلاثة محاور أيضاً خضعت من جراءها المراكز المهمة مثل تبريز ومشهد وسواحل قزوين للاحتلال السوفيتي، وكانت العمليات البرية مصحوبة بعمليات بحرية في بهلوي، حيث قصفت البحرية

---

(١) للمزيد يراجع: د.ك. و.، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٧٣٦-وع، الملفة ة/ ٢/ ٥/ ١، تقرير القنصلية العراقية في كرمنشاه سري ٢/ ٢/ ٤٩١/ ١٣٨ في ٧ أيلول ١٩٤١، ص٢٤؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٧٤٦-وع، الملفة ة/ ٢/ ٥/ ١، كتاب وزارة الخارجية العراقية / شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية سري د/ ٣٨٦/ ٣٨٦/ ٦٠٠ في ١٨ شباط ١٩٤٢، الوثيقة رقم (٣)، ص٣-٥؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٧٤٦-وع، الملفة ة/ ٢/ ٥، كتاب القنصلية الملكية في خرم شهر ١/ ١٩/ ٧٩ في ١/ ٩/ ١٩٤١ والموجه إلى وزارة الخارجية العراقية، وثيقة رقم (٢٨)، ص١٠٦-١٠٧؛ M.R.Pahlavi, Reponse al, Histore, paris, 1979, p.50.

السوفيتية المدينة والميناء معا، في حين قام الطيران السوفيتي بقصف عدة مدن إيرانية منها تبريز وبهلوي وهمدان وقزوين ومشهد أثناء تلك العمليات[١].

أدت حالة الاحتلال المفاجئة والاستعدادات المتواضعة للقوات الإيرانية، وكذلك القصف الجوي السوفيتي اللا محدود لمختلف المدن الإيرانية في أذربيجان وكيلان إلى أحداث حالة من الارتباك والخوف والفوضى، أوجدت جوا من الذعر في معظم قطعات الجيش الإيراني تمثلت بظهور حالة الفرار في الجيش بين صفوف الضباط الإيرانيين الذين تخفى قسم منهم، لاسيما في كردستان، بلباس النساء وفروا خوفا من بطش أفراد العشائر بهم، أما القوات الإيرانية التي كانت في طريق التقدم البريطاني صوب كرمنشاه فقد تم أسرها في الثكنات حين كانت تغط في نومها ليلاً، ناهيك عن أن بعض أفراد الجيش الإيراني المنهزم باع أسلحته إلى العشائر الكردية الإيرانية، ولكن مع كل حالات الضعف والتراجع التي أصابت القطعات العسكرية الإيرانية، الا أن القطعات المدافعة عن عبادان التي كانت تحت قيادة الجنرال محمد شاه بختي أثبتت أنها تمثل الاستثناء الوحيد والرئيسي في ظل الانكسار العام لمعنويات الجيش الإيراني، إذ تمكنوا من إيقاع (٥٥) إصابة بالبريطانيين، وهذا ما أكدته المصادر الرسمية البريطانية، اذ جاء في أحد التقارير البريطانية "إن الجنود الإيرانيين كانوا يقاتلون بدرجة عالية من الإخلاص والولاء والشجاعة النادرة من فوق أسطح محطات الضخ في مصافي عبادان، وظلوا كذلك لمدة تزيد على الأربع ساعات قبل أن يطردوا من أماكنهم"[٢].

هكذا تبين أن النظام الديكتاتوري في إيران، الذي أظهر تفوقا في قدراته الواسعة لاضطهاد الشعب الإيراني وكم أفواه المعارضة بقدر كبير من الجرأة، جباناً تماماً في مواجهة الغزو الأجنبي، فمؤسسات الجيش والجندرمة والشرطة

---

(١) G. Lenczowski, Russia and the West in Iran, p.168; J.Kirk, Op. Cit, p.136.

(٢) G.Lenczowski, Russia and the West in Iran, p.169; R.K.Ramazani, op.cit, p.296.

التي تم تنظيمها وتحديثها وتجهيزها على حساب فقر الشعب والتي أظهرت تحت قيادة رضا شاه كفاءة عالية في قمع المعارضة الداخلية، كشفت عن ضعفها وقلة قدرتها عندما وطأت أقدام الغزاة ارض الوطن(١).

إن حالة الانهيار التي وصلت إليها القوات العسكرية الإيرانية دفعت هيأة أركانها إلى رفع تقرير مفصل إلى رضا شاه أعلنت فيه شل المؤسسة العسكرية بشكل عام في البلاد، وأوصت بوقف إطلاق النار على الجبهات كافة، ونتيجة لإدراك الشاه عدم جدوى مقاومة قواته لقوات الحلفاء أصدر أوامره في ٢٧ آب ١٩٤١، بعد مرور (٤٨) ساعة فقط على الغزو الأجنبي للبلاد، إلى القطعات الإيرانية بوقف إطلاق النار وعدم استخدام الأسلحة بغية إيقاف نزيف الدم حسب تعبيره(٢).

وفي النهاية تحطم رضا شاه بأحداث اكبر منه، فقد أصبحت إيران وحقولها النفطية أكثر أهمية بالنسبة لبريطانيا، في حين فشل هو فشلاً ذريعاً في مدى تقديره آثار تعاطفه مع الألمان وردود الفعل البريطانية والسوفيتية في بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وإذا كان الشاه قد أدرك فعلاً هذا الأمر فإنه لم يدرك حتما بأن الحليفتين بريطانيا والاتحاد السوفيتي قادرتان على انتهاك سيادة إيران إذا شعرتا إن مصالحهما الحيوية في خطر، وكانت إشارة الخطر لحدوث هذا الأمر هو غزو هتلر للاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١(٣).

بعد أن فقد رضا شاه الثقة بالجميع كان عليه أن يرحل، فبينما كانت القطعات العسكرية للحلفاء في طريقها إلى العاصمة طهران، اكره الديكتاتور البهلوي على التنازل عن العرش الإيراني يوم ١٦ أيلول ١٩٤١، ولم يأسف على رحيله حتى أصدقاؤه البريطانيون، الذين كان لهم دور واضح في توليه السلطة سابقا وخلع

---

(١) B.Jazani, Capitalism and Revolution in Iran, London, 1980. pp. 19-20.

(٢) DOGFP(1918-1945), series D. (1937-1945) vol.XIII, p.402; R.K.Ramazani, Op.Cit, P.296.

(٣) R. Graham, Iran the Illusion of power, London, 1978, p.57.

العائلة القاجارية عام ١٩٢٥، إذ قالوا على لسان تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، وببساطة "نحن الذين نصبناه ونحن الذين عزلناه "[١].

كان التنازل لصالح ولي العهد محمد رضا بهلوي الذي لقب "بالشاه" من لدن المجلس الإيراني، الذي صادق على التنازل في اليوم نفسه، وفي اليوم التالي ١٧ أيلول ١٩٤١ دخلت القوات السوفيتية والبريطانية العاصمة طهران، التي غادرها العاهل الإيراني المخلوع إلى أصفهان، وفي ٢٨ أيلول ١٩٤١ نفي إلى خارج إيران، بعد أن كان يأمل في البداية أن ينتقل إلى إحدى دول أمريكا اللاتينية، إلا أنه وجد نفسه أخيرا منفيا تحت الحماية البريطانية إلى جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا حتى وفاته في تموز ١٩٤٤ هناك[٢].

لم يكن أمام بريطانيا والاتحاد السوفيتي بعد خلع رضا شاه ونفيه خارج إيران سوى مهمة تنفيذ قرار إبعاد الدبلوماسيين التابعين لدول المحور وحجز رعاياهم لتطهير إيران من تلك العناصر، ولتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ إيران السياسي المعاصر تمثلت بمرحلة محمد رضا شاه التي استمرت حتى عام ١٩٧٩.

---

(١) Quoted in, C.Briere and P.Blanchet, Iran:La Revolution Au Nom DE Dieu, paris, 1979, p.197.

(٢) G.Lenczowski, Russia and the West in Iran, P.173; R.k.Ramazani, Op.Cit, p.298.



الفصل الرابع

إيران في عهد محمد رضا شاه
(١٩٤١-١٩٧٩)

أولاً: توجه السياستين الداخلية والخارجية الإيرانية نحو خدمة المصالح الغربية.

ثانياً: الحركات التحررية للشعوب غير الفارسية بعد الحرب العالمية الثانية

١ - حركة أذربيجان التحررية.

٢ - حركة كردستان التحررية.

٣ - الحركة القومية العربية في الأحواز.

٤ - سياسة حكومة قوام السلطنة الجديدة.

٥ - سقوط حكومة أذربيجان وجمهورية مهاباد.

ثالثاً: المعارضة الوطنية لامتيازات النفط الأجنبية (حركة مصدق).

رابعاً: سياسة الشاه الداخلية وأثرها في تطور الأحداث.

خامساً: تصاعد المعارضة الداخلية لحكم الشاه.

سادساً: اندلاع الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩.

إيران في عهد محمد رضا شاه

(١٩٤١-١٩٧٩)

أولاً: توجه السياستين الداخلية والخارجية الإيرانية نحو خدمة المصالح الغربية:

بعد رحيل رضا شاه كان لابد أن يطرأ تغييرا واضحا في السياستين الداخلية والخارجية لإيران من خلال التأثير الذي تركته تطورات الأحداث السياسية السابقة التي دفعت بارتقاء محمد رضا بهلوي العرش الإيراني وسط ظروف ومعاناة شديدة كانت تعيشها إيران آنذاك، فأجهزة الدولة المتفككة والمنحلة تماما كانت أعجز من أن تسيطر على التركة الثقيلة التي خلفها سقوط الشاه السابق في ظل السيطرة الأجنبية وزيادة فعاليات القوى الأخرى التي وفرت لها الأوضاع الجديدة "مجالا واسعا للتحرك بالاتجاه الذي يحلو لها" على حد تعبير الشاه نفسه[١].

استنادا للدستور الإيراني استقالت الحكومة الإيرانية وكلف الشاه آنذاك محمد على فروغي، بإعادة تشكيل الوزارة مرة أخرى يوم ٢٢ أيلول ١٩٤١، فكان عليه أن يتحمل تبعات وأعباء إدارة شؤون البلاد الجديدة بما في ذلك السياسة الخارجية وكيفية تنفيذها خلال الظروف التي كانت سائدة في البلاد من جراء

---

(١) محمد رضا بهلوي آريامهر شاهنشاه إيران، الثورة البيضاء، ترجمة صادق نشأت، بيروت، ١٩٦٨، ص٧.

الاحتلال الأجنبي لها، بعد أن فشلت حالة الحياد التي اتبعها رضا شاه في المرحلة السابقة، الأمر الذي دفعه إلى اتخاذ سياسة جديدة تمثلت بالتعاون مع الحلفاء بوصفها أمرا لا يمكن الابتعاد عنه إطلاقا.

في المرحلة الأولى لحكم محمد رضا شاه كانت الصلاحيات من الناحية العملية في إدارة شؤون البلاد بيد ممثلي كل من موسكو ولندن في طهران، الذين كانوا ومن خلال لقاءاتهم مع الشاه أو رؤساء الوزارات يتدخلون رسميا وعلنيا في الشؤون الداخلية لإيران ويتصرفون كما يحلو لهم، مما ولد ردود فعل وحالة استياء واضحة لدى الرأي العام الإيراني انعكس بشكل سريع على إجراءات محمد رضا شاه المتمثلة بإشاعة الحكم الديمقراطي عن طريق إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين إلى البلاد والعمل بحرية الكلمة وإلغاء نظام الرقابة على المطبوعات والخدمات البريدية والإذاعات، وفي الوقت نفسه ظهرت مجموعة صحف ومطبوعات دورية، فبعد عامين فقط من عزل رضا شاه برز نحو خمسة عشر حزبا و(١٥٠) صحيفة ومنشورات دورية أخرى كثيرة تناسبت مع مستوى الأفق السياسي الجديد في طهران[١].

تضمن منهاج الوزارة الجديدة وعودا براقة، الهدف من ورائها كسب الجماهير الشعبية الإيرانية إلى جانب الحكومة ودعمها، ففي خطابه يوم ٧ تشرين الأول ١٩٤١ إلى الإيرانيين عبر محطة الإذاعة، أكد الشاه على "احترام حقوق الأفراد وإجراء الإصلاحات القانونية وتخفيض نسبة الضرائب، وزيادة رواتب الموظفين وغيرها"، في حين أوضحت الحكومة الإيرانية إن هدفها الأساس ينصب على تأمين سلامة البلاد بإيجاد صيغة قانونية تنظم العلاقة بين الدولة الإيرانية والحلفاء، وإعادة النظر في توزيع قواتهم على الأراضي الإيرانية وتحديد طبيعة نشاطها ووضع أجل معلوم لذلك التواجد[٢].

---

(١) عليرضا أميني، منبع قبلي، ص٧٥-٧٦؛
H.Kamshad, Modern Persian Prose Literature, Cambridge, 1969, P.85.

(٢) طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص ٥٦.

ساعدت الظروف التي رافقت الاحتلال البريطاني - السوفيتي لإيران بالإسراع في عقد معاهدة ثلاثية لغرض تنظيم العلاقات بين كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي وإيران وإقرار الصيغة الشرعية لتواجد القوات الحليفة على الأراضي الإيرانية رغم الاعتراضات التي واجهتها، وبعد عرضها على المجلس الإيراني تمت الموافقة عليها بأغلبية (٨٠) صوتاً مقابل (٥) أصوات فقط يوم **٢٦** كانون الثاني **١٩٤٢**، في حين تم التوقيع عليها رسمياً بعد ثلاثة أيام فقط أي يوم **٢٩** كانون الثاني **١٩٤٢**[(١)]، إذ تعهدت بريطانيا والاتحاد السوفيتي بموجبها احترام وحدة الأراضي الإيرانية وسيادتها واستقلالها السياسي والدفاع عن أراضيها أمام أي اعتداء من لدن الألمان، وان تواجد القوات الحليفة في إيران لم يكن بصيغة احتلال عسكري، بل أن دول الحلفاء ستقوم بسحب قواتها من الأراضي الإيرانية بعد انتهاء الحرب مع ألمانيا خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر، كما تعهد الحليفان بشكل مشترك ببذل أقصى جهودهما للمحافظة على الاقتصاد الإيراني والتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية عن طريق تقديم المساعدات المالية لدعم الميزانية الإيرانية، وبالمقابل تعهدت الحكومة الإيرانية بالتعاون مع الحلفاء بكل الإمكانات المتوفرة لديها وان توفر لهم التسهيلات اللازمة غير المحدودة لغرض عبور القوات والتجهيزات والاستفادة من الإمكانات وطرق المواصلات والاتصالات الإيرانية من لدن الحلفاء[(٢)].

وعلى نطاق آخر تمكن العملاء الألمان المتبقون في الجنوب الإيراني إثارة كثير من المشكلات الجدية للحكومة الإيرانية والبريطانيين بعد أن بدأوا عملهم بين صفوف زعماء العشائر وتحريضهم على الثورة ضد الحلفاء، الأمر الذي أسهم

---

(١) خضير مظلوم فرحان البديري، إيران تفاقم الصراع الدولي....، ص ١٦٥.

(٢) للتفاصيل عن نص المعاهدة يراجع: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥/ ١, التسلسل ٧٤٥-وع، كتاب وزارة الخارجية العراقية /الشعبة الشرقية المرقم ٦٢٣/ ٦٢٣/ ١٠/ ١٣٩٧ في **٢٢** شباط **١٩٤٢**، الوثيقة رقم (٤)، ص٤-٩؛
C.C Sofirza and other, The Near East Proplem and prospects, Chicago, 1942, pp.243-246; J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, vol.II, pp.232-234.

مساهمة فعالة في سقوط حكومة محمد علي فروغي التي استقالت يوم ٢٨ شباط ١٩٤٢ ليشكل علي سهيلي الحكومة الجديدة في ٩ آذار ١٩٤٢، التي واجهت مشاكل عديدة منها أزمة البلاد الغذائية وزيادة التضخم النقدي وكثرة طلبات الحلفاء على العملة الإيرانية لتغطية نفقات قواتهم، وتفاقم الصراع بين الكتل السياسية في المجلس نتيجة تناقض مصالحها، مما أدى إلي اندلاع مظاهرات جماهيرية مطالبة بتوفير المواد الغذائية الضرورية ومنتقدة ضعف الحكومة الإيرانية تجاه طلبات الحلفاء بتسليم إعداد من الألمان والإيرانيين المعتقلين لديها، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية لتقديم استقالتها يوم ٣٠ تموز ١٩٤٢، مما دفع الشاه لاختيار قوام السلطنة لتشكيل الحكومة الجديدة انسجاما مع رغبة الحلفاء وميول غالبية نواب المجلس الإيراني له بوصفه "رجل الساعة" الذي بإمكانه الخروج من الأزمة، وكان عليه أن يؤمن المواد الغذائية ويضع حداً للفوضى ويوفر الأمن في البلاد، فضلاً عن توثيق علاقات بلاده مع الدول الصديقة لإيران، ولغرض تنفيذ سياسته تلك سعى إلى الحد من سلطات الشاه، واستجاب لطلبات الحلفاء بإصدار أوراق مالية جديدة مقابل الحصول على كميات جديدة من الحنطة، كذلك أعرب عن رغبته في تقوية علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأمريكية التي طلب منها فعلا إرسال بعض المستشارين لمساعدة حكومته في مجالات مختلفة، إلا أن سياسة قوام السلطنة الداخلية والخارجية أثارت حفيظة بعض القوى المحلية التي تضررت مصالحها بذلك، مما دفعها إلى التظاهر من جديد في موجة مظاهرات وصلت ذروتها يوم ٨-٩ كانون الأول ١٩٤٢، استغلتها القوى المعادية لسياستها تلك، وعلى الرغم من قمع المظاهرات، إلا أن الحكومة الإيرانية لم تستطع أن تجد حلاً لمشكلتي الخبز والتضخم المالي المستديمتين، فضلاً عن توسع الخلاف بين الشاه ورئيس الوزراء الإيراني، الذي اضطر الأخير للإستقالة في منتصف شباط ١٩٤٣[١].

---

(١) طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص ٥٨-٦٦.

من جانب آخر ونتيجة لتزايد الاهتمام الأمريكي بطريق الخليج العربي بشأن عملية نقل الإمدادات إلى الاتحاد السوفيتي، طلب رئيس الوزراء البريطاني من هاريمان، ممثل الرئيس الأمريكي، قيام الجيش الأمريكي بإدارة عمليات القسم الجنوبي من سكك الحديد الإيرانية والموانئ المرتبطة به، وبعد أن رحب الأمريكان بالطلب قاموا بتشكيل قوة عسكرية جديدة حملت اسم "قيادة الخليج الفارسي" وأرسلت نحو ثلاثين ألف عسكري أمريكي إلى إيران متخصصين بأعمال النقل والتموين، ولديهم الأوامر الخاصة بإرسال الأسلحة والتجهيزات إلى الاتحاد السوفيتي، ولغرض إدارة العمليات بشكل أسلم تم نقل مقر القيادة في الأسبوع الأول لشهر كانون الثاني **١٩٤٣** من البصرة إلى طهران[١].

كلف الشاه علي سهيلي مرة أخرى بتشكيل الحكومة مباشرة في شباط **١٩٤٣**، فتعهدت صراحة باتخاذ إجراءات مشددة ضد نشاطات الألمان ودول المحور داخل إيران، في حين دفعت تطورات الحرب العالمية الثانية - لاسيما تغيير مجرى الحرب لصالح الحلفاء بعد الانتصارات التي حققوها في شمال أفريقيا وصمود الاتحاد السوفيتي في معركة "ستالينغراد"، والاندحارات الألمانية المتكررة، فضلاً عن النشاطات المتزايدة لعملاء ألمانيا في إيران، الحكومة الإيرانية لإعلان الحرب ضد ألمانيا في التاسع من أيلول**١٩٤٣** بمرسوم خاص أصدره محمد رضا شاه ونال مصادقة المجلس الإيراني في اليوم نفسه[٢].

ساعدت تطورات الأحداث الإيرانية وتوجه السياسة الخارجية نحو خدمة المصالح الغربية لأن تجعل من طهران العاصمة المكان المناسب لعقد أهم مؤتمرات القمة الدولية التي جمعت الثلاثة الكبار، (ستالين، رئيس الاتحاد السوفيتي، وروزفلت، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وتشرشل، رئيس وزراء بريطانيا) في طهران خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

---

(١) خضير مظلوم فرحان البديري، إيران تفاقم الصراع الدولي....، ص ١٧٤- ١٧٥.

(٢) يراجع نص المرسوم في: محمد خان ملك (يزدي)، أزرش مساعي إيران درجنك، بخش أول، تهران، بى تا، ص ١١٨.

لم يكن مؤتمر طهران تظاهرة عالمية وخطوة لتحديد مسارات إستراتيجية الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، ورسم الخطوط الأساسية لسياسة هذه الدول في مرحلة ما بعد الحرب حسب، بل فرصة ثمينة لمتابعة القضية الإيرانية والتفاهم السياسي التام بين إيران والحلفاء، لأن في إيران تمركزت جهود الحلفاء باستخدام أراضيها لضرب القوات الألمانية المتجهة نحو القفقاس، ومناقشة كثير من القضايا التي تخص سير العمليات العسكرية لتدمير ألمانيا وحلفائها، وهنا استغلت إيران هذه الفرصة التاريخية الثمينة للمطالبة بما كانت ترنو إليه من أهداف سياسية واضحة ضمن سياستها الخارجية للحصول على ضمانات دولية تؤمن لها عونا اقتصاديا وتحفظ لها استقلالها السياسي، لهذا جاء "إعلان طهران "بمثابة "الثمرة الناضجة "التي اقتطفها الإيرانيون جراء جهودهم المتراكمة لسنوات عديدة سابقة، لاسيما انه كان على الأقل في الظاهر، اعترافاً وإقرارا رسمياً بمطالب إيران، التي تضمنت إبقائها دولة مستقلة ذات سيادة كبقية الدول الأخرى التي سارت في فلك الحلفاء[١].

كانت الحالة الاقتصادية في إيران سيئة للغاية، إذ عانت طهران واغلب المدن الإيرانية من نقص في المواد الغذائية نتيجة لمرابطة جيوش الحلفاء فوق الأراضي الإيرانية، ولم تعد هذه المواد تكفي لسد حاجات السكان الضرورية، مما ولّد ارتفاعاً فاحشاً في الأسعار، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن سعر علبة الشاي التي تزن ٥٠٠ غرام قبل الحرب كان (١٧-٢٠) ريال، قد ارتفع سعرها في بداية الحرب إلى (٢٨-٣٠) ريال، وارتفعت أسعار الصابون والكبريت والسكائر بسبب انقطاع المواد الأولية اللازمة لصنعها، فنتج عنه أن ازدادت الشقة بين الأغنياء والفقراء ازدياداً كبيراً، وكان ذلك واضحاً في استهلاك الطبقات الدنيا للخبز غير النظيف (العادي)، وكانت قضية التموين حرجة جداً لعدم تمكن الإيرانيون من

---

(١) خضير مظلوم فرحان البديري، القضية الإيرانية في مؤتمر طهران عام ١٩٤٣، "واسط للعلوم الإنسانية" (مجلة)، جامعة واسط، المجلد الأول، العدد التجريبي، السنة الاولى، تموز ٢٠٠٤، ص٢-٢٠.

الحصول على الخبز لأيام متتالية، مما أدى إلى قيام العديد من المظاهرات احتجاجا على ذلك[١].

استعان رئيس الوزراء الإيراني لمعالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد بالخبير الأمريكي، آرثرميلسبو، الذي بدأ مهمته في كانون الثاني **١٩٤٣** بالعمل على تحقيق التوازن في الميزانية العامة للبلاد من خلال تخفيض إعداد أفراد الجيش الإيراني، إلا أن ذلك واجه معارضة شديدة من لدن الشاه لتأثير ذلك على نفوذه المرتبط بقوة المؤسسة العسكرية، بوصفها الركيزة الأساسية لدعائم حكمه، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات للدورة الرابعة عشرة، إلا أن رئيس الوزراء الإيراني أثار خصومه بتدخله السافر في الانتخابات، فضلاً عن عدم نجاحه في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وفقدان الثقة بوزارته حتى من لدن المستقلين، مما دفع به إلى الاستقالة في ١٦آذار **١٩٤٤** في حين توصل ممثلو الكتل المعارضة إلى اختيار محمد سعيد لتولي رئاسة الوزارة بوصفه دبلوماسياً محترفاً ومستقلاً ومقبولاً لدى الحلفاء، فضلاً عن نزاهته، ومع أنه قدم وعودا من خلال برنامجه الوزاري لإصلاح القوات المسلحة ووضعها على أساس دستوري صحيح، وقسم الميزانية السنوية للقوات المسلحة إلى أقساط شهرية، إلا أن سياسته تلك أثارت ردود فعل شديدة داخل المجلس تحولت لمناقشات حادة شخصت بدقة طبيعة الجيش الإيراني ووصفه بالجيش غير الكفوء والفاسد والمستبد، وطالبوا بتخفيض ميزانية الدفاع ووضع العسكريين تحت الرقابة البرلمانية[٢].

لذلك يمكن القول إن الوزارات الإيرانية ذات الأجل القصير لم تهتم بالشؤون

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الوضع الاقتصادي في إيران خلال الحرب العالمية الثانية. يراجع: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣٥٣، الملفة ٥/٢/٥، كتاب وزارة الخارجية العراقية سري ومستعجل المرقم خ/ ١٨٤٠ / ١٨٤٠ / ٥٠٠/ ١٤٠٥٥في ١٢ تموز ١٩٤٠، الوثيقة رقم ١٩٣؛ التسلسل ٣٥٤، تقرير القنصلية الملكية العراقية في تبريز لشهري شباط وآذار ١٩٤٢، الوثيقة رقم ١٩٣؛ التسلسل ٣٥٥، كتاب وزارة الخارجية العراقية سري ومستعجل المرقم ش/ ٣٨٢/ ٣٨٢/ ٤/ ١٣٠٥ في كانون الأول ١٩٤٢، الوثيقة ١٧.

(٢) لمتابعة تطورات الأحداث. يراجع: ارو ندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص٢٥٤، ٢٨٠-٢٨٨.

الإيرانية الاهتمام المطلوب، وإنما اقتصر اهتمامها على الضرورات اليومية بحيث أنها كانت بعيدة عن إدراك المشاكل الجوهرية التي أحدثها التغيير بعد الإطاحة بالحكم المطلق لرضا شاه والانتقال إلى محاولات العمل بالحكم الديمقراطي، وهنا وجدت القوى الأجنبية وأعوانها المجال مفتوحاً للتحرك بحرية بسبب انحلال أجهزة الدولة.

مثلت امتيازات النفط الإيراني الحالة الأكثر حساسية في السياسة الإيرانية، ولغرض استغلال الثروات النفطية الإيرانية الكامنة، توجهت أنظار الشركات النفطية الأجنبية باتجاه الحصول على امتياز نفطي لها في إيران، ففي مطلع عام **١٩٤٤** تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بطلب إلى الحكومة الإيرانية بشان منحها امتياز نفطي في جنوب غرب إيران، وعلى الرغم من موافقة الحكومة الإيرانية على الامتياز والتباحث بخصوصه مع الشركات النفطية البريطانية والأمريكية، إلا أن الاتفاق لم يتم بينهما، بسبب معارضة الاتحاد السوفيتي، الذي قدم هو الآخر طلباً إلى الحكومة الإيرانية بمنحه امتيازاً نفطيا خاصاً في المقاطعات الشمالية التي كانت الحكومة السوفيتية ترغب بربطها اقتصادياً بها، وعلى أثر ذلك زارت طهران في منتصف أيلول **١٩٤٤** بعثة سوفيتية برئاسة سرجي كافتارادز (Sergie Kavtaradz) نائب وزير الخارجية السوفيتي، للتفاوض مع الحكومة الإيرانية بخصوص منحها حق امتياز التنقيب عن النفط والمعادن في المقاطعات الشمالية الإيرانية، إلا أن الحكومة الإيرانية، وبعد أن درست الطلبات المقدمة واجهت ضغوطات بريطانية- أمريكية اضطرتها أخيراً لاتخاذ قراراً في الثاني من تشرين الأول **١٩٤٤** بعدم منح أي امتياز نفطي لأي دولة ما لم تستقر الحالة الاقتصادية والمالية في العالم، وفعلاً تم تأجيل منح الامتيازات النفطية إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[١] وعلى صعيد آخر قدم الدكتور محمد

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ة/ ١/ ٥، التسلسل ٣٥٦، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران على وزارة الخارجية العراقية سري برقم ٢٨٢ في ١٥ تشرين الأول ١٩٤٤، الوثيقتان ٢٩و٣٠.

مصدق[١] في أثناء مناقشة الامتيازات النفطية في المجلس الإيراني، اقتراحا في الثاني من كانون الأول ١٩٤٤ سرعان ما أصبح قانونا يُمنع بموجبه الحكومة الإيرانية من الدخول في مفاوضات مع الدول الأجنبية لمنح أي امتياز لأي دولة مادامت الجيوش الأجنبية تتواجد على الأراضي الإيرانية، بعد المصادقة عليه من لدن المجلس الإيراني[٢] الذي منح الثقة أيضاً لحكومة مرتضى قلي بيات الجديدة في الرابع من كانون الأول ١٩٤٤ التي لم تستمر طويلا بسبب اندلاع العديد من التظاهرات الطلابية التي طالبت بمحاسبة الشخصيات الفاسدة في السلطة، الأمر الذي استغلته القوى الرجعية في البلاد وطالبت بعزل رئيس الوزراء، مما أدى إلى سقوط الوزارة في نيسان ١٩٤٥، وهذا ما دفع بالكتل السياسية للبحث عن شخص آخر يمثل حلاً وسطاً بين الحلول المطروحة، فوقع الاختيار في الثاني من آيار ١٩٤٥ على إبراهيم حكيمي لتشكيل "حكومة تهدئة"، إلا أن حكومته لم تحصل على ثقة المجلس الإيراني بسبب الصراعات بين الكتل المختلفة داخله، التي اتفق بعضها أخيراً على تأييد ترشيح محسن الصدر، المعروف بتزمته وتشدده لتشكيل الوزارة، التي واجهت هي الأخرى مقاطعة برلمانية حادة من لدن المعارضة داخل المجلس لأكثر من ثلاثة أشهر، إلا أن التطورات السريعة التي حدثت في أذربيجان، ومنها تشكيل الحزب الديمقراطي الأذربيجاني في آب ١٩٤٥ ومطالبته بمنح أذربيجان حكماً ذاتياً دفعت بعض النواب إلى تغيير مواقفهم من حكومة الصدر ليمنحوها الثقة في ٢٨ أيلول ١٩٤٥، ولكن السياسة المتشددة

---

(١) ولد محمد ميرزا في طهران آيار ١٨٧٩ وترعرع في محيط ثقافي وسياسي.تولى المسؤولية في سن مبكرة، فقد عين وهو في الخامسة عشر من عمره بوظيفة مراقب للضرائب بإقليم خراسان. منحه مظفر الدين شاه لقب "مصدق" أي الأمين. شارك في الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١). أكمل دراسته العليا في الخارج، وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق في آيار ١٩١٤ من جامعة السور بون الفرنسية. للمزيد من التفاصيل يراجع: ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق.حياته ودوره السياسي في إيران، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد / كلية الآداب، ٢٠٠٨.

(٢) R.Ferrier, The Development of the Iranian Oil Industry, in Book "Twentieth Century Iran" Edited By H.Amirsadeghi, Londan, 1977, pp.102-103.

والإجراءات المختلفة التي اتخذتها الوزارة لمعالجة الوضع المتدهور، وكبتها الحريات وسعيها لربط إيران واقتصادها ونظامها المالي ببريطانيا، ولّدت حالة استياء وتذمر عام في البلاد تجاهها، الأمر الذي لم تستطع معه الاستمرار في عملها فاستقالت في تشرين الأول ١٩٤٥[١].

خرجت إيران من سنوات الحرب العالمية الثانية مثقلة بأعبائها، مشلولة أغلب مرافقها الداخلية، إذ لم تتمكن الحكومات الإيرانية المتعاقبة من السيطرة على الفوضى التي عمت البلاد وبشكل خاص وزارة إبراهيم حكيمي المشكلة في تشرين الأول **١٩٤٥** التي زادت الطين بله باستخدامها السياسة القمعية منهجاً لها، في حين كانت الأوضاع الاقتصادية والسياسة السيئة التي خلفتها الحرب حافزاً جديداً لظهور حركات المعارضة بين الشعوب غير الفارسية بشكل يختلف تماماً عما كان عليه في سنوات الحرب نفسها.

ثانياً: الحركات التحررية للشعوب غير الفارسية بعد الحرب العالمية الثانية:

١ - حركة أذربيجان التحررية:

لم تكن أذربيجان الواقعة إلى الشمال الغربي من إيران بعيدة عن المعاناة وحالات الاضطهاد القومي التي تعرضت لها الشعوب غير الفارسية في إيران على يد السلطات الحاكمة في طهران عبر مراحل تاريخية مختلفة، ولدت تذمراً وسخطاً لدى الأكثرية الساحقة من سكانها، تذمراً اقترن بنمو الوعي في هذا الإقليم لسهولة اتصاله بالعالم الخارجي، مما شهد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية نشاطاً سياسياً وثقافياً ونقابياً واسعاً أوجد المستلزمات الضرورية للتحرك السياسي الواسع بعد أن وضعت الحرب أوزارها، ولأجل إيجاد إطار تنظيمي يجمع القوى الوطنية الأذربيجانية ويعبر بشكل صادق عن المشاعر والآمال القومية

(١) لمتابعة تلك التطورات.يُراجع: طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص ٧٦-٨٢.

لسكان الإقليم أسس الوطنيون من أذربيجان في آب ١٩٤٥ "فرقة ديمقراطي أذربيجان - الحزب الديمقراطي الأذربيجاني "الذي ناقش على مدى أربعة أيام برنامجه ونظامه الداخلي، فضلاً عن انتخاب لجنته المركزية وتسمية جريدته الرسمية "أذربيجان" باللغة الاذرية في أول مؤتمر له يوم ٢ تشرين الأول ١٩٤٥، كذلك دعا إلى عقد مؤتمر وطني آخر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ حضره ٧٤٤ مندوباً لتأسيس مجلس وطني وجه من خلاله نداءً إلى محمد رضا شاه والحكومة الإيرانية والمجلس الإيراني والدول الأعضاء في مجلس الأمن يدعوهم للاعتراف باستقلال أذربيجان الذاتي ضمن نطاق الدولة الإيرانية، وانتخب المجلس هيئة وطنية مؤلفة من (٣٩) عضواً عهد إليها إدارة شؤون أذربيجان وانتخاب مجلسها الخاص الذي له حق المفاوضة مع السلطات لحل المشكلة الأذربيجانية حلاً سلمياً[(١)].

ومع أن الحزب الديمقراطي الأذربيجاني اعتمد اسلوب عقد الندوات والاجتماعات الجماهيرية من أجل كسب التأييد الشعبي ومجابهة ما يحدث من توقعات، إلا أن المجلس الوطني الأذربيجاني تبنى في اجتماع له بتاريخ الثاني عشر من كانون الأول ١٩٤٥ تشكيل حكومة أذربيجان الديمقراطية برئاسة جعفر بيشه وري[(٢)]، الذي قدم برنامج حكومته إلى المجلس متضمناً إنشاء جمهورية أذربيجانية مستقلة استقلالاً ذاتياً، وانتخاب المجالس الإدارية للمدن واعتبار اللغة الأذرية اللغة الرسمية للإقليم، والعمل على تحسين حالة السكان من خلال نشر التعليم الإلزامي والمجاني وتأسيس الجامعات، وتأمين سيادة أذربيجان ومنفعة

(١) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص٢٢١؛ ميشال سليمان، إيران في معركة التحرر والاستقلال، بيروت، ١٩٥٤، ص٣٧.

(٢) ولد عام ١٨٩٢. يعد من أهم وابرز الشخصيات الديمقراطية الأذربيجانية. أدى دوراً مهماً في الحياة السياسية الإيرانية منذ قيام الثورة الدستورية والأحداث التي تلتها وخاصة في إقليم أذربيجان. يمتلك شعبية كبيرة، وقابلية خطابية مكنته من تبوء مركز الصدارة في شؤون الإقليم، لاسيما بعد أن انتخب رئيساً للحزب الديمقراطي الأذربيجاني ورئيساً لحكومة أذربيجان الديمقراطية عام ١٩٥٤ بعد ان حقق نجاحاً كاسحاً في انتخابات عام ١٩٤٤ في تبريز وان قوبل هذا النجاح بالرفض من لدن حكومة طهران.

شعبها بالشكل الذي ينسجم مع حقوق الأقليات في الإقليم، واتخذت حكومة أذربيجان علماً قومياً خاصاً بها يتألف من ثلاثة ألوان (الأخضر والأبيض والأحمر) تتوسطه صورة هلالية الشكل مؤلفة من سنبلة قمح وقلم يحيط بهما رباط مشدود حولهما[١].

أكد قادة الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وفي العديد من المناسبات بأن حركتهم لم تكن انفصالية وان حكومتهم تعترف اعترافاً كاملاً بالحكومة المركزية في طهران وتقوم بتنفيذ كل ما يصدر عنها في حالة عدم تعارضها مع أسس الحكم الذاتي الذي أقرته أذربيجان، وفي الوقت نفسه أكدوا إنهم على أتم الاستعداد لإرسال ممثليهم إلى العاصمة طهران للاشتراك في أعمال المجلس الإيراني، وإنهم من المؤيدين لعملية دفع الضرائب العادلة للحكومة المركزية بوصفها الحكومة الأم التي تنتمي لها حكومتهم[٢].

لم تتخذ حكومة إبراهيم حكيمي أية بادرة ايجابية تجاه الديمقراطيين في أذربيجان من شأنها أن تبعث الأمل والاطمئنان في نفوس أبناء الإقليم، بل على العكس من ذلك سعت إلى عرقلة مسيرة النظام في أذربيجان ووضعت أمامه العديد من الصعوبات والمشاكل، وأول عمل قامت به هو تعيين مرتضى قلي بيات حاكماً عاماً لأذربيجان في أواخر تشرين الثاني ١٩٤٥ ومنحه صلاحيات واسعة، في حين رفض إبراهيم حكيمي التفاوض مع قادة الحزب الديمقراطي الأذربيجاني الذين اسماهم بـ "الفوضويين"[٣].

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣٢٠، الملف ة/ ٣/ ٢، كتاب المفوضية العراقية بطهران إلى وزارة الخارجية العراقية برقم ٨/ ٧/ ٤٩٧ في ٢٢/ ١٢/ ١٩٤٥، الوثائق ١٨٧-١٨٩؛ الملفة نفسها، تقرير سري شهري للمفوضية الملكية العراقية بطهران من ١٥ كانون الأول ١٩٤٥ وحتى كانون الثاني ١٩٤٦ برقم ٢/ ٢/ ٥٢ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٦، الوثيقة رقم (٢٣٢).

(٢) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص٢٢٢؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف رقم ٤٩٥٣، كتاب القنصلية العراقية في تبريز بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٥، الوثيقة رقم (١٤٦)، ص ٢٧٦.

(٣) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ٣٠٣.

تمادت الحكومة الإيرانية في إجراءاتها المتشددة تجاه الديمقراطيين المتمثلة بمنع وصول بعض المواد الضرورية المستوردة إلى أذربيجان، ودفعت بعملائها لخلق المشاكل الاقتصادية للإقليم وإرباك حالة السوق، وهذا بطبيعة الحال خلق ألعديد من المشاكل المالية والصعوبات الاقتصادية للحكومة الأذربيجانية الفتية، التي لجأت إلى سلسلة من الإجراءات الهامة منها تأميم البنوك، ومنعت تصدير المواد الغذائية إلى خارج الإقليم، وأعلنت عن تأسيس جامعة أذربيجان الحكومية في تبريز وأسست العديد من المدارس من ضمنها "مدرسة الفنون "وافتتحت دوراً للأيتام والعجزة وقامت بتنظيم المدن واعتنت بالصحة العامة وعبدت الطرق وعالجت حالة البطالة وغيرها من الإصلاحات التي عززت مواقع الديمقراطيين وأدخلت القلق في نفوس حكام طهران في الوقت نفسه، خشية من أن يتحول الأنموذج الأذربيجاني إلى عنصر تحريك جديد للقوميات غير الفارسية في إيران، وكان لهذا القلق ما يبرره في نظر المسؤولين الإيرانيين، لاسيما بعد أن قدم أهالي كل من كيلان ومازندران المجاورتين لأذربيجان في كانون الأول ١٩٤٥ مذكرة إلى المجلس الإيراني تضمنت مطالبهم بإلغاء الإحكام العرفية وتأسيس مجالس إدارية خاصة وإصلاح الإدارة ومعالجة حالة الرشوة وسحب قوات الجندرمة المتواجدة هناك بوصفها شكلت عبئاً ثقيلاً على كاهلهم[١].

دخلت حركة أذربيجان بعد ذلك مرحلة متقدمة في المنظور الثوري، أكدت مخاوف المسؤولين في طهران من تطورات الأحداث في أذربيجان بعد أن أعلن الثوار سيطرتهم على حامية تبريز والمقاطعات التابعة وتسليمها لهم بكامل أسلحتها ومقاتليها، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى اتخاذ إجراءات عسكرية لإقامة خط دفاعي عن طهران عند مدينة كرج القريبة منها، كذلك حاولت استعمال القوة ضد الثوار، فأرسلت قوات حكومية من طهران لقمع تحركات الأذربيجانيين، لكن القوات السوفيتية المرابطة في المنطقة منعت القوات الإيرانية

(١) طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص ١٧٦- ١٧٩.

من تقدمها، وهذا ما اغضب الحكومة الإيرانية من جهة واقلق الإدارتين البريطانية والأمريكية من جهة أخرى، وفي الوقت نفسه اتهمت الحكومة الإيرانية في كانون الثاني ١٩٤٦ الاتحاد السوفيتي أمام مجلس الأمن الدولي بخلقه "وضعاً يقود إلى خلاف دولي" لتدخله في الشؤون الداخلية الإيرانية، ومع أن الوفد السوفيتي برر في مجلس الأمن الدولي تدخل الجيش السوفيتي في أذربيجان بأنه جاء رداً على القوة ضد الثوار ولتفادي سفك الدماء، إلا أن مجلس الأمن اصدر قراراً يقضي بإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين لحل خلافاتهما على أن يعلما المجلس بما يتوصلا إليه(١).

تركت الإحداث السريعة التي حدثت في أذربيجان آثاراً مباشرة على تطور الحالة السياسية في معظم مناطق إيران القريبة، ومنها كردستان، التي زادت في تفاقم وضع الحكومة الإيرانية واشغلتها كثيراً في تسوية الحساب مع الديمقراطيين في أذربيجان.

٢ - حركة كردستان التحررية:

لم يختلف الأكراد في كردستان إيران كثيراً عما كان يعانيه الأذربيجانيون، فقد تعرض هؤلاء إلى شتى أنواع الاضطهاد ومنعتهم السلطات الإيرانية من كافة حقوقهم بما فيها استخدام اللغة الكردية وارتداء ملابسهم الشعبية، ناهيك عن الإجراءات التي اتخذتها بحقهم والتي أسهمت في تبلور النشاط السياسي والثقافي في الجزء الشمالي من المنطقة الكردية الإيرانية، التي مثلت مها باد عاصمتها الإقليمية وأصبحت أهم مراكز التحرك الثوري.

أسس أكراد إيران عند نهاية الحرب العالمية الثانية حزباً جديداً في كردستان إيران أطلقوا عليه تسمية "الحزب الديمقراطي الكردستاني" في ١٦ آب ١٩٤٥، تضمنت أهدافه إقامة حكومة ذاتية ضمن حدود إيران واستخدام اللغة الكردية في

---

(١) خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠-١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد كلية الأداب، ١٩٨٧، ص٣١-٣٢.

التعليم والدوائر الحكومية لكردستان إيران وانتخابا فورياً للمجلس المحلي في كردستان وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأكراد من خلال استغلال المصادر الطبيعية للمنطقة وخلق الظروف الملائمة التي تمكن الشعوب الإيرانية من نيل حريتها وتحقيق سعادتها[١].

جاء ذلك في منهاج الحزب الذي وضعه المؤتمر الأول للحزب الديمقراطي الكردستاني المنعقد للأيام ٢٥-٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٥ والذي حضره ممثلو فروعه وجميع منظماته وانتخب خلاله قاضي محمد[٢] رئيسا للحزب الديمقراطي الكردستاني بالإجماع، وفي ختام المؤتمر وقع (١٠٦) من الزعماء الأكراد الذين حضروا المؤتمر ومن بينهم قاضي محمد بياناً جاء فيه "**إن الشعب الكردي ينوي الآن الإفادة من تحرر العالم من الفاشية، وان يكون له سهم في تعهدات ميثاق الأطلنطي[٣]... وإنهم لا يريدون أكثر من حقوقهم الدستورية والإنسانية التي أنكرها عليهم رضا شاه**"[٤].

---

(١) د.ك.و، ملفات اللاط الملكي التسلسل ٣٢٠، الملفة ة/ ٣/ ٥، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم د/ ٤٧٩ / ٤٧٩/ ٦٠٠/ ١٠٤٦ في ٢٧ شباط ١٩٤٦، الوثيقتان ٢٨٥ و٢٨٦؛ الملفة نفسها منهاج الحزب الديمقراطي في كردستان، الوثيقة رقم ١٩٣.

(٢) ابن قاضي علي، من أُسرة آل قاضي في مها باد.درس في المدارس الدينية وتلقى عن أبيه الكثير من دراسته.عمل مديراً لدائرة أوقاف مها باد ومن ثم قاضياً.انظم إلى جمعية "كومه له "عام ١٩٤٤ وأصبح رئيسها وموجهها إلى أن تحولت أخيراً إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران.للمزيد عن قاضي محمد.يراجع: ره رحيمي قازي، قازي محه ممه دومه سه له ی خود مختاري كوردستاني ئيران، مه هاباد، ١٣٥٩، ص٥-٤٣؛ ئارشية روزيلت، كوماره كورديبه كه ي مهاباد، جابي يه كه م بون، ١٩٨٦، ص٥٣-٥٥.

(٣) بيان عن المبادئ الأساسية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقعّه كل من روزفلت الرئيس الأمريكي، ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، يوم ١٤آب ١٩٤١، في خليج نيوفاوندلاند في الأرجنتين، وانظم إليه الاتحاد السوفيتي في ٢٤ أيلول ١٩٤١. تضمن البيان ثمانية مبادئ عامة نصت على تخلي بلدانهم عن أية مطامع توسعية، ومعارضة أية تغييرات إقليمية تتعارض مع إرادة الشعوب وأخيراً رغبتها في الاستقلال والسيادة.يُراجع: محمد خان ملك (يزيدي)، منبع قبلي، ص١١٤-١١٥.

(٤) مقتبس في: وليام ايلغتن الابن، جمهورية مها باد جمهورية ١٩٤٦ الكردية، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله المحامي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢، ص ١١١، هامش رقم (٥).

إن مطالب وحقوق الأكراد الدستورية والإنسانية لم تلق إذنا صاغية لها من لدن السلطات الإيرانية، التي ادعت على لسان رئيس الوزراء الإيراني قوله **"ليس للأكراد نظلمات حقيقية بوصفهم أفرادا من العنصر الإيراني"**، كذلك رفضت حكومته التفاوض مع وفد يمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني، لهذا تغلبت حماسة النفوس على الحذر والتعقل، فبينما كان الأعضاء يؤدون اجتماعاً حزبياً يوم **١٧** كانون الأول **١٩٤٥** تحول الاجتماع إلى هجوم على بقايا السلطة الإيرانية في مها باد، وطالبوا بإشعال النار في مؤسسات الدولة هناك، إلا أنهم أخيراً تراجعوا عن ذلك واكتفوا بوضع الشعارات القومية على واجهات النوافذ ورفع العلم الكردي على أسطح المباني(١).

كانت الأجواء مهيأة آنذاك لقيام جمهورية كردية في إيران، فتواجد القوات السوفيتية في الشمال الإيراني، وتطور الأحداث في أذربيجان كانت من العوامل التي ساعدت بهذا الاتجاه، فقد أعلن قاضي محمد عن تأسيس جمهورية كردستان الديمقراطية، في اجتماع جماهيري عقد بمها باد في ساحة (جوار جرا(في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٦(٢)، التي عرفت فيما بعد بـ "جمهورية مها باد"، واختير قاضي محمد رئيساً للجمهورية الجديدة، وكان لانضمام القبائل الكردية الضخمة المسماة "شيكاك وهركي" أثر كبير في تأسيس هذه الجمهورية التي كانت عرضة للمشاكل والمؤامرات من لدن الشاه نفسه الذي كان شغله الشاغل القضاء على الحركة الكردية وضربها بقوة من لدن الإقطاعيين هناك، ولم يتردد لرصد مبلغاً قدره (١٠٠,٠٠٠) تومان من ماله الخاص للقضاء على الحزب الديمقراطي الكردستاني لعلمه بأن توسع القضية الكردية سيكون خطراً على حكمه(٣).

---

(١) وليام ايلغتن الابن، المصدر السابق، ص١١٧؛ ارو ندا إبراهيميان، المصدر السابق ص ٣٠٣.

(٢) يذكر عبد الرحمن قاسملو، ان تاريخ تأسيس جمهورية مها باد يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦. يُراجع: عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية، بيروت، ١٩٧٠، ص١٠٦.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٣/ ٥، التسلسل ٣٢٠، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية برقم ٣/ ٢١/ ٣١٨ في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٥.

لذلك يمكن القول إن النظامين القائمين في أذربيجان وكردستان مثلا الشوكة الغائرة في جسد الحكومة الإيرانية بوصفهما مراكز ثورية رائدة وقاعدة أساسية للحركة الديمقراطية في البلاد حفزت القوميات غير الفارسية الأخرى للمطالبة بحقوقها القومية ومنها الحركة القومية العربية في الأحواز.

٣ - الحركة القومية العربية في الأحواز:

يتمتع إقليم الأحواز بمكانة وأهمية بالغة لوقوعه على ساحل الخليج العربي وكثرة حقول النفط التي تعرضت لغزوات عديدة عبر حقب مختلفة أدت إلى تشريد العرب واضطهادهم، في حين تجاوزت السياسة العنصرية للسلطات الإيرانية حدود الاضطهاد إلى إبادة العرب وحرمانهم من حقوقهم بالسيادة على مناطقهم.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها دخلت قضية الأحواز مرحلة جديدة من مراحل نضالها القومي، فمع أن العشائر العربية في الأحواز استمرت بالخروج على سلطة الحكومة المركزية في طهران كما حدث يوم ٩كانون الثاني ١٩٤٦ عندما قام عبد الله بن الشيخ خزعل بالاستيلاء على مخفر الفيلية، إلا أنها تميزت عن المرحلة السابقة بالنضوج والتنظيم، حيث أسست بعض القبائل العربية حزباً باسم "حزب بلاد عيلام العربية" تضمنت أهدافه الاستقلال التام عن إيران والانضمام إلى العراق حسبما جاء في أحد المنشورات الصادرة عن الحزب[١]. واجتمع عدد من زعماء العرب وعقدوا مؤتمراً في دار السيدة خيرية بنت الشيخ خزعل عام ١٩٤٦ أسفر عن استقرار رأي بعض الشباب العربي المتحمس في المحمرة على تأسيس حزب يضم عرب المنطقة سمي بـ "حزب السعادة" الذي دعا إلى الوحدة بين العرب ومنح الحقوق القومية لهم، فضلاً عن تحقيق الاستقلال الكامل لإقليم الأحواز والتخلص من السيطرة الإيرانية[٢].

---

(١) عن نص المنشور. يُراجع: علاء موسى كاظم نورس، العشائر العربية والسياسة الإيرانية ١٩٤٢-١٩٤٦، عرض وثائقي، بغداد، ١٩٨٢، ص٧٥-٧٦.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣٢٠ ع-٦ كتاب وزارة الخارجية العراقية سري المرقم ش/ ٢٥١/ ٢٥١/ ٢٠٩ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦، الوثيقة رقم ٢١٨؛ علي نعمة الحلو، من نضال شعب=

واجهت تنظيمات الحزب ونشاطاته التي امتدت إلى معظم مدن الأحواز، ضغوطات كبيرة من السلطات الإيرانية التي لم يرق لها ولا لبريطانيا هذا النشاط، الأمر الذي دفع السلطات المحلية في الإقليم إلى الاتفاق مع شركة النفط الانكلو- إيرانية، صاحبة النفوذ الكبير هناك على خطة لإبادة عناصر الحزب العربي وتجريدهم من عروبتهم وسلبهم مقومات قوميتهم فاشتعلت نار الفتنة بين حزب السعادة وحزب توده الشيوعي الإيراني، نتج عنها هجوم على مقر حزب السعادة راح ضحيتها عدد كبير من أعضاء الحزب ومواطني الإقليم، مما أدى إلى انحسار دوره السياسي فيما بعد[١].

لم تثن إجراءات ومؤامرات السلطات الإيرانية الشباب العربي في الأحواز على مواصلة نضاله بعد أن أدرك أهمية التنظيم، لذلك أسسوا جمعية سرية عام **١٩٤٦** حملت اسم **"جمعية الدفاع عن عربستان"** التي كان الهدف من وراء تأسيسها استصراخ العالم ولفت نظره للوقوف على حالة الإقليم المتدهورة، إذ جاء في نداء تأسيس الجمعية بأن إقامتها جاءت **"لغرض إرسال الصرخات للعالم وبث الدعاية في جميع الأقطار للوقوف على حالة هذا الإقليم العربي المعذب"**[٢]. كذلك تأسس حزب آخر جديد حمل أسم **"حزب اتحاد عشائر الأحواز"** في المحمرة يوم **٢٣** حزيران **١٩٤٦** بهدف المطالبة بمنح إقليم الأحواز حكماً ذاتياً[٣].

كان رد العشائر العربية قويا تجاه المؤامرة التي دبرت لحزب السعادة، فقد

=الأحواز "ثورات الشعب وإنتفاضاته ١٩٢٥-١٩٥٠ "، الجزء الثني، "البصرة" (مجلة)، عدد خاص، العدد العاشر، آذار ١٩٨١، ص٧٢.

(١) علي نعمة الحلو، الأحواز ثوراتها وتنظيماتها ١٩١٤-١٩٦٩، ج ٥، ط١، النجف، ١٩٧٠، ص٥٢-٥٣.

(٢) مقتبس في: مصطفى عبد القادر النجار، "التاريخ القومي لإمارة المحمرة العربية مع تسليط الضوء على الأطماع الفارسية "، دراسة تحليلية، بغداد، ١٩٨٢، ص١١٥-١١٦.

(٣) ناجح علي رحيم الخياط، الأحواز دراسة تاريخية ١٩٢٥-١٩٤٥، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد /كلية الآداب، ١٩٨٣، ص١٣٦؛ علاء نورس كاظم نورس، المصدر السابق، ص٧٨.

قام الشيخ مذخور الكعبي، رئيس عشيرة النصار، بانتفاضة مسلحة في المناطق التي تسكنها قبيلته على ضفاف شط العرب والى الجنوب من عبادان، وعلى الرغم من تمكنه من السيطرة على تلك المناطق وإبعاد الحاميات الإيرانية عنها والقضاء على افرادها، الا أن تدخل الجيش الإيراني وعدم تكافؤ القوى دفعت بالشيخ مذخور بالتوجه نحو العراق[١].

نقلت قضية الأحواز إلى المحافل العربية بعد ذلك التعثر لأجل التدخل لصالحهم، وفعلا رفعت مذكرة رسمية وقعها مجموعة من رؤساء العشائر العربية يوم ٧شباط ١٩٤٦ إلى جامعة الدول العربية، طلبوا فيها التدخل لإنقاذهم من التسلط الإيراني ومحاولة صهر الشعب العربي، وذكروا أنهم أصبحوا مهددين بخطر أشد من الخطر الصهيوني على فلسطين، وأنه من الظلم أن يظلوا هدفاً للاضطهاد على الدوام بعد أن منحت الأقليات في إيران الحق في الحكم الذاتي، كذلك أكدت الشخصيات العربية في الأحواز يوم ٢٢ آب ١٩٤٦ شكواها في مذكرة رسمية أخرى إلى جامعة الدول العربية، تضمنت تمسكهم الشديد بمطالب الاستقلال والتحرر من النير الفارسي، ومؤكدين على "**أن العرب في الأحواز قد صمموا على بيع أرواحهم رخيصة في سبيل حرية بلدهم**"[٢]، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن نتيجة لصالح العرب في الأحواز أمام تنكر السلطات الإيرانية لحقوقهم وقمع تحركاتهم بقسوة شديدة، وبشكل خاص الإجراءات التي قامت بها حكومة قوام السلطنة ضد القوميات غير الفارسية في إيران.

٤ - سياسة حكومة قوام السلطنة الجديدة:

فشلت السياسة الداخلية التي استخدمتها وزارة إبراهيم حكيمي في السيطرة على الأحداث التي ظهرت في الأقاليم الإيرانية ذات النسبة العالية من القوميات

---

(١) وزارة الخارجية العراقية (اللجنة الاستشارية)، عربستان، الأرض.الشعب.السيادة، دراسة تاريخية سياسية قانونية، بغداد، ١٩٨٠، ص٦٣؛ علي نعمة الحلو، الأحواز ثوراتها وتنظيماتها ١٩١٤-١٩٦٩، ص٥٤.

(٢) يراجع نص المذكرتين الرسميتين في: علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٦١-٦٨.

غير الفارسية سواءً في المناطق الشمالية الإيرانية أم الجنوبية، الأمر الذي أدى إلى سقوط وزارته ومجيء وزارة جديدة في شباط ١٩٤٦ برئاسة قوام السلطنة الذي طرح منهاج وزارته أمام المجلس الإيراني والمتضمن تحقيق أماني الشعب المستعجلة مثل الاهتمام بالحريات وتحسين الحالة الاقتصادية للبلاد والضرب على أيدي المحتكرين وخفض أسعار الحاميات، ومنذ البداية وضع رئيس الوزراء الجديد نصب عينيه السيطرة على تطورات الأحداث الشمالية لإيران التي أدت إلى انفصال إقليمي أذربيجان وكردستان عن الحكومة الإيرانية، ونتيجة لما تميز به قوام السلطنة من خبرة وحنكة سياسية، أولى ملف العلاقات الإيرانية - السوفيتية جل اهتمامه، فقام في اليوم التالي للمصادقة على وزارته في المجلس الإيراني بزيارة إلى موسكو في الثامن عشر من شباط ١٩٤٦ لتوثيق العلاقات بين البلدين والتباحث بخصوص قضية سحب القوات السوفيتية من الأراضي الإيرانية حسب بنود المعاهدة الثلاثية، البريطانية - السوفيتية - الإيرانية لعام ١٩٤٢ والتي من المقرر أن تنسحب في الثاني من آذار ١٩٤٦، إلا أن قوام السلطنة لم يحقق النتائج المرجوة من الزيارة التي وصفها بأنها ودية وأنه يأمل بانسحاب القوات السوفيتية من إيران، ولكن ذلك لم يمنع رئيس الوزراء الإيراني من تقديم شكوى ثانية إلى مجلس الأمن الدولي في الثامن عشر من آذار ١٩٤٦ بهدف ممارسة ضغط دولي على الاتحاد السوفيتي لسحب قواته من الأراضي الإيرانية، في حين مارس البريطانيون والأمريكيون ضغوطاً أخرى على السوفيت، الذين وصل سفيرهم الجديد ساد تشيكوف إلى طهران يوم ٢٠ آذار ١٩٤٦ لأداء مهامه المكلف بها من لدن حكومته[(١)].

منذ البداية أعرب السوفييت عن الثقة الكاملة بقوام السلطنة وحكومته مؤكدين بذلك رغبتهم الصادقة للتفاوض معه دون غيره، بينما وجدت وزارة الخارجية الأمريكية فيه السياسي الأكثر استعداداً للتعامل مع الروس، فضلاً عن ذلك فأنه

(١) للمزيد من التفاصيل. يُراجع: طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص ١٩٥-١٩٧.

قام بتوزيع الحقائب الوزارية الهامة على مؤيديه واحتفظ لنفسه بوزارتي الداخلية والخارجية معاً، لذلك أراد أن يعطي القضايا الخارجية أولوية في تنفيذ برنامجه السياسي مؤجلاً بذلك المواجهة الدستورية لوقت أكثر ملائمة، ولغرض البدء بتطبيق خطته استأنف المفاوضات في الرابع والعشرين من آذار١٩٤٦ مع السفير السوفيتي الجديد في طهران، وتوصل خلالها إلى عقد اتفاقية بين الطرفين في الرابع من نيسان ١٩٤٦ بعد أن توصلا إلى اتفاق مبدئي يقضي بأن تسحب الحكومة الإيرانية الشكوى التي رفعتها إلى مجلس الأمن ضد الاتحاد السوفيتي ومنح ثلاثة مناصب وزارية لأعضاء حزب تودة الإيراني، وقد اقترنت الاتفاقية بمصادقة محمد رضا شاه بعد أربعة أيام فقط من توقيعها[١]. تضمنت الاتفاقية مايأتي:

١ - انسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الإيرانية في غضون ستة أسابيع تبدأ من الرابع والعشرين من آذار ١٩٤٦ (تاريخ بدء المفاوضات بين الطرفين) وتنتهي عند السادس من آيار ١٩٤٦.

٢ - تأسيس شركة نفطية إيرانية - سوفيتية مشتركة لاستغلال نفط المقاطعات الشمالية لمدة خمسين عاماً بنسبة ٤٩٪ من الأسهم للحكومة الإيرانية مقابل ٥١٪ من الأسهم للحكومة السوفيتية خلال الخمس والعشرين سنة الأولى و٥٠٪ لكل منهما في الخمس والعشرين سنة الأخرى، على أن تعرض على المجلس الإيراني في دورته الخامسة عشر في غضون سبعة أشهر بدءاً من تاريخ المفاوضات السابقة لعقد الاتفاقية.

٣ - تسوية الخلافات بين الحكومة المركزية في طهران وحكومة مقاطعة أذربيجان بطريقة سلمية، وعد القضية الأذربيجانية قضية إيرانية داخلية،

---

(١) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ٣٢٦-٣٢٧؛ "الرأي العام" (جريدة)، بغداد، العدد ٣٠٣في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٦.

مع التعهد بأجراء الإصلاحات هناك وفقاً للقوانين المتبعة وتبعاً للحاجة المطلوبة[١].

من الطبيعي جداً أن يبدأ قوام السلطنة بعد توقيع الاتفاقية بتنفيذ ما كان يجول بذهنه من مخطط، وهنا توالت الأحداث بسرعة متناهية وبأسلوب أكثر حسماً، فبعد انسحاب آخر جندي سوفيتي من الأراضي الإيرانية في التاسع من آيار ١٩٤٦ وقبل أن يجف حبر الاتفاقية باشرت السلطات الحكومية إجراءاتها بالهجوم المنتظم على المنظمات والشخصيات الديمقراطية، ومما كان يثير الانتباه ويؤكد المغزى الحقيقي لتلك الهجمات أنها اندلعت لأول مرة في مدينة لاهجان ومناطق أخرى من كيلان، التي كانت تمثل في الحقيقة المركز الرئيس لممتلكات قوام السلطنة وتمركز نفوذه[٢]، الأمر الذي أنعكس بطبيعة الحال على تطور الحالة السياسية في الشمال الإيراني للتحرك باتجاه حكومتي أذربيجان وكردستان.

٥ - سقوط حكومتي أذربيجان وكردستان:

استناداً لما جاء في الاتفاقية السوفيتية - الإيرانية في ٤ نيسان ١٩٤٦ بخصوص حل القضية الأذربيجانية حلاً سلمياً، أصدرت الحكومة الإيرانية بياناً خاصاً عن أذربيجان يوم ٢٢ نيسان ١٩٤٦ أعلنت من خلاله استعدادها لإقرار الحقوق القومية للأذربيجانيين في سبع نقاط أساسية لتسوية قضية أذربيجان، تضمنت أن تقوم المجالس المحلية في أذربيجان بانتخاب رؤوساء الدوائر هناك على أن تتولى الحكومة المركزية تعيينهم، وان تكون المراسلات الرسمية بين كل من أذربيجان وطهران باللغتين الفارسية والاذرية، فضلاً عن أن تقتصر لغة التعليم

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣٥٨، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٢/ ٢/ ١٧٣ في ٨ نيسان ١٩٤٦، الوثيقتان (٨٧، ٨٨)؛ "سالنامة سبهر" سال يكم، تهران، ١٣٢٧، ص ٤٩-٥٢؛

C.W.Stocking, Middle East Oil A Study in Political and Economic Controversy, London, 1971, p.153; G.Lenczowski, Russia and the west in Iran, pp.299-300.

(٢) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران....، ص ٢٨٠.

للصفوف الخمسة الأولى من الدراسة الابتدائية على اللغة الآذرية، كذلك أكدت الحكومة الإيرانية اهتمامها بالأوضاع الصحية والثقافية والعمرانية، واعترافها بالحريات الديمقراطية والثقافية في أذربيجان، وفي الوقت نفسه وعدت طهران بإعفاء أهالي أذربيجان وموظفي حكومتهم من كل الأحكام الصادرة بحقهم عن طريق قانون العفو لأجل المشاركة في النهضة الديمقراطية داخل الإقليم، وزيادة نسبة تمثيل أذربيجان في المجلس الإيراني ليتطابق ذلك مع عدد سكان أذربيجان(١).

لذلك سعت الحكومة الإيرانية لفتح باب المفاوضات مع زعماء أذربيجان، ولبى جعفر بيشه وري دعوة رئيس الوزراء الإيراني بهذا الخصوص إلى طهران، وعلى الرغم من استمرار المفاوضات لعدة أيام هناك، إلا أنها باءت بالفشل بسبب المطالب الدستورية للوفد الأذربيجاني، الذي عاد إلى تبريز يوم ١٤ آيار ١٩٤٦ معلناً توقف المفاوضات، إلا أن ذلك لم يكن آخر المطاف، بل عاد الطرفان إلى المفاوضات مرة أخرى بعد شهر واحد عندما أرسلت حكومة قوام السلطنة وفداً خاصاً لها إلى تبريز لهذا الغرض يملك كافة الصلاحيات للتوصل إلى اتفاق مع الأذربيجانيين، وفعلاً تم التوصل في نهاية المفاوضات إلى عقد اتفاقية بين الطرفين يوم ١٣ حزيران ١٩٤٦، عادت أذربيجان بموجبها إلى حضيرة الوطن الأم واعترف بمجلسها التشريعي بوصفه مجلساً محلياً، وعدّ المجندون الأذربيجانيون جزءاً من الجيش الإيراني، على أن يرجئ البت في الحالة القانونية للضباط الأذربيجانيين، واتفقا على تعيين الحكومة المركزية للحاكم العام للإقليم، الذي يختار من قائمة يزكيها المجلس المحلي، وسمحت لمجلس الولاية بتعيين رؤوساء الدوائر الحكومية المحلية وأنفاق ٧٥٪ من الضرائب فيها، واستخدام اللغتين "الآذرية والفارسية" في الدراستين الإعدادية والعليا والمحاكم

---

(١) عن البنود السبع.يراجع: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣٥٨، بلاغ الحكومة الإيرانية عن أذربيجان، الوثيقة رقم (٧٧)؛ "الشعب" (جريدة)، بغداد، العدد ٤٧٤ في ٣٠ نيسان ١٩٤٦.

ودوائر الدولة الأخرى، وزيادة عدد ممثلي أذربيجان في المجلس الإيراني بالشكل الذي يتناسب مع عدد سكانها(١).

على العكس من ذلك اتبع قوام السلطنة سياسة مختلفة تماماً مع جمهورية مهاباد الكردية بهدف خلق الفتنة بين الديمقراطيين في كل من أذربيجان وكردستان للسيطرة على الأوضاع في الشمال الإيراني، ففي ١١ حزيران ١٩٤٦ تم الاتفاق بين وفد أكراد إيران والحكومة الإيرانية حول مستقبل كردستان دون البت بالنظام القائم هناك حتى تسوية المشاكل مع أذربيجان، ومن جانب آخر منذ البداية بدأت الخلافات بين أذربيجان وكردستان نتيجة لمحاولة الأذربيجانيين احتلال كردستان الغربية بعد سقوط (الرضائية) بأيديهم، مما أدى إلى حدوث تصادم بينهما، وبجهود قاضي محمد توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية صداقة في ٢٣ نيسان ١٩٤٦ اشتملت على سبعة بنود(٢) مما ولدّ قلقاً كبيراً لدى حكومة طهران، التي أشارت إلى أن كلا الحكومتين الأذربيجانية والكردية تمارسان استقلالا داخلياً وخارجياً، فاستغلت الحكومة المركزية المشاكل الحدودية بين الإقليمين والتي لم تحسم بعد وتغلغلت من خلال المادة الخامسة من الاتفاقية المذكورة(٣) حيث عقدت هي الأخرى اتفاقية مع تبريز دون مشاورة الحكومة الكردية، مما ولدّ شعوراً في مهاباد يقوم على أساس أن الأكراد قد أصبحوا أقلية في حكومة أذربيجان بعد أن كانوا أقلية في دولة إيران.

اعتمد قوام السلطنة على أسلوب المماطلة والتسويف في حل المسائل المعلقة بينه وبين الأذربيجانيين والأكراد رغبة منه في الاستفادة من مرور الزمن

---

(١) بيجن جزني، عرض للحركات السياسية في إيران عبر ثلاثين عاماً، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، بلا تاريخ، ص ١١- ١٣؛ أرو ندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٢) يراجع نص الاتفاقية الأذربيجانية - الكردية في: وليام ايغلتن الأبن، المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥٢.

(٣) نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على: "كل مفاوضات بين الحكومة الإيرانية وأحد الطرفين المتعاقدين يجب أن لا تباشر إلا بموافقة الطرف الآخر".

لعله يكسب الفرصة المناسبة لحسم الأمور لصالحه، فأتخذ خطوة وقائية في **٢٩** حزيران **١٩٤٦** لتأسيس حزبه الخاص الذي اختار له اسم "الحزب الديمقراطي"، كان أحد أهدافه هو إيجاد قوة موازنة مع حزب تودة والمجيء بمؤيديه إلى المجلس الإيراني في دورته الخامسة عشرة، كذلك دعا برنامجه إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية وإدارية واسعة، وواصل قوام السلطنة تحركه نحو اليسار، فبعد أن قدم استقالته للشاه، وبتكليف من الأخير، لتشكيل وزارة ائتلافية مع الديمقراطيين وحزب تودة، وفي الوقت نفسه قدم رئيس الوزراء الإيراني مشروع "قانون العمل "وشجع وزراء تودة على إعادة تنظيم وزاراتهم ووعد بالاعتراف رسمياً بنقابات العمال التي يسيطر عليها حزب تودة بوصفها ممثلة للطبقة العاملة الإيرانية، وبلغ أقصى التحول نحو اليسار عندما أكد في أيلول **١٩٤٦** "أن الديمقراطيين سوف يشكلون تحالفاً انتخابيا للبرلمان القادم ليس فقط من حزب تودة وإيران، بل مع الحزبين الديمقراطيين الأذربيجاني والكردي"[١].

ولدت توجهات قوام السلطنة نحو اليسار ردود فعل كبيرة لدى قبائل الجنوب الإيراني، أدت إلى اندلاع حركة مسلحة هناك مع القوات الحكومية وسيطرة العشائر على ميناء بوشهر وبعض مناطق الجنوب، ونقل الجنرال مهدي الفاطمي، حاكم إقليم جنوب إيران، إلى رئيس الوزراء الإيراني مطالب عشائر القشقائي والعشائر الجنوبية الأخرى التي تضمنت تأليف مجلس إقليمي في الحال يشبه مجلس أذربيجان، وتخصيص ثلثي الضرائب للإقليم وتعيين موظفي الحكومة بموافقة المجلس الإقليمي كما هو الحال في أذربيجان، وزيادة عدد ممثلي النواب في المجلس الإيراني من أبناء إقليم الجنوب، إلا أن هذه المطالب رفضت في البداية من قبل الوزارة، التي شجع أعضاؤها التو ديون على استخدام القوة ضد عشائر الجنوب، إلا أن رئيس الوزراء الإيراني تراجع مضطراً في الأخير إلى إجراء المفاوضات مع العشائر الجنوبية والتوصل إلى أتفاق معها، وفي السابع

---

(١) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ٣٣١- ٣٣٦.

عشر من تشرين الأول ١٩٤٦ عدّ قوام السلطنة في بيان له ثورة مقاطعة فارس في الجنوب الإيراني "**حركة ديمقراطية في سبيل سعادة الشعب الإيراني ورفاهيته**"(١).

وجد قوام السلطنة نفسه وسط ورطة خطرة لم يكن بوسعه التخلص منها إلا بالانعطاف بشكل حاد نحو اليمين وإنهاء تحالفه مع توده، وهذا ما فعله عندما قدم استقالة وزارته يوم ١٧ تشرين الأول ١٩٤٦ نتيجة لمقاطعة التوديين اجتماعات مجلس الوزراء، بوصفها فرصة مثالية لإبعادهم مع الديمقراطيين عن وزارته، وفي ١٩ تشرين الأول ١٩٤٦ شكل قوام السلطنة وزارته الثالثة بعيداً عن التوديين، وشنت الصحافة الإيرانية حملة شعواء على الديمقراطيين في أذربيجان وكردستان، ولغرض تطبيق الفصول الأخيرة من خطته فقد حدد رئيس الوزراء الإيراني يوم السابع من كانون الاول١٩٤٦ موعداً للمباشرة بالانتخابات، وأصدر بياناً خاصاً أعلن فيه ضرورة نشر القوات الحكومية في جميع أنحاء البلاد تحت ذريعة المحافظة على النظام وحماية الأمن وتأمين حرية انتخابات الدورة الخامسة عشرة للمجلس الإيراني، وبدأت العملية بإعادة السيادة الإيرانية إلى سائر أنحاء المملكة، ففي أوائل تشرين الثاني ١٩٤٦ أستأنف الجيش الإيراني تسليح معارضي حكومة تبريز، وفي الرابع عشر من الشهر نفسه وجه قوام السلطنة قواته المزودة بالمدفعية إلى مدينة زنجان، إحدى أهم معاقل الديمقراطيين، مما عدّه الأذربيجانيون مخالفة واضحة للاتفاقية السابقة بين الطرفين، إلا أن ذلك لم يمنع من تنفيذ المراحل الأخيرة من الخطة في احتلال تبريز نفسها(٢).

إثر دخول الجيش الإيراني مدينة زنجان أذاع راديو تبريز، بأن جميع الاتفاقيات التي أبرمت بين حكومة طهران وقادة الرأي في تبريز قد أصبحت ملغاة، وان الأذربيجانيين مصممون على الدفاع والمقاومة وأن كلفهم الشيء

---

(١) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٧٣٧-وع، كتاب القنصلية الملكية العراقية في تبريز المرقم ٢/ ١/ ٣٩ في ٤/ ١١/ ١٩٤٦، الوثائق ٤٣٨-٤٤١؛ "الأخبار" (جريدة)، بغداد، العدد ١٧٤٤ في ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٦.

(٢) للمزيد من التفاصيل يراجع: طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص ٢٠٩-٢١٣.

الكثير، وصرح الجنرال رازم آرا، رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإيراني عند وصوله إلى زنجان "**إن الهدف من إرسال نجدات تابعة للجيش الإيراني إلى زنجان هو التمهيد لدخول القوات الإيرانية إلى تبريز**"(١).

بدأ الجيش الإيراني بالسيطرة على مداخل الطرق الاستراتيجية التي تربط العاصمة بأذربيجان منذ اليوم العاشر من كانون الأول ١٩٤٦، في حين أصدرت الحكومة الإيرانية أوامرها للفرق العسكرية (الثالثة والرابعة والثانية عشر) للزحف شمالاً، وكان هدف الفرقة الثالثة مدينة تبريز، التي انسحب منها جعفر بيشه وري وزملائه إلى الأراضي السوفيتية، وسيطرت عليها القوات الحكومية بعد أن أعلن حاكمها في برقية له إلى الحكومة المركزية استسلام أذربيجان، وبذلك لم تلق القوات الإيرانية سوى مقاومة ضئيلة أثناء زحفها الذي خلف آلاف الضحايا وهروب عشرات الآلاف من الأذربيجانيين إلى الأراضي السوفيتية آنذاك(٢).

توالت الأحداث السياسية بسرعة، فكان سقوط أذربيجان بأيدي القوات الإيرانية حدثاً مفاجئاً لأهالي مها باد، فقد أحتج قاضي محمد يوم ١١ كانون الأول ١٩٤٦ على قرار حكومة تبريز بإفساح المجال للقوات الإيرانية بالدخول إلى المنطقة، ولكن ذلك لم يمنع القوات الحكومية من التوجه نحو كردستان، التي زحفت الفرقة الرابعة باتجاهها ولاقت مقاومة شديدة، اضطرت الحكومة الإيرانية تعزيز قواتها بالفرقة الثالثة التي زحفت غرباً بعد الانتهاء من احتلال تبريز للتعاون مع الفرقة الرابعة للقضاء على المقاومة الكردية، ولعدم تكافؤ القوى سقطت الجمهورية الكردية أواخر كانون الأول ١٩٤٦، واعتقلت السلطات

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي الملف ة / ٢/ ٥، التسلسل ٧٣٧-وع، كتاب وزارة الخارجية العراقية سري ومستعجل الرقم ش / ٢٧٣/ ٢٧٣/ ٤/ ١٥٨٤٩ في ١١ كانون الأول ١٩٤٦، الوثيقة رقم (٤٩٢)؛ "البلاد" (جريدة)، بغداد، العدد، ٢٩٥٨ في ٩ كانون الأول ١٩٤٦.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة / ٢/ ٥، التسلسل ٧٣٧-وع، كتاب وزارة الخارجية العراقية سري / س/ ٢٧٣/ ٢٧٣ / ٤/ ١٦٣٧٢ في ١٧ كانون الأول ١٩٤٦، الوثيقة رقم (٤٩٠)؛ جنايات دوهزار وبانصد ساله شاهان إيران، أزانتشارات روزنامة "راه إتحاد"، تهران، ١٣٥٠، ص ٩٠-٩٦.

الإيرانية قادة الجمهورية وصدرت الأحكام بإعدام قاضي محمد وأخيه وأبن عمه في الثلاثين من آذار١٩٤٧ وسيق الآخرون إلى زنزانات السجون[١].

كان نظام الحكم الذاتي، الذي تمتعت به كل من أذربيجان وكردستان فريداً من نوعه، إذ كان استقلالاً ذاتياً لا يمس السيادة الوطنية، مع أن بعضاً آخراً عدّ هذا الاستقلال استقلالاً تاماً نتيجة لعقد اتفاقية التحالف والصداقة بين النظامين في ٢٣ نيسان ١٩٤٦ وإقامتهما علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتي، وإرسالهما البعثات الثقافية إليه، فضلا عن انفراد كل منهما بعلم خاص يختلف عن علم الدولة المركزية[٢].

إن عملية القضاء على تحركات الشعوب غير الفارسية في إيران وان أحدثت جزراً في حركة التحرر الوطنية ولم تغير شيئاً في سياسة الدولة تجاهها، إلا أنها بعثت في نفوس الإيرانيين الأمل بالحرية والسعادة والتحرر من السيطرة الأجنبية، وهذا ما حدث في المعارضة لامتيازات النفط الأجنبية في إيران.

ثالثاً: المعارضة الوطنية لامتيازات النفط الأجنبية (حركة مصدق):

بعد انسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الإيرانية والسيطرة على الأوضاع الداخلية الإيرانية بإنهاء تحركات الديمقراطيين في كل من أذربيجان وكردستان وحوادث الجنوب الإيراني، كان لابد من أجراء الانتخابات للدورة البرلمانية الخامسة عشرة للنظر في الاتفاقية السوفيتية- الإيرانية المنعقدة بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤٦ حسبما أشار إلى ذلك أحد بنودها للبت بها خلال سبعة أشهر، وفعلاً

(١) د. ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥، التسلسل ٧٣٧-وع، كتاب وزارة الخارجية العراقية سري س /٢٧٣/ ٢٧٣/ ٤/ ١٦٣٧٢ في ١٧ كانون الأول ١٩٤٦، الوثيقة رقم (٤٩)؛ كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص ٢٦٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل، يراجع: "خه بات - النضال" (جريدة)، بغداد، العددان ٤٠١و٤٠٩ في ٤ و٨ كانون الثاني ١٩٦١.

بدأت الانتخابات في كانون الأول ١٩٤٦، وعقد المجلس في حزيران ١٩٤٧ بعد الانتهاء من الانتخابات، لكن قوام السلطنة ساوم وماطل كثيراً في عرض الاتفاقية على المجلس الإيراني، وبعد تلكوء طويل عرضها يوم ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٧[١]، الأمر الذي أثار زوبعة صاخبة من المناقشات داخل المجلس، انتهت برفضها، بوصفها لا تتفق مع قانون الثاني من كانون الأول ١٩٤٤، بأغلبية (١٠٢) صوت مقابل صوتين فقط، وأتخذ المجلس قراراً كان له ألأثر الأكبر في سياسة إيران النفطية والدولية، وليصبح قانوناً أشتمل على مايأتي:

١ - اعتبار الاتفاقية التي عرضت على المجلس اتفاقية باطلة.

٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستغلال التجاري لمصادر الثروة الوطنية في المستقبل.

٣ - عدم منح الحكومة الإيرانية الامتيازات النفطية لأية دولة أجنبية.

٤ - تخويل الحكومة الإيرانية الدخول في محادثات مع الحكومة السوفيتية لبيع النفط بعد خمس سنوات فيما إذا استخرج النفط في شمال البلاد بشرط أن تعرض نتائج المباحثات على المجلس.

٥ - مفاوضة شركة النفط الانكلو- إيرانية لغرض الحصول على نصيب أكبر من أرباحها[٢].

وبما أن السياستين البريطانية والأمريكية لا تختلفان في نظرتهما للخطر في إيران، عملت بريطانيا على تثبيت المصالح الأمريكية، كذلك أبدى الشاه خلال زيارته لواشنطن عام ١٩٤٩ رغبة في الحصول على المساعدات الاقتصادية

---

(١) فشل قوام السلطنة في كسب ثقة المجلس بحكومته بعد القضاء على حركات التحرر للشعوب غير الفارسية، فاستقالت حكومته في كانون الأول ١٩٤٧، ليشكل بعده إبراهيم حكيمي الوزارة مباشرة والتي استمرت حتى ٨ حزيران ١٩٤٨، شكل على إثر استقالتها عبد الحسين هجير وزارته التي صادق عليها المجلس في ٢٩ حزيران ١٩٤٨، إلا إنها لم تستمر سوى أربعة أشهر فقط دون أن تؤدي عملا ذا شأن، مما دفع الشاه لتكليف محمد سعيد بتشكيل الوزارة الجديدة في تشرين الثاني ١٩٤٨.

(٢) عن نص القانون. يراجع: J.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol.II, p.280.

والعسكرية، لهذا سارت سياسة إيران الخارجية منذ عام ١٩٤٩ ضمن الخطوط العامة التي رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مما ولد ردود فعل جماهيرية قوية، إذ اتخذت الحركة المناهضة مداً جماهيرياً واسعاً كان من نتائجه تعرض الشاه إلى محاولة اغتيال في ٤ شباط ١٩٤٩ داخل جامعة طهران من قبل مصور صحفي يدعى (فاخر آري)، كان يعمل لحساب صحيفة "راية الإسلام"، الأمر الذي استغله الشاه للقيام بعملية ضرب الحركة الوطنية والمعارضة الداخلية، فأعلن الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد وألقى بالمعارضة السياسية في السجون وعدّ حزب تودة حزباً ملغياً وغير قانوني لاتهامه بتنفيذ المحاولة، وانتخبت في ظل الأحكام العرفية جمعية تأسيسية، نظمها الشاه نفسه، وافقت على تأسيس مجلساً للشيوخ، وأعيدت الأراضي الملكية ثانية للشاه، وبذلك جعل الشاه من محاولة الاغتيال تلك انقلابا استبداديا عطل من خلاله الكثير من الصحف[١].

استنادا إلى الفقرة (٥) أعلاه طرحت قضية النفط على المجلس الإيراني، وبعد مناقشات استمرت أكثر من ستة أشهر بين الحكومة الإيرانية وممثلي شركة النفط الانكلو- إيرانية تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تكميلية في السابع عشر من تموز ١٩٤٩ أطلق عليها أسم اتفاقية **"كاس-كلشائيان"** التي أبقت مسألة تعديل أو إلغاء شركة النفط الانكلو-إيرانية من غير حل حاسم على الرغم من إجراء تعديلات معينة في العلاقات المالية بين الشركة والحكومة الإيرانية[٢].

خلال الأيام الأخيرة من دورة المجلس الخامسة عشرة عرضت الاتفاقية عليه، إلا أنها لم تصطدم بمعارضة شديدة أجلت النظر في قضية النفط إلى المجلس القادم حسب، بل زعزعت الثقة بحكومة محمد سعيد التي قدمت استقالتها في آذار ١٩٥٠، الأمر الذي دفع الشاه لتكليف علي منصور بتشكيل

---

(١) مهربان فرهمند، الثورة المسروقة في إيران، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤، ص ٤٦- ٤٧.

(٢) يراجع نص الاتفاقية في: Royal In Stitute of International Affairs, 1951, Edited By D.Folliot, London, 1954, pp.471-475.

الوزارة الجديدة، ونظراً لإدراك الأخير استحالة موافقة المجلس على الاتفاقية المذكورة في دورة المجلس السادسة عشرة التي افتتحت في شباط ١٩٥٠، حاول الالتفاف على المجلس من خلال الدعوة إلى تشكيل لجنة مختلطة في ٢٢ حزيران ١٩٥٠ تألفت من (١٨) عضواً لدراسة لائحة النفط، وتقديم المقترحات بخصوصها، إلا أن المعارضة داخل المجلس الإيراني تصدت لتلك السياسة، وبعد مشادات حادة بين الأعضاء ورئيس الوزراء الإيراني حول الموضوع، قدم الأخير استقالة حكومته بشكل مفاجئ يوم ٢٦ حزيران ١٩٥٠ وعين خلفاً له الجنرال علي رازم آرا، رئيس أركان حرب الجيش الإيراني، رئيساً للوزراء[١] لغرض فرض وضع ديكتاتوري جديد في إيران.

ماطلت الحكومة الجديدة في عرض الاتفاقية على المجلس الإيراني، في حين كانت لجنة النفط منهمكة ليلاً ونهاراً في دراستها لتقدم تقريرها الخاص يوم الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٠ معلنة من خلاله إن الاتفاقية لا تلبي مصالح إيران في نفط الجنوب، وحث الدكتور مصدق، رئيس لجنة النفط، النواب على الدفاع عن حقوق الإيرانيين وتأميم النفط مخاطباً إياهم بقوله ".... **لم يكن أمامكم من خيار سوى انتزاع حقوق الشعب الإيراني بالكامل، وهذا لا يتم إلا بتأميم صناعة النفط في جميع أنحاء البلاد**"[٢]. غير أن رئيس الوزراء الإيراني دافع بحماس شديد عن الشركة أمام المجلس، وانتقد بشدة الذين يطالبون بتأميم النفط الإيراني مؤكداً "**إن إيران لم يكن باستطاعتها أن تدير مصنعاً وطنياً للاسمنت**" وأن "**المواطن الإيراني لا يستطيع أن يصنع لولباً صغيراً فكيف يستطيع أن يدير شؤون النفط**"[٣].

---

(١) E.A Bayne, "Crisis of Confidence in Iran", Foreign Affairs, No.4, July 1957, p.582.

(٢) مقتبس في: روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة، ١٩٨٤، ص ٢١٨.

(٣) مقتبس في: أحمد خليل الله مقدم، من أجل توعية جيل الشباب، تحليل لنضال تأميم النفط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة (١٢)، بغداد، ١٩٨٣، ص ٥.

ولخشية الحكومة الإيرانية من العواقب التي تترتب على رفض المجلس للاتفاقية، قام وزير المالية الإيراني يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٥٠ بسحب اللائحة النفطية من المجلس بصورة مفاجأة، وأعلن عن رغبته بالاستمرار في المفاوضات مع الشركة بمساعدة لجنة جديدة من تسعة أعضاء، فضلاً عن مندوبي الحكومة، لحسم قضية النفط، الأمر الذي أثار سخط مجلسي النواب والشيوخ معاً، ولرغبة مجلس النواب في حسم القضية أتخذ قراراً بالإجماع أيد فيه قرار لجنة النفط الخاصة، ومما عزز موقف المعارضة الإيرانية توصل شركة (أرامكو) إلى إتفاق مع الحكومة السعودية حول مناصفة الأرباح في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٠، وبعد أن تلاشت إمكانية التوصل إلى حل وسط، وفي محاولة منه لقطع الطريق أمام لجنة النفط، أحال رازام آرا قضية النفط إلى لجنة من الخبراء، التي أوضحت في تقريرها إلى الحكومة الإيرانية معارضتها لفكرة التأميم لأسباب فنية وسياسية، في حين ألقى رئيس الوزراء الإيراني خطاباً مطولاً في المجلس يوم ٣ آذار ١٩٥١ أشار خلاله إلى الصعوبات الاقتصادية والفنية والقضائية والسياسية، وتمادى كثيراً عندما أعلن في الخامس من آذار ١٩٥١ في مؤتمر صحفي له ما نصه: **"أن أي عمل فوري يتخذ حول قضية النفط، ويتجاهل نصيحة السلطات الحكومية يعد عملاً خيانيا"**[١].

عمت إيران موجة عارمة من التظاهرات تأييداً لمصدق ولجنة النفط، الأمر الذي أقنع الحكومة البريطانية لعمل شيء ما لتدارك الوضع في إيران، لذلك بادر السفير البريطاني في طهران مع ممثل شركة النفط الانكلو إيرانية أن يعرضا على رئيس الوزراء الإيراني في اليوم نفسه صيغة مناصفة الأرباح كحل مناسب لإنهاء الأزمة النفطية، إلا إن هذا العرض جاء متأخراً جداً، فقبل أن يتمكن رازم آرا من مناقشة العرض المقدم له مع المجلس الإيراني تعرض إلى عملية اغتيال كلفته

---

(١) R. Greaves, "1942-1976: The Reign Of Muhammad Shah" in Book, "Twentieth century Iran", Edited By H.Amirsadeghi, London, 1977, pp.71-74; L.P.Elwell-Sutton, Op. Cit, p.207.

حياته يوم ٧ آذار ١٩٥١، وفي اليوم التالي اتخذت اللجنة النفطية قراراً بتأميم شركة النفط الانكلو - إيرانية[١]. وهنا كانت بداية الحسم التاريخي لقضية النفط التي جرت خلفها أحداث سياسية خطيرة اتسمت بها المرحلة اللاحقة.

صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥١ على قرار التأميم بأغلبية (١٠٦) صوت وإبرام قرار التأميم، في حين صادق عليه مجلس الأعيان في ٢٠ آذار ١٩٥١، ووضعت لجنة النفط في السادس والعشرين من آذار ١٩٥١ قانوناً آخر بخصوص تنفيذ قرار تأميم صناعة البترول في إيران وسحب يد شركة النفط الانكلو إيرانية، تضمن تسع مواد[٢] وافق عليه مجلس النواب في ٢٨ نيسان ١٩٥١، وبعد يومين صادق عليه مجلس الأعيان، وقدم القانونان إلى الشاه، الذي اضطر إلى توقيعهما رغم تدخل السفير البريطاني ومحاولته إقناعه بالتريث أملاً في حدوث تغييرات وإنهاء التوتر المستحكم بين الطرفين، وهكذا صدر القانونان في الأول من آيار ١٩٥١[٣].

لم تستطع حكومة حسين علاء، التي تشكلت يوم ١٢ آذار ١٩٥١ نتيجة اغتيال رازم آرا، السيطرة على الحالة المضطربة في إيران، فضلاً عن ذلك إنها لم تحظ بتعاون جدي من لدن المجلس الإيراني، مما دفع رئيس الوزراء الإيراني إلى تقديم استقالته في ٢٧ نيسان ١٩٥١، وعندها كانت الأنظار موجهة نحو الدكتور مصدق، وفي جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٥١ انتخب مجلس النواب الدكتور مصدق، زعيم الأقلية وصاحب مشروع صناعة النفط، رئيساً للوزراء

---

(١) R.Bayne, Op. Cit, p.583; L.P.Elwell- Sutton, Op.Cit, pp. 207-208 ؛ أحمد خليل الله مقدم، المصدر السابق، ص ١٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن مواد القانون. يراجع : Royal Institute of International Affairs, pp.481-482; L.P.Elwell.Sutton, Op.Cit, pp.216-217.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة / ٣/ ٥، التسلسل ٣٢٤، تقرير أسبوعي سري من السفارة الملكية العراقية بطهران المرقم ٢/ ١/ ٣١٥ في ٧ آيار ١٩٥١، الوثيقتان (٤٧و٤٨).؛ L.P.Elwell.Sutton, Op.Cit, p.215

بأكثرية (٧٩) صوتاً، وفي اليوم التالي صادق مجلس الأعيان هو الآخر لصالحه، إلا أن مصدقاً أشترط على المجلسين تأميم شركة النفط الانكلو إيرانية شرطاً أساسياً لقبوله منصب رئيس الوزراء، فكان تأميم النفط الإيراني أول خطوة بعد توليه هذا المنصب يوم ٢٩ نيسان ١٩٥١ وحصل على ثقة المجلس الإيراني لأول مرة بالإجماع يوم ٦ آيار ١٩٥١[١].

تضمن منهاج وزارة الدكتور مصدق، مادتين أساسيتين أولهما تنفيذ قانون صناعة النفط في أنحاء البلاد كافة وتخصيص إيراداته لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وثانيهما: تعديل قانون انتخابات المجلس الإيراني والمجالس البلدية[٢]. ومن الجدير بالذكر إن إيران كان ينقصها تهيئة أغلب مستلزمات تأميم الصناعة النفطية آنذاك، وهذا ما يدفعنا إلى القول إن عنصر الوقت كان مهماً جداً في ظل تلك الظروف لحسم الأمور وبسرعة، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن تأميم النفط الإيراني ولد ردود فعل قوية لدى الحكومة البريطانية، لأنها وجدت فيه عملاً سلبها امتيازات وأرباحا هائلة كانت تنهبها قبل التأميم، فضلاً عن أنها كانت ترى فيه مثالاً سيلهم شعوب البلدان الأخرى التي ما زالت تحت ظل الاحتكارات الأجنبية ويدفعها إلى التوجه نحوه.

ولدّت قضية تأميم النفط الإيراني أزمة في العلاقات البريطانية- الإيرانية، لاسيما أن الحكومة الإيرانية رفضت الطلبات المتعددة للحكومة البريطانية والشركة طيلة شهر آيار ١٩٥١، المتعلقة برفضها لإلغاء الامتيازات السابقة واحتفاظها بحقها في التحكيم، في حين أجابت الحكومة الإيرانية في ٢٠ آيار ١٩٥١ رفضها لمبدأ التحكيم، مؤكدة بأنها ملزمة بتنفيذ قانون التأميم الذي يستند

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٣/ ٥، التسلسل ٣٢٤، تقرير سري من السفارة الملكية العراقية بطهران إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/ ٣١١ في ٧ آيار ١٩٥١، الوثيقتان (٥٢و٥٣)؛ R.Graham, Op.Cit, p.65.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٣/ ٥، التسلسل ٣٢٤، تقرير السفارة الملكية العراقية بطهران إلى وزارة الخارجية العراقية سري برقم ٢/ ١/ ٣١٥ في آيار ١٩٥١، الوثيقة رقم (٤٩).

إلى حق سيادة الأمة، كذلك إن الاتفاقيات الخاصة لا تستطيع الحيلولة دون تنفيذ هذا الحق الذي لا يمكن الرجوع به إلى التحكيم، وليس من صلاحية أي دولة النظر في هذا الموضوع، لذلك أوفدت الحكومة الإيرانية السيد أمير علائي، وزير الاقتصاد الإيراني، إلى الأحواز ليقوم بإدارة الولاية وليشرف على تنفيذ عملية تأميم صناعة النفط وسحب صلاحية شركة النفط الانكلو- إيرانية[١].

بالمقابل أوعزت الشركة والحكومة البريطانية إلى حوالي (٢٨٠٠) شخصاً من الخبراء والموظفين البريطانيين بالاستقالة الجماعية في حزيران ١٩٥١ لغرض إحراج مركز الدكتور مصدق نتيجة إيقاف العمل في كافة مؤسسات النفط والقاء تبعية ذلك على إيران، وكانت الحكومة البريطانية قد تقدمت في ٢٦ آيار ١٩٥١ بشكوى إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي واتهمت الحكومة الإيرانية بالإخلال بالمواثيق الدولية، وأصدرت المحكمة حكمها في ٥ تموز ١٩٥١ باشتراك الطرفين لحل القضية وتجنب أي تصرف يمنع الشركة من ممارسة أعمالها، وعرضت بريطانيا الموضوع على مجلس الأمن الدولي، الذي أجل النظر في النزاع إلى أن تبت فيه محكمة العدل الدولية، التي صدر قرارها أخيراً برفض الشكوى البريطانية وتأييد وجهة النظر الإيرانية، وعدت النزاع من اختصاص المحاكم الإيرانية، وفي الوقت نفسه رافق تطور الأحداث الإيرانية تهيؤ بريطانيا لحركة مسلحة لإفشال قرار التأميم الإيراني، ولم تتردد باستخدام القوة العسكرية لإرغام إيران على العدول عن قرارها، إلا أن بريطانيا تراجعت عن خطتها باحتلال حقول النفط الإيرانية بسبب الاعتراضات الأمريكية وخشيتها من وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب إيران، ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية استمرت بتدخلها في الشؤون الداخلية الإيرانية عن طريق موظفي قنصلياتها في المدن

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٣/ ٥، التسلسل ٣٢٥، تقرير أسبوعي سري عن إيران من السفارة الملكية العراقية بطهران إلى وزارة الخارجية العراقية برقم ٢/ ١/ ٣٧٣ في ٣ حزيران ١٩٥١، الوثيقة رقم (٨٨)؛ Royal Institute Of International Affairs, pp.486.

الإيرانية بإثارة وتحريض السكان في المدن والعشائر ضد الحكومة الإيرانية، التي أقدمت على غلق تلك القنصليات اعتباراً من كانون الثاني ١٩٥٢(١).

بدأت في ظل تلك الظروف انتخابات الدورة السابعة عشر للمجلس الإيراني في شباط ١٩٥٢ التي حصلت فيها المعارضة الإيرانية على اغلب المقاعد في المجلس، مما جعل الدكتور مصدق يواجه خلال العامين ١٩٥٢و ١٩٥٣ مشاكل جمة على الصعيد الداخلي، تمثلت في الخلافات بين مصدق والشاه حول إلغاء الحق اللا مشروع الذي يتمتع به الشاه بتعيينه وزيراً للحربية ورغبة مصدق في تولي هذا المنصب بنفسه، فضلاً عن مطالبة الأخير بمنحه صلاحيات كاملة، تلك المقترحات التي رفضها الشاه، مما دفع بالدكتور مصدق إلى الاستقالة يوم ١٧ تموز ١٩٥٢، في حين اختار الشاه قوام السلطنة لتشكيل الوزارة التي لم تستمر سوى أربعة أيام فقط، بسبب الانتفاضة الشعبية التي حدثت يوم ٢١ تموز ١٩٥٢ رداً على استقالة الدكتور مصدق، وطالبت بإعادته إلى الوزارة ثانية، وهذا يعني حصول الأخير على السلطات الاستثنائية لمدة ستة أشهر وتسميته وزيراً للحربية بالوكالة ومن ثم الإشراف على شؤون القوات المسلحة الإيرانية، كذلك واجهت إيران مشاكل اقتصادية ومالية كبرى نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية على الحكومة الإيرانية ومقاطعة بريطانيا والعالم للنفط الإيراني، فكانت بمثابة صفعة غير متوقعة لائتلاف حكومة الدكتور مصدق(٢).

انتهى مصدق من تشكيل حكومته الجديدة في السادس والعشرين من تموز ١٩٥٢، وفي اليوم التالي قدم منهاج حكومته إلى المجلس الإيراني بتسع نقاط تضمنت إصلاح قانون الانتخابات لمجلس الأمة والبلديات وإصلاح الشؤون

---

(١) للتفاصيل. يُراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠-١٩٥٣، ص ١٥٦-١٦٣، ٢٢٨.

(٢) M.R.Pahlavi, Mission For My Country, London, 1961, p.94; N.Rkeddie, Iran Religion, Politics and Society, London, 1980. pp.217-218;

رحيم زهتاب فرد، غوغاي نفت بيش بيتي هاي تلخ سياسي، تهران، بی تا، ص ١٣٤-١٣٥.

المالية وتعديل الميزانية والتقليل من المصروفات وإصلاح الشؤون الاقتصادية بمضاعفة الجهد الإنتاجي وتوسيع نطاق العمل وتعديل قوانين الضرائب وأنظمة المصارف واستثمار موارد البلاد النفطية، فضلاً عن الإصلاحات الأخرى في المجالات القضائية والعسكرية والثقافية والصحية والتربوية والصحافة، ونال مصدق بعد ذلك موافقة مجلسي النواب والشيوخ على منحه صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر لمساعدته في تحقيق إصلاحاته المذكورة[١]. ولهذا فأن التطورات التي حصلت في إيران بعد عودة مصدق إلى السلطة ثانية كانت نتيجة منطقية للنصر الذي حققه في معركته السياسية مع البلاط.

أولى مصدق اهتماما كبيراً لمعالجة المشاكل الاقتصادية بالاعتماد على حل أزمة النفط المعلقة مع بريطانيا، الأمر الذي اضطره لإحياء المفاوضات مع الحكومة البريطانية في آب ١٩٥٢ بعد توقفها، إلا أن ذلك لم يجد نفعا، لرفض الجانب البريطاني كافة المطالب التي حاول مصدق التوصل لها، مما دفع مصدق إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٢ وإنزال العلم البريطاني من بناية السفارة البريطانية في طهران، ومع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل عام ١٩٥٣ للقيام ببعض المساعي لتحريك الجمود الذي خيم على النزاع النفطي بين بريطانيا وإيران، إلا أن جهود الوساطة الأمريكية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتسوية النزاع أخفقت أيضاً وتبنى الأمريكان موقفاً مضاداً من التأميم نتيجة فشلهم في التوسط بين الطرفين، وهذا ناتج من خشية الولايات المتحدة الأمريكية من أن يدفع تأميم النفط الإيراني أقطار نفطية أخرى في الشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوة مماثلة لها، مما يهدد مصالحها النفطية في المنطقة، وقلقها من أن ينتج عن أوضاع إيران المتدهورة اقتصادياً انقلاب شيوعي تفقد البلاد استقلالها على أثره[٢].

---

(١) توجد تفاصيل وافية عن استخدام مصدق صلاحياته في تطبيق برنامجه الإصلاحي في:
فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٥١-١٩٦٣، إطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٣، ص ١٤١-١٥٩.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٥/٣/٥، التسلسل ٣٢٩، تقرير السفارة الملكية العراقية=

في غمرة تطورات الأحداث بدأت التناقضات الداخلية في إيران تتزايد بسرعة، فبدأت الخلافات بين مصدق وأعضاء الجبهة الوطنية البارزين، لمعارضتهم السياسة التي أنتهجها مصدق بخصوص تمديد الصلاحيات الممنوحة له لمدة سنة أخرى، فضلاً عن المؤامرات التي كانت تحاك من لدن البلاط الإيراني وكبار الشخصيات العسكرية التي زعزعت الاستقرار الداخلي، كذلك إن الخلاف بين مصدق والكاشاني، رجل الدين المعروف والمؤيد لمصدق منذ البداية، قد وصل إلى أشده، الأمر الذي جعله يعمل لإسقاط مصدق، حيث كان الكاشاني قد شكل نفوذه دولة داخل دولة، وكان منزله أكثر نشاطاً من وزارة، لذلك تكالبت على مصدق كل القوى في حقبة تمثلت فيها صحوات الأحزاب وحرية المظاهرات والإضرابات[١].

حتمت الأوضاع الداخلية والخارجية الصعبة تعاون القوى الوطنية الإيرانية لتجاوز تلك الصعوبات، ولكن سياسة مصدق منعت هذا التعاون، مما أفقد الحكومة فرصة المجابهة القوية لمخططات التأمر، في حين اتضح لمصدق أن المجلس الإيراني في دورته السابعة عشر ظل بؤرة مضادة للحكومة، لاسيما بعد أن قدم ممثلو الجبهة الوطنية في تموز ١٩٥٣ استقالتهم من المجلس، فطرح مصدق آنذاك حل المجلس الإيراني للاستفتاء، الذي جرى فعلاً خلال المدة ٣-١٠ آب ١٩٥٣، وحصل مصدق على ٩٩٪ من الأصوات إلى جانب سياسته، وعليه أعلن حل مجلس الشورى الوطني يوم ١٢ آب ١٩٥٣ وأصبح القائد الذي لا منازع له في إيران، مما أضطر الشاه وزوجته ثريا للجوء إلى مقرهما في (رامسر) على ساحل بحر قزوين، وفي الوقت نفسه حاول الشاه من هناك استغلال

=بطهران سري برقم ٢/ ١/ ٨١٠ في ٢١ تشرين الأول ١٩٥٢، ، الوثيقة رقم (٢٥٣) ؛الملف نفسه، كتاب السفارة الملكية العراقية بطهران إلى وزارة الخارجية العراقية برقم ٢/ ١/ ٨٢٨ في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢، الوثيقتان رقم (٢٤٥و٢٤٦)؛ C.W. Hamilton, American and Oil in the Middle East, Taxas, 1962. pp.50-51.

(١) بيجن جزني، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٨.

فرصة حل مجلس الشورى الوطني ليصدر مرسومين ملكيين يوم **١٣** آب **١٩٥٣** نص أحدهما على إقالة الدكتور مصدق من الوزارة الإيرانية، بينما نص الآخر على تعيين الجنرال زاهدي، رئيساً للوزراء بدلاً من مصدق، وأرسل الشاه العقيد رياحي، قائد الحرس الشاهنشاهي، ليلة ١٦ آب **١٩٥٣** لإبلاغ مصدق بالمرسومين، مما عده الأخير انقلاباً ضده، فأمر بإلقاء القبض على رياحي ونزع سلاح الحرس الشاهنشاهي وتم اعتقال ضباطه، وعند سماع الشاه بتلك الإجراءات الحكومية هرب مع زوجته ثريا بطائرته الخاصة إلى بغداد ومن ثم إلى روما، مما تسبب باندلاع تظاهرات واضطرابات قام المتظاهرون من خلالها بإنزال تماثيل وصور الشاه من الساحات العامة وتدميرها[١].

بالمقابل كانت هناك بوادر خفية تعمل عملها للتآمر ضد مصدق والإطاحة به فقد تحركت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بمساعدة ضباط الحرس الملكي والجنرال زاهدي يوم **١٩** آب **١٩٥٣** لتنفيذ خطة إسقاط مصدق التي وضعت في سويسرا والمنفذة بواسطة كيرمت روزفلت، العنصر البارز في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والسفير الأمريكي في طهران، الذي عاد إليها في السابع عشر من آب **١٩٥٣**، بينما أرتكب مصدق خطأً فادحاً بإصدار الأوامر للجيش بتفريق المظاهرات بالقوة، مما أفقده أبرز مؤيديه في أحرج لحظاته، وبذلك هيأ الفرصة الثمينة للانقلابيين للتحرك بسهولة، إذ شهدت طهران تدفق جموع من المرتزقة يقودهم شلة من الأشقياء وهم "**يمسكون من دون ريب جيوبهم حيث استقرت الأجور الأمريكية**"[٢]. ودارت مواجهات دموية لأكثر من تسع ساعات بين القوات المؤيدة لمصدق وقوات زاهدي، انتهت بانتصار الأخير واستسلام مصدق لقادة الانقلاب بعد يوم واحد من وقوعه، ثم عاد الشاه لإيران في الثاني

---

(١) للتفاصيل. يُراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠-١٩٥٣، ص ٢٣٢-٢٣٤.

(٢) فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية......، ص ١٩٧- ١٩٨. وللتفاصيل عن انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣. يُراجع: S.Zabih, The Mussadegh Era, Chicago, 1982, PP.120-126.

والعشرين من أب ١٩٥٣، في حين قُدّم مصدق للمحاكمة بتهمة "الخيانة العظمى" وحكم عليه بالسجن لثلاث سنوات، وضع بعدها تحت الإقامة الجبرية في داره بضواحي طهران حتى وفاته عام ١٩٦٧، وبذلك طويت صفحة مثيرة ومشرقة من صفحات النضال الوطني الإيراني ضد التغلغل الأجنبي في إيران وديكتاتورية الشاه، إلا إنها لم تكن الصفحة الأخيرة في تاريخ نضال الحركة الوطنية الإيرانية، التي واجهت السياسة القمعية للشاه بعد عودته للحكم من جديد.

رابعاً: سياسة الشاه الداخلية الجديدة وأثرها في تطور الأحداث:

واجهت حكومة زاهدي، التي جاءت بعد سقوط حكومة مصدق في ١٩ آب ١٩٥٣ مشكلتين ملحتين هما تسوية النزاع النفطي، واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وبما أن الأخيرة كانت تفضل استئناف العلاقات الدبلوماسية أولاً لكونها تسهل المناقشات النفطية المباشرة، لذلك أصدرت كل من إيران وبريطانيا بلاغاً رسمياً في ٥ كانون الأول ١٩٥٣ أعلنتا فيه عن تصميمهما لإعادة العلاقات بين الطرفين، وفعلا وصلت البعثة الدبلوماسية البريطانية إلى طهران بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٥٣.

مهد استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا الطريق لتسوية النزاع النفطي، ففي ٥ آب ١٩٥٤ وقعت الحكومة الإيرانية اتفاقاً مبدئياً مع الكونسورتيوم (إتحاد الشركات النفطية) لمدة خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد ثلاث مرات ولمدة خمسة أعوام لكل مرة.ليجري تقييم الأرباح على أساس المناصفة بين الكونسورتيوم والحكومة الإيرانية، وتوزعت الحصص بين اتحاد الشركات النفطية بنسبة ٤٠٪ لشركة النفط الانكلو-إيرانية و٤٠٪ لمجموعة الشركات الأمريكية و١٤٪ للشركة الهولندية النفطية و٦٪ لشركة البترول الفرنسية[(١)]. وقد عرضت

(١) انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، مراجعة أسعد رزق، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٩٠-٢٠١.

الاتفاقية على المجلس الإيراني يوم ١٠آب ١٩٥٤ وتمت المصادقة عليها يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٥٤ بعد مناقشات كان للحكومة الحظ الأوفر للفوز بها.

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل بشكل سافر في شؤون إيران لفرض هيمنتها الكاملة عليها، فقد كان الشاه بعد الهزة النفسية التي أحدثها له مصدق بحاجة إلى تدعيم مركزه بقوة خارجية، فلم يجد أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تخوض حرباً باردة ضد الاتحاد السوفيتي وتدرك مدى أهمية موقع إيران، وكقوة كبرى تساعده في إيقاف برنامج مصدق للإصلاح الزراعي، وتعيين أعضاء محافظين في معظم مراكز صناعة السياسة الإيرانية تأكيداً لرأي الوطنيين الإيرانيين القائل "**بأن الامبرياليين سيعملون مرة أخرى من خلال أقل العناصر تقدمية في المجتمع**"[1]. وفي ١١ تشرين الأول ١٩٥٥، أعلنت إيران رسمياً ارتباطها بحلف بغداد الموقع في العاصمة العراقية بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥، وهو الحلف الذي دعمته الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من سلسلة الأحلاف التي أقامتها ضد الاتحاد السوفيتي آنذاك، لهذا لم يكن من الغرابة أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل إيران بمشروع المساعدة الفنية أو منحها الهبات والقروض بعد أن اقتنعت جدياً بالتغيير الجذري في سياسة إيران الخارجية عما كانت عليه في عهد مصدق.

بذل محمد رضا شاه جل جهده من أجل تثبيت سلطته، وأول عمل قام به بعد عودته إلى البلاد، هو تكريم قادة الانقلاب بوضعهم في مناصب عليا، فعلى سبيل المثال لا الحصر وضع الجنرال زاهدي في منصب رئيس الوزراء، وعين الجنرال بختياري حاكماً عسكرياً لطهران، والجنرال هدايت رئيسا لأركان الجيش، وفي الوقت نفسه عمل على إعادة هيبة النظام الملكي وتعزيز سلطات العرش الإيراني عن طريق تعزيز سلطته واحتواء القوى الاجتماعية الفاعلة ودعم مؤسساته القمعية وتشديد الضغط على المعارضة ليتجه نحو إقامة الدكتاتورية التي كان يخطط لها

---

(١) Quoted in: R.w. Cottam, Op. Cit, , p.284.

دائماً، فأصدر مجموعة من القرارات التي تلغي القوانين والمراسيم ذات المضامين التقدمية التي صدرت في عهد مصدق، وأقر الأحكام العرفية وشكل المحاكم العسكرية واعتمد على قانون ١٩٣١ في مكافحة الأفكار الاشتراكية، وسحق أحزاب المعارضة ومنها الجبهة الوطنية وتودة[١].

لغرض دعم جهود الشاه في توسيع سلطاته تمت إعادة صياغة النظام السياسي، فاختيار رئيس الوزراء عاد إلى الشاه مرة أخرى وتحول إلى مجرد أداة منفذة لإرادة حاكم البلاد وقراراته التي استهدفت بالدرجة الأساس تعزيز وتطوير جهاز الدولة القائم على المركزية، فأعاد منذ عام ١٩٥٨ تنظيم عدد من الوزارات ومؤسسات الدولة، فضلاً عن قيامه بتحجيم دور مجلس الشورى الوطني بإعادته إلى ما كان عليه في عهد رضا شاه، ورغم الادعاءات بحرية الانتخابات التي كانت تجري فإن تركيبة المجلس كانت تثبت سلفاً، وكان على النواب التوقيع على رسالة استقالة غير مؤرخة قبل أن يأخذوا أماكنهم في المجلس، ومن الطبيعي جداً أن تختفي أية معارضة داخل المجلس الإيراني بعد أن فقد دوره الفاعل والمؤثر واقتصرت مهامه على تشريع ما يريده الشاه فقط، والاهم من هذا كله أن الشاه ضَمَنَ الحصول على بعض الحقوق التي كانت موضع جدل سابقاً مثل حق تعليق أو تأجيل بعض اللوائح القانونية، وحق حل المجلس، الذي أستغله الشاه لصالحه إلى الحد الذي أصبح فيه هذا الحق سيفاً مسلطاً على رأس المجلس[٢].

وبهدف إحكام قبضته على الوضع الداخلي وفرض سيطرته على الحياة الحزبية في إيران، تبنى الشاه عام ١٩٥٧ نظاماً سياسياً جديداً في إيران تمثل في إشراك نظام الحزبين في الحكم بهدف تكوين بنية سياسية منظمة تكون بديلة عن القوى

(١) أروندا إبراهيميان، إيران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد ٢٢، المجلد الثاني، بغداد، ١٩٨٣، ص ٦٣٤.

(٢) فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٥١-١٩٦٣، ص ٢٢٨-٢٣٢.

الاجتماعية والاقتصادية الناشطة في إيران، ومن هذا المنطق كان محمد رضا شاه قد تحدث كثيراً عن ايجابيات نظام الحزبين وأبدى إعجابه بالنظام الحزبي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بوصفهما يملكان حزبين يتنافسان بينهما بالوسائل السلمية المشروعة، وبتكليف منه تم تشكيل حزبين رئيسيين أتخذ الأول أسم "**الحزب الوطني**" والثاني أسم "**حزب الشعب**" وأوكل رئاسة الحزبين إلى أصدقائه المقربين، فالأول ترأسه منوجهر إقبال، رئيس الوزراء الإيراني، والثاني كان تحت زعامة أسد الله علم، وعمل الشاه ما بوسعه لاستقطاب الناس إليهما، إلا أن جهوده فشلت لأن الحزبين كانا حكوميين ولا يعملان لمصلحة الشعب، بل أداة لتنفيذ سياسات الأجانب وبوقاً للشاه، يرددا أحاديثه وتصريحاته، وكانا يتسابقان في تمجيد أعماله وسياسته[١].

ولترسيخ هذا الاتجاه بدأ محمد رضا شاه بتوسيع قواته المسلحة بوصفها أهم الأعمدة الرئيسة لحماية العرش البهلوي وتعزيز قوته، فقام بشراء صفقات كبيرة جداً من مختلف أنواع الأسلحة، وجلب العديد من الخبراء والفنيين لتدريب الجيش، وزاد في الميزانية العسكرية إلى الحد الذي أسس فيه جيشاً بلغ مقداره (٤١٠,٠٠٠) رجل في عام ١٩٧٧، مما جعل إيران تمتلك خلالها اكبر قوة بحرية في الخليج العربي وأحدث قوة جوية في الشرق الأوسط، كما عدَّ الجيش الإيراني خامس اكبر قوة عسكرية في العالم، وفي الوقت نفسه اعتنى برفاهية الضباط والإشراف على تدريبهم ومنحهم رواتب ومخصصات مغرية، وأغدق عليهم امتيازات مادية كالسكن الرخيص والسفر إلى الخارج بين الحين والآخر، وأقام لهم جمعيات تعاونية سهلت لهم الحصول على السلع بأثمان زهيدة، كذلك شمل جميع أفراد الجيش بالضمان الصحي، وغالباً ما كان يرتدي البزة العسكرية أثناء القيام بواجباته الرسمية، وبهذا الشكل أصبح مصير ضباط الجيش مرتبط

---

(١) سيد جلال الدين مدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، طهران، ١٩٩٣، ص٢٩١.

مباشرة بمصير النظام الشاهنشاهي إلى الحد الذي لم يصف الشاه نفسه، في مقابلة له مع أحد الأكاديميين الأمريكان، بأنه الدولة كما فعل لويس الرابع عشر (١٦٤٣-١٧١٥) ملك فرنسا، بل أنه الجيش، في تقليد حقيقي لوالده رضا شاه[١].

ولغرض الوقوف بوجه الحركة الوطنية الإيرانية قام الشاه بتأسيس جهاز خاص في ٢٠ آذار ١٩٥٧ للمحافظة على أمن الدولة وملاحقة قوى المعارضة، عرف باسم "**مؤسسة الأمن والمعلومات الوطنية**" واختصاراً باسم "**سافاك**" التي تجاوزت مهامه واجبات وصلاحيات الشرطة السرية في جمع المعلومات عن أفراد الجيش ومراقبة الشخصيات السياسية والأحزاب والنقابات والصحف، الأمر الذي جعل رئيسه يحتل منصب نائب رئيس الوزراء، وتمتع بسلطة مطلقة، فضلاً عن دوائر أمنية أخرى عمد الشاه إلى تأسيسها ومنها "دائرة التفتيش الإمبراطورية" عام ١٩٥٨، **التي اهتمت بمراقبة نشاطات السافاك وحماية النظام السياسي من المؤامرات العسكرية، وهناك** "مكتب جي تو .**J٢**" المؤسس على غرار "**المكتب الثاني الفرنسي**" منذ العام ١٩٣٣، التي تقتصر مهامه الاستخبارية داخل الجيش على مراقبة كل من السافاك ودائرة التفتيش الإمبراطورية معاً[٢]. اذ كان الشاه يهدف من وراء تعدد الأجهزة الأمنية الحصول على المعلومات المطلوبة من داخل الجيش أو خارجه، إلى الحد الذي لم يصبح فيه السافاك يمثل "**دولة داخل الدولة الإيرانية**" حسب، بل أصبح يشكل خطورة على حياة الشاه نفسه.

تعرضت الجبهة الوطنية وحزب تودة، فضلاً عن المنظمات الأخرى إلى الحملات القمعية المركزة بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣، ولم تسلم منها حتى الاتحادات النقابية الإيرانية التي منعت أنشطتها النقابية لضمان عدم توحيد المنظمات العمالية وحرمانها من حرية العمل، في حين دفعت ساعات العمل الطويلة وانخفاض الأجور والغياب الفعلي للضمان الاجتماعي للعمل، العمال

---

(١) اروندا إبراهيميان، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ٦٥٩-٦٦١.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٦١؛ طلال مجذوب، المصدر السابق، ص ٣٦١-٣٦٢.

إلى الاحتجاج والتحرك ضد الإجراءات التعسفية للسلطة التي واجهته بالمزيد من القمع، وفي الاتجاه نفسه تحولت الحركة الطلابية الإيرانية إلى واحدة من الشرائح المثقفة الفاعلة على الساحة الإيرانية لتصبح مرتعاً خصباً لدعايات الأحزاب السياسية والجبهة الوطنية، في حين أصبحت جامعة طهران أحد أهم معاقل المعارضة الرئيسة بتنظيمها للمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية، مما عرضها لإجراءات قاسية من لدن السلطة الحاكمة أفقدتها استقلاليتها السابقة، كذلك شملت تلك الإجراءات فئات وطبقات أخرى في المجتمع الإيراني ومنها العشائر والقبائل، التي ظلت تمثل قوى سياسية مهمة ونشطة لا يمكن تجاهلها زمناً طويلاً، مما أثر في تعامل الأوساط الحكومية مع الانتفاضات الفلاحية التي عوملت بقسوة متناهية[١].

ومع أن الشاه أصبح القوة الأساسية في البلاد في ظل مجيء وزارات لم تكن بمستوى القدرة في السيطرة على الأوضاع الداخلية، إلا أنه لم يستطع تجنب عواقب السخط الشعبي المتفاقم، الأمر الذي أضطره أخيراً إلى الاعتراف بخطورة الوقوف بوجه المعارضة الإيرانية وجنوحه بأتجاه تلبية الطلبات التي نادت بإقالة حكومة منوجهر إقبال، الذي قدم استقالته في التاسع والعشرين من آب ١٩٦٠ بعد اتهامه بتزوير الانتخابات، إلا أن حكومة جعفر شريف إمامي التي حلت محلها لم تستمر بالحكم سوى تسعة أشهر نتيجة المصادمات الدامية بين الشرطة والمعارضة وتفاقم الحالة السياسية التي دفعتها هي الأخرى للاستقالة في السادس من آيار ١٩٦١، ليقوم الشاه مرغما بتكليف الدكتور على أميني، الليبرالي المستقل، لتشكيل الوزارة الجديدة بضغط أمريكي.

أراد علي أميني أن يمسك بزمام الأمور الداخلية بيده معلناً رغبته في معالجة الأوضاع التي أخفقت الحكومات السابقة في معالجتها ومنها الفساد، لكن ذلك

(١) للمزيد من التفاصيل. يراجع: فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٥١-١٩٦٣، ص ٢٤٥-٢٧٣.

لم يمنع من استمرار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في المجال الزراعي، الذي حظي باهتمام متزايد من لدن الحكومة والشاه لكسب الفلاحين وإصلاح قضية الأرض، لذلك أقر مجلس الوزراء في كانون الثاني **١٩٦٢** لائحة قانونية بتعديل "قانون الإصلاح الزراعي"[(١)].

مثلت الصعوبات والمشاكل التي واجهت حكومة الدكتور علي أميني على الصعيد الداخلي بالذات عقبة كبيرة لم يكن بالإمكان تجاوزها والاستمرار في عملها، ومنها العجز الكبير في ميزانية الدولة، الذي تزامن مع تفاقم الوضع السياسي في مطلع عام **١٩٦٢** المتمثل في تزايد المظاهرات الطلابية الحاشدة في شوارع طهران وردود فعل الشرطة والجيش التي أسفرت عن صدامات دموية أثارت سخطاً شعبياً واسعاً ليس في العاصمة طهران حسب، بل في معظم أنحاء إيران، الأمر الذي اضطر الدكتور علي أميني لتقديم استقالته للشاه يوم الثامن عشر من تموز **١٩٦٢** التي قبلها مباشرة وكلف وزير بلاطه أسد الله علم بتشكيل الوزارة الإيرانية الجديدة[(٢)].

على الرغم من إقرار اللائحة القانونية بتعديل قانون الإصلاح الزراعي في عهد حكومة علي أميني، إلا أن الشاه نسب ذلك إلى نفسه، واستخدمه بداية لبرنامجه المعروف بـ "الثورة البيضاء" المتكون من ست نقاط، تضمنت الآتي:

١ - إلغاء علاقات رق الأرض التي كانت قائمة بين الملاك والفلاحين.

٢ - تأميم الغابات والمراعي.

٣ - بيع أسهم المصانع الحكومية لتغطية وتمويل الإصلاح الزراعي.

٤ - أصلاح قانون الانتخابات بما في ذلك تحرير المرأة.

---

(١) محمد رضا بهلوي آريامهر شاهنشاه إيران، منبع قبلي، ص٤١.

(٢) رزاق كردي حسين العابدي، التطورات الداخلية في إيران **١٩٦٣-١٩٧٩**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، التابع لجامعة الدول العربية، بغداد، **٢٠٠٥**، ص **٥١-٥٢**.

٥ - إشراك العمال في أرباح المعامل والمصانع.

٦ - إنشاء جمعيات محو الأمية في الريف لتسهيل التعليم الإلزامي[١].

دخلت إيران مرحلة جديدة بعد عام ١٩٦٢ تمثلت بتنفيذ برنامج "الثورة البيضاء"، الذي جوبه بردود فعل سلبية زادت من تصاعد حركات المعارضة الإيرانية لحكم الشاه آنذاك.

خامساً: تصاعد المعارضة الداخلية لحكم الشاه:

في الوقت الذي ظلت فيه الميزانية الإيرانية تعاني من نقص خطير في أرصدتها وفشل عمليات الإصلاح السياسي في البلاد، دخلت حالة السخط الجماهيري مرحلة خطيرة تزامنت مع تنفيذ برنامج "**الثورة البيضاء**"، الأمر الذي دفع الشاه إلى أقامة مؤسسة خاصة للأوقاف ارتبطت بشخص رئيس الوزراء الإيراني مباشرة بعد أن أصبح أحد نوابه المتنفذين رئيساً لها بهدف فرض رقابة صارمة للدولة على أراضي الوقف وموارد المؤسسة الدينية الإيرانية[٢].

هدف أحد بنود "الثورة البيضاء "الستة، المتضمن تحرير المرأة ومنحها حق الانتخاب، إضعاف دور المؤسسة الدينية في إيران، الأمر الذي أثار معارضة رجال الدين، الذين وجهوا حملة كبيرة من الانتقادات والاحتجاجات ضد الشاه نفسه، وقادوا العديد من المظاهرات التي عبرت عن مدى السخط والاستياء بين صفوف المؤسسة الدينية وقوة إصرارها على مواجهة الشاه وإيقاف "ثورته البيضاء"، إلا أن الأخير أراد أن يقف بوجه رجال الدين ويلتف حول موقفهم من برنامجه الزراعي حينما دعا إلى استفتاء شعبي عام على هذا البرنامج يوم السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٣ بعد أن عرضه على المؤتمر الشعبي للجمعيات الفلاحية المنعقد في التاسع من كانون الثاني ١٩٦٣ للتأثير على هذه الفئة

---

(١) للتفاصيل عن مضمون هذه النقاط. يُراجع: محمد رضا بهلوي آريامهر شاهنشاه إيران، منبع قبلي، ص ٢٩-٣٣.

(٢) كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص ١٨٨.

الاجتماعية وكسبها إلى صفة في مجرى صراعه مع المؤسسة الدينية والبازار، فقد أغلق الأخير أبوابه يوم الاستفتاء احتجاجاً على إجراءات الشاه، في حين دعت المؤسسة الدينية إلى مقاطعته، ونزل المتظاهرون إلى الشوارع منددين بهذا الإجراء في مختلف مدن إيران، ولكن السلطة الحاكمة شنت حملة اعتقالات واسعة ضد المتظاهرين ورابطت قوات الشرطة قرب البازارات ووسط الشوارع تحسباً لردود الفعل المتوقعة لتلك الجماهير المتذمرة من النظام البهلوي واستبداديته[١].

لم تؤثر نتائج الاستفتاء المذكور الذي "أقر بما يشبه الإجماع "للقانون حسب وصف الشاه نفسه[٢]، في موقف المعارضة الإيرانية، فبتأثير رجال الدين كرر الطلبة مظاهراتهم ووجهت القيادات الدينية برقيات تحذيرية للشاه الذي زاد من عمليات اعتقاله لرجال المعارضة الإيرانية، ومنهم قادة الجبهة الوطنية التي عارضت هي الأخرى برنامجه الزراعي، بوصفه لا يلبي الإصلاح المطلوب، كذلك حاول الشاه منع الخطباء والوعاظ في المساجد من التدخل في الشؤون السياسية حتى جاءت أحداث حزيران **١٩٦٣** لتضع المؤسسة الدينية وجهاً لوجه في مواجهة النظام البهلوي وعدم قدرته على احتواء المعارضة، في حين برزت في خضم هذه الأحداث شخصية دينية سياسية قدّر لها أن تسهم بدور فاعل في الأحداث الإيرانية اللاحقة تمثلت بروح الله الموسوي الخميني[٣] الذي قاد انتفاضة الخامس عشر من خرداد، الموافق للخامس من حزيران **١٩٦٣** وهيأ

---

(١) كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص ١٨٣.

(٢) محمد رضا بهلوي آريامهر شاهنشاه إيران، منبع قبلي، ص ٤١.

(٣) ولد في العشرين من جماد الثاني ١٣٢٠ هجرية، الموافق ٢٤ أيلول ١٩٠٢ ميلادية ؛ في مدينة خمين أحدى مدن المحافظة المركزية، ونشأ وسط عائلة دينية. توفي والده وله من العمر خمسة أشهر. سار على درب أبيه في طلب العلوم الإسلامية. سافر إلى أصفهان ومنها إلى قم لغرض مواصلة دراسته، ونال هناك الاجتهاد، وأصبح من علماء الدين البارزين. للمزيد من التفاصيل عن حياة الإمام الخميني. يراجع : حميد الأنصاري، الإمام الخميني من المهد إلى اللحد نظرة في الحياة العلمية والسياسية، منشورات المكتبة الجعفرية ٢٠٠٣.

الأرضية الفكرية المناسبة لها من خلال العديد من الخطب والرسائل التي وجهت إلى رجال الدين والشاه، مستغلاً بذلك التعاطف الجماهيري مع تلك الخطب والرسائل التي قارنت بين نظام الشاه ويزيد بن معاوية، وأستطاع أن يحشد أعداداً كبيرة من المتظاهرين خلفه، فلم يقتصر الأمر على رجال الدين وطلاب المدارس الدينية حسب، وإنما شارك فيها تجار البازار والحرفيون والعمال والموظفون والفلاحون وطلاب جامعة طهران فضلاً عن شرائح المجتمع الأخرى، مما شكل خطورة كبيرة على الدولة، دفعت الشاه شخصياً لإدارة العمليات العسكرية ضد المتظاهرين[١].

بينما كانت الأحداث تتفاعل بسرعة، قام العشرات من الكوماندوز والمظليين المسلحين بمهاجمة منزل الخميني منتصف ليلة الخامس من خرداد، فاعتقلوه وانسحبوا بسرعة خاطفة بأتجاه العاصمة طهران ليصبح معتقلاً في "نادي الضباط" محطته الأولى التي أوقف بها حتى الصباح ومن ثم نقل إلى سجن "القصر" ومنه إلى معسكر "عشرت آباد"، في حين انطلقت أعداد هائلة من الإيرانيين نحو منزل الخميني يرددون شعارات **"أما الخميني وأما الموت"** واحتشدت الجماهير الغاضبة في صحن مرقد السيدة معصومة عليها السلام للاستماع إلى بيان علماء الدين بخصوص الحادثة، ولكن ما أن ابتعدت بعد ذلك عن الصحن الشريف قليلاً حتى تصدت لها القوات الحكومية بإطلاق النار عليها، وتكرر ذلك في مدن إيرانية أخرى[٢].

استمرت انتفاضة حزيران **١٩٦٣** لثلاثة أيام دامية تركت الآلاف من القتلى في العديد من المدن الإيرانية، وكانت مؤشراً واضحاً لوضع إسفيناً بين المؤسسة الدينية في إيران وبين النظام السياسي ونقطة البداية لإسقاط الأخير، فضلاً عن ذلك فأنها أكدت أهمية الدور الذي يقوم به رجال الدين في قيادة الأحداث

---

(١) رزاق كردي حسين العابدي، المصدر السابق، ص ٥٥-٧٣.

(٢) تراجع التفاصيل في: سيد جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص ٩٢-٩٣، ٩٥، ١٠٠-١٠٣.

الإيرانية بعد تراجع الدور السياسي للأحزاب والمنظمات الجماهيرية، وهذا ما أكدته صحيفة "خبر نامه "الإيرانية في مقال نشرته تحت عنوان "دروس عام ١٩٦٣ "يوم ١ تموز ١٩٦٩، أشارت فيه إلى أنه **"في محرم عام ١٩٦٣ كان القادة الدينيون، وليس الأحزاب السياسية، هم الذين حرضوا وشجعوا الجماهير، والدرس الكبير المستخلص من أحداث عام ١٩٦٣ هو أن للعلماء دور مهم في الكفاح المناهض للامبريالية، كما كان شأنهم في أزمة التنباك خلال ١٨٩١-١٩٨٢، والثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١، وكذلك في الحركة الوطنية للأعوام ١٩٥٠-١٩٥٣"**[١].

لم تفرض تطورات الأحداث انعكاساتها على الشارع الإيراني حسب، بل تركت آثارها السلبية الواضحة على حكومة أسد الله علم نفسها، التي سقطت بفضل الاحتجاجات الشعبية، في كانون الأول ١٩٦٣، وكلف الشاه حسن علي منصور، المقرب من البلاط الإيراني بتشكيل الوزارة الجديدة وفق خطة لإعادة الهدوء والاستقرار إلى الشارع الإيراني وإلقاء مسؤولية ما حدث على عاتق الحكومة السابقة، ولأجل كسب رضا وتعاطف المؤسسة الدينية قامت الحكومة الإيرانية الجديدة في السابع من نيسان ١٩٦٤ بإطلاق سراح الخميني من السجن، وصورت الصحافة الإيرانية "إن التفاهم قد حصل بين النظام وعلماء الدين، عندما أشارت إلى "**أن العلماء أكدوا تأييدهم لثورة الشاه والشعب البيضاء**"، إلا أن الإمام الخميني فند هذا الادعاء في خطاب له في العاشر من نيسان ١٩٦٤ أمام طلبة الجامعات الإيرانية الذين جاءوا لزيارته، ولهذا أدرك الشاه أخيراً انه لا يمكن الحفاظ على النظام السياسي مع بقاء الخميني داخل إيران، مما أضطره لا بعاده ونفيه إلى تركيا في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٤[٢] لكن تركيا رفضت أن تقوم بدور السجان له، فأنتقل منها إلى النجف، حيث ظل في العراق يعمل بشكل أو بآخر ضد نظام الشاه.

---

(١) نقلاً عن: اروندا إبراهيميان، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ٧٠٠.

(٢) سيد جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص ١٢٦-١٢٩، ١٤٩-١٥١.

من الطبيعي جداً أن تتخذ السلطات الإيرانية إجراءات قمعية جديدة تجاه تصاعد المواجهة بين المعارضة ونظام الشاه تحسباً لاحتمالات ما قد تولده تطورات الأحداث، ولأجل فرض هيمنة السلطة على الأوضاع الداخلية آنذاك، إلا أن ذلك لم يؤد إلى ما كانت تتمناه الحكومة الإيرانية، إذ سرعان ما تمكنت المعارضة الإيرانية من اغتيال حسن علي منصور، رئيس الوزراء الإيراني، في كانون الثاني **١٩٦٥** أمام مبنى المجلس الإيراني، وقيام أحد أفراد المعارضة بتوجيه أطلاقاته باتجاه الشاه نفسه عندما كان يهم بدخول "قصر المرمر" صباح يوم العاشر من نيسان **١٩٦٥** لممارسة مهامه الرسمية، ومع أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، وعلى الرغم من أن السلطات الإيرانية حالت دون انتشار خبرها، إلا أنها جسدت درجة تنامي التذمر والاستياء الشعبي من نظام الشاه وحالة ردود الفعل المشروعة لدى المعارضة تجاه ما كانت تقوم به السلطات الحكومية من إجراءات تعسفية ضدها.

شهد عهد الوزارة الجديدة التي تشكلت برئاسة أمير عباس هويدا في **٢٦** كانون الثاني **١٩٦٥** واستمرت حتى عام **١٩٧٧**، تطورات داخلية هامة زادت من تعزيز سيطرة الشاه على المؤسسات التشريعية والجيش وانعدمت حرية الصحافة وحق الإضراب، وهلهل الإعلام الإيراني كثيراً لانجازات الشاه ومجّد شخصيته، وحظيت المؤسسة العسكرية الإيرانية للسنوات **١٩٦٣-١٩٧٣** باهتمام استثنائي كبير، بوصفها الذراع الضاربة في مواجهة قوى المعارضة الداخلية، في حين واصل الشاه مجاراته للغرب محاولاً أن يظهر نفسه واحداً من آخر الملوك العظام الإيرانيين.فقد افتعل في تشرين الأول **١٩٧١** إقامة احتفالية كبرى في مدينة وآثار "برسيبوليس" القديمة بمناسبة مرور (**٢٥٠٠**) عاماً على قيام الملكية الإيرانية التي أسسها "كورش الاخميني". حضرها رؤساء وممثلو (**٦٩**) دولة وجند لها الجانب الأكبر من أعمال المؤسسات والدوائر الرسمية، وأنفق خلالها الملايين من الدولارات في الوقت الذي كان الوضع الاقتصادي في البلاد صعباً جداً، ناهيك عن الطبقات الفقيرة التي عانت الأمرين من جراء سياسات التخبط التي سار عليها

الشاه، ومما زاد الطين بله إن محاولات التنمية الاقتصادية التي شهدتها البلاد آنذاك لم تكن عادلة حتى في حدها الأدنى، فطبقة الفلاحين التي تعد من أكبر الطبقات الاجتماعية في إيران كانت تعيش تحت الحد الأدنى من الفقر، كذلك تزايدت بعد عام **١٩٧٣** أعداد الفقراء الذين وجدوا في مدن الصفيح مساكن لهم وتوزعوا باعة متجولين أو حتى شحاذين وأصبحوا يعرفون بطبقة "المستضعفين" الشهيرة، مما تحولوا أخيراً إلى مادة أساسية للمعارضة والثورة داخل إيران[١].

لم يكتف محمد رضا شاه، شأنه شأن والده، بالاعتماد على ثلاثة أقطاب أساسية في إدارة حكمه تمثلت بالقوات المسلحة، وشبكات حماية النظام، وبيروقراطية الدولة الكبيرة، وإنما اتخذ في عام **١٩٧٥** قراراً خطيراً في إقامة القطب الرابع، ألا وهو دولة الحزب الواحد بدلاً من تحديث النظام السياسي، ففي آذار **١٩٧٥** أسس حزب "انبعاث الأمة الإيرانية ـرستاخيز ملت إيران" معلناً بذلك إن إيران ستكون دولة الحزب الواحد، ودعا مواطنيه للانضمام إلى هذا الحزب، الذي ادعى ان الشاه لم يكن قائداً سياسياً حسب، بل قائداً روحياً، ووصف علماء الدين بانهم من "**رجعية القرون الوسطى**"، والانكى من ذلك ان الشاه استبدل التقويم الهجري بالتقويم الإمبراطوري الفارسي الذي يتوافق مع تتويج كورش، بوصف إيران تسير في ركب الحضارة الجديدة، مما ولدّ ردود فعل كبيرة مضادة لدى المعارضة الدينية الإيرانية[٢].

وبهدف معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور حصل تطور نوعي في السياسة الاقتصادية والموقف السياسي العام، تمثل في الإجراءات السريعة للحكومة الإيرانية للحد من النفقات الخاصة بالميزانية العامة والبدء بحملة واسعة ضد الفساد الإداري ومحاربة الاحتكار والأرباح الخيالية لبعض التجار الكبار داخل البازار والحد من المضاربة العقارية، كذلك شنت حملة مماثلة لأجل تحديد

---

(١) رزاق كردي حسين العابدي، المصدر السابق، ص ٩١- ١١٥.

(٢) أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص٦٥٩-٦٧٤.

الأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية والتقليدية في البازار الإيراني، وبموجب قانون جديد تم احتكار التجارة الخارجية، وحددت على أثره كمية السلع المستوردة ورسومها الكمر كية، وأصبحت الحكومة تشرف على استيراد السلع والبضائع إشرافاً مباشراً، وبدأت تتحكم بشكل صارم بالطريقة التي بموجبها تمنح الإجازات والتراخيص الخاصة بتأسيس الشركات والمصانع والمعامل وكذلك كيفية الاستيراد والتصدير(١). إلا إن تلك الإجراءات جاءت متأخرة جداً، واتبعت سياسات خاطئة وبعيدة عن الواقع في تنفيذها، لاسيما في معالجة الوضع الاقتصادي المنهار، لذلك زادت سياسة الحكومة التقشفية الصارمة عام ١٩٧٧ في استفحال الأزمة الاقتصادية الذي شجع أخيراً في تدهور الأوضاع الداخلية والاندفاع باتجاه الثورة الشعبية لاقتلاع جذور النظام البهلوي برمته.

سادساً: اندلاع الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية ١٩٧٩:

مع زيادة الصعوبات والانتقادات لنظام الشاه وزيادة العجز في الميزانية الإيرانية نتيجة لاشتداد الأزمة الاقتصادية، حاول الشاه التنصل عن كل ما كان يجري على الساحة الإيرانية ليلقي بمسؤولية ما يحدث هناك على أمير عباس هويدا، رئيس الوزراء الإيراني، الذي أبعده عن الوزارة في السادس عشر من تموز ١٩٧٧ ليكلف جمشيد أموزيكار بتشكيل الوزارة الجديدة في الثلاثين من تموز ١٩٧٧ معتقداً بذلك انه سيخفف من حدة التناقضات ويرضي المعارضة التي وجهت انتقاداتها اللاذعة لسياسة أمير عباس هويدا، دون أن يفكر بأن نظامه السياسي كان قد وصل إلى قمة مراحل الانحلال والانحطاط، وإن إجراءاته الشكلية بتغيير الوزارات كانت عاجزة عن إنقاذ هذا النظام الجائر الذي يستحق رصاصة الرحمة بين الحين والآخر.

في ظل تخبط سياسة الشاه الداخلية زادت المنظمات الدولية من انتقاداتها

---

(١) غانم باصر حسين البديري، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في إيران ١٩٦٣-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة الكوفة، ٢٠٠٦.، ص ١٢٣.

لذلك النظام، في حين شكلت المجموعات الإيرانية في الخارج لجان حقوق الإنسان لفضح ممارسات جهاز السافاك الإيراني، الأمر الذي شجع الصحف والمجلات العالمية التي كانت تكيل المديح للشاه على انتقاد أساليبه البوليسية، لذلك شرعت الحكومة الإيرانية من باب تحقيق السيطرة البوليسية تنفيذ الإصلاحات في المحاكم بعد أن وعدت بها اللجنة الدولية للحقوقيين، التي تعهد لها الشاه شخصياً بأن تجرى المحاكمات في المستقبل في محاكم مدنية فقط دون المحاكم العسكرية، وهذا ما شجع المعارضة الإيرانية الداخلية على رفع صوتها، فبدأت المنظمات السياسية القديمة منها والحديثة بالظهور، وخصوصاً "اتحاد قوى الجبهة الوطنية "الذي طالب الحكومة الإيرانية بحل السافاك وإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين وصل عددهم إلى (١٠٠,٠٠٠) شخص، وعودة جميع المنفيين، كذلك أعلن أحد قادة الجبهة "**إن الجبهة الوطنية ستواصل السير في الطريق الذي رسمه مصدق، وجعل إيران مستقلة فعلا في الشؤون الخارجية، وإقامة ديمقراطية أصيلة في الداخل عن طريق الدفاع عن الحقوق الشخصية والحريات الاجتماعية والقوانين الدستورية**"[١].

منذ أواخر عام **١٩٧٧** وبداية عام **١٩٧٨** تضاعفت التظاهرات ونزلت المعارضة إلى الشوارع، ففي **٧** كانون الثاني **١٩٧٨** وجهت صحيفة "اطلاعات" الرسمية الإيرانية نقداً لاذعاً لرجال الدين المعارضين للنظام ووصفتهم بـ "**الرجعية السوداء**" واتهمتهم بالعمل سراً مع الشيوعية الدولية لنسف الانجازات التي جاءت بها "**الثورة البيضاء**"، الأمر الذي أثار غضب أهالي مدينة قم الإيرانية، فأشتبك حوالي (٤٠٠٠) طالب من طلبة العلوم الدينية والمتعاطفين معهم مع الشرطة في الشوارع، مما مثل الفتيل الذي أشعل نار الثورة ليمتد إلى اثنتي عشرة مدينة إيرانية أخرى، ومنها تبريز، التي تحولت فيها المظاهرات إلى حوادث عنف نتيجة إطلاق النار على طلبة الجامعات، التي شهدت اضطرابات طلابية عنيفة سقط خلالها

---

(١) مقتبس في: أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ٧٦٦.

عدد من الشهداء، الذين تحولت ذكرى أربعينيتهم في عدة مدن إيرانية إلى تظاهرات واسعة ضد النظام، أثبتت بصراحة عدم قدرة حكومة جمشيد أموزيكار في السيطرة على الشارع الإيراني، مما أضطرها إلى تقديم استقالتها في أواخر آب ١٩٧٨، بعد فشلها في إدارة الأوضاع العامة في البلاد، ليكلف الشاه المهندس جعفر شريف أمامي بتشكيل الوزارة الجديدة يوم ٢٨ آب ١٩٧٨[(١)].

على الرغم من محاولة جعفر شريف إمامي كسب المعارضة إلى صفه برفعه شعار "**الوفاق الوطني لإنقاذ الوطن من الخطر**"، إلا أنه لم يأخذ العبرة من الأحداث الماضية عندما ضمّن برنامج حكومته الذي قدم إلى المجلس النيابي الإيراني في جلسته المنعقدة يوم ٩ أيلول ١٩٧٨، التصديق على قانون الأحكام العرفية، الذي أدى إلى تجدد الاشتباكات والمظاهرات في مدينة قم المقدسة بعد يوم واحد فقط من المصادقة عليه والعمل به، وأخذت التطورات الداخلية تأخذ منحى أخطر عندما امتدت التظاهرات والاضطرابات لتشمل أكثر من أربعين مدينة إيرانية، ومن أجل أن لا يمتد الإضراب إلى الجامعات، أصدرت الحكومة الإيرانية أوامرها بإغلاق جامعتين في طهران بشكل مؤقت، في حين أدت إضرابات عمال النفط إلى إيقاف أعمال تصدير النفط، التي وصفها رئيس الوزراء الإيراني بـ "**جريمة الخيانة الكبرى بحق الإيرانيين**"، ولم يبق أمام محمد رضا شاه نتيجة تفاقم الوضع الداخلي سوى البحث عن شخصية عسكرية لتشكيل حكومة أخرى أكثر قدرة لإخراج البلاد من محنتها الخطيرة، وفعلا جاء تكليف الشاه للجنرال غلام رضا أزهاري، الذي كان رئيساً لهيئة الأركان العامة المشتركة العليا، بتشكيل الوزارة في السادس من تشرين الثاني ١٩٧٨ بوصفه أحد أهم الحلول التي اعتقد بأنها قادرة على إخراج البلاد من أزمتها المتفاقمة بعد فشل حكومة جعفر شريف أمامي في مواجهة الوضع الداخلي المتدهور، إلا أن

---

(١) سيد جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص ٣١٥-٣١٧؛ محمد وصفي أبو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥-١٩٨١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي (١١)، ط٢، البصرة، ١٩٨٣، ص ٥٤.

إجراءات الحكومة العسكرية الجديدة لم تنجح هي الأخرى في تهدئة الأوضاع الداخلية، التي انهارت كثيراً بعد ان وصف آية الله الخميني رئيس الوزراء الإيراني بأنه "**أداة في يد الأمريكيين**"، وفي الوقت نفسه وجه نداءً إلى ضباط القوات المسلحة والجنود الإيرانيين "للانضمام إلى صفوف الشعب من أجل وضع حد لاستبداد الشاه"(١).

ومع نهاية عام ١٩٧٨ لم يبق أمام الشاه سوى البحث عن بديل آخر للحكومة العسكرية، وهنا تطابقت فكرته مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية باختيار أحد أتباع الدكتور مصدق، بوصفه يحمل صفة وطنية في نظر الشعب الإيراني، وفي الوقت نفسه تتصدى هذه الخطوة للنهضة الإسلامية من وجهة نظر الشاه، فوقع الاختيار على شاهبور بختيار لتكليفه بتشكيل حكومة مدنية يوم ٣٠ كانون الأول ١٩٧٨، وبعد تسلمه مهام منصبه أعلن، إن الشاه سيغادر البلاد للراحة والعلاج، ووعد برفع الأحكام العرفية وإجراء انتخابات وطنية وحل السافاك، وأخيراً شكل "مجلس وصاية" للقيام بمهام الشاه الدستورية أثناء تمتع الشاه بإجازة طويلة الأمد في أوربا، وفي الوقت نفسه حذر بختيار المعارضة بقوله: "**إذا ما نسفت جهوده من أجل خلق حكومة دستورية، فأن الجنرالات سوف يفعلون ما فعلوه في تشيلي ويقيمون دكتاتورية عسكرية وحشية**"، **إلا أن الجبهة الوطنية، أصرت على تنازل الشاه عن الحكم، وقامت بطرد بختيار من صفوفها، كذلك أعلن آية الله الخميني في الخارج "ان أية حكومة يعينها الشاه هي حكومة غير شرعية، وحذر من أن أية إطاعة لبختيار تعتبر بمثابة إطاعة لسيده الشاه**"(٢).

وبعد أن غادر محمد رضا شاه إيران في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٧٩ إلى مصر، انطلق مئات الألوف من الإيرانيين إلى الشوارع للاحتفال بتلك المناسبة التاريخية والمطالبة بإزالة الملكية محطمين تماثيل الشاه ووالده، في حين

(١) رزاق كردي حسين العابدي، المصدر السابق، ص ١٣٤-١٥٥.

(٢) مقتبس في: أروندا إبراهيميان، المصدر السابق، ص ٧٩٦.

ظلت حكومة بختيار تتلقى الدعم من قادة الجيش فقط، الذين كانوا يأتمرون بأوامر الجنرال روبرت هايزر، نائب قائد القوات الأمريكية في أوربا، الذي وصل إلى طهران مع مطلع كانون الثاني ١٩٧٩ لدعم حكومة بختيار وإفشال الإضرابات والإعداد لانقلاب مشابه لانقلاب عام ١٩٥٣(١). إلا أن تطورات الأحداث جاءت سريعة ولم تسمح بتنفيذ تلك الخطط بعد أن أشار آية الله الخميني إلى قرب عودته إلى إيران في أول فرصة سانحة، ولم يكن بإمكان شاهبوربختيار السيطرة على الأحداث التي وصلت إلى نهايتها بتأسيس حكومة مؤقتة برئاسة مهدي بزركان من أجل التمهيد لإقامة الجمهورية الإسلامية في إيران، الأمر الذي اضطر بختيار إلى التخلي عن مسؤولياته والهرب من البلاد في الثاني عشر من شباط ١٩٧٩ لتنطوي إلى الأبد صفحة الأسرة البهلوية ولتبدأ صفحة جديدة من تاريخ إيران السياسي المعاصر تمثلت بإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران في شباط ١٩٧٩.

(١) سيد جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص ٣٨٢- ٣٨٣.

الباب الثاني

تاريخ تركيا المعاصر



الفصل الأول

هزيمة الدولة العثمانية وظهور مصطفى كمال أتاتورك على مسرح الأحداث

أولاً: تركيا في سنوات الحرب العالمية الأولى.

ثانياً: بروز مصطفى كمال وأثره في تطور الأحداث (مؤتمر أرضروم وسيواس ١٩١٩ ومؤتمر أماسيا ١٩٢٠ وإقرار الميثاق الوطني).

ثالثاً: المجلس الوطني الكبير ووضع أسس الدولة التركية الحديثة.

رابعاً: إلغاء السلطنة.

خامساً: إعلان الجمهورية وإلغاء الخلافة ودستور عام ١٩٢٤.

سادساً: برنامج الكماليين لتحديث تركيا.

سابعاً: سياسة تركيا الخارجية ما بين الحربين.

هزيمة الدولة العثمانية وظهور مصطفى كمال أتاتورك على مسرح الأحداث

إن الاتحاديين الذين جاءوا إلى الحكم في تركيا إثر ثورة ١٩٠٨ ضد السلطان عبد الحميد لم يتمكنوا من تعميق انتصارات الثورة وقيادتها باتجاه الأهداف المعلنة لها إذ تراجعوا كثيراً في السياسة الداخلية، التي طرحوها على مختلف الأصعدة، إلى الحد الذي أصيب فيه أبناء الشعوب غير التركية بخيبة أمل كبيرة عندما وجدوا الاتحاديين يتبعون سياسة التتريك وتذويب الشعوب غير التركيةفي بوتقة القومية التركية، فوقفت تلك القوميات موقفاً مضاداً لهم كما حدث خلال العامين ١٩١٢-١٩١٣ حينما تطوع أبناء الشعوب البلقانية مع الأوربيين ضد الاتحاديين[١].

وعلى الرغم من أن الاتحاديين كانوا قد برروا ثورتهم بالتخلص من حالة الاستبداد السائدة في الدولة العثمانية والعمل بحياة دستورية حرة، فضلاً عن تقوية أواصر الدولة وصونها من الأطماع الأوربية، إلا أن جسامة الأحداث التي تميز بها عهدهم أضافت معاناة جديدة للإمبراطورية العثمانية، وأحدثت ثغرة كبيرة في النظر إلى الاتحاديين وثورتهم التي فقدت مغزاها، وافتقدت من يقودها إلى

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن الموضوع. يُراجع: علي هادي عباس المهداوي، الحروب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة الكوفة / كلية الآداب، ١٩٩٧.

شاطئ الأمان، وأخذت بالعد التراجعي حتى عام ١٩١٣ لتسلم زمام الأمور للثالوث: طلعت باشا وأنور باشا وجمال باشا، الذين قادوها بالاتجاه الذي يجعلها "تحفر قبرها بيدها" بعد انضمامهم إلى حكومة محمود شوكت باشا، فحكموا تركيا حكماً ديكتاتورياً إلى الحرب العالمية الأولى.

أولاً: تركيا في سنوات الحرب العالمية الأولى:

تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع لسببين أساسيين هما: إن تركيا بحد ذاتها تدخل ضمن أسباب الحرب العالمية الأولى، وان الدولة العثمانية هي أحد أطراف النزاع في تلك الحرب.

تعد حادثة مقتل الأرشيدوق فرانسوا فرديناند، ولي عهد النمسا، وزوجته في مدينة سيراجيفو الصربية على يد أحد أفراد منظمة اليد السوداء الصربية يوم ٢٨ حزيران ١٩١٤ الشرارة التي زادت في الوضع الدولي تأزماً وأدت إلى اندلاع نارالحرب العالمية الأولى في هشيم أوربا المتراكم، الأمر الذي أدى إلى إعلان النمسا الحرب على صربيا يوم ٢٨ تموز ١٩١٤ ودفع روسيا إلى إعلان التعبئة العامة يوم ٣٠ تموز ١٩١٤ مؤكدة رغبتها في الدفاع عن صربيا، في حين قررت ألمانيا إعلان الحرب على روسيا وفرنسا في الأول من آب ١٩١٤ والثالث من آب ١٩١٤ على التوالي لتبدأ الحرب العالمية الأولى التي امتدت إلى أواخر عام ١٩١٨[(١)].

وقفت الدولة العثمانية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى على الحياد ولم تدخل الحرب على الرغم من أن بعض الاتحاديين كانوا يريدون الانضمام إلى هذه الحرب مباشرة إلى جانب ألمانيا لتقوية تركيا ووضع حد لإطماع الدول

(١) وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، ٢٠٠٣ ص٣٣٢-٣٣٣؛ وعن أسباب الحرب العالمية الأولى يراجع: I.Geiss, Origins of the first world war, "the origins of the first world war Great Power Rivalry and German War Aims", London, 1972.

الكبرى، وذلك لأن ألمانيا كانت قد حسمت الموضوع مع الدولة العثمانية، حيث أبقتها ضمن دائرة نفوذها، فبعد إعلان الحرب بيوم واحد فقط وقعت ألمانيا معها في برلين يوم ٢ آب ١٩١٤ معاهدة سرية عرفت باسم "**معاهدة برلين**"(١) أصبحت تركيا بموجبها ملزمة بالدخول إلى الحرب عند الضرورة إلى جانب ألمانيا، التي كانت تعرف جيداً أن الدولة العثمانية لم تكن مهيأة لدخول الحرب من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية، الأمر الذي دفع بألمانيا لبذل أقصى جهودها لدعم الجيش العثماني وتحديثه للاحتمالات المطلوبة للحرب، مع أن الدولة العثمانية كانت قد شرعت بإعلان النفير العام منذ ٣ آب ١٩١٤.

على الضد من ذلك لم يبذل الحلفاء بالمقابل جهوداً واضحة في إبقاء الدولة العثمانية خارج نطاق الحرب أو كسبها إلى جانبهم لاعتقادهم بأن دخول الدولة العثمانية الحرب لن يؤثر كثيراً في مسارها، وإن جهودهم الرئيسة توجهت مباشرة إلى دعم ايطاليا التي تعد حليفاً أهم بكثير منها من وجهة نظر الحلفاء، فضلاً عن الانطباع السائد في وزارة الخارجية البريطانية والمتعلق "**بأن القرار العثماني كان سيتخذ بعد تقدم الحرب**" الأمر الذي قلل الحلفاء تماماً من خلاله أهمية اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى(٢).

ربط الاتحاديون مصيرهم بمصير ألمانيا، واعتقدوا اعتقادا تاماً بأن بالإمكان تحقيق أهدافهم عن طريق التعاون مع الألمان في هذا المجال، وإلا فإن الإمبراطورية العثمانية ستظل تعاني القيود الثقيلة المفروضة على سيادتها من جراء نظام الامتيازات الأجنبية، وما كانت تمنحه من حقوق خاصة للدول الأوربية أثرها، إلى الحد الذي لا يسمح لها بالتصرف حتى بزيادة عائداتها الضريبية المفروضة على البضائع الأجنبية المستوردة إليها، ناهيك عن أن أغلب ايرادات

---

(١) كانت هذه المعاهدة من تخطيط سعيد حليم، رئيس الوزراء، وطلعت باشا، وزير الداخلية، وأنور باشا، وزير الحربية، في الوقت الذي لم يعرف بها بقية أعضاء الوزارة العثمانية. يراجع نص المعاهدة في: J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, pp.1-2.

(٢) ماكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢- ١٩٢٣ ترجمة خالد الجبيلي، ط١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨، ص ٢٩٢.

الدولة العثمانية كانت تقع ضمن سيطرة تلك الدول ضماناً لدفع الديون العامة، وما كانوا يفرضونه من قيود أخرى بخصوص الأقليات الدينية العنصرية التي ألزمتها بالتقيد بها، فضلاً عن ذلك فإن سيادة الدولة العثمانية على المضايق لم تكن سيادة مطلقة، الأمر الذي دفعها وبقوة إلى دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط للحد من ذلك التدخل السافر من دول الحلفاء في شؤونها[١].

كانت البدايات السرية لدخول الدولة العثمانية الحرب عندما بادرت القطعات الحربية العثمانية بضرب الموانئ الروسية في البحر الأسود يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤، في الوقت الذي وجدت فيه ألمانيا إن موقفها من الحياد العثماني قد تغير. لأن خطة ألمانيا الحربية[٢] بإنهاء الحرب خلال أيام قليلة بانتصارها قد فشلت، لذلك أصبحت الأخيرة بحاجة إلى فتح جبهه جديدة، وكانت المرشحة الأولى الدولة العثمانية، التي دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط في ٤ تشرين الثاني ١٩١٤، بعد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دول الحلفاء يوم ٢ تشرين الثاني ١٩١٤، موضحة أن حيادها كان لمجرد التمويه، وباشتراكها في الحرب العالمية الأولى ظهرت جبهة جديدة عرفت بـ "**جبهة الشرق الأوسط**"، التي امتدت إلى القفقاس وأصبح الوطن العربي جزءاً منها.

---

(١) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مراجعة محمود حسين الأمين وإبراهيم أحمد السامرائي، الجزء الأول، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٤٦، ص ٧٢- ٧٣.

(٢) عرفت هذه الخطة بـ "خطة شليفن" التي وضعها الجنرال الكونت فون شليفن (١٨٣٣-١٩١٣) رئيس الأركان الألمانية العامة، وشكلت الأساس للهجوم الألماني عام ١٩١٤ لسحق فرنسا بشكل سريع عبر هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وكبح جماح الجيش الروسي على الجبهة الشرقية، ونفذ خليفته فون مولتكه هذه الخطة مع إجراء بعض التعديلات في التفاصيل عام ١٩١٤، إلا أن الفشل كان مصيرها بعد أن استطاعت القوات الفرنسية أن تقف بوجه القوات الألمانية، وتمكن القوات الروسية من التقدم باتجاه الغرب. لمزيد من التفاصيل. يُراجع:

ت.ن. دوبوي، عباقرة الحرب.الجيش والأركان العامة في ألمانيا ١٨٠٧-١٩٤٥، ترجمة حسن حسن، ط٢، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٧٩-٢٠٦ ؛ ألان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥، الجزء الثاني، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٩٢. ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

يعد قرار الاتحاديين بدخولهم الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا وحليفاتها قراراً متهوراً لم يحدد النتائج التي سيسفر عنها هذا القرار، مع أنهم كانوا يهدفون من وراء ذلك إلى:

١ - تحرير الإمبراطورية العثمانية من الوصايا الأجنبية.

٢ - استرجاع أمثال:ات العثمانية التي وقعت تحت السيطرة الأوربية أمثال: مصر وقبرص وليبيا وتونس والجزائر.

٣ - تحرير الأراضي المأهولة بالأتراك والمحتلة من قبل الروس (القفقاس وتركستان).

٤ - تتريك الإمبراطورية العثمانية بعد ان ارتفعت بعض الأصوات القومية مطالبة بالاستقلال الذاتي أو بالاستقلال التام.

٥ - إعادة ترسيخ سلطة الخلافة العثمانية على جميع أنحاء العالم الإسلامي[١].

انقسم رجال السياسة في الدولة العثمانية بخصوص دخولها الحرب، فقسم منهم رأى أن تسلك البلاد سياسة الحياد من أجل استغلال انشغال الدول الأوربية في الحرب للنهوض بواقع الدولة العثمانية والعمل بجدية على إعادة هيبتها والحد من منح الامتيازات الأجنبية والرقابة الأوربية المفروضة عليها وتحسين اقتصادياتها إلى الحد الذي يمكنها من أن تقف بقوة أمام التدخل الأجنبي في شؤونها، في حين أدعى الثالوث العسكري "أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا"، "أن الشرف الوطني يفرض على الدولة أخذ جانب حليفتها ألمانيا" مؤكدين "أنه لا سبيل لخلاص الدولة العثمانية إلا بإنخذال دول الحلفاء"، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تفتقر كليا إلى جميع وسائل التعبئة السريعة، الأمر الذي دفع ببعض الوزراء ومنهم أجاويد بك، وزير المالية، وأربعة

---

(١) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة مابين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢ بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٤.

من زملائه، إلى أن ينسحبوا من الوزارة لكي لا يتحملوا مسؤولية جر البلاد إلى أتون حرب لم يكن للعثمانيين فيها ناقة أو جمل، ولأجل أن لا يعطوا للمستعمرين الألمان والبريطانيين معاً ذريعة "**لافتراس هذا الحَملْ الذي ألقى بنفسه بين الذئاب**"[١] على حد وصف أحد السياسيين العراقيين.

مثلت الإمبراطورية العثمانية مجموعة مناطق نفوذ خضعت لسيطرة كبار زعماء الاتحاديين، لذلك قاد أنور باشا الحرب دون أن يزود أتباعه بمعلومات كافية عن تطوراتها، ففي ١٤ تشرين الثاني ١٩١٤ أعلنت الدولة العثمانية حالة الجهاد لغرض إثارة الحماس بين صفوف المسلمين المتواجدين في مناطق الحلفاء. وعلى الرغم من أن هذه الدعوة أثارت الرعب في نفوس الحلفاء، إلا أنها لم تترك أثراً قوياً آنذاك، وإن كانت قد شجعت على اندلاع بعض الثورات ضد الحلفاء في أماكن إسلامية متفرقة.

كانت خطة أنور باشا، وزير الحربية، خطة خيالية تقوم على اتجاهين: الأول أن تتقدم القوات التركية إلى القفقاس بقيادته شخصياً لمقاتلة الروس، والثاني أن يتوجه القسم الآخر من القوات التركية بقيادة جمال باشا إلى مصر وقناة السويس لمحاربة البريطانيين، إذ كان أنور باشا يتوقع أن يحقق انتصارا كبيراً في جبهته ويتوجه بعد ذلك إلى أفغانستان والهند، وكان يتوقع أيضاً أن يلتقي جمال باشا الذي كانت قواته تتقدم بالاتجاه الثاني، ولكن هذه الخطة كانت فوق طاقة تركيا، فمنذ الأشهر الأولى من الحرب وجهت الحملة العثمانية باتجاه الجبهة الروسية في ما وراء القفقاس، إلا أن هذه الحملة منيت بالفشل وانتهت بإلحاق الهزيمة بالعثمانيين في كانون الأول ١٩١٥ وإرغامهم على اللجوء إلى حامية أرضروم، التي احتلها الروس واستولوا على عدة مدن في القفقاس منها وان وبدليس وموش في ١٥ شباط ١٩١٦ وكبدوا العثمانيين خسائر فادحة خلال هذا العام، وفي الوقت نفسه فشلت خطة أنور باشا في الجبهة الجنوبية، فقد هاجمت القوات

(١) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٣٥، ص٢٣٢-٢٣٣.

العثمانية التي عبرت صحراء سيناء المواقع البريطانية المتمركزة في قناة السويس في ٣ شباط ١٩١٥، إلا أن هذا الهجوم تم صده من قبل القوات البريطانية التي عززت دفاعاتها على القناة، ومع أن العثمانيين شنوا هجوماً ثانياً في آب ١٩١٦ على القناة، إلا إنهم هزموا مرة أخرى[1].

من الجدير ملاحظته إن القوات العثمانية طيلة سنوات الحرب العالمية الأولى كان نصيبها الاندحار ماعدا حالتين استطاعت فيهما تلك القوات أن تحقق نصراً واضحاً، وهما:

١ - حملة الدردنيل: كانت الحملة تهدف إلى إن يقوم الحلفاء بإرغام الدولة العثمانية على فتح المضايق ومهاجمة العاصمة استانبول وإخراج العثمانيين من الحرب، والعمل على إيجاد طريق جديد لإيصال المؤن من خلاله إلى روسيا، فضلاً عن دفع جميع دول البلقان للانضمام إلى جانب الحلفاء وبالتالي تمكنهم من الهجوم على النمسا من الجنوب لكسر الجمود الحاصل في الجبهة الغربية، لهذا بدأت هذه الحملة لفتح المضايق بالقوة عن طريق هجوم بحري للحلفاء في شباط ١٩١٥، فضلاً عن الإنزال البري للقوات الفرنسية والبريطانية في ٢٥ نيسان ١٩١٥ على شبه جزيرة غاليبولي، وفي هذه المعارك برزت شخصية قائد عسكري يسمى مصطفى كمال[2]، قائد الفرقة التاسعة، الذي استطاع الوقوف بوجه قوات الحلفاء وأوقع فيها خسائر كبيرة إلى أن اضطروا أخيراً إلى إخلاء شبه جزيرة غاليبولي بالتدريج من ٣١كانون الأول ١٩١٥ والى ٨ كانون

(١) كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، ١٩٧٧، ص١٥٣. ؛ماكولم ياب، المصدر السابق، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٢) من الضباط الجريئين المتميزين في الجيش التركي، تميز بالذكاء، انظم إلى الاتحاديين قبل الحرب العالمية الأولى، وكان من الضباط القلائل الذين أدركوا مدى ضعف ثورة الاتحاديين وتراجعهم عن المبادئ التي نادوا بها، ومنذ ذلك الوقت كان يفكر بإقامة التنظيم والعمل السياسي ضد الاتحاديين. ازدادت سمعته في سنوات الحرب العالمية الأولى لأدواره غير القليلة في معارك المضايق وفي سوريا.

الثاني ١٩١٦، وبهذا الجهد الكبير لمصطفى كمال تخلصت استانبول من القوات البريطانية والفرنسية، وتكريماً لمصطفى كمال صدر مرسوم خاص بترقيته إلى مرتبة لواء في الجيش التركي وصار يعرف بـ "مصطفى كمال باشا"، كما عهدت إليه قيادة "جبهة أنا فورطة" بأكملها[١].

٢ - حملة بلاد مابين النهرين: بعد اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تم توجيه الحملة العسكرية البريطانية المعروفة بحملة ديلامين إلى البصرة فاحتلت الفاو في السادس من تشرين الثاني ١٩١٤ دون مقاومة، ونتيجة لاحتلال البصرة يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ تكونت على اثر هذا النجاح العسكري فكرة التقدم شمالاً باتجاه بغداد، لتحقيق الاتصال بالقوات الروسية النازلة من القفقاس وتكوين طوق يحيط بأطراف الإمبراطورية العثمانية الشرقية، وفعلاً تقدمت القوات البريطانية باتجاه بغداد، إلا أن هذا التقدم توقف عند المدائن بدءاً من (٢٢-٢٤ تشرين الثاني ١٩١٥) عندما تقهقرت القوات البريطانية إلى الكوت ليفرض عليها حصاراً قاسياً استمر نحو خمسة أشهر من (٧ كانون الأول ١٩١٥ وحتى ٢٩ نيسان ١٩١٦) اضطرها أخيراً إلى التسليم للأتراك بأعداد بلغت (١٣٣٠٩) من الجنود والضباط البريطانيين دون قيد أو شرط[٢]. ولكن على الرغم من هذين الانتصارين المهمين، إلا إنهما كلفا الجيش التركي خسائر فادحة أكبر بكثير من تلك الخسائر التي تحملها العدو، لاسيما في حملة الدردنيل، وفي الوقت نفسه كان بإمكان الجيش التركي في العراق آنذاك استغلال هذا الانتصار ومتابعة ما تبقى من فلول الجيش البريطاني هناك حتى البصرة لتحرير العراق من السيطرة البريطانية، إلا أن وفاة

---

(١) ماكولم ياب، المصدر السابق، ص ٢٩٩؛ وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٢) R.K.Ramazani, The Foreign Policy Of Iran, p.133. ولمزيد من التفاصيل عن حصار الكوت. يراجع: الفريق طونزند، مذكرات الفريق طونزند، قدم له وعلق عليه اللواء الركن حامد أحمد الورد، بلا، بلا، ص ٣٠٣-٥٥١.

الجنرال فون درغولتز الألماني الذي كان يقود الجيش التركي في العراق، وانشغال هذا الجيش بالتوجه إلى الشرق لمواجهة القوات الروسية المتمركزة في تبريز حال دون ذلك.

مثلت الحرب العالمية الأولى الفرصة السانحة للدول الأوربية لتحقيق مآربها التقليدية في اقتسام الدولة العثمانية، لذلك عقدت العديد من الاتفاقيات السرية خلال هذه الحرب بين دول الحلفاء منها "**اتفاقية القسطنطينية**" التي عقدت في ٨ آذار **١٩١٥** بين روسيا وبريطانيا وفرنسا اتفق بموجبها أن تضم روسيا إليها، القسطنطينية، وساحل البوسفور الغربي، وبحر مرمرة، ومضائق الدردنيل، وتراقية الجنوبية إلى خط أينوس - ميدية، وساحل آسيا الصغرى بين البوسفور ونهر سقاريا إلى نقطة تقع على خليج أزمير، مقابل اعتراف روسيا بأن تكون القسطنطينية ميناءً حراً للحلفاء وضمان الملاحة التجارية في المضايق، والاعتراف بحقوق بريطانيا وفرنسا في آسيا التركية، واقتطاع البلاد الإسلامية المقدسة في الحجاز وشبه الجزيرة العربية وغيرها من الدولة العثمانية ووضعها تحت حكم عربي مستقل، وإدخال المنطقة المحايدة، المنصوص عليها في اتفاقية **١٩٠٧** البريطانية - الروسية ضمن منطقة النفوذ البريطانية[١].

وفي **٢٦** نيسان **١٩١٥** عقدت في لندن معاهدة سرية بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا، عرفت باسم "**معاهدة لندن**" التي كانت عبارة عن مكافأة سخية دفعها الحلفاء لإيطاليا ثمناً لانضمامها إليهم خلال الحرب، تضمنت حصول إيطاليا على ليبيا وجزر الدوديكانيز الستراتيجية الواقعة بالقرب من الساحل التركي، والتي كانت تحتلها إيطاليا منذ عام **١٩١٢** عند تقسيم أملاك الدولة العثمانية في آسيا بعد الحرب[٢].

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص ١٠١ -١٠٢.

(٢) عن نص المعاهدة. يُراجع:

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near..., Vol.II, pp.11-12.

ونظراً لتداخل المصالح البريطانية والفرنسية في الأقطار العربية بدأت بريطانيا مفاوضاتها مع فرنسا في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتفاوض مع الشريف حسين، ملك الحجاز، لتحقيق أمرين، أولهما: محاولة تكوين دولة عربية أو اتحاد عربي، وثانيهما: تحديد المنافع الإقليمية التي يمكن أن تحصل عليها فرنسا وبريطانيا إذا ما انتهت الحرب لصالحهما فضلاً عن روسيا التي انضمت لهما في اتفاقية شاملة مثلت اتفاقية سايكس بيكو في **٢٦** نيسان **١٩١٦** جانباً منها، واكتمل تحديد الحصتين الفرنسية والبريطانية في لندن في **١٦** آيار **١٩١٦** والتي بموجبها تحصل بريطانيا على العراق وفلسطين وتحصل فرنسا على سوريا وولاية أظنة حتى الحدود الروسية، وتحصل روسيا على ولايات أرضروم وطرابزون ووان وتبليس وجزء من شمال كردستان يمتد إلى الحدود الإيرانية، وتعلن الإسكندرونة ميناءً حراً وتدول فلسطين، وجرى تعديل على هذه الاتفاقية أثناء زيارة كليما نصو، رئيس وزراء فرنسا، إلى لندن في كانون الأول ١٩١٨، توصل فيه الأخير مع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، إلى إدخال منطقة الموصل (الداخلة ضمن حصة فرنسا سابقاً) في دائرة النفوذ البريطاني مقابل حصول فرنسا على حصة من ثروات النفط الموجودة في شمالي العراق[١].

وكانت "**اتفاقية سان جرمان دي موريين**" المنعقدة بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا في **١٧** نيسان **١٩١٧** آخر وثيقة تم التفاهم بموجبها بين الحلفاء على تقسيم الدولة العثمانية، تضمنت اعتراف كل من فرنسا وبريطانيا باقتطاع إيطاليا لأجزاء واسعة من الأراضي التركية في الجنوب الغربي من الأناضول (ولاية أزمير والقسم الاعظم من ولاية قونية ومتصرفيات منتشا وأضاليا وايجبلي) ويمتد النفوذ الإيطالي إلى شمالي أزمير[٢] إلا أن هذه الاتفاقيات لم ترسم خريطة ما بعد

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٥- ١٠٧ ؛ إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٧، ص ٩٧ -١٠٢ ؛ وعن نص الاتفاقية يراجع:
J.C. Hurewsitz, Diplomacy in the Near...., vol.IIpp.18-22.

(٢) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٨٢.

الحرب، فقد حدثت الثورة في روسيا في آذار ١٩١٧ واستولى البلاشقة على الحكم في ٧ تشرين الثاني ١٩١٧، وبذلك خرجت روسيا من الحرب.

جلبت الحرب العالمية الأولى مآسي وويلات ومشاكل اقتصادية لا تعد ولا تحصى بالنسبة للدولة العثمانية، فالحكومة التركية كان عليها أن تخضع الأمور كلها إلى ظروف وحاجات الحرب، فقامت بتمويل الحرب من المدخرات الناجمة عن عدم دفعها فوائد أكبر جزء من الدّين العام للحلفاء، فضلاً عن القروض الداخلية التي رفعت الدَين القومي من ١٧١ مليون ليرة تركية في عام ١٩١٤ إلى ٤٦٦ مليون ليرة تركية عام ١٩١٨، مما اضطر الحكومة العثمانية إلى طبع أوراق نقدية، وفي الوقت نفسه أدى إلى ارتفاع كلفة المعيشة من ١٠٠ عام ١٩١٤ إلى ٤٠٠ في بداية عام ١٩١٧ و٢٥٠٠ في نهاية عام ١٩١٨، وعانت العديد من مناطق الدولة العثمانية معاناة قاهرة ومباشرة نتيجة العمليات العسكرية أو تعطل المواصلات، مما أوصل أغلبية العثمانيين إلى حد المجاعة، وعلى حساب مآسي الشعب التركي أثرى الحكام الاتحاديون بصورة مذهلة، إذ ظهر في استانبول حي جديد هو عبارة عن مجموعة من القصور الخاصة بإلاتحاديين، ناهيك عن إثارة مشاعر الكراهية نتيجة التوجه إلى المركزية التي تطلبتها الحرب، مما أدى إلى ظهور تمييز واضح لصالح المسلمين والعثمانيين والى حد ما الأتراك، وفرض تدريس التاريخ العثماني واللغة التركية العثمانية إلزامياً في جميع المدارس الخاصة والعامة[1]. لذلك لم يتخلص العرب والأرمن والآثوريون من بطش الإتحاديين، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات استقلالية بين الشعوب غير التركية رداً على السياسة غير الديمقراطية التي تفاقمت كثيراً في الدولة العثمانية.

فشلت الدولة العثمانية في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى في العديد من المواقع الحربية، لاسيما بعد احتلال بغداد والموصل من قبل القوات البريطانية للفترة ١٩١٧-١٩١٨، في حين تمكنت القوات العربية بقيادة الأمير

---

(١) ماكولم ياب، المصدر السابق ص٢٩٣-٢٩٥.

فيصل بن الحسين، التي تقدمت بعد اندلاع الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي في الحجاز عام ١٩١٦، وبمساعدة القوات البريطانية بقيادة القائد البريطاني اللنبي من دخول دمشق في الأول من تشرين الأول ١٩١٨ وإعلان قيام الحكومة العربية فيها، ومن ثم ملاحقة الجيش العثماني والألماني باتجاه حلب حتى الحدود التركية.

ونتيجة لكل ذلك والاندحارات التي تعرضت لها ألمانيا في نهاية الحرب اضطرت الدولة العثمانية إلى الاستسلام بعد أن مثلت الحرب العالمية الأولى "**القشة التي قصمت ظهرها**" فبعد ان وصلت قوات الحلفاء إلى سالونيك هرب الثالوث الاتحادي (جمال - طلعت - أنور) إلى خارج البلاد عندما أحسوا باقتراب الحلفاء وتركوا الدولة العثمانية لحالها، فشكلت حكومة ائتلافية برئاسة أحمد عزت باشا في ١٤ تشرين الأول ١٩١٨ تولت فيما بعد عقد هدنة "**مودروس**" في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ التي كانت تعني وضع حد نهائي للحرب بالنسبة للدولة العثمانية واستسلامها للحلفاء.

نصت الهدنة على فتح مضائق الدردنيل والبوسفور وسيطرة الحلفاء على كافة حصونهما، ونزع سلاح الجيش العثماني، وتسليم البوارج العثمانية، ونصت إحدى بنودها على أنه "**في حالة حصول أي تهديد لقوات الحلفاء، فلهذه القوات الحق باحتلال ما تراه من النقاط الحربية في تركيا**" واستعمال السفن الحليفة للموانئ العثمانية، وإشراف الحلفاء على السكك الحديد في الدولة العثمانية واستسلام جميع الحاميات العثمانية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق والموانئ العثمانية في شمال أفريقيا، وللحلفاء الحق في احتلال أي قسم من الولايات العثمانية الست (أزمير، فيليقيا، الأناضول، أرضروم، سيواس، تراقيا) عند حدوث الاضطرابات فيها[١].

دللت بنود هدنة مودروس على إنها كانت قاسية على العثمانيين، فقد أصبحت

---

(١) عن الاتفاقية. يُراجع: J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East...., Vol.II. pp36-37.

بموجبها الدولة العثمانية تحت حكم الحلفاء الذين احتلت قواتهم مواقع مهمة ومتفرقة من البلاد بما فيها العاصمة استانبول التي وقعت تحت الاحتلال المشترك للحلفاء بقيادة الأميرال كالثورب بوصفه مندوباً سامياً، وفي الوقت نفسه كان يرأس لجنة ثلاثية تضم مندوباً عن كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا سميت باسم "**لجنة السيطرة الحليفة**"، ومن الطبيعي جداً أن يؤدي تواجد الجيوش الحليفة في العاصمة العثمانية إلى التسابق بين هذه الدول للحصول على حصتها التي تؤمن مصالحها السياسية وإلاقتصادية وتحويلها إلى قاعدة لنشاطاتهم في بلدان المنطقة جميعها، فعين المحتلون مندوبيهم السامين في العاصمة وحلوا المجلس العمومي وفرضوا الرقابة على الصحافة، فضلاً عن إعادة نظام الامتيازات الأجنبية الملغى منذ بداية الحرب العالمية الأولى، في حين فرضت السيطرة الكاملة ليس على اغلب مؤسسات الدولة حسب، بل فرض جنرالات الحلفاء رقابتهم على الجيش التركي ووزارة الحربية العثمانية[١].

دعت دول الحلفاء إلى القضاء على الكيان السياسي للدولة العثمانية، فكان لويد جورج، رئيس الوزراء البريطاني، أكثر صراحة عندما صرح بما نصه "لاشيء يدعو للأسف على زوال تركيا من المسرح"، كما تحول السلطان العثماني محمد السادس، الذي جاء إلى الحكم بعد وفاة أخيه محمد الخامس في الثالث من تموز ١٩١٨، إلى دمية بيد ممثلي الحلفاء، في حين وصل إلى رئاسة الوزراء فريد باشا، صهر السلطان العثماني وهو من المعروفين بولائهم الشديد للبريطانيين، وقد قام بالعديد من الإجراءات التي تخدم الحلفاء بحجة فرض الامن والنظام داخل البلاد، فشكل فرقة للجندرمة، ومارس جملة من حملات الاعتقال الواسعة، وأقام المحاكم العسكرية للوقوف بوجه المعارضين لسياسته، وأبعد الضباط والمسؤولين الرافضين للاحتلال الأجنبي، الأمر الذي زاد من حالة الاستياء الشعبي ضده، ومما زاد الطين بله تحكم البريطانيين بمفاصل الحياة

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨- ١٩٨٠، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، ١٩٨٨، ص٢٦-٢٨ ؛ وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص٣٣٦-٣٣٧.

الرئيسة في البلاد، وهذا ما أجج الصراع كثيراً بين الدول الحليفة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت ساحة الصراع بقوة لتنفيذ سياستها وتحقيق أطماعها الاستعمارية عن طريق "**بنود الرئيس ولسن الأربعة عشر**"[١].

لغرض رسم خريطة العالم الجديد بعد الحرب العالمية الأولى، وتحديد مصير الدول المغلوبة في هذه الحرب، ومنها مصير الدولة العثمانية، كان لابد من عقد "مؤتمر السلام آنذاك" في باريس في الثامن عشر من كانون الثاني **١٩١٩**، الذي أولى "المسألة العثمانية" بشكل خاص أهمية كبيرة، بوصفها محاولة جديدة لإيجاد حل مناسب للمسألة الشرقية المزمنة من وجهة نظر كثير من سياسيي الدول الأوربية الكبرى، فبريطانيا لم تصر على طرد الأتراك من الجزء الأوربي من استانبول، بل إنها تمادت في التخطيط عملياً للسيطرة المباشرة والتامة على تركيا وتنصيب حكومة محلية تمثل ظلها، وتحويل الأناضول إلى شبه مستعمرة مرتبطة بنفوذها، فضلاً عن احتفاظها بالسيطرة على الولايات العربية دون منازع، ناهيك عن المخططات الاستعمارية الأخرى التي رغبت في تحقيقها كل من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى الحد الذي دفع دول الحلفاء إلى أن تعلن صراحة بحلول الثلاثين من كانون الثاني **١٩١٩** انتهاء الخريطة السياسية للدولة العثمانية، في حين أكدت حالة الجدل التي أثارها المؤتمرون في فكرة الانتداب[٢] التي لم تتعد في مضمونها تقسيم البلدان المفتوحة بين المنتصرين[٣].

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٢٦. وللمزيد عن البنود الأربعة عشر يراجع، كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨، ص ٥٥- ٧١.

(٢) نظام استعماري وضعه الجنرال سموتس smuts، رئيس وزراء جنوب أفريقيا، بعد أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها، تضمن تقسيم الشعوب إلى قسمين معتبراً أن هناك شعوباً معينة غير قادرة على حكم نفسها بنفسها، مما يدفعها لأن تكون بحاجة إلى أشراف شعوب أخرى أكثر منها تقدماً ولفترة محدودة، وأصبحت هذه الفكرة أساساً للمادة.(٢٢) من ميثاق عصبة الأمم الذي فرض هذا النظام العنصري. للمزيد يراجع كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا..... ص٧٣.

(٣) بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان ١٩٢٣ -١٩٢٦، أربيل، ٢٠٠٤، ص ٢٢-٢٤.

وعلى نطاق التطورات الداخلية في الدول العثمانية توجت عمليات قوات الحلفاء الخاصة باحتلال مدن وقصبات ونقاط عديدة في تركيا بنزول القوات اليونانية إلى أزمير ليلة ١٤ / ١٥ آيار ١٩١٩ بمساعدة بريطانيا وفرنسا، لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأدنى، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن ما قام به اليونانيون من فضائح ومذابح كبيرة ضد سكان أزمير المدنيين، ولد ردود فعل مضادة لهم من الأتراك ساعدت كثيراً على بعث روح النهوض والمقاومة لدى الشعب التركي، التي تمخضت عنها ظهور قيادات وطنية تبنت عمليات تنظيم المقاومة الوطنية للدفاع عن الحقوق في طول البلاد وعرضها، وفي الوقت نفسه تألف العديد من الجمعيات السرية، أثر تناقل الصحف العالمية آنذاك الأعمال التي قام بها اليونانيون، وقد ضمت النساء والرجال على شكل تنظيمات شعبية عرفت "**بجمعيات الدفاع عن الاناضول والروملي**" للدفاع عن حقوق الولايات المختلفة، ومع إنها كانت تفتقر إلى التعاون والمركزية، إلا إنها تمكنت من مواجهة اليونانيين بحزم وشجاعة منقطعة النظير[١]. لذلك شكلت هذه التنظيمات نواة الحركة الوطنية التركية التي انتقلت إلى المناطق الأخرى التي لم ينتقل اليها الحلفاء، وأصبحت بحق بؤرة التحرك الثوري بقيادة مصطفى كمال.

ثانياً: بروز مصطفى كمال وأثره في تطور الأحداث (مؤتمر أرضروم وسيواس ١٩١٩، ومؤتمر أماسيا ١٩٢٠ وإقرار الميثاق الوطني):

تزامن وصول مصطفى كمال، الذي أرسلته حكومة السلطان العثماني في استانبول يوم ١٥ آيار ١٩١٩ إلى سامسون في الأناضول العثماني مفتشاً عاماً للجيش الثالث وحاكماً على المناطق الشرقية مع منحه أوسع الصلاحيات لتنفيذ مهامه، مع بدايات الغزو اليوناني للأراضي التركية، وما إن وطأت قدمه أراضي

---

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي، العراق والحركة الكمالية ١٩١٩-١٩٢٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد / كلية الآداب، ١٩٩٠، ص ١٢- ١٣.

الأناضول حتى قرر البدء بعملية بذل الجهود القصوى لإنقاذ البلاد، فعمل سريعاً على توحيد وتنسيق فصائل النضال الوطني التركي، واتصل ببعض الشخصيات الوطنية التي كان يثق بها كثيراً من العسكريين أمثال عصمت بيك، وعلي فؤاد وحسين رؤوف بيك، ورأفت بيك وغيرهم، فضلاً عن ذلك فأنه كرس قسماً من جهوده لقيادة حملة تثقيفية لتوعية أهالي الأناضول بخصوص ما يعنيه احتلال الدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه حثهم على القيام بحركة كفاح مسلح ضد المحتلين والعمل على إخراجهم من البلاد، معتمداً في نشاطاته تلك على السمعة الشعبية الحسنة التي حصل عليها في معارك الدردنيل أثناء الحرب العالمية الأولى، فكانت تلك نقطة البداية لانقسام تركيا إلى معسكرين[١].

وجدت أفكار مصطفى كمال الأرضية المناسبة لها في الأناضول، فعلى الرغم من وقوع حكومة السلطان في استانبول تحت تأثير الحلفاء، إلا أن أهالي الأناضول رفضوا الخضوع للاحتلال وحملوا السلاح بوجه المحتلين الأجانب، الأمر الذي أدى إلى تكاثر الجماعات المسلحة هناك، كما جرت تجمعات شعبية ضد الاحتلال في إستانبول نفسها، مثل تجمع ١٩ مايس ١٩١٩ الذي نظمه طلبة وأساتذة جامعة استانبول احتجاجا على الإحتلال اليوناني لأزمير، فضلاً عن تجمع آخر شارك فيه (٢٠٠) ألف شخص يوم ٢٣ مايس ١٩١٩ نددوا من خلاله بالاحتلال الأجنبي للبلاد، وسرعان ما تحولت أعمال المقاومة إلى حركة وطنية شعبية منظمة بيد البرجوازية الوطنية والفئة المثقفة، لاسيما الضباط الذين برز بين صفوفهم مصطفى كمال باشا وعرفت حركته فيما بعد بالحركة الكمالية[٢].

ساعدت مجموعة عوامل أساسية مهمة في بلورة الحركة الكمالية وانتشارها يأتي في مقدمتها نفسية الأتراك التي أصيبت بخيبة أمل كبيرة نتيجة سياسة الاستسلام التي انتهجتها حكومة السلطان تجاه الحلفاء الذين لم يلتزموا ببنود

---

(١) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص٣٠-٣١.
(٢) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٢٧.

"هدنة مودروس" وما جرى في أزمير بفعل اليونانيين الذين أرادوا الانتقام للماضي، لذلك قاموا بأعمال مست كرامة الشعب التركي، منها قتل بعض القوات العثمانية وأسر البعض الآخر إلى اليونان، وهذه الأعمال لم تكن سهلة القبول من لدن الأتراك إذا علمنا أنهم (أي اليونانيين) كانوا خاضعين للأتراك سابقاً، كما كان للأوضاع الاقتصادية أثر فاعل في الاندفاع إلى الحركة آنذاك، إذ أن الناحية الاقتصادية كانت مهمة في دفع الطبقات الأخرى كالفلاحين والملاكين والعمال بالانضمام إلى الحركة الكمالية تملؤهم الثقة في الدفاع عن سيادة البلاد وتحريرها من السيطرة الأجنبية، ولا ننسى هنا وجود القيادة الحكيمة التي عرفت كيف ومتى تتحرك بالاتجاه الذي يخدم المصالح العليا للبلاد، وهذا ما قام به مصطفى كمال، الذي نادي بتشكيل حكومة جديدة تكون مهمتها الأساسية مقارعة الأجنبي المحتل بوصفه الحل الأمثل للخروج من تلك الأزمة.

بادر مصطفى كمال إلى ممارسة سلطته على من بقي من الجيش التركي في منطقة عمله، وناشد الأتراك بالدفاع عن عزتهم القومية، فعقدوا اجتماعا في أماسيا في العشرين من حزيران **١٩١٩** ضم عدداً من قادة الجيش، الذين استمعوا بآذان صاغية إلى كل ما نطق به مصطفى كمال، حين أشار إلى أن السلطان العثماني ومؤيديه باعوا الوطن وتعاونوا مع أعداء البلاد المحتلين، وهكذا واصل مصطفى كمال احتجاجاته المستمرة ضد الحلفاء وحكومة استانبول وضد السلطان، الأمر الذي دفع جماعات أخرى في الدفاع الوطني للانخراط تلقائياً في مسيرة النضال في مدينة قلقيليا والولايات الشرقية، وفي الوقت نفسه وافق المجتمعون في أماسية على دعوة "**جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية**" إلى عقد مؤتمر عام لهذه الجمعية في أرضروم في سبيل الدفاع عن البلاد، فاستغل كمال مصطفى هذه الدعوة للتحقق من موقف القادة العسكريين بهذا الشأن، الذين وافقوا على "تأليف حكومة مؤقتة في الأناضول لتأسيس سلطة جديدة طالما أن السلطان وحكومة الأستانة لايزالان خاضعين لسلطة الإنكليز"[١].

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٢٨ ؛وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص٣٣٧ -٣٣٨.

عقد المؤتمر في أرضروم للحقبة من **٢٣** تموز -٧ آب **١٩١٩**، وشارك فيه(**٣٥**) مندوباً عن ولايات أرضروم وسيواس وبدليس وطرابزون ووان. افتتح مصطفى كمال المؤتمر بتحديد الهدف الذي عقد من اجله المؤتمر، وأوضح منهاجه الثوري في الدفاع عن الحقوق وإرادة الشعب، وقال "**إن تحقيقها يتوجب اقامة حكومة تستمد قوتها من الشعب، وتتمتع بالاستقلال دون قيد أو شرط**"، ومن القرارات المهمة التي أصدرها المؤتمر والتي اعتمدت مبادئ أساسية لحرب التحرير التركية تناولت:

١ - المحافظة على حدود تركيا ووحدتها والمناطق التي تحتوي على أغلبية تركية.

٢ - المقاومة والدفاع ضد كل أشكال الاحتلال الأجنبي ودعوة القوى الوطنية للوقوف بوجهه.

٣ - إذا لم تكن حكومة السلطان جديرة بالقيام بواجباتها في حفظ الأمن والنظام وصيانة الاستقلال القومي، تؤلف حكومة مؤقتة في الأناضول تنهض بالعبء.

٤ - عدم تبني أي نوع من أنواع الانتداب أو الحماية حتى وأن كان الانتداب الأمريكي.

٥ - التصدي لقيام دولة يونانية وأخرى أرمينية على الأراضي التركية.

٦ - حماية السلطنة والخلافة[1]. وفي الجلسة الختامية وافق الجميع على ضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر عام في سيواس.

بعد الانتهاء من أعمال مؤتمر أرضروم صدرت الأوامر إلى جميع القادة العسكريين في الأناضول بعدم تسليم الأسلحة والذخائر إلى لجان المراقبة الحليفة

---

(١) سيار الجميل، أتاتورك: الكاريزما والتكوين من العثمنة نحو العلمنة، "دراسات تركية" (مجلة)، العدد (١)، السنة الأولى، كانون الثاني **١٩٩١**، ص ٧٨ ؛ بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص **٣١**، هامش رقم (٤).

وبدعوة السلطات المدنية لإقامة المهرجانات احتفالا بانخراط المتطوعين في تلك المقاومة والمباشرة بإرسال برقيات خاصة للسلطان العثماني في استانبول تعبر عن السخط والرفض للاحتلال اليوناني لمدينة أزمير، ومن الطبيعي جداً أن تلقي نشاطات مصطفى كمال قلقاً ورعباً شديداً لدى السلطان وأعضاء حكومته، ومن خلفهم بريطانيا، التي أشارت على حكومة السلطان باستدعاء مصطفى كمال فوراً إلى العاصمة لإحالته إلى المجلس العدلي جراء خيانته، وفعلاً تلقى الأخير البرقية الرسمية الخاصة من الباب العالي بوجوب عودته إلى العاصمة، إلا أن إجابة مصطفى كمال للسلطان العثماني شخصياً من أرضروم تضمنت العكس تماما، فقد دعاه فيها هو للإنضمام إلى الحركة الوطنية وقيادة المقاومة التركية ضد الإحتلال، ولكن تلك الإجابة لم تقنع السلطان، الذي كرر دعوته له مرة أخرى بالعودة إلى استانبول، وهذا ما دفع مصطفى كمال إلى مخاطبة السلطان العثماني بصراحة بكلمات عبرت عن الروح الوطنية التي يتطلبها الوطن في تلك الأزمة بقوله "**سأبقى في الأناضول حتى يستعيد الوطن كامل إستقلاله**"، عندها أصدرت الحكومة العثمانية مرسوماً بإلغاء تعيينه الرسمي وعزله من منصبه الإداري والعسكري معاً، ورد هو أيضاً عليهم بإعلان إستقالته من المناصب الرسمية وبصورة علنية، الأمر الذي زاد من شعبيته وقدم له الكثير من العسكريين ولاءهم المطلق، مما شجعه أكثر في المضي قدماً لتحقيق أهدافه المرسومة(١).

في ظل تلك الأجواء الحماسية قام مصطفى كمال بالتحضير لمؤتمر سيواس، الذي انعقد للحقبة ٤-١٣ أيلول **١٩١٩**. حضره مندوبون عن المناطق الشرقية والروملي وبعض الضباط والموظفين والحقوقيين وممثلو الفئة المثقفة في استانبول، فضلاً عن بعض الإقطاعيين وزعماء القبائل والتجار والأئمة والخطباء، وحمل المؤتمر شعار "**إنقاذ البلاد من خطر التقسيم**"، وفي الوقت نفسه حدد المؤتمر المبادئ الأساسية للحركة الوطنية وأقر برنامجاً واسعاً للعمل، فعلى سبيل

---

(١) وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص ٣٣٨؛ بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ٣٢.

المثال أكد المؤتمر "**أن الأراضي الداخلة ضمن الحدود التي حددتها هدنة مود روس تشكل كلاً واحداً غير قابل للتجزئة والتقسيم ولا يمكن قطعها تحت أي ظروف وبأي طريقة من جسد الدولة التركية**"، وانتهى المؤتمر بإصدار مقرراته التي جاءت متفقة تماماً مع مقررات مؤتمر ارضروم السابق والتي نصت على: -

١ - الدعوة إلى الاستقلال الكامل للبلاد ورفض فكرة الانتداب.

٢ - قطع الاتصال مع حكومة العاصمة وعدم الاذعان لأوامر السلطان.

٣ - الإسراع بتشكيل "مجلس وطني" لمراقبة أعمال الحكومة وتقرير مصير البلاد.

٤ - العمل على توحيد المنظمات والجمعيات في منظمة واحدة تحت اسم "**جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وتراقية**" وسرعة إقرار برنامج عملها.

٥ - انتخاب لجنة تنفيذية برئاسة مصطفى كمال تمثل المركز القيادي للحركة الوطنية لحين عقد المجلس في أنقرة في نيسان ١٩٢٠[١].

كانت بريطانيا على اطلاع تام بالتطورات الخطيرة التي شهدتها الحركة الوطنية التركية، ومن أجل عرقلتها وإفشالها جرت محاولات بريطانية أثناء انعقاد مؤتمر سيواس لإثارة بعض العشائر الكردية ضد الحركة الكمالية، ولكن مصطفى كمال تمكن من إفشال تلك المحاولات، ومع ذلك فأن سياسة العداء البريطانية منحت الحركة الكمالية وتوجهاتها قوة أكبر، في الوقت الذي كان فيه السلطان وحكومته يقدمان تنازلات كبيرة للبريطانيين انطلاقاً من مبدأ "**إن حياة ضعيفة أفضل من الهلاك**"، وهذا ما جعل أغلبية الأتراك يلتفون حول مصطفى كمال وحركته الثورية[٢].

إن ذلك لا يعني عدم وجود حركات مناوئة للكماليين في مناطق مختلفة من الدولة العثمانية فقد دعت "**جمعية الدفاع عن طرابزون**" إلى نبذ الخلافات بين

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٢) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص٣٢، ٣٥.

أبناء البلد الواحد، وعدت حل القوى الكمالية الطريق الصحيح للمصالحة مع الحكومة، ودعم هذه الفكرة بعض القادة العسكريين أيضاً، إلا أن اللجنة التنفيذية للحركة لكمالية اتخذت جملة من الإجراءات السريعة للقضاء على هذه الحركات، التي تزامنت معها اندلاع مظاهرات شعبية على نطاق واسع تطالب باستقالة حكومة الداماد فريد باشا، التي فقدت هيبتها في البلاد، فقدمت استقالتها في الأول من تشرين الأول **١٩١٩**، وجاءت على إثرها حكومة جديدة برئاسة علي رضا باشا، المعروف بميوله للوطنيين فاتبع سياسة جديدة مع الحركة الوطنية اتسمت بالتعاطف، ودعا إلى إجراء انتخابات نيابية جديدة، فضلاً عن سعيه إلى توقيع معاهدة صلح مع الحلفاء، ولأجل تنفيذ تلك السياسة تم ترتيب لقاء سياسي خاص جمع كلا من أعضاء اللجنة التنفيذية ووفد عن الحكومة العثمانية في أماسية يوم **٢٢** تشرين الأول **١٩١٩** تمخض عن اتفاق الطرفين على دعوة مجلس المبعوثان العثماني للانعقاد، وكان مصطفى كمال آنذاك قد انتقل مع حكومته من سيواس إلى أنقرة في **٢٧** كانون الأول **١٩١٩**(١)، وأجريت في ذلك الوقت الانتخابات للبرلمان العثماني، التي أسفرت عن فوز أغلبية من الوطنيين من حزب الاستقلال الوطني، فاجتمع المجلس الجديد في استانبول في كانون الثاني **١٩٢٠**، وبتاريخ **٢٨** كانون الثاني **١٩٢٠** اعتمد المجلس وعلى الفور "**الميثاق الوطني التركي**" الذي تضمن مبادئ مؤتمري أرضروم وسيواس، وجعلت من بين أهدافه تصفية الإمبراطورية العثمانية، عن طريق الاعتراف باستقلال المناطق التي تقطنها أغلبية عربية، وإقامة دولة قومية موحدة ذات حدود ثابتة، وفي الوقت نفسه حدد الميثاق المبادىء الأخرى التي يمكن عن طريقها أن تجري جميع المفاوضات في المستقبل بين الحلفاء والكماليين(٢).

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٣٠ ؛وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص ٣٣٩- ٣٤٠.

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص١٣-١٤.

كان الميثاق الوطني التركي يمثل الحد الأعلى لجهود المرحلة السابقة والورقة الأخيرة التي باستطاعة الحركة الوطنية التعامل بها من أجل تحقيق أهدافها. وأشتمل الميثاق على ستة بنود هي:

١ - الاعتراف بالحكم الذاتي للعرب مع طلب مماثل بالحرية والوحدة لأجزاء الإمبراطورية، التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة (أي أكثرية تركية أو كردية).

٢ - التسليم بإجراء استفتاء عام في السناجق الثلاث: باطوم وقارص وأردهان.

٣ - التسليم بإجراء استفتاء عام في تراقيا الغربية.

٤ - المطالبة بسلامة استانبول بوصفها مركزاً للخلافة والسلطنة، وعند الاعتراف بهذا الطلب الموافقة على إقامة نظام دولي في المضايق.

٥ - قبول حماية دولية للأقليات بشرط أن تمنح الحماية بالمثل "للأقليات المسلمة في البلاد المجاورة".

٦ - المطالبة بالاستقلال التام: السياسي والاقتصادي، مع الرفض الضمني للامتيازات الأجنبية[١].

في ظل هذا التصاعد الخطير لتطورات الأحداث في الاناضول، وازدياد مشاكل الحلفاء لعدم قدرة قوتهم المتواجدة فوق الأراضي التركية على إخماد الحركة الوطنية، وبعد إجبارهم حكومة علي رضا باشا على الإستقالة في ٢ آذار ١٩٢٠ التي أعقبتها وزارة جديدة برئاسة صالح باشا في الشهر نفسه، قرر الحلفاء احتلال استانبول عسكرياً يوم ١٦ آذار ١٩٢٠، بما في ذلك دوائر الدولة وثكنات الجيش والبريد والتلغراف والمؤسسات الحكومية الأخرى، مبررين هذا الإجراء

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج ١، ص١٤٦- ١٤٧.

بوصفه ضرورياً "**لوضع حد للحركات المسلحة ضد قوات الحلفاء وتأمين تنفيذ شروط السلام وتقوية هيبة السلطان في البلاد**"[١].

مثل احتلال استانبول حدثاً مهماً في تاريخ المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى قضى وبشكل نهائي على إمكانية إيجاد حل لتفاقم الأوضاع الخطيرة بين السلطان العثماني والوطنيين الأتراك، الذين كان عليهم حتماً إيجاد أساليب جديدة لإضفاء الشرعية على أعمالهم من خلال الدعوة إلى قيام المجلس الوطني الكبير.

ثالثاً: المجلس الوطني الكبير ووضع أسس الدولة التركية الحديثة:

ولدت حالة احتلال العاصمة استانبول ردود فعل شعبية عارمة تجاه الحلفاء، في حين ندد مجلس المبعوثان (مجلس النواب العثماني) بالإجراء الذي قامت به قوات الاحتلال، التي لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه النواب ومطالبهم الوطنية، فقامت بمحاصرة العاصمة وتطويقها واعتقال عدد كبير من النواب من بينهم كبار أعضاء حزب الاستقلال الوطني الذين تم نفيهم إلى جزيرة مالطة تحت الحراسة العسكرية، وفرضت الأحكام العرفية في استانبول وأغلقت أبواب المجلس وختمتها بالشمع الأحمر ورابطت أمامه قوة عسكرية للمراقبة، وهكذا لم يتمكن مجلس النواب العثماني في العاصمة من ممارسة أعماله سوى فترة قصيرة بلغت الشهرين وثلاثة عشر يوماً فقط، واستسلم السلطان تماماً لرغبات الحلفاء، إذ أعاد في نيسان ١٩٢٠ إلى رئاسة الوزراء الداماد فريد باشا، الذي ما إن شكل حكومته حتى أصدر بياناً يعلن فيه الاستسلام، فضلاً عن إقدامه على خطوة خطيرة ابتعدت عنها الحكومات السابقة بإعلانه "**ان الوطنيين متمردون على حكومة السلطان**"، التي مارست شتى أنواع البطش والتعذيب تجاه الحركة الوطنية

---

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص ١٤ ؛عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٣٠.

بمساعدة جمعيات مرتبطة بالبريطانيين، منها "**جمعية أصدقاء بريطانيا**"، و"**لجنة إنقاذ الخلافة**" و"**جمعية حراس النظام**" وغيرها[(١)].

مثلت إجراءات الحلفاء وحكومة السلطان تصرفات غير مسؤولة من وجهة نظر الشعب التركي، الذي زاد من التفافه حول مصطفى كمال والتحق العديد منه بقواته في الأناضول، في حين انتقل معظم نواب المجلس النيابي المنحل إلى أنقرة، الأمر الذي أعطى قادة الحركة الكمالية دافعاً وزخماً لاتخاذ خطوة مهمة جداً، تمثلت في تأسيس المجلس الوطني التركي الكبير في **٢٣** نيسان **١٩٢٠**، ليمنح صلاحيات فوق العادة بعد الانتخابات التي جرت لإعادة انتخاب مجلس نواب جديد طالب بتسليم مقاليد الحكم استناداً إلى رغبة الشعب التركي الذي يمثله[(٢)].

اجتمع النواب الجدد البالغ عددهم (**٣٥٠**) نائباً في أنقرة، وتمكنوا من انتخاب السلطة التنفيذية، فأصبح مصطفى كمال باشا أول رئيس للمجلس الوطني الكبير، بعد أن أدى الأعضاء اليمين والولاء "للميثاق الوطني"، في الوقت الذي أكد فيه السلطان العثماني رفضه القاطع لتلك الإجراءات، التي عدها مخالفة لسلطاته ونعت القائمين بها بالعصاة، ولغرض التخلص منهم أوعز لسليمان شوكت باشا، وزير الحربية، بتشكيل قوة غير نظامية أسماها "**جيش الخليفة**"، الهدف من ورائها مطاردة الوطنيين والقضاء عليهم بوصفهم "**كافرين**"، مستغلاً عواطف الأتراك الدينية ليصور لهم الخلاف بين الطرفين هو خلاف ديني بحت، فطلب من الشعب التركي "مؤازرته ضد الكفرة الذين يزمعون منع المؤمنين من ممارسة طقوسهم الدينية والحيلولة دون إتباع أركان الإسلام"، الأمر الذي ترك أثراً واضحاً لدى أصحاب الرأي المتطرف، الذين قاموا وبتحريض من رجال الدين في أغلب أنحاء البلاد، بمهاجمة الوطنيين في المدن والجبال والقرى، مما

---

(١) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص**٣٤** ؛ عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص**٣١**.

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص**١٤**؛ ماكولم ياب، المصدر السابق، ص**٣٣٩**.

أدى إلى وقوع حرب داخلية بين الأتراك أنفسهم من مناصري الوطنيين وأتباع السلطان راح ضحيتها الكثير من الأتراك لاستمرارها مدة طويلة[١].

كان هم المجلس الوطني الكبير منذ تأسيسه العمل على تحرير تركيا والدفاع عنها، واتخذ في هذا المجال العديد من الإجراءات، ونفذ الكثير من الإصلاحات المختلفة والمهمة التي تصب في هذا الجانب، معلناً إن سيادة تركيا تكمن ضمن تلك الحدود التي أقرها **"الميثاق الوطني"** ومتخذاً من نفسه السلطة القانونية الوحيدة المستندة إلى رغبة الشعب وتطلعاته، وفي **٢** آيار **١٩٢٠** تألف مجلس حكومي ضم أحد عشر وكيلاً برئاسة مصطفى كمال أيضاً، لتكون هناك حكومتان في الدولة العثمانية أحدهما في استانبول والأخرى في أنقرة، كما ألغى كافة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين حكومة السلطان والدول الأجنبية بعد هدنة مودروس، فضلاً عن كافة القوانين التي أصدرتها تلك الحكومة منذ **١٦** آذار **١٩٢٠** (احتلال استانبول) بهدف تثبيت أسس الدولة التركية المستقلة[٢].

أحدثت إجراءات مصطفى كمال الحازمة سياسياً وثورياً ردود فعل قوية تجاهها في العاصمة استانبول بشكل خاص، ففي **١١** آيار **١٩٢٠** أصدرت المحكمة العسكرية حكماً بالإعدام غيابياً على مصطفى كمال وقادة الحركة الكمالية، تزامن مع الفتوى التي أصدرها "شيخ الإسلام" أيضاً التي أحل فيها قتل "المتمردين" (الكماليين) بوصفه واجباً دينياً، وعدت مصطفى كمال وأتباعه خارجين عن السلطة الشرعية، إلا أن مفتي أنقرة أصدر فتوى مضادة أعلنت بطلان الفتوى الأولى التي أصدرها شيخ الإسلام بوصفها صادرة تحت رهينة السيوف وفي ظل الاحتلال، وطالبت المسلمين **"أن ينقذوا خليفتهم من الاسر"**[٣].

كان الوطنيون خلال عام **١٩٢٠** في وضع صعب جداً، فمع وجود اليونانيين

---

(١) وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص٣٤٠ -٣٤١.
(٢) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٣٢.
(٣) سيار الجميل، المصدر السابق، ص٧٨-٧٩.

في الغرب، كان الفرنسيون في الجنوب، والأرمن في الشرق، فضلاً عن ضرورة توفير الإمكانيات الكافية للتصدي لجيش الخليفة المرسل لمقاتلتهم من لدن حكومة استانبول، والوقوف بوجه الكثير من التحديات المناوئة للوطنيين ومنها التحركات التي قام بها مؤيدي حكومة السلطان استجابة للنداء الديني في استانبول بما فيهم رجال العصابات القوقازيين وفلاحين وزعماء دينيين محليين وقوات قبلية وغيرها، لذلك اصبحت البلاد تنتابها الحروب الداخلية والخارجية، وحكومة أنقرة مهددة بالزوال من كل الجهات، وفي تلك الأثناء تقرر إرسال القوات اليونانية للقيام بمهمة القضاء على الكماليين تنفيذاً لسياسة الإحتلال، الأمر الذي تمكنت فيه القوات اليونانية من خلال هجومها الذي بدأ أواخر حزيران **١٩٢٠** من السيطرة على مناطق مهمة في الأناضول وشرقي تراقيا بعد أن أحرقوا القرى التركية في أثناء تقدمهم لاحتلال أسكي شهر في الأناضول[١].

على الرغم من كل ذلك لم تتراجع عزيمة الكماليين مطلقاً، ومما حفز الوطنيين الأتراك وشجعهم في الإصرار على الدفاع والمقاومة، تلك المحاولة التي أعدها الحلفاء في مؤتمر سان ريمو الأول في **٢٤** نيسان **١٩٢٠** بفرض سلام مهين على تركيا، وقدم بعد ذلك بصيغة معاهدة سيفر، التي أجبرت حكومة الداماد فريد باشا على التوقيع عليها في١٠ آب **١٩٢٠** في سيفر تحت ضغط الحلفاء، مما كان لها تأثير كبير في الشعب التركي إلى الحد الذي وصفت فيه الاتفاقية "**بأنها الضربة القاضية للدولة العثمانية**"، وبأنه لو تم تنفيذها لتحولت تركيا إلى دولة صغيرة مكونة من استانبول وبعض الأجزاء الشمالية من الاناضول[٢].

قضت معاهدة سيفر بتقسيم الأراضي التركية والسيطرة عليها وتحويلها إلى مستعمرة تابعة للدول الحليفة، فقد أعطت المعاهدة اليونان، تراقيا الشرقية حتى

---

(١) ماكولم باب، المصدر السابق، ص٣٤٠

(٢) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص٣٩.

حدود جطالجة وجزيرتي امروس وتيندوس، فضلاً عن اجراء استفتاء لتقرير مصير أزمير بعد خمس سنوات والاعتراف بسيادة اليونان على عدد من جزر بحر ايجة، كما سلمت جزر الدوديكانيز وجزيرة رودس الإستراتيجية إلى إيطاليا، وقد سلخ من تركيا كل من سوريا والدول العربية والعراق وولاية الموصل، وأقرت حماية البريطانيين على مصر، وقضت بضم جزيرة قبرص إلى بريطانيا، واعترفت بالحماية لفرنسا على مراكش وتونس وبضم ليبيا إلى إيطاليا وأن توضع المضايق تحت مراقبة لجنة دولية ونزع السلاح وإعلان حرية المرور للسفن الحربية والتجارية في أوقات السلم والحرب، وقبلت تركيا باحترام حقوق الأقليات الدينية والعنصرية وامتيازاتها، كما حددت قوات السلطان بخمسين ألف رجل، واشتملت أيضاً على تأليف لجان حليفة مشتركة للإشراف والتنظيم، ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الأضرار والدَيْن العام، وقضت أخيراً بإعادة العمل بـ (امتيازات الدول العظمى) وتعزيزها، وإعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء[١]. وفي اليوم نفسه وقعت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على معاهدة ثلاثية، منحت بموجبها الدولتين الأخيرتين مناطق نفوذ واسعة في الدولة العثمانية[٢].

جاءت تلك التطورات لتكون في صالح الحركة الوطنية التي يقودها مصطفى كمال، الذي وصف المعاهدة بأنها "**حكم الإعدام على تركيا**" وسارع إلى توجيه بيان للشعب التركي شرح فيه وجهة نظره الرافضة لذلك الوضع، وكان توقيعها بمثابة الدافع الأساسي والصميمي في التفاف الجماهير التركية الأناضولية حول حركة النضال القومي ودعمها بوصفها الأمل الوحيد في الخلاص، وشهدت أنحاء متفرقة من البلاد مظاهرات شجب واستنكار وتجمعات عقدت احتجاجاً على تلك المعاهدة، الأمر الذي استغله مصطفى كمال ضد حكومة السلطان، التي اتهمها

---

(١) عن نص المعاهدة يراجع: J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near..vol.ll, pp.81-87.

(٢) Ibid, pp.87-89.

بالخيانة، وفي الوقت نفسه بادر إلى إعلان حالة الجهاد ضد دول الحلفاء التي تسعى إلى تدمير الشعب التركي، مما ولد حالة ضغط شديدة على حكومة الداماد فريد باشا، التي قدمت استقالتها في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠، لتشكل حكومة أخرى في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠ برئاسة توفيق باشا[١] التي لم تتجرأ على مصادقة المعاهدة نتيجة الرفض الشعبي لها واستنكارها.

وفي ظل تطورات الأحداث المتلاحقة التي شهدتها الدولة العثمانية والانتصارات الجديدة آنذاك، ولأجل توطيد أركان النظام السياسي الذي قامت بتثبيته الحركة الكمالية في بلاد الأناضول، كان لابد من سن دستور جديد للبلاد، وبطلب من الحكومة المؤقتة عقد المجلس الوطني التركي الكبير اجتماعا أقر فيه دستوراً جديداً سمي بـ "**قانون التشكيلات الأساس**" في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١، اشتمل على **(٢٣)** مادة عالجت مسائل مهمة للغاية ذات صلة وثيقة بالعمل وفق قاعدة حكم الشعب، وتركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية في المجلس الوطني التركي الكبير، وأن تكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس الذي يقوم بمراقبتها، والعمل بنظام المركزية في الحكم، وفي الوقت نفسه اقر المجلس ما أعلنه مصطفى كمال سابقاً بخصوص "**إن جميع السلطات تعود للشعب الذي ينيبها إلى المجلس الوطني الكبير**"[٢].

أثر الوضع السياسي في الدولة العثمانية كثيراً في سير العمليات الحربية، فقد سارع الحلفاء، الذين كانوا ينتابهم القلق والخوف آنذاك من أن تخرج المسألة التركية من أيديهم، لمنح موافقتهم المبدئية يوم ٦ كانون الثاني ١٩٢١ لأتباعهم اليونانيين بنشر قواتهم على الأراضي التركية، وان تسعى سريعاً للقضاء التام على الحركة الكمالية، ومع أن القوات اليونانية كانت قد تمكنت في البداية من احتلال بعض المناطق الداخلية في الأناضول، إلا أنها سرعان ما اصطدمت بالقوات

(١) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ٣٩-٤٠.

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص١٥، وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

الكمالية في معركة إينونو الأولى للحقبة من (٩-١١ كانون الثاني ١٩٢١) التي كبدتها هزيمة قاسية جداً وخسائر فادحة على الرغم من عدم التكافؤ بين الاتراك واليونانيين في هذه المعركة بخصوص الرجال والمؤن والمعدات[١].

إن الانتصارات التي حققتها قوات أنقرة في معركة أينونو الأولى تركت آثارها الواضحة على مستقبل الدولة العثمانية، فعلى الصعيد الخارجي قررت فرنسا إعادة النظر ببنود معاهدة سيفر ورفضت التصديق عليها بشكلها التي وضعت به، وكان لإيطاليا موقف مشابه لها أيضاً، أما بريطانيا فقد أبدت موقفاً مرناً أمام الضغوطات التي واجهتها لتعلن موافقتها المبدئية على إجراء بعض التعديلات على المعاهدة، وهذا ما أدى إلى عقد مؤتمر لندن لبحث المسألة التركية، ووجهت الدعوة لحضور المؤتمر إلى الحكومتين (حكومة السلطان وحكومة أنقرة)، ومع أن المؤتمر افتتح في ٢١ شباط واستمرت أعماله حتى ١٢ آذار ١٩٢١، إلا أن المؤتمرين فشلوا فشلاً ذريعاً في التوصل إلى اتفاق، مما يدل على أن دول الحلفاء لا تزال متمسكة بسياستها السابقة تجاه الدولة العثمانية، لكن المؤتمر الذي أراد الحلفاء أن يمرروا من خلاله معاهدة سيفر التي ولدت ميتة، عدّ محاولة مجهضة أخرى في هذا الاتجاه[٢].

لم يقتصر الكماليون في مقارعتهم للاحتلال على الدعم الداخلي حسب، بل حاول هؤلاء الحصول على دعم الدول الأخرى، فقد سعى مصطفى كمال إلى التقارب في علاقاته مع الإتحاد السوفيتي، الذي تعاطف مع حكومة أنقرة لمواجهة الأطماع الامبريالية المشتركة في الشرق الأوسط، ومن ضمن الانجازات التي حققتها حكومة أنقرة بهذا الخصوص عقدها معاهدة الصداقة والحياد مع الإتحاد السوفيتي في ١٦ آذار ١٩٢١ في موسكو، وعلى الرغم من ان الإتحاد السوفيتي كانت له أهدافه المعروفة من وراء عقد المعاهدة، إلا إن حكومة أنقرة

---

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص ١٥ -١٦.
(٢) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ٤٢- ٤٣.

هي الأخرى حققت أهدافها المطلوبة من تلك المعاهدة من خلال إلغاء كافة الالتزامات والارتباطات والمعاهدات السابقة بين الروس والاتراك، لتؤسس عهداً جديداً من العلاقات الوثيقة بين البلدين، تمكنت على أثرها أن لا تحصر منافعها بالمكاسب الدبلوماسية والسياسية حسب، بل حصلت كذلك على مساعدات عسكرية ومالية مهمة وكبيرة مكنتها من إكمال حربها ضد اليونان لاحقاً[١] فضلاً عن أنها أرست بموجبها دعائم الصداقة الروسية - التركية من جهة، وعدّت أول نجاح يسجل لحكومة أنقرة على الصعيد الخارجي من جهة أخرى[٢] نتيجة اعتراف الإتحاد السوفيتي بها.

بعد فشل مؤتمر لندن في التوصل إلى نتيجة لحل المسألة التركية حاولت الدول الحليفة حلها عن طريق القوة، إذ دفعت القوات اليونانية لشن هجوم آخر ضد قوات حكومة أنقرة بتاريخ **٢٣** آذار **١٩٢١** مستهدفة بذلك مدينة أسكي شهر، ولكن على الرغم من أن التفوق في المعركة التي استمرت ثلاثة أيام بين الطرفين بالقرب من قرية اينونو كان لصالح اليونانين باحتلالهم منطقتي أفيون وقره حصار، إلا أنهم تخلوا عنها بعد الإندحارات التي مني بها الجيش اليوناني في موقعة اينونو الثانية في الأول من نيسان **١٩٢١**، ولم يكن هذا النصر هو آخر المطاف في حرب التحرير التركية، فقد كررت القوات اليونانية هجومها بعد أقل من خمسة أشهر على أنقرة، إذ جرت خلال المدة (**٢٣** آب -**١٣** أيلول **١٩٢١**) واحدة من أعنف المعارك التي خاضها مصطفى كمال بنفسه في سقاريا، بعد ان قلده المجلس الوطني التركي الكبير منصب القيادة العامة للقوات المسلحة ومنحه صلاحيات غير محدودة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، حقق خلالها نصراً ساحقاً على اليونانيين، مثل في الوقت نفسه علامة بارزة على طريق التحرير وإنهاء الإحتلال، فضلاً عن تعزيز موقف الكماليين على الصعيد الدولي[٣]. الأمر الذي

---

(١) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص ١٦.

(٣) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٣٥.

استثمره مصطفى كمال دبلوماسياً عن طريق عقد بعض المعاهدات المنفصلة مع الدول التي تدور في فلك السياسة البريطانية، فكانت "**معاهدة قارص**" باكورة المعاهدات التي وقعتها حكومة أنقرة مع جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا السوفيتية في **١٣** تشرين الاول **١٩٢١**، و"**معاهدة أنقرة**" مع فرنسا في **٢٠** تشرين الأول **١٩٢١**، والتي اعترفت الأخيرة بموجبها بحكومة أنقرة وأنهت الحرب بين البلدين وتنازلت لها عن المنطقة الشرقية (ولاية ديار بكر وماردين)، فضلاً عن الانسحاب من قليقيا وتعديل الحدود السورية التركية لصالح تركيا، وإقامة نظام خاص في لواء الإسكندرونة يضمن مصالح سكانها الاتراك، مقابل ذلك حصل الفرنسيون على بعض الحقوق والامتيازات الاقتصادية، منها إستثمار مناجم الحديد والكروم والفضة في وادي نهر خرشوط الذي يصب في البحر الأسود، وعلى إثرها قدم الفرنسيون كميات كبيرة من الاسلحة والذخيرة للكماليين، ساعدتهم في مواصلة حربهم اللاحقة ضد اليونانيين[١].

على الرغم من تعدد المعارك مع اليونانيين، إلا أن المعركة الفاصلة في الحرب اليونانية- التركية هي ما أُطلق عليها "الهجوم الكبير" أو "التعزيز الكبير" الذي بدأ في **٢٦** آب **١٩٢٢**، ووجهت ضربة قوية إلى القوات اليونانية حطمت خلالها خطوطها الدفاعية إلى الحد الذي تمكنت القوات التركية من خلاله أن تلحق بالجيش اليوناني اندحارات متلاحقة في مواقع مختلفة، مما أشاع الذعر في نفوس الجنود اليونانيين الذين تكبدوا أكثر من (١٠٠,٠٠٠) قتيل، بينما سقط ثلث هذا الجيش ومعظم آلة حربه بأيدي القوات التركية، التي طاردت فلوله المنهزمة صوب البحر باتجاه أزمير تاركين وراءهم كل شيء، فلاحقهم الاتراك مدة عشر أيام، وبحلول التاسع من أيلول **١٩٢٢** كانت القوات الكمالية قد دخلت أزمير فأزيل منها كل أثر للاحتلال اليوناني[٢].

---

(١) وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص ٣٤٤- ٣٤٥ ؛بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص ١٧.

انتهت المغامرة اليونانية بفشل ذريع، ولم ينجح حل المسألة التركية عن طريق القوة كما أعتقد الحلفاء الذين اتجهوا إلى حل المسألة بالطرق الدبلوماسية، فبدأت الدول الحليفة بدعوة الكماليين واليونانيين إلى مؤتمر سلام يعقد في البندقية، ومع أن مصطفى كمال قد أصر على تحرير تراقيا، المقاطعة التي لا تزال تحت الإحتلال اليوناني، إلا أنه في النهاية، وبعد التدخل الفرنسي، وافق أن يكون الثالث من تشرين الأول **١٩٢٢** موعداً للاجتماع في مودانيا، الذي حضره عصمت باشا[١] ممثلاً للأتراك، وبعد أسبوع من المناقشات الحادة بين جميع الأطراف تم التوقيع على هدنة مودانيا في **١١** تشرين الأول **١٩٢٢**[٢] التي تضمنت بنودها وقف العمليات العسكرية إعتباراً من **١٥** تشرين الأول **١٩٢٢** بين القوات اليونانية والتركية، وإلزام اليونانيين بالإنسحاب من تراقيا الشرقية، وتسليم إستانبول والمضايق ومارتيزا إلى الحكومة الوطنية، على أن تبقى قوات الحلفاء في استانبول والقوات الكمالية في الأناضول لحين توقيع اتفاقية سلام نهائية[٣].

من الجدير بالذكر أن حكومة السلطان العثماني في المرحلة الأخيرة من تطورات الأحداث المتتالية في تركيا كانت عاجزة عن التأثير على مجرى تلك الأحداث، وعلى الرغم من أن الحلفاء وجهوا الدعوة إلى حكومتي استانبول وأنقرة في آن واحد لحضور مؤتمر الصلح القادم في لوزان، إلا إن الوطنيين أكدوا ان تركيا تخضع لإدارة واحدة هي حكومة أنقرة، وهذا ما دفع مصطفى كمال لأن يسعى أخيراً إلى إلغاء السلطنة.

---

(١) ولد عصمت باشا في عام ١٨٨٤. دخل المدرسة العسكرية وتخرج من مدرسة المدفعية عام **١٩٠٥** برتبة نقيب ركن، وفي الحرب ضد اليونان هزم الجيش اليوناني في معركة "اينونو" الشهيرة عام **١٩٢١**. ترأس وفد تركيا إلى مؤتمر لندن عام **١٩٢٣**. ترأس عدة مرات مجلس الوزراء بعد إعلان الجمهورية حتى استقالته عام **١٩٣٧**، وأصبح أحد الشخصيات البارزة والمؤهلة لكي يقع عليه الاختيار رئيساً للجمهورية عند وفاة مصطفى كمال اتاتورك عام **١٩٣٨**. يراجع: فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، **٢٠٠٠**، ص **٢٣٤-٢٣٥**.

(٢) بيار مصطفى سيف الدين الجميلي، المصدر السابق، ص **٥٣-٥٤**.

(٣) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص١٧- ١٨.

رابعاً: إلغاء السلطنة:

كانت دعوة الحلفاء لحكومتي استانبول وأنقرة لحضور مؤتمر السلام المزمع عقده في لوزان بسويسرا، الشرارة التي أشعلت النار في الهشيم، وذلك لأن توجيه الدعوة للطرفين يعني في الأساس رغبة الحلفاء في زيادة التوتر والاختلاف بين الأتراك أنفسهم في مرحلة عدت من أهم المراحل التاريخية التي تمر بها تركيا بسبب ازدواجية السلطة، ناهيك عن التأثير الفعلي في موقف تركيا الموحد تجاه دول الحلفاء في المؤتمر، لكن في الحقيقة إن هذه الدعوة من جانب آخر عدّت بمثابة طلقة الرحمة التي وجهت آنذاك إلى مؤسسة السلطنة العثمانية بوعي أو بدون وعي، وفرصة مناسبة وثمينة كان على مصطفى كمال انتهازها لإلغاء السلطة السياسية التي يتمتع بها السلطان.

منذ البداية علق مصطفى كمال قضية السلطنة دون أن يتطرق لها خلال الحقبة السابقة معطياً الأهمية الكبرى والأولوية لحرب التحرير التركية دون سواها، ولكن عندما انتهت تلك الحرب أرغم على مجابهتها وجهاً لوجه بوصفها قضية نظام حكم أساسية، في وقت افترض فيه المحافظون في الدولة العثمانية عدم وجود بديل لملكية دستورية في ظل السلالة العثمانية الحاكمة، مؤكدين استمرار السلطان في الحكم حتى وان خان هذا السلطان شعبه بالتعاون مع البريطانيين بوصفه رئيساً للدولة وقائداً روحياً، ولكن على العكس من ذلك تماماً ان فكرة دولة اسلامية في تركيا كانت من المحرمات بالنسبة لمصطفى كمال ومؤيديه الذين كانوا ينظرون إلى هكذا دولة بمثابة وسيلة للحفاظ على الوضع القائم والإصرار على الاستمرار في تخلف تركيا[1].

ولأجل فض ازدواجية السلطة في الدولة العثمانية طرح الكماليون في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٢ مشروع قرار جديد وخطير للغاية على المجلس الوطني التركي الكبير، تمثل بإلغاء السلطنة، الذي يتم بموجبه فك ارتباط مؤسستي

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٢- ١٢٣.

السلطنة والخلافة، وتمت مناقشة الموضوع في ثلاث لجان أساسية هي: (الدستورية والقانونية والشرعية) في وقت واحد، ومع أن مصطفى كمال كان قد ألقى خطاباً أمام المجلس الوطني التركي الكبير أيد فيه المشروع، إلا أن هذا المشروع رفض رفضاً قاطعاً في الاجتماع المشترك للجان الثلاث، الأمر الذي أثار حفيظة مصطفى كمال، مما دفعه أخيراً إلى إلقاء خطاب تميز بالشدة والانفعال مرة أخرى داخل المجلس أشار فيه الى: أن السيادة لا يمكن تحقيقها عن طريق النقاش الأكاديمي وإنما قد تتحقق عن طريق القوة والعنف، وأراد أن يقنع النواب بتغيير آرائهم عندما أوضح بأن آل عثمان كانوا قد استولوا على السلطة بطريق العنف الذي مارسوه لستة قرون ماضية، مما يتحتم إبعادهم عن السلطة من أجل تحقيق السيادة الوطنية، وأراد في نهاية خطابه أن يوصل إلى مسامع النواب ما يدور في ذهنه من إصرار على إلغاء السلطنة عندما أشار في خطابه الذي تحول إلى لغة التهديد في الموافقة على المشروع بقوله: "**إذا أدرك المجتمعون هنا هذه الحقيقة فإنهم سيتصرفون بحكمة أكبر وإن الحقيقة ستفرض نفسها ولو أدى ذلك إلى تطاير بعض الرؤوس**"[١].

أراد مصطفى كمال آنذاك أن يوجه الشعب التركي لكي يكون شعباً علمانياً وعقلانياً حسبما كان يعتقد هو، يعتمد على العلم والتربية الحديثة لكي يكون بإمكانه العمل من أجل تكوين اقتصاد صناعي حديث، لذلك فأنه خطط أولاً، وقبل أن يعاد تأهيل تركيا للأفكار الكمالية، لسلب السلطة من أيدي الرجعيين والمحافظين، الذين كانوا ينادون في المجلس الوطني التركي الكبير لاستعادة السلطنة بشكل جديد، بفعل ما كان يتمتع به مصطفى كمال باشا من هيبة القيادة ودوره المشرف في الأحداث التركية السابقة بوصفه بطل حرب التحرير[٢].

أدرك أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير من جراء ذلك الخطاب الصارم

---

(١) مقتبس في: عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٣- ١٢٤.

وتلك الكلمات التي تميزت بلغة التهديد، ان المطلوب منهم هو الموافقة على مشروع إلغاء السلطنة، وجاء تفهمهم لمغزى كلام مصطفى كمال بحسب تعبير مندوب أنقرة في المجلس، خواجه مصطفى أفندي، عندما أشار إلى ذلك بالحرف الواحد قائلاً: **"المعذرة سيادة مصطفى كمال باشا، نحن درسنا المسألة من منطلق آخر، ولكننا أدركنا الآن حقيقة الأمر"!**، ولهذا أقر المشروع يوم الأول من تشرين الثاني **١٩٢٢** أي بعد يوم واحد فقط من مناقشته، حيث ألغيت السلطنة التي فصلت عن الخلافة وجميع القوانين التي شرعتها حكومة السلطان منذ ١٦ آذار **١٩٢٠**، وأعطيت السلطة بأكملها إلى المجلس الوطني التركي الكبير[1].

أشار قرار المجلس الذي نال الموافقة بالإجماع على إلغاء السلطنة إلى "ان **الشعب التركي له الحق في إيجاد شكل الحكومة التي تمثله، وإنه يعد حكومة استانبول، التي تستند إلى الحكم الفردي قد سقطت اعتباراً من١٦ آذار ١٩٢٠، وهو اليوم الذي احتلت فيه استانبول**"، وبصدور هذا القرار ألغيت السلطنة قانونياً، ولم يبق للسلطان العثماني محمد السادس سوى السلطة الدينية (الخلافة) على مسلمي العالم التي كانت مجرد اسم منذ أمد بعيد، لذلك اضطر توفيق باشا إلى تقديم استقالة حكومته في **٤** تشرين الثاني **١٩٢٢**، وتمكن رفعت باشا الذي دبر وبسرعة غير متوقعه إنقلاباً في العاصمة استانبول بعد دخوله اليها بعلم الخلفاء، وقام بخلع السلطان ووزارته وتمكن من تولي زمام السلطة في استانبول يوم ٥ تشرين الثاني **١٩٢٢** باسم حكومة أنقرة، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل اتهم المجلس الوطني التركي الكبير يوم ١٦ تشرين الثاني **١٩٢٢** الخليفة بالخيانة، مما أثار الهلع والخوف في نفس الخليفة وحيد الدين (محمد السادس)، الذي قرر الفرار من العاصمة بعد أن أصبح غريباً فيها، فاتصل هاتفياً بـ (هارنغتون Harrington)، قائد الاسطول البريطاني في اليوم نفسه لمساعدته في إنقاذ حياته، فقبل الأخير، وهيأ له الدخول إلى السفينة البريطانية ملايو في اليوم

(١) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٣٨ - ٢٩.

التالي، فأبحرت به إلى جزيرة مالطا، وعلى أثرها تسلمت حكومة أنقرة مذكرة خاصة من قائد الأسطول البريطاني أكدت تمتع الخليفة العثماني بالحماية البريطانية وانه غادر استانبول على متن إحدى سفنها[١].

بإلغاء السلطنة حصرت مهمة الخلافة بالشؤون الدينية فقط[٢]، ونتيجة لهرب محمد السادس قرر المجلس الوطني التركي الكبير إقصاء الأخير من منصبه بوصفه خليفة، وتم اختيار ولي العهد، عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز أفندي، ليكون خليفة لمسلمي العالم يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢، ولم يكن قرار إبقاء الخلافة إلا قراراً مؤقتاً فقط لحين إعداد الشعب إعداداً كافياً لتقبل القرار الخاص بإلغائها نهائياً، وتمهيد السبل اللازمة لتأسيس الجمهورية في تركيا لاحقاً، في الوقت الذي كانت فيه صلاحيات الخليفة محدودة جداً[٣].

بهذه الطريقة وجد مصطفى كمال أمامه الفرصة السانحة، بعد التخلص من السلطنة، لاختيار أعضاء الوفد الوحيد الذي سيمثل تركيا في مؤتمر لوزان، واتخاذ الاستعدادات الكاملة للاشتراك فيه، فأعطيت مهمة رئاسة الوفد لعصمت باشا، بعد أن تسلم مهام منصب وزير الخارجية في حكومة أنقرة.

تمثلت المرحلة الختامية لحرب الاستقلال التركية بعقد مؤتمر لوزان، الذي امتد لمرحلتين، الأولى من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ وحتى ٤ شباط ١٩٢٣، والثانية من ٢٣ نيسان وحتى ٢٤ تموز ١٩٢٣ وشاركت في المؤتمر، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا واليونان، فضلاً عن تركيا، إلى جانب وفود أخرى مثلت الولايات المتحدة الأمريكية وبلغاريا وألبانيا وبلجيكا

---

(١) بيار مصطفى سيف الدين الجميلي، المصدر السابق، ص ٩٥-٩٧ ؛جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص١٦١.

(٢) يذكر جورج لنشوفسكي ان الحلفاء تنفسوا الصعداء نتيجة لهذه التبدلات التي تلقوها برحابة صدر، وذلك لأن هذه العملية أنهت الوضع الشاذ الذي كان ينطوي على التعامل مع حكومتين تركيتين في آن واحد. يُراجع: جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٦١.

(٣) سيار الجميل، المصدر السابق، ص٨٢.

والسويد والنرويج والمكسيك والدانمارك وهولندا واسبانيا والإتحاد السوفيتي والبرازيل، والبرتغال، وعلى الرغم من رغبة دول الحلفاء خلال المؤتمر الإبقاء على هيمنتها المالية وسيادتها على المضايق، إلا أن تركيا أصرت ودافعت عن حقوقها وعملت بجدية على الاعتراف باستقلالها، لذلك جرت أعمال المؤتمر في جو من التأزم والصراع بين الحلفاء وتركيا وموريست ضغوطات عديدة على تركيا نتيجة الاختلافات التي ظهرت في وجهات النظر حول العديد من القضايا التي طرحت على المؤتمر، إلى الحد الذي وصلت فيه المناقشات إلى طريق مسدود ليقطع المؤتمر أعماله في ٤ شباط **١٩٢٣**، وان خطة الحلفاء لإعادة تشكيل الشرق الأدنى قد فشلت لأسباب منها:

١ - عدم قدرة الحلفاء على تنفيذ ما توصلوا إليه بأنفسهم بسبب تلك الانقسامات التي سادت بينهم من جهة، ومعارضة شعوبهم بإضافة أعباء جديدة لهم في الشرق الأدنى من جهة أخرى.

٢ - ضعف اليونانيين والأرمن بشكل لا يمكنهم معه القيام بالمهمة الرئيسة في الحفاظ على التسوية بأنفسهم.

٣ - شكلت عودة الاتحاد السوفيتي إلى الساحة السياسية في الشرق الأدنى أحد العوامل الفعالة للعمل ضد مخططات الحلفاء.

٤ - ان تصميم الوطنيين ومهارات قادتهم العسكرية والسياسية والدبلوماسية كان حاسماً بشكل مطلق[١].

افتتح المؤتمر جلساته للمرة الثانية في **٢٣** نيسان **١٩٢٣** ناقش خلالها العديد من المسائل المهمة، منها مشكلة الموصل ومسألة جلاء قوات الحلفاء من استانبول والمضايق بشكل عام، فضلاً عن الامتيازات القضائية في الدولة العثمانية، ومسألة التعويضات والديون العثمانية وغيرها من المواضيع التي تم الاتفاق عليها، والتي على إثرها تم توقيع معاهدة السلام مع سبعة عشر اتفاقية

---

(١) ماكولم ياب، المصدر السابق، ص ٣٤٧- ٣٤٨.

ملحقة بها بعد ظهر يوم **٢٤** تموز **١٩٢٣** عرفت باسم "**معاهدة لوزان**"، التي حلت محل اتفاقية سيفر، التي تجاوزها الواقع، وفي الأول من آب **١٩٢٣** تم التصويت على المعاهدة في المجلس الوطني التركي الكبير فأيدها (**٢١٣**) نائباً وعارضها (١٤) نائباً فقط، واستنادا إلى المصادقة عليها من قبل المجلس باشرت بريطانيا وحلفاؤها جلاء قواتهم عن الأراضي التركية في **٢٤** آب **١٩٢٣**، وبدأت القوات التركية بالدخول إلى استانبول في **٦** تشرين الأول **١٩٢٣** برفقة بعثة خاصة مثلت حكومة المجلس الوطني التركي الكبير وسط استقبال شعبي مهيب يليق بالعمل الذي أدته تلك القوات في تحرير كامل التراب التركي من الاحتلال الأجنبي.

حققت السياسة التركية في مؤتمر لوزان نصراً دبلوماسياً على سياسة الدول الحليفة إذ تمكن المفاوضون الأتراك أن يظفروا بنصر باهر بعقد معاهدة لوزان للسلام، التي جاءت أغلب بنودها متطابقة مع مواد الميثاق الوطني التركي، وفي الوقت نفسه عُدّت أفضل معاهدة حققتها دولة مهزومة[١].

نصت المعاهدة على ما يأتي:

١ - إعادة السيادة التركية على كامل أجزاء الإمبراطورية العثمانية الآهلة بالأغلبية السكانية التركية والاعتراف باستقلالها السياسي، مع الاحتفاظ بمناطق تراقيا الشرقية والمضايق واستانبول وشبه جزيرة غاليبولي وأزمير وقيليقيا والولايات الجنوبية الشرقية في الأناضول وأدرنة وجزر أمبورس وتينيدوس وغيرها من الجزر الصغيرة الواقعة على بعد ثلاثة أميال من الساحل الأسيوي لتركيا.

٢ - جلاء قوات الحلفاء عن المضايق واستانبول وإلغاء جميع الامتيازات والمحاكم ولجان المراقبة والإدارة الأجنبية وما يتعلق بها.

٣ - تنازل تركيا عن إدعاء أي حق لها في العراق وسوريا وفلسطين والأردن ومصر وشبه الجزيرة العربية وليبيا وقبرص وجزر الدوديكانيز.

---

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص١٩.

٤ - تدويل المضايق ونزع السلاح من الشواطئ الأسيوية والأوربية لها.

٥ - استثناء لواء الموصل بوصفه تابعاً للعراق(١).

على الرغم من أن معاهدة لوزان قد تضمنت كثير من المكاسب التي حصلت عليها تركيا آنذاك، ومنها إلغاء ديون الحرب العثمانية، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، إلا أنها فرضت شروطاً ثقيلة عاناها الاقتصاد العثماني كثيراً مثل مسألة الدين العثماني واستمرار العمل بالتعريفة الكمر كية على البضائع المستوردة وفقاً لما كان معمولاً به منذ العام ١٩١٦، مما عرّض الصناعة التركية الحديثة إلى منافسة البضائع الأجنبية الأكثر تطوراً والأرخص سعراً، كما حرمت الميزانية العثمانية من موارد هامة كانت بأمس الحاجة اليها في تلك المرحلة(٢).

لم تكتف الحركة الكمالية بما حققته من انتصارات متوالية في ميادين القتال وداخل أروقة المؤتمرات وعلى طاولة المحادثات، وإنما قادت صراعاً جديداً ومن نوع آخر لا يقل أهمية عما سبقه من صراعات، ألا وهو الصراع حول شكل النظام السياسي في تركيا من خلال التحضير لإعلان الجمهورية.

خامسا: إعلان الجمهورية وإلغاء الخلافة وإصدار دستور عام ١٩٢٤:

أوجدت مرحلة ما بعد الانتصارات التركية قناعة تامة لدى قادة الكماليين، هي إن تثبيت استمرارية السلطة في أيديهم، والوقوف بوجه قوة المعارضة السياسية - الدينية وكبح تحركاتها داخل المجلس الوطني التركي الكبير، فضلاً عن ترسيخ أهداف فكرة الإصلاح المطروحة على الساحة التركية في عقلية الشعب التركي، وضمان مجيء الأنصار المؤيدين إلى المجلس الوطني التركي الكبير في

---

(١) يراجع نص المعاهدة في:
J.C.Huewitz, Diplomacy in the...., vol, II, pp.119-127.

(٢) جاسم محمد شطب، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣- ١٩٣٩، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة بغداد / كلية الآداب، ١٩٩٠، ص ٤.

الانتخابات التي أصدر المجلس قراراً بشأنها في الأول من نيسان **١٩٢٣** على أن يجتمع المجلس الجديد في حزيران **١٩٢٣**، أثناء مزاولة مؤتمر لوزان أعماله في المرحلة الثانية، لتقوية موقف مصطفى كمال، الذي بذل جهداً استثنائيا في تعزيز زعامته السياسية داخل تركيا، بلا شك كل ذلك يتطلب وجود أداة سياسية جديدة أكثر تماسكاً وفاعلية من "**جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميللي**"، التي سبق وان قدمت خدماتها الكبيرة للقضية الوطنية التركية منذ عام **١٩١٩**، وخلال المرحلة الأولى من الصراع الطويل من أجل تحرير الأراضي التركية، لذلك عقد المؤتمر التأسيسي "**لحزب الشعب**" أعماله في **٩** آب **١٩٢٣**، ليعلن خلاله مصطفى كمال ان "**جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميللي**" قد استبدلت تسميتها "**بحزب الشعب**" الذي حصل على الإجازة الرسمية من لدن الحكومة للعمل بحرية يوم **١٩** أيلول **١٩٢٣** بعد أن تم انتخاب مصطفى كمال أميناً عاماً للحزب وعصمت باشا نائباً للأمين العام في **١١** أيلول **١٩٢٣**، وكان "حزب الشعب" قد تم تأسيسه ليكون أداة لتجنيد مناصري السياسة الكمالية في تحديث وعصرنة الدولة التركية، ولا يخفى على أحد أن هذا الحزب قد تأثر في فلسفته السياسية والاجتماعية والاقتصادية بآراء المفكر ضياء كوك ألب، وبالنظريات التاريخية للمفكر الفرنسي اليهودي الأصل ليون كاهان، اللذين نميا لدى الأتراك فكرة القومية التركية، والتحرر من القيود الإسلامية والعثمانية، ومنح تأسيس الحزب مصطفى كمال مجالاً كبيراً للمضي في مشاريعه الإصلاحية وتوجيه السياسة الخارجية لتركيا، إذ تحول الأخير بعد تأسيسه للحزب إلى حاكم شبه مطلق، ولم يعد يتقبل أية آراء ومقترحات مضادة له[١].

هيأ مصطفى كمال جل جهده للمواجهة النهائية مع المعارضة، فقام بتعزيز موقعه السياسي بإجراءات زادت من هيبة حكومته التي تشكلت آنذاك برئاسة فتحي

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص ١٩- ٢٠ ؛ بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص١٣٠، هامش رقم (٤).

أوقيار، أحد أصدقائه القدامى في النضال، التي حلت محل حكومة رفعت بيك. ففي **٢٣** آب **١٩٢٣** تمت المصادقة على معاهدة لوزان وضمنت اعترافاً دولياً بالدولة الجديدة، وفي **١٣** تشرين الأول **١٩٢٣** إقترح عصمت باشا أثناء اجتماعات حزب الشعب أن تكون أنقرة عاصمة لحكومة الدولة التركية، وتمت موافقة الحزب على الاقتراح، ثم أقره المجلس الوطني التركي الكبير، موجهاً بذلك ضربة قوية لمعنويات المحافظين الذين ظلوا متخندقين بقوة في المدينة الإمبراطورية القديمة استانبول(١).

بعد أن أصبح "**حزب الشعب**" بؤرة النشاط السياسي، وبعد أن مهّد الكماليون الطريق بعناية فائقة، أصبح مصطفى كمال على أتم الاستعداد لمواجهة المعارضة وإنهاء الغموض الذي خلقه وجود الخلافة فيما يتعلق بدور رئيس الدولة، وفي **٢٩** تشرين الأول **١٩٢٣** وفي جلسة تأريخية قدم مصطفى كمال إلى المجلس الوطني التركي الكبير مقترحاً لتعديل الدستور من أجل أن يخطو خطوة أخرى بإعلان الجمهورية، وفعلاً وافق المجلس على المقترح بعد مناقشات طويلة ومريره، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية، الذي كلف على الفور عصمت باشا لتشكيل أول مجلس حكومي في العهد الجمهوري(٢).

وجد مصطفى كمال أخيراً أن منصب "**الخلافة**" لم يعد له مكان في الجمهورية التركية، فعمل على إلغائه أسوة بالسلطنة، في الوقت الذي لم يتخل فيه المحافظون عن استعمال "**الخليفة**" رمزاً للمعارضة وقوة مضادة لرئيس الجمهورية من خلال التأكيد على أهمية الخلافة للعالم الإسلامي، تلك الحلقة التي أراد الكماليون كسرها لأنها تتعارض مع روح الدولة الوطنية وتورطها في أزمات تقع خارج حدودها، وطالما إستمر وجود الخلافة والمؤسسات الإسلامية المتعددة، فأن مؤيدي النظام القديم سيكونون دائماً ذو قدرة على استغلال رموز

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ١٢٥- ١٢٦.

الإسلام بوصفهم أسلحة قوية ضد المصلحين وبرنامجهم، وقد صرح مصطفى كمال بهذا الخصوص في المجلس الوطني التركي الكبير، عندما تحدث عن الحاجة إلى "**تنقية العقيدة الإسلامية والارتفاع بها لإنقاذها من أن تكون أداة سياسية كما كانت عليه العادة لقرون**"[١].

في الوقت الذي كان فيه الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء العثمانيين، قد جرد من جميع السلطات الحقيقية، إذ لم يعد بإمكانه التدخل في شؤون البلاد السياسية والإدارية، وبقي كمركز ديني يحظى بشكليات الاحترام دون أن يحظى بمكانة قيادية للعالم الإسلامي، وكانت الخلافة عند مصطفى كمال تعني الإسلام، الذي لا يرغب الأخير بأن يترسخ في نفوس الأتراك بهدف إحياء تركيا العلمانية الحديثة، وحسبما كان يعتقد أن رجال الدين لم يجلبوا لتركيا سوى التخلف والدمار، لذلك عندما طرحت تلك الأفكار على المجلس الوطني التركي الكبير لمناقشتها ومعرفة وبيان مدى الصلاحيات التي يتمتع بها الخليفة وفقاً للشرع الإسلامي! وبمعزل عن السلطنة، أجاب مصطفى كمال على ذلك قائلاً "الخليفة لا يملك السلطة ولا المنصب، إنه لم يكن سوى شخص أرستقراطي"[٢].

ظل الخليفة عبد المجيد الثاني مطمئناً إلى أن منصب الخلافة لم تحفه المخاطر، واستمر في عمله بوصفه "**خليفة رسول الله**" و"**خادم الحرمين الشريفين**"، ولكن مع ذلك فإن مصطفى كمال أراد أن يقطع كل صلة تربطه بالماضي العثماني، ومع أن الكثير من الأتراك كانوا لا يميلون إلى إلغاء مثل هذا المنصب الديني الأعلى، إلا أنهم فوجئوا على حين غفلة في الثالث من آذار **١٩٢٤** بقرار المجلس الوطني التركي الكبير الذي اجتمع في جلسته السرية لمناقشة اقتراح قانون تقدم به مصطفى كمال طالباً فيه خلع الخليفة وإلغاء منصب الخلافة ونفي الخليفة وجميع أفراد الأسرة الحاكمة العثمانية القديمة من الأراضي

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص ٣٤٨- ٣٤٩.

التركية، وبعد مناقشة اعتيادية للمقترح تمت الموافقة عليه من لدن أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، وأقر وضع حد لنظام الخلافة آنذاك[١].

جرت مسألة إلغاء الخلافة بهدوء تام داخل تركيا بعد التحضير الدقيق الذي أعد له مصطفى كمال، فبعد إلغاء الخلافة ألغيت وزارة الشريعة والأوقاف ونفي الخليفة وأفراد عائلته إلى سويسرا وجردوا من الجنسية التركية، فضلاً عن مصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وتم تشريع قانون يمنع إلى الأبد أعضاء الأسرة العثمانية المالكة من دخول الأراضي التركية، كما تبع ذلك اتخاذ خطوات واسعة للقضاء على أسس النظام القديم وفرض الهيمنة الكاملة على البلاد، فأقام دائرة باسم "**إدارة الشؤون الدينية**" التي أصبحت تشرف على المساجد والتكايا وتعيين وتنحية الأئمة والشيوخ، وألغيت المحاكم الشرعية[٢] وبذلك نجح مصطفى كمال في أن يطلق رصاصة الرحمة على الإمبراطورية العثمانية إلى غير رجعة، مبتدءاً بذلك عهداً جديداً ومرحلة عصرية استمدت كيانها من الفلسفة الكمالية.

ومن الطبيعي جداً أن تقوم الحياة الجديدة في تركيا على أساس قانوني متطور، تمثل بإصدار دستور جديد للبلاد يحل محل دستور عام ١٩٢١، عدَّ من أبراز المهام التي واجهت المجلس الوطني التركي الكبير في تلك المرحلة، فقد أقر الدستور الجديد أو ما يسمى بـ "القانون الأساس" رقم (٤٩١) في ٢٤ نيسان ١٩٢٤، الذي يتكون من (١٠٥) مواد، احتوت على عدة مبادئ منها: أن الدولة التركية جمهورية، والسيادة مستمدة من الشعب دون قيد أو شرط، والمجلس الوطني التركي الكبير هو الهيأة القانونية التي تمثل الشعب وتمارس حق السيادة نيابة عنه، وتتحد السلطات التشريعية والتنفيذية في المجلس الوطني الكبير، الذي يمارس بنفسه السلطة التشريعية، في حين يمارس سلطته التنفيذية عن طريق رئيس الجمهورية الذي يختاره المجلس الوطني التركي الكبير وبدوره يختار مساعده وهو

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ؛ سيار الجميل، المصدر السابق، ص ٨٢- ٨٣.
(٢) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٤١.

رئيس الوزراء، الذي يختار هو الآخر وزراءه من بين أعضاء المجلس، الذي يكون مراقباً لأعمال الوزارة، ومن مواده الأخرى: أن تكون اللغة الرسمية هي اللغة التركية، والعاصمة أنقرة، وأن يستقل القضاء وفقاً لأساليب وقوانين حديثة، وعدم تعديل المادة الأولى التي تنص على شكل النظام الجمهوري، وإلغاء النظام القانوني الدستوري الصادر عام ١٨٧٦ والتعديلات الصادرة عليه، وكذلك القانون الصادر في ٢٠ كانون الأول ١٩٢١، وما أضيف إليه من تعديلات، فضلاً عن ذلك فقد ركز الفصل الخامس على حرية الفرد بعنوان "**الحقوق العامة للمواطنين الأتراك**" إذ تم التأكيد فيه على الحريات المدنية، ومنها الحرية الشخصية وإعلان حرية الضمير والفكر والكلام والنشر وحرية العمل وحق الملكية الشخصية والاجتماع، والحصانة ضد التوقف العرفي، وتحريم التعذيب والعمل الإجباري وحرمة السكن الشخصي، وحق التعليم الابتدائي الإلزامي والحر والحصانة ضد التميز الديني والعنصري. ثم وضع حق الانتخاب على أساس معرفة القراءة والكتابة، وحددت مدة العضوية بأربع سنوات(١).

يعد الدستور التركي دستوراً متقدماً بوصفه نقلة نوعية إلى الأمام، ولكنه مع ذلك فقد تضمن نواقص كثيرة وبالأخص إنه جاء "**على نهج دساتير القرن التاسع عشر الليبرالية**"، فضلاً عن ذلك فأن تأكيده على الديمقراطية ظل نظرياً. إذ لا ينتظر منه إدخال الديمقراطية الحقيقية بصورة سريعة في بلاد "**لم تعرف منذ قرون غير الحكم المطلق**"(٢).

منح دستور ١٩٢٤ صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، فهو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، والشخص المسؤول عن نشاطات الحكومة التي يلخصها في تقارير سنوية ترفع إلى المجلس الوطني التركي الكبير، فضلاً عن

---

(١) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ٨-٩ ؛ جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص١٦٢ - ١٦٣.

(٢) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ٩

ذلك فإنه يقوم بالتوقيع على قوانين المجلس وقرارات مجلس الوزراء، وحدد الدستور مسؤولية مجلس الوزراء في متابعة الإدارة العامة لشؤون البلاد، وبموجب هذا الدستور جرى تقسيم إداري جديد في تركيا[١].

تطرق الدستور إلى عملية انتخاب المجلس الوطني التركي الكبير، مؤكداً إنها تتم عن طريق أبناء الشعب ممن بلغ (١٨) عاماً ممن يعرفون القراءة والكتابة، أما الترشيح إلى عضوية المجلس الوطني التركي الكبير فتقتصر على كل مواطن تجاوز الثلاثين من عمره أن يرشح نفسه للعضوية وبنسبة شخص واحد لكل **٢٥** ألف ناخب، ولكن مع كل ذلك فإن مصطفى كمال كانت له أوجه متعددة للسلطة تمثلت بالمجلس الوطني التركي الكبير وحزب الشعب، الممثل فيه، والسلطة التنفيذية المنبثقة عنه، إلى الحد الذي أصبحت فيه القيود الدستورية التي وضعت للحد من نفوذ وسلطة رئيس الجمهورية كانت صيغاً دستورية جامدة بقيت دون تنفيذ، إذ عبر مصطفى كمال نفسه عن ذلك صراحة بقوله: "**انا الذي جمعت هذا المجلس وأنا الذي صنعته، من لا يرغب أن يرى صنع يده كاملاً؟**"[٢].

لم يبق أمام مصطفى كمال بعد أن واجه بقوة جميع المحاولات التي تعلقت بماضي الدولة العثمانية والداعية لإعادة الخلافة، إلا أن يبدأ بإجراءات التحديث التي تعبر عن تطلعاته الجديدة في بناء الدولة التركية العصرية التي أرادها أن تكون على غرار الدول الأوربية والنمط الغربي الذي ينسجم مع تفكيره.

سادساً: برنامج الكماليين لتحديث تركيا:

إن قيام الجمهورية في تركيا وانهيار مؤسسة الخلافة بوصفها مؤسسة دينية كانت بمثابة النتيجة النهائية والحتمية أيضاً لتبني سلسلة من الإجراءات الخاصة بتحديث تركيا من خلال تثبيت أسس المؤسسات التركية المختلفة عن طريق التوجه نحو العلمانية في العديد من الميادين المختلفة، القانونية والتعليمية

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ٩-١٠.

والاجتماعية وغيرها أثناء المرحلة اللاحقة، التي عدت من أهم المراحل في تاريخ تركيا المعاصر، الممتدة من عام **١٩٢٤** وحتى عام **١٩٣٨**.

كان الهدف الأساسي لتحديث تركيا بوجه عام هو عزل تركيا بعيداً عن دائرة الحضارة الآسيوية - العربية وتقاليدها، التي يعدها الكماليون متخلفة، واستبدالها بأمة حديثة مبنية وفق التوجهات والتقاليد الغربية وإقرار إدخال القوانين الأوربية، فالتغريب هو جزء من عملية العلمنة والتحديث وحسبما يقول مصطفى كمال نفسه: "**ان الصراع من أجل تحقيق الاستقلال سيبدأ الآن فقط، إنه الصراع من أجل تحقيق الحضارة الغربية**"(١). ولهذا فإن إلغاء الخلافة يعد نقطة تحول مناسبة لتأسيس نوع جديد من الحكومة، وبداية الطريق لعلمنة السياسة التركية علمنة جذرية. ففي الوقت الذي تم فيه إلغاء الخلافة أُلغيت وزارة الأوقاف، وتم تحويل عوائدها المالية إلى الخزانة العامة لتمويل سياسة الدولة، فضلاً عن إلغاء وظيفة شيخ الإسلام ودمج كافة المدارس الدينية التابعة لأشراف رجال الدين بإدارة التعليم الرسمي، المسؤولة عن التعليم العام في البلاد، وبعد مرور شهر واحد فقط ألغى المجلس الوطني التركي الكبير في نيسان **١٩٢٤** سلطة المحاكم الشرعية في الشؤون المدنية، وأقر قانون تشكيلات المحاكم، ثم حلت طبقات الدراويش وأغلقت التكايا والزوايا الخاصة بهم، وحرّمت جميع الطرق الصوفية، وقد تم تأسيس هيئتين مدنيتين لتصريف الشؤون الدينية هما "**لجنة الشؤون الدينية**" و"**لجنة المؤسسات الدينية**"(٢).

واجهت الإجراءات الكمالية حالة من الاستياء الشديد، وعدّت إجراءات متطرفة في نظر قسم من الناس، ولكن ذلك لم يمنع أن يعدها القسم الآخر إجراءات مناسبة جداً تنسجم مع روح العصر، ومن الطبيعي أن تختلف المواقف تجاه تلك الضربات السريعة والمتلاحقة التي وجهت إلى المؤسسات الدينية التركية باختلاف الانتماءات الفكرية والطبقية للنخبة الممثلة في المجلس الوطني التركي الكبير والمحددة بأهداف

---

(١) سيار الجميل، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٢) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص ١٦٥-١٦٦.

الفئات التابعة لها، مما جعل المعارضين يبتعدون تدريجياً عن التيار الرئيس للحركة الكمالية بقيادة مصطفى كمال، متأثرين بالصيغة الديمقراطية، التي طالما نادي بها الكماليون، وتمكنوا من خلال انتقاداتهم اللاذعة لتلك الاجراءات استقطاب وتأييد عدد واسع من أبرز قادة الحركة الوطنية والمقربين من مصطفى كمال إلى الحد الذي أخذوا معه يميلون إلى تشكيل حزب معارض بعد ان وجدوا أن المعارضة على قاعدة "**الحزب الواحد**" لم تكن ذات تأثير يذكر، ولأسباب أخرى منها ما يتعلق بخطوات التحديث وأسلوب الحكم، وبعضها الآخر يتعلق بالضغائن والأحقاد، والحسد الشخصي، فبدأ بعضهم بتقديم استقالته من الجيش والحزب استعداداً لتأليف حزب جديد باسم "حزب الترقي الجمهوري" في **١٧** تشرين الثاني **١٩٢٤**، الذي استفاد كثيراً من حالة الاستياء والتذمر التي تركتها إجراءات التحديث الكمالية بين أبناء الشعب(١).

نشأ هذا الحزب بوصفه "**طفل ولد عن المحنة ونقصان الحرية**" وفي بلد "**يعيش في ظل ديكتاتورية حكومية غريبة ومؤلمة**"، ولكن قيادته كان لديهم الأصرار الكافي لتغيير الأوضاع في تركيا، فقد نادوا من خلال برنامجهم السياسي بإعادة السيادة للشعب ووضعها فوق سيادة الدولة، والتركيز على الحريات العامة والدعوة إلى الديمقراطية، واحترام التقاليد الدينية والمعتقدات، كما اقترح البرنامج إجراء الانتخابات بشكل مباشر ومنح حق التصويت للجميع ليحل هذا النظام محل نظام إجراء الانتخابات على مرحلتين، كما طالب بتقليل تدخل الدولة إلى الحد الأدنى وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، لذلك عدّ مصطفى كمال ذلك تحدياً لسلطته، وفي الوقت نفسه اعتقد أنه من المستحيل عملياً تطبيق أي تحديث داخل تركيا في ظروف عدم الاستقرار، التي استغلها منافسوه لإعاقة ما عده الكماليون إجراءات حيوية لتحويل تركيا إلى دولة حديثة(٢).

---

(١) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ١٠- ١١.

(٢) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٣٣- ١٣٤.

منذ البداية أراد مصطفى كمال حسم الأمور لصالحه عن طريق التعامل بقسوة مع ما وصفه بأنه "**تهديد مضاد للثورة**"، ولكن المعتدلين في حزبه وحكومته نصحوه بعدم اتخاذ أي أجراء من هذا النوع، والركون إلى تهدئة التيار الليبرالي، الذي بدأ ينتشر بقوة بفعل نشاطات حزب الترقي الجمهوري، عن طريق استبدال عصمت باشا، رئيس الوزراء المتشدد، بعلي فتحي أوقيار، الزعيم الفعلي للجناح الليبرالي للحزب الحاكم، وأخيراً اقتنع مصطفى كمال بتلك الافكار وعمل على تنفيذها بإقالة عصمت باشا من الوزارة وتعيين علي فتحي أوقيار محله[١]. لكن ذلك لم يمنع من استمرار الخلافات بين الحزبين حتى قيام الحركة الكردية المسلحة في شباط ١٩٢٥، الأمر الذي عدّه مصطفى كمال الفرصة السانحة والملائمة لتنفيذ سياسته المعتادة بقمع وإسكات المعارضة.

ظهرت القضية الكردية بشكل مؤثر في السياسة التركية، ففي منتصف شباط ١٩٢٥ نشبت حركة كردستان التركية (جنوب شرقي الأناضول) وأدت في البداية إلى اشتباك قوات الشرطة المحلية مع الاكراد من سكان الولايات الكردية، فقامت جمعية استقلال كردستان (آزادي) بتنظيم عملياتها واختارت الشيخ سعيد بيران النقشبندي، زعيم طريقة الدراويش النقشبندية، لقيادة الحركة، التي سرعان ما انتشرت لتشمل ولايات كردية متعددة، واشترك فيها نحو عشرين ألف مسلح كردي[٢].

لم يكن اندلاع الحركة الكردية المسلحة وليد المصادفة، بل نتيجة تراكمات ثقيلة امتدت لفترات سابقة طويلة، ولكن هذه المرة تضافرت مجموعة عوامل لانطلاقها، منها تنكر الكماليون لحقوق الشعب الكردي وإتباعهم سيطرة عرقية قصيرة النظر اتسمت بسياسة التتريك واستعمال اللغة التركية بوصفها لغة التخاطب الوحيدة في البلاد عام ١٩٢٤ في المرافق العامة كالمدارس والجيش والدوائر

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص١٣٤- ١٣٥.

(٢) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص٢٩٠.

الرسمية الأخرى، مما أجج المشاعر القومية لدى الأكراد، فضلاً عن تأثير العوامل الاقتصادية التي تأثرت بها الطبقة الإقطاعية وتضررت من الإجراءات الحكومية الرامية إلى فرض سيطرتها على هذه المنطقة التي لم تخضع للسلطة المركزية، وكذلك البرجوازية الكردية التي تضررت هي الأخرى من جراء ارتباط المنطقة بالسوق التركي، ناهيك عن تأثير العامل الديني في كسب تأييد العديد من الأكراد من ذوي العاطفة الدينية الصادقة والقوية، الذين لم يألفوا الإجراءات الكمالية مثل إلغاء السلطنة والخلافة، لذلك فلا غرابة ان تكون المصطلحات أو التعابير التي انطلقت منها الحركة دينية وبقيادة الشيخ النقشبندي(١).

كان للشعارات التي طرحتها الحركة الكردية آنذاك، ومنها "**استقلال كردستان في ظل الحماية التركية**"(٢) والمطالبة بتنصيب سليم ابن السلطان عبد الحميد الثاني خليفة وسلطاناً(٣). أثرها الواضح في إثارة مخاوف حقيقية في مجتمع لا تزال ذكريات النظام القديم مزدهرة فيه، الأمر الذي دفع بمصطفى كمال لاتخاذ إجراءات حازمة وسريعة للوقوف بوجه الحركة الكردية والقضاء عليها من خلال توفير المستلزمات الكفيلة بإخماد الحركة بالسرعة الممكنة، عن طريق دعوة كبار الضباط للالتحاق بالجيش وإرسال قوات أضافية لجبهات القتال، وعلى صعيد آخر تم في ٣ آذار ١٩٢٥ عزل علي فتحي اوقيار عن رئاسة الوزارة وأعيد عصمت باشا مرة أخرى للحكومة، التي أسرعت في اليوم التالي إلى إصدار قانون طوارئ عرف باسم "**تقرير سكون**"، الذي كان بمثابة إعلان الأحكام العرفية، التي منحت الحكومة عملياً سلطات مطلقة للسنتين التاليتين، ونفذتها عن طريق محاكم خاصة سميت بـ "**محاكم الاستقلال**" التي كمت أفواه معارضي النظام وأسكتتهم، وسحقت آخرين بإصدارها أحكاما فورية بالإعدام على أكثر من (٥٠٠) شخص خلال السنتين التاليتين لتاريخ نهاية الحركة، وهكذا مكنت تلك الإجراءات من

---

(١) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ١٣- ١٤.

(٢) عبد الرحمن قاسملو، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣) كارل بروكلمان، المصدر السابق، ص٦٩٧.

القضاء على الحركة الكردية[١] التي وقع قادتها ومنهم الشيخ سعيد النقشبندي في الأسر وحكم عليهم بالإعدام، وبهذا فشلت الحركة الكردية في تحقيق أهدافها لأسباب مختلفة منها:

١ - التباين الكبير وعدم التكافؤ بين قوة الحكومة التركية وقوة الحركة الكردية من حيث الجند وتدريبهم ومقدار أسلحتهم.

٢ - فشل قيادة الشيخ سعيد النقشبندي في استقطاب كل العناصر المعارضة لحكم مصطفى كمال.

٣ - لم تحظ الطريقة النقشبندية بالقبول من سكان المناطق الكردية، كما ان الشعارات الدينية التي رفعها الشيخ سعيد وعدم اتخاذه "استقلال كردستان" هدفاً رئيساً، أضفى على الحركة طابعاً رجعياً[٢].

شكل عام **١٩٢٥** بداية مرحلة جديدة من تاريخ الجمهورية التركية، فبعد صدور قانون "**تقرير سكون**" استعملت الحكومة التركية أسلوباً جديداً لتصفية الحسابات مع الحركات والقوى المعارضة على كافة الأوجه، ويقضي القانون بمنع فعاليات الأحزاب والجمعيات والصحف المعارضة، إذ لم يشرع القانون لمجابهة الحركة الكردية حسب، بل ولمجابهة الأحزاب المعارضة لسياسة مصطفى كمال، لذلك تم حل "**حزب الترقي الجمهوري**" أقوى الأحزاب السياسية المعارضة، ووجهت إلى قادته تهم مختلفة، منها مساعدتهم للحركة الكردية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها عام **١٩٢٥**، وهوجمت مقراته لاسيما في العاصمة التركية، كما طال القانون الجديد كثير من الصحفيين والصحف المعارضة لنهج حكومة عصمت باشا أيضاً والمؤيدة لحزب الترقي الجمهوري، فأغلقت كل من صحيفتي "**اركلي غزنه**" و"**طنين**" التركيتين، وصدرت جملة من الأحكام ضد أصحابها تتراوح بين السجن ثلاث سنوات والنفي إلى قرى

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٣٥- ١٣٦.

(٢) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ١٥.

الأناضول الصغيرة، وشنت حملة اعتقالات بحق جميع القوى المعارضة للسلطة[١] بما فيهم حزب الترقي الجمهوري أيضاً، بعد سنة واحدة فقط من صدور القانون، عندما تم اكتشاف مؤامرة اغتيال مصطفى كمال، التي راح ضحيتها (١١) شخصاً حكم عليهم بالإعدام والحكم على (٨) أشخاص بالسجن لمدد مختلفة، ونتيجة لذلك حطمت هذه الإجراءات نشاط القوى السياسية التركية وألغتها تماماً لتتحول تركيا إلى دولة الحزب الواحد **"حزب الشعب الجمهوري"** دون منافس[٢].

إن عملية إنفراد حزب الشعب الجمهوري بالسلطة والسياسة القمعية التي اتبعها مصطفى كمال، وإن أدت إلى فرض الاستقرار في تركيا، إلا أنها مثلت مرحلة فريدة تميزت بشتى أنواع البطش والكبت السياسي، انعكست آثارها في اختفاء الحركات والقوى السياسية، التي تشتتت أوصالها في ظل سلطة استبدادية استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكنها في الوقت نفسه أتاحت فرصة مناسبة لمتابعة إجراءات التحديث الكمالية.

لم يقف مصطفى كمال بخصوص تحديث تركيا عند حد معين، فقد أراد أن لا يترك شيئاً في حياة الأتراك دون أن يغيره حتى ما كان خاصاً جداً، فقام بسن قانون لتوحيد هندام الرجل في أيلول ١٩٢٥، ألغى بموجبه الحجاب والطربوش، الذي عده الكماليون رمزاً للماضي العثماني الإسلامي، وصدرت على إثره تعليمات بشأن اللباس، الذي يجب أن يرتديه رجال الدين والموظفون العموميون، أكدت من خلاله على القبعة الأوربية، وفي عام ١٩٢٦ صدرت كثير من القرارات الخطيرة، منها تلك التي حل فيها التقويم الأوربي محل التقويم الإسلامي السابق، وفي مجال القضاء ألغت الجمهورية التركية القوانين العثمانية القديمة ونظام الملل والطوائف، ودرست لجان مختلفة ترجمة القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني، التي أصبحت

(١) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص٢٣٤ هامش رقم(٤) وص ٢٩١ هامش رقم (١).
(٢) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٤٣.

جزءاً من قوانين البلاد، لاسيما قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد المتأثر بالأسلوب السويسري، كما أقرت هذه القوانين المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون، وكانت الناحية المهمة في هذا الجانب ما يتعلق بالأحوال الشخصية، مثل حرية المرأة ومساواتها بالرجل في أمور الزواج والطلاق والتركات والاكتفاء بزوجة واحدة والسماح بالزواج بغض النظر عن الاختلاف في العقائد الدينية، وشاركت النساء في أعمال الدوائر العمومية والمهن والمراكز المهمة في حياة البلاد الاقتصادية والثقافية الأمر الذي أسهم في التأثير بعمق في العلاقات الاجتماعية، وأثناء انعقاد مؤتمر اللغات التركية في باكو للمدة ٢٦ شباط - ٦ آذار ١٩٢٦ أوصى المؤتمر بإدخال الحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية التي كانت تكتب بها اللغة التركية، الأمر الذي صادقت عليه تركيا عام ١٩٢٨ وأشرفت الحكومة على دراسات متواصلة كان الهدف من ورائها العمل على أحياء اللغة التركية وتنقيتها من شوائب التراكيب الأجنبية[١].

بعد فوز حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات التي جرت في أيلول ١٩٢٧ أعيد انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية، الذي كلف عصمت باشا بإعادة تشكيل الوزارة أيضاً، وفي ١٥ تشرين الأول ١٩٢٧ عقد حزب الشعب الجمهوري مؤتمره الثاني، الذي أقر المبادئ الأربعة الأولى الرئيسة للعقيدة الكمالية وهي (الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية)[٢] واستمر التدرج في تطبيق المبادئ

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص ١٦٦- ١٦٨.

(٢) تعني الجمهورية: استبدال النظام الأوتوقراطي - الملكي بالنظام الجمهوري بوصفه أفضل الأنظمة السياسية ملائمة للشعب التركي، والقومية تعني: العمل على أساس المواطنة المشتركة والإخلاص للمثل والقيم الوطنية العليا للحفاظ على الخصائص القومية للأمة التركية، دون الاعتماد على الدين والعنصر، والعلمانية تعني فصل الدين عن السياسة، وعدم السماح لرجال الدين بالتدخل في شؤون الدولة والمجتمع، والشعبية تعني: المساواة أمام القانون ونبذ الامتيازات الطبقية والصراع الطبقي، وهي مرادفة للديمقراطية.

للتفاصيل يراجع: محمد فاضل الجمالي، التربية والتعليم في تركيا الحديثة، بغداد، ١٩٣٨، ص ٦- ١١ سيار الجميل، المصدر السابق، ص ٨٥-٨٦.

الكمالية الأخرى التي أدرجت في منهاج الحزب حتى اكتملت في المؤتمرات اللاحقة، في الوقت الذي واصل فيه الكماليون تطبيق البرنامج العلماني، فقد صدر في ١٠ نيسان ١٩٢٨ تشريع جديد يقضي بتعديل المادة الثانية من الدستور التي تنص على "أن الإسلام دين الدولة الرسمي" كما عدلت صيغة القسم في المادتين (١٦) و(٣٨) من الدستور فاستبدلت من "**أقسم بالله**" إلى "**أقسم بشرفي**"[١].

استبدل في عام ١٩٣٠ الكثير من الأسماء الأجنبية للمدن التركية بأسماء تركية خالصة، فقد حلت محل "القسطنطينية" البيزنطينية كلمة "استانبول" التركية، ومحل "ادريانوبل" كلمة "أدرنة" ومحل "سميرنا" كلمة "أزمير" وغير ذلك، وانسجاما مع السياسة العلمانية في تركيا تم تحديث نظام التربية والتعليم، فوضعت مادة دستورية تختص بالتعليم الإلزامي والمجاني في مستوى الدراسة الابتدائية، وتوسعت المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي وشيدت مدارس للتجارة والزراعة والخزف وصدر قانون خاص يقضي بتوحيد منهاج التعليم في جميع المدارس الأهلية والحكومية، والدينية ولضمان مستويات تعليمية عالية تم استقدام مدرسين أجانب لهذه المدارس، وأسست في استانبول كلية الطب ومدرسة للعلوم السياسية والاجتماعية تخرج فيها موظفون أكفاء في الخدمة المدنية ودبلوماسيون سياسيون في أنقرة وعملت الحكومة على زيادة حصة التعليم من التخصيصات المالية ضمن الميزانية العامة فأصبحت تؤلف المرتبة الأولى عام ١٩٢٧، وزاد الاهتمام بالألعاب الرياضية فازدهرت نواديها في طول البلاد وعرضها ووصلت نسبة المتعلمين بعد ثلاثين عاماً إلى ٤٠٪ بعد أن كانت لا تتجاوز ١٠٪ في نهاية العشرينات، في حين تمت موازنة ميزانية الدولة بنجاح، من خلال إصلاح الضرائب، فأوجدت النظام والترتيب في الشؤون المالية العامة بعد استخدام خبير مالي فرنسي لتقديم المشورة في شؤون الانتعاش المالي، وفي

(١) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ٢٠- ٢٢.

العام **١٩٣٣** عقدت تركيا اتفاقية اختصت بديون الإمبراطورية العثمانية القديمة، إذ انخفض الدَين من (١٠٧) مليون ليرة تركية إلى (٨) مليون ليرة تركية[١].

ويمكن أن يعزى نجاح مصطفى كمال إلى الدقة في تنظيم التعليم، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الجيل الجديد من مدرسي القرى والمدارس العالية كانوا من أعضاء حزب الشعب المتحمسين لنشر المبادئ والمثل الكمالية العليا، مما كان له الأثر في تربية عقول الشباب التركي آنذاك، وفي الوقت نفسه عملت الحكومة على الاهتمام بالنهوض الاقتصادي العام في البلاد، فاحتكرت الحكومة بعض الصناعات مثل صناعة الملح والمشروبات الروحية والكبريت وورق اللعب والأسلحة والذخيرة، كما اشترت معظم الخطوط الحديدية التي كان يملكها الأجانب ووحدت مصالحها ودوائرها ونظمت عملها فأكد هذا الجانب هدف الدولة في رفع مستوى الحياة الاقتصادية والحضارية في تركيا، وخدمة متطلبات الوحدة الوطنية والتصنيع والدفاع وغيرها[٢].

وفي الجانب الاقتصادي أيضاً استعملت الحكومة التركية مبدأ التخطيط الاقتصادي خلال سنوات مابين الحربين، فوضعت خطط التنمية الاقتصادية لمختلف المشاريع الخاصة بالتعدين والصناعة والزراعة وبناء الطرق، واستعانت في هذا الجانب بالخبراء الأجانب والشركات الإنشائية بالشكل الذي لا يهدد الاستقلال الوطني وسلامة البلاد من أي خطر، فاستعمل الخبراء السوفيت والألمان والنمساويين والأمريكان والبريطانيين وغيرهم من الأوربيين في تخطيط المشاريع الاقتصادية، كذلك أسس العديد من المصارف التي تشرف عليها الحكومة، وأختص المصرف المركزي بإصدار العملة الورقية والإشراف على جميع الخطط المالية، والمصرف الزراعي الذي كان يساعد على الإنتاج الزراعي، وشجعت التجارة الخارجية بعقد العديد من المعاهدات الخاصة بالتبادل

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص ١٦٨- ١٦٩.

(٢) أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، ط ١، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٤٨٨.

التجاري وإقامة المعارض والمباريات وتأسيس الغرف التجارية، وزاد الاهتمام بموازنة التجارة الخارجية التي حققت نجاحاً واضحاً أثناء سنوات مابين الحربين[١].

ولغرض قطع الصلة نهائياً بالماضي العثماني صدر قانون آخر في عام **١٩٣٤** عرف بقانون "الألقاب" ألغيت بموجبه الألقاب والأوسمة العثمانية القديمة التي تشير إلى المكانة الاجتماعية، مثل الباشا والبيك والأفندي والخانم وغيرها، وتقرر العمل بألقاب أخرى إذ منح المجلس الوطني التركي الكبير مصطفى كمال لقب "اتاتورك" أي "أبو الأتراك"، وعرف عصمت باشا آنذاك بعصمت إينونو تخليداً لانتصاره على اليونانيين في معركة حاسمة قرب قرية إينونو، وأصبحت العطلة الأسبوعية منذ حزيران **١٩٣٥** يوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة[٢] وفي العام نفسه شرع المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً للهجرة دعا من خلاله المقيمين في الخارج إلى العودة لتركيا والأقامة فيها، وعلى أثره تمت دعوة العديد من الأتراك الفارين إلى مناطق البلقان وروسيا عند نهاية الحرب العالمية الأولى بالعودة إلى ولايات الأناضول الوسطى والغربية وتراقيا الشرقية، وهذا ما دفع الحكومة التركية وبحرص شديد إلى تنظيم إحصاء بعدد نفوس البلاد للاستفادة منه في الخطط الاقتصادية والعسكرية الطموحة، التي وضعتها الدولة، في حين أسس مكتب مركزي للعمال في أنقرة بدأ بتطبيق قانون العمل المشرع في عام **١٩٣٦** مع فروعه في الولايات التركية الأخرى، ولا يخفى أن وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية كانتا ترعيان شؤون الصحة والضمان الاجتماعي آنذاك في تركيا[٣].

تزامنت السياسة العلمانية والقومية التي نفذها الكماليون مع الأزمة الاقتصادية

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص ١٧٠- ١٧١.

(٢) دزموند ستيورت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث معبد جانوس، نقله إلى العربية زهدي جار الله، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٤٠ -٢٤١.

(٣) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج ١، ص١٧١ -١٧٢ ؛ عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٤٣.

العالمية (**١٩٢٩- ١٩٣٣**) التي جرفت تركيا بتيارها السريع، وخلفت نتائج وخيمة على نواحي الحياة المختلفة في تركيا إلى الحد التي كانت سبباً، فضلاً عن عوامل أخرى، في اندلاع الحركة الكردية للمرة الثانية في تركيا في حزيران **١٩٣٠** التي اتخذت من "**إقليم أرارات**" وبحيرة وان، مركزاً لنشاطها بقيادة حزب "**خويبون**" وبما أن الحكومة التركية أدركت خطورة أن تمتد الحركة إلى مناطق أخرى أرسلت على وجه السرعة قوات عسكرية ضخمة لإخمادها، وقد لاقت ردود الفعل التركية تأييداً من الحكومة الإيرانية، التي تعاونت معها باستعمال الأراضي الإيرانية لأحكام قبضتها وتطويق منطقة التحرك الكردي، وبعد حرب ضروس تم القضاء على الحركة الكردية باستعمال الأسلحة الحديثة والمدافع والطائرات[١].

عمقت الحركة الكردية بنتائجها الوخيمة، وما تعرضت له فيما بعد من إبادة جماعية وتهجير، الظروف السيئة التي رافقت الأزمة الاقتصادية العالمية، بسبب سوء التدابير الحكومية، كارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تحتكرها، والاستغلال المضني لجهود الطبقة العاملة بفرضها ساعات عمل أضافية وزج النساء والأطفال في العمل وزيادة عدد العاطلين عن العمل، مما ساعد على انتشار حالات التذمر الشديدة لدى العمال بالدرجة الأولى والتي تمثلت بسلسلة من الإضرابات التي قام بها عمال الطباعة في أنقرة وغير ذلك، ناهيك عن حوادث السرقة والرشوة والاختلاس التي أصبحت ظاهرة مألوفة في المجتمع التركي آنذاك، على الرغم من الإجراءات القانونية التي اتخذت لمحاربة هذه الظواهر[٢].

وفي مجال آخر عمقت سياسة الحزب الواحد حالة السخط السياسي داخل تركيا، الأمر الذي دفع مصطفى كمال أتاتورك لتأسيس حزب جديد عرف باسم "**حزب الحر الجمهوري**" في **١٢** آب **١٩٣٠** بزعامة أحد كبار أتباعه، علي فتحي

---

(١) عبد الرحمن قاسملو، المصدر السابق، ص ٧٠ ؛ كارل بروكلمان، المصدر السابق، ٦٩٧.
(٢) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ٣٥- ٣٦.

أوقيار، سفير تركيا في باريس، لخلق معارضة موالية للنظام، وكان من المتوقع أن يخفف نظام الحزبين من حدة التوتر السياسي، ويخلق استقرارا داخلياً يسهل القيام بالإصلاحات المالية والاقتصادية التي كانت البلاد بحاجة ملحة جداً اليها، وتحسين صورة تركيا في أوربا الغربية، إلا أن الحزب الجديد استغل ظروف الأزمة الاقتصادية وما أحدثته التدابير الحكومية السابقة لإحياء الليبرالية من جديد، مما شجع المعارضة على الالتفاف حول الحزب الجديد، أعقبها العديد من الإضرابات والمظاهرات والنشاطات المتسارعت في الروح النضالية بين صفوف صغار الطبقة العاملة، التي أقلقت مصطفى كمال كثيراً وأدت به بالتالي إلى إنهاء تجربة الحزبين بحل المعارضة الموالية عن طريق تجميد نشاط حزب الحر الجمهوري في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠، أي بعد ثلاثة أشهر فقط على تشكيله، لذلك عدت سياسة الحزب الواحد، عنوان البرنامج السياسي والسياسة المفضلة لدى الحكومة للوقوف بوجه التيارات المعارضة، التي باتت الساحة السياسية مهيأة لاحتضانها، وعزز هذا الاعتقاد ما حدث في بلدة"مينيمين" الواقعة شمال أزمير يوم ٢٣ كانون الأول ١٩٣٠[(١)] الذي أحدث للنخبة العلمانية العسكرية الحاكمة صدمة عنيفة أيقضتها من غفوتها.

ترسخت سياسة الحزب الواحد بشكل أكبر أثناء انعقاد المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجمهوري في آيار ١٩٣١ نتيجة اعتماد المؤتمر "للمبادئ الأساسية والثابتة" الستة بعد إضافة مبدأين آخرين إلى المبادئ الأربعة السابقة، وهما

---

(١) زحف حشد مسلح بقيادة الدرويش محمد، أحد دراويش الطريقة النقشبندية، يوم ٢٣ كانون الأول ١٩٣٠ من الجامع بعد أداء صلاة الفجر إلى ساحة المدينة يطالبون بإعادة الشريعة الإسلامية والخلافة، وتخليص الأمة التركية من "الحكومة الكافرة"، وقد ادعى قائد هذا الحشد بأنه المهدي المنتظر، وقد ظهر لانقاذ العالم الإسلامي، ولما زاد الحشد تقدم أحد ضباط الشرطة المحلية لتفريق الحشد، لكنهم قبضوا عليه وقطعوا رأسه، مما أستدعى تدخل الجيش لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفريق الحشد، وعلى الرغم من بساطة الحادث إلا انه هز كيان النظام السياسي في تركيا ووصفه مصطفى كمال في رسالة له إلى رئيس أركان جيشه قائلاً: "**بانه عار اكبر على الجمهوريين والوطنيين**". للتفاصيل يراجع: فيروز أحمد، المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٩.

"الدولتية والثورية"[١]، فأصبحت هذه المبادئ السهام الستة في شعار حزب الشعب الجمهوري، كما ادخلت في ٥ شباط ١٩٣٧ بالدستور، الذي على إثرها تم تعديل المادة الثانية منه لتكون "**الدولة التركية هي دولة جمهورية، قومية، شعبية، دولتية، علمانية، إصلاحية ثورية**"[٢].

لم يقتصر اهتمام الكماليين بالجوانب السياسية وإجراء التحديث، بل اهتموا بالتنمية والنهوض بالمستوى الاقتصادي لتركيا، فاحتلت الزراعة مكاناً بارزاً في هذا الاهتمام، إذ شكلت طبقة الفلاحين عماد المجتمع التركي وإحدى ركائز النظام الاقتصادي الكمالي، فعمل مصطفى كمال على توسيع المصرف الزراعي وتعزيز دوره ليقدم المساعدات والاعتماد للفلاحين، كما ألغت الحكومة ضريبة العشر وأعادت توزيع الأراضي على الفلاحين، ولكن على الرغم من أهمية هذه الاعمال يبدو أن استفادة فقراء الفلاحين كانت محدودة وذلك لاستمرار الاستغلال الإقطاعي في بعض المناطق التركية، فضلاً عن السياسة الضريبية التي أرهقت كاهل الفلاحين لغرض سد العجز الحاصل في الخزينة، وما كانت تعانيه الزراعة أصلاً من نقص في الأيدي العاملة من جراء توالي الحروب، وفي الوقت نفسه أصدرت الحكومة التركية تشريعات مختلفة لدعم الصناعة أيضاً، وصادق المجلس الوطني التركي الكبير على "**قانون تشجيع الصناعة**" بهدف دعم وتطوير المشاريع الصناعية بإعفائها من دفع الرسوم الكمر كية على المواد الخام ومواد البناء والمكائن والآلات المستعملة في الصناعة، ولكن ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت كثيراً في النمو الصناعي التركي، أما التجارة، فقد اتسمت بميزان تجاري سلبي، إذ كانت واردات الدولة أكثر من صادراتها، واستمرت عمليات

---

(١) الدولتية تعني تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لمصلحة المواطنين، والتصدي للآثار المدمرة للحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية. أما الثورية، فتعني في مفهومها الكمالي إحداث تغييرات جذرية في المجتمع من خلال القضاء على العادات والتقاليد القديمة إذا كانت تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع التركي الذي يجب إعادة ترتيبه وفق مزايا الأمة التركية. بهذا الخصوص يراجع: سيار الجميل، المصدر السابق، ص٨٦.

(٢) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٤٥- ١٤٦.

استنزاف العملة التركية، مما دفع تركيا إلى الاقتراض من دول أخرى، في حين تحملت الطبقات الكادحة والفقيرة سياسة الدولة التجارية وأعباءها، جاء تقليص الواردات على حساب حاجيات الناس الضرورية وعلى حساب ما تحتاجه البلاد من مواد أولية وسلع إنتاجية(١).

من خلال كل ذلك يمكن القول: إنه على الرغم من أهمية الحركة الكمالية، إلا أنها وقفت عند منتصف الطريق، فقد نجح مصطفى كمال في ان يفصل "الدين عن الدولة" على مدى مرحلتين من حكمه (١٩٢٣-١٩٣٨) ولكنه لم ينجح في تحرير العقلية التركية المركبة للأفراد من بعض القيود العقائدية والثقافية المفروضة عليها، مما أنعكس على تطور المجتمع التركي بشكل سلبي، فزادت المشاكل بازدياد المعضلات السياسية والاقتصادية بصورة خاصة، فضلاً عن ذلك فإن الوعود الكثيرة التي وعدت بها الفلاحين لم تلب منها سوى جزء قليل جداً، فلم يجر إصلاح زراعي جذري، وأصبح الأكثرية الساحقة من الفلاحين مجردين من الأرض، كما ازداد الضغط الضريبي عليهم بشكل غريب، فهناك ضرائب فرضت على الطبقات الدنيا مثل ضريبة السخرة، إذ أن كل فلاح لا يستطيع دفع الضريبة كان ملزماً أن يقوم بالعمل لدى السلطات الحكومية لمدة عشرة أيام بدون مقابل، وهذه الأعمال بحد ذاتها تعد تراجعاً من جانب الحركة الكمالية، فلم تكن مصادفة أن تتحرك جماهير الفلاحين وتلتف حول الحركات الرجعية، فقد كان الفلاح في الدولة الكمالية لا يريد إعادة عهد السلاطين العثمانيين، ولكن وضعه كان أفضل مما عليه آنذاك، إذ كان يستطيع في السابق الهرب من فرض الضرائب، ولكن في العهد الكمالي كانت أجهزة الدولة قوية فلم يتمكن بنفسه من الإفلات منها.

وكان هناك العمال في تركيا الذين بدأت بوادر التفكير الاشتراكي تظهر لديهم، نلاحظ إنهم بدأوا يعيشون ظروفاً أشبه بتلك الظروف التي كانوا يعيشونها

---

(١) للمزيد من التفاصيل يراجع: جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص٣٣-١٢٧.

قبل تأليفهم النقابات العمالية، إذ ان ساعات العمل لم تقل عن أحدى عشرة ساعة في اليوم، لذلك أصيبت الجماهير العمالية الكادحة بخيبة أمل، الأمر الذي أدى إلى خروج العمال في انتفاضات عديدة ضد السلطة في أزمير وأنقرة وغيرها، ولعل من أهم مؤشرات فشل الحركة الكمالية وتراجعها قصة ابتعاد الجماهير عنها، مما دفع بها إلى الانتقال إلى الخندق المعارض لهم.

المشاكل القومية كانت من المآخذ الأخرى على الحركة الكمالية، فالأكراد والعرب والأرمن لم تحل مسألتهم القومية، أما الناحية الاقتصادية، فعلى الرغم من الإصلاحات التي نفذت في تركيا، إلا أنها لم تكن جذرية، والمشاكل الاقتصادية في الميادين الزراعية والصناعية ظلت قائمة وان مشاكلها كانت مستعصية، وهنا يمكن ان نذكر انه بعد مرور سنوات طويلة على انتصار الحركة الكمالية فأن ثلث الأقمشة كانت مستوردة، ناهيك عن التراجعات أمام الدول الكبرى في مجال السياسة الخارجية لحقبة ما بين الحربين.

سابعاً: سياسة تركيا الخارجية مابين الحربين:

بعد الانتصار الذي حققته تركيا في معاهدة لوزان (٢٤ تموز ١٩٢٣) كان عليها ان تحافظ على السلام وان تقيم علاقات دبلوماسية متكافئة مع دول العالم على الرغم من وجود بعض الخلافات مع بعضها الآخر، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار ان تلك المعاهدة خلفت وراءها مشاكل لم تحسم تماماً، ومنها مشكلة الموصل التي طالبت بريطانيا بانضمامها إلى العراق ووضعها تحت الانتداب البريطاني، في حين طالبت بها تركيا بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها استنادا إلى ما جاء في الميثاق الوطني التركي، علماً بأن معاهدة لوزان قد أقرت إحالة المسألة إلى مجلس عصبة الأمم إذا لم يتم الاتفاق بشأنها، وبموجب تقرير لجنة التحقيق الدولية التي زارت المنطقة وأجرت الاستفتاء فيها، وكذلك قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٥ أقر مجلس عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ اعتبار خط بروكسل صالحاً بوصفه خطاً يفصل بين كل من

العراق وتركيا، وهذا يعني إبقاء المنطقة المتنازع عليها ضمن الأراضي العراقية بشرط ان تبقى تحت الانتداب البريطاني لمدة (٢٥) عاماً، وعلى الرغم من استياء الأتراك وتذمرهم من القرار الذي لم يأت لصالحهم، إلا أن بريطانيا استعملت ضغوطها المختلفة لحمل تركيا على الاعتراف بقرار عصبة الأمم، الأمر الذي شعرت بعدم قدرتها على مجابهة تلك الضغوطات، فاضطرت إلى الدخول في مفاوضات مع كل من بريطانيا والعراق لعقد معاهدة ثلاثية بين بريطانيا والعراق وتركيا في ٥ حزيران **١٩٢٦**، اعترفت تركيا بموجبها بالتخلي عن منطقة الموصل والتنازل عن ادعاءاتها بها لتصبح جزءاً من الأراضي العراقية مقابل منحها ١٠٪ من عائدات النفط المستخرج من تلك المنطقة ولمدة (٢٥) عاماً وإقامة علاقات حسن جوار بين العراق وتركيا[١]. نتيجة لقرار عصبة الأمم بشأن الموصل الصادر في ١٦ كانون الأول **١٩٢٥** سارعت تركيا بعد يوم واحد فقط على صدور القرار لعقد معاهدة للصداقة وعدم الاعتداء مع الاتحاد السوفيتي، تضمنت حياد كل منهما في حالة تعرض أحداهما للاعتداء من طرف ثالث، وحصلت تركيا بموجبها على مكاسب اقتصادية تمثلت بقرض سوفيتي لتركيا مقداره (٨) ملايين دولار لتطوير الصناعة فيها وتزويدها بالخبراء السوفيت لتنفيذ مشروع السنوات الخمس للتصنيع، فضلاً عما حققته من اطمئنان على سلامة حدودها الشرقية، ووصفت المعاهدة بأنها معاهدة تحالف سياسي لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وقطعت في الوقت نفسه شوطاً مهماً في توثيق العلاقات السوفيتية - التركية، التي استمرت بثقة متبادلة بين الطرفين، عززت بزيارتين قام بها وفد تركي برئاسة عصمت أينونو، رئيس الوزراء التركي، إلى موسكو عام **١٩٣٢**، وأخرى قام بها وفد سوفيتي برئاسة فوروشيلف، وزير الحرب السوفيتي، إلى أنقرة، إلا ان هذه العلاقات انتابها الفتور التدريجي وسلوك تركيا لسياسة مغايرة تجاه الاتحاد السوفيتي بعد عام **١٩٣٤** لمعارضة الاتحاد السوفيتي للاجراءات التي اتخذها

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية - التركية ١٨٣٢ -١٩٥٨، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، الموصل ١٩٨٦، ص ١٩ -٢٣.

مصطفى كمال ضد الدعاية الشيوعية في تركيا، فضلاً عن قلق السوفيت من توجه تركيا نحو أوربا الغربية آنذاك[(١)].

أسهمت معاهدة **١٩٢٦** بين بريطانيا والعراق وتركيا في تسوية المشاكل السياسية بين بريطانيا وتركيا وتحسين العلاقات بينهما لتتفرغ تركيا آنذاك لحل مشاكلها مع اليونان، عدوتها السابقة، بإتباعها سياسة ناجحة وصائبة بالجنوح إلى حالة السلم معها لاتفاق مصالح الطرفين على ذلك، ومنع بلغاريا من تغيير الوضع الراهن في تراقيا آنذاك، فبعد مباحثات هامة جرت بين البلدين في أنقرة توصل الطرفان إلى عقد معاهدة يونانية- تركية في تشرين الأول **١٩٣٠** حسمت حالة الاحتكاك الخطرة بينهما والناجمة عن مطالب ممتلكات السكان الأتراك واليونانيين الذين تم تبادلهم بين كلا البلدين، وأنهت العديد من المشاكل العالقة بينهما، وأبدى الفريقان تأييدهما بتثبيت الوضع الراهن إقليميا، واتفقا على مبدأ التساوي البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط، في حين اثبت دخول تركيا عضواً في عصبة الأمم في ١٨ تموز **١٩٣٢** توجهاتها السلمية وتقاربها مع المعسكر الأوربي، كما عدت بداية لسياسة تركية فعالة في منطقة البلقان، ذات المصالح التقليدية لتركيا، عن طريق أنضمامها إلى **"ميثاق حلف البلقان"** في **٩** شباط **١٩٣٤**، الذي وحد كل من اليونان ويوغسلافيا ورومانيا وتركيا نفسها في وحدة مشتركة لضمان السلام والاستقلال والتماسك الاقليمي، وتبادل المساعدة العسكرية فيما بينهم في حالة الهجوم على إحداها، وقد حاولت تركيا جاهدة ضم بلغاريا إلى الحلف البلقاني، إلا ان الأخيرة ظلت خارج الحلف لرفضها القبول بحدود دولتها، وطالبت بمنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط واستعادة دبروجة[(٢)].

أثار احتلال ايطاليا للحبشة عام **١٩٣٥**، وقيام هتلر، مستشار ألمانيا، بحرق معاهدة الصلح في فرساي بإعلانه إعادة تسليح بلاده في العام نفسه، ومحاولات

---

(١) كارل بروكلمان، المصدر السابق، ص ٧٠٨.

(٢) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج ١، ص١٨٠- ١٨١.

ألمانيا وايطاليا تقوية نفوذهما في البحر الأبيض المتوسط وشبه جزيرة البلقان، المخاوف والقلق لدى تركيا، مما دفعها لأن تظهر تقارباً واضحاً باتجاه بريطانيا وفرنسا، اللتين كانتا أيضاً بحاجة إلى التعاون مع تركيا في الوقت نفسه، لذلك أصبحت الحكومة التركية في مركز تستطيع من خلاله أن تساوم لحل المشكلتين العالقتين بينها وبين دول الحلفاء، وهما مشكلة المضايق ومشكلة الأسكندرونة، وكانت تركيا جادة في مطالبة كل من بريطانيا وفرنسا بمساندتها لإعادة النظر في معاهدة لوزان من أجل تحصين مضايقها ضد عدوان ايطالي محتمل، لاسيما بعد ان وقفت تركيا مع أثيوبيا (الحبشة) في موقفها ضد العدوان الإيطالي، ولهذا أملت اهتمامات السياسة الخارجية التركية تدخل مصطفى كمال اتاتورك شخصياً في هذا الموضوع، الذي أثمر أولاً بعقد مؤتمر للأطراف المعنية في مدينة مونترو السويسرية عام **١٩٣٦** باستثناء ايطاليا التي قاطعت المؤتمر، الذي سادته روح الصداقة الواضحة بين المؤتمرين، الذين توصلوا إلى عقد ميثاق مونترو في **٢٠** تموز **١٩٣٦**، الذي سمح لتركيا بتحصين مضايقها وتعزيزها بمنشآت عسكرية، فكان الميثاق نصراً لأنقرة عزز هيبة النظام وحصلت تركيا بموجبه على مكاسب مهمة في السيادة على هذا الممر المائي الاستراتيجي وترسيخ نفوذها في حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة البحر الأسود، كما فتحت الباب لتقارب تركي - بريطاني توجته زيارة إدوارد الثامن، ملك بريطانيا، لتركيا في أيلول **١٩٣٦**[١].

نتيجة لإحساس تركيا المستمر بالخطر الناجم عن النزعة العسكرية التوسعية الإيطالية بدأت الحكومة التركية تبحث عن حلفاء جدد، في الوقت الذي أبدت فيه بريطانيا مساعي كبيرة لإزالة الخلافات الحدودية بين دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا، مما هيأ الأرضية المناسبة لعقد حلف للتعاون وعدم الاعتداء في المنطقة من أجل حماية مصالحها هناك، وهذا ما شجع تركيا لأن تتحرك سياسياً باتجاه العراق وإيران وأفغانستان لإيجاد أسس للتفاهم بين هذه الدول وتقريب

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٥٤- ١٥٧.

وجهات نظرها لعقد ميثاق شرقي بينهم على غرار الميثاق البلقاني وتعزيز مكانتها في آسيا، فعقدت تحالفاً مع كل من إيران والعراق وأفغانستان عرف باسم "**ميثاق سعد آباد**" في ٨ تموز ١٩٣٧ الذي تم توقيعه في قصر سعد آباد بطهران، تضمن تعهد الأطراف المشاركة في الميثاق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة حرمة الحدود المشتركة، والتشاور فيما بينهم بخصوص الاختلافات التي لها صيغة دولية، والتعهد بعدم الاعتداء على أي منهم والحيلولة دون قيام نشاطات سياسية معادية تهدد السلام وتخل بالأمن والنظام للدول الموقعة على الميثاق[١].

توصلت تركيا وفرنسا في ٣ تموز ١٩٣٨ إلى اتفاقية تضمنت خضوع لواء الأسكندرونة لحكم مزدوج فرنسي - تركي حتى إجراء انتخابات خاصة تقرر مصير اللواء فيما بعد، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا قد عقدت معاهدة مع سوريا في أيلول ١٩٣٦، وعدت فرنسا بموجبها منح سوريا استقلالها التام على أراضيها بما في ذلك سيادتها على الأسكندرونة، وفعلاً أرسلت كل من فرنسا وتركيا قواتهما العسكرية للإشراف على سير الانتخابات، التي كان من الطبيعي جداً أن تفوز تركيا في تلك الانتخابات، التي أقرها مجلس عصبة الأمم سابقاً بسبب تدخل الأتراك، وحصل الأتراك على (٢٢) مقعداً من مجموع (٤٠) مقعداً، فأعلن مجلس عصبة الأمم بذلك قيام جمهورية جديدة مستقلة عن سوريا في ٢أيلول ١٩٣٨ عرفت باسم "هاتاي" التي طلبت الأنضمام إلى تركيا، ولم تعارض فرنسا الخطوة الأخيرة استنادا لميثاق عدم الاعتداء الموقع بين فرنسا وتركيا في ٢٣ حزيران ١٩٣٩، وفي الوقت نفسه منحتها قروضاً لشراء الأسلحة، بعد أن كان لبريطانيا بهذا الخصوص اثر واضح دفع فرنسا إلى قبول تنازلها عن الأسكندرونة لتركيا، الأمر الذي امتدحه رئيس الوزراء التركي آنذاك بقوله "**إنه يحق للرأي العام التركي ان يسر بصفة خاصة لتوطد ثقته بالسياسة البريطانية**"!![٢] لما بذلته بريطانيا في حصول تركيا على الاسكندرونة في إطار مجلس الأمن الدولي.

---

(١) يراجع نص الميثاق في عوني عبد الرحمن السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٥٣ - ٢٥٧.

(٢) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٨ - ٦٩، جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص١٨٣.

ان توثيق العلاقات الفرنسية - التركية ساعد كثيراً على تعزيز الروابط السياسية بين كل من بريطانيا وتركيا من خلال توقيعهما على ثلاث اتفاقيات خاصة لتزويد تركيا بالقروض المالية البريطانية في ٢٧ آيار ١٩٣٨. مما ساعد في تحسين العلاقات الفرنسية - البريطانية. مع تركيا لتأمين تحييدها في الحرب القادمة، وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ توفي مصطفى كمال أتاتورك عن عمر بلغ (٥٧) عاماً وفي اليوم التالي ١١ تشرين الثاني ١٩٣٨ انتخب عصمت أينونو، رئيساً للجمهورية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير بالإجماع، وقد سار الأخير على انتهاج الطريق الذي رسمه مصطفى كمال، لذلك لم يجرؤ على تغيير الأسس الفلسفية في نظرية العمل الأتاتوركية، وفي عهده استمر التقارب التركي - البريطاني - الفرنسي، إذ تم توقيع اتفاقية ثنائية بين كل من بريطانيا وتركيا في ١٢ مايس ١٩٣٩ تعهد بموجبها الطرفان بالتشاور والتعاون فيما بينهما في حال امتداد رقعة الحرب إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا شجع بدوره على عقد ميثاق تركي - فرنسي في ٢٣ حزيران ١٩٣٩ كما مر ذكره[١] في حين أقلق التقارب الألماني - السوفيتي وتوقيع معاهدة ٢٣ آب ١٩٣٩ تركيا، وذلك لخشيتها من تأثر الاتحاد السوفيتي بالألمان الذين كانوا يدعون إلى تغيير الأوضاع الراهنة بالقوة المسلحة، وان توثيق تركيا لعلاقتها مع فرنسا وبريطانيا ستكون موضع انتقاد من موسكو بدلاً من ان تؤيدها، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي، لاسيما بعد الهجوم الألماني على بولندا في الأول من أيلول ١٩٣٩[٢]. وبذلك اتخذت تركيا آنذاك اتجاها واضحاً كان الهدف من ورائه المحافظة على مصالحها، الأمر الذي دفع بها إلى التشاور والتفاهم الجدي مع كل من بريطانيا وفرنسا بصدد تطورات الصراع الدولي عشية الحرب العالمية الثانية.

(١) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص١٧٣ ؛ عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٤٤.
(٢) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ١٨٤.



الفصل الثاني

التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٣٩-١٩٦٠)

أولاً: تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (حياد تركيا ثم انضمامها إلى جبهة الحلفاء ضد المحور).

ثانياً: التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية.

ثالثاً: تطور السياسة الداخلية في تركيا في عهد التعددية الحزبية (تركيا خلال حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠- ١٩٦٠).

رابعاً: علاقات تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية.

التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٣٩-١٩٦٠)

أولاً: تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (حياد تركيا ثم انضمامها إلى جبهة الحلفاء ضد المحور):

لم يكن بوسع تركيا، ذات الموقع الإستراتيجي المتميز، أن تبقى بعيدة عن مناورات الدول الكبرى عشية الحرب العالمية الثانية وفي سنواتها، إذا أخذنا بنظر الاعتبار وزنها الدولي المتميز للغاية آنذاك.

اتبعت تركيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية سياسة واضحة، فكانت تنتقل بين الخنادق بسرعة، فعلى الرغم من حرصها على الالتزام بموقف الحياد، ألا أن التقارب الألماني - السوفيتي وعقد ميثاق التحالف بينهما في **٢٣** آب **١٩٣٩** أثار قلقاً تركياً كبيراً وصدمة عنيفة لقادتها، الأمر الذي دفع وزير خارجيتها للتوجه إلى موسكو في نهاية أيلول **١٩٣٩** لعقد اتفاقية جديدة مع الاتحاد السوفيتي تؤكد تأييد السوفيت للحدود الدولية في منطقة البحر الأسود، وتحترم استقلال تركيا وسلامة أراضيها، وتسهل الطريق لقيام تحالف ثلاثي (تركي - بريطاني - فرنسي)، ولكن السوفيت حرصوا على مقاومة أي مبادرة تركية تؤدي إلى تطويق حليفتها ألمانيا من جهة البلقان والبحر الأسود، وطالبوا بإغلاق المضايق التركية بوجه السفن الحربية البريطانية والفرنسية، وعقد اتفاقية للتعاون وحسن الجوار بين تركيا والاتحاد السوفيتي، ومع أن تركيا رفضت اقتراح

السوفيت الأول بوصفه خرقاً "لاتفاقية مونترو" . أما بخصوص الاقتراح الثاني، فقد حاولت تركيا التوفيق بين صداقة الغرب ومعارضة الاتحاد السوفيتي وكانت على استعداد لجعل التحالف المقترح مع بريطانيا وفرنسا يستبعد أي أعمال مشتركة ضد روسيا، إلا أن المفاوضات فشلت بهذا الصدد[١].

بالمقابل إن علاقات تركيا مع كل من بريطانيا وفرنسا شهدت تقدماً مطرداً انتهى إلى عقد معاهدة ثلاثية (بريطانية- فرنسية - تركية) في **١٩** تشرين الأول **١٩٣٩** استهدفت من حيث الأساس، استمالة تركيا إلى صفوف الدول الحليفة مع اندلاع أولى شرارات الحرب العالمية الثانية في الساحة الأوربية، تضمنت تقديم المساعدة التركية لبريطانيا وفرنسا ضد أي عدوان من أية دولة أوربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمس مصالح الدولتين (بريطانيا وفرنسا)، مقابل أن يقدما مساعدتهما الفورية لتركيا إذا تعرضت لعدوان من أية دولة أوربية، أو إذا تورطت بحرب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن حصول تركيا على قروض مالية بريطانية وفرنسية بمبلغ (**٤٣,٥**) مليون باوند استرليني لأغراض التسليح وحل المشاكل الاقتصادية في البلاد[٢].

أعلنت تركيا حيادها في الحرب العالمية الثانية وسعت منذ البداية في عام **١٩٣٩** إلى إغلاق المضايق بوجه السفن الحربية الأجنبية، التزاما منها بالمادتين (**٢٠** و**٢١**) من "**ميثاق مونترو**"، ولغرض إبعاد البلاد عن خطر الحرب، أُرغمت الحكومة التركية على التدخل بشكل جدي في كل أوجه الحياة التركية تقريباً، فأصدرت قانوناً جديداً حمل اسم قانون الدفاع الوطني (**قانون حماية الأمة**) في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠، الذي منح الحكومة سلطات استثنائية واسعة للسيطرة على الأوضاع الداخلية ودرء الخطر الخارجي عن تركيا بالعمل على اقامة جيش

---

(١) أحمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص ٥٠٤-٥٠٥.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن المعاهدة. يُراجع : صبحي كاظم توفيق، المعاهدة البريطانية - الفرنسية - التركية. التحالف البلقاني في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦-١٩٥٧، السلسلة الوثائقية، بيت الحكمة، العدد(٧)، بغداد، ٢٠٠٢.

قوي وتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد حرب من خلال فرض السيطرة على الأسعار وتجهيز البضائع للسوق واستخدام السخرة (التشغيل القسري في المناجم وبعض الخدمات)[١].

مع الانتصارات الألمانية الساحقة في السنوات الأولى من الحرب، وخصوصاً استسلام فرنسا في ٢٦ حزيران ١٩٤٠ أمام الألمان وتدخل إيطاليا وامتداد الحرب إلى البحر الأبيض المتوسط، غازلت تركيا آنذاك ألمانيا، في الوقت الذي كان يحتم عليها الارتباط بالتدخل في الحرب لصالح الحلفاء تنفيذاً لبنود المعاهدة الثلاثية المعقودة بينها وبين كل من بريطانيا وفرنسا السالفة الذكر، ولكنها تصرفت بشكل مخالف لذلك تماماً عندما كررت التزامها بالحياد مرة أخرى على لسان رئيس وزرائها، رفيق صايدام[٢] الذي أبلغ المجلس الوطني التركي الكبير حينها بضرورة أن تبقى تركيا في معزل عن الحرب في ظل الظروف التي استجدت على الساحة الأوربية[٣].

تحولت تركيا أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية إلى إحدى القواعد الأساسية للجاسوسية الألمانية في المنطقة، وعينت برلين أحد أبرز الساسة الهتلريين فون بابن، السكرتير السابق للرايخ الثالث الألماني، سفيراً لها في تركيا، إذ أبدى نشاطاً دبلوماسياً واسعاً خلال تلك المدة المهمة، بحيث امتدت آثاره إلى جميع دول الشرق الأوسط تقريباً، فضلاً عن تعاون تركيا في مجالات مختلفة مع ألمانيا الهتلرية آنذاك.

ونتيجة لخشيتها من انجراف دول البلقان أثناء الحرب العالمية الثانية نحو الحرب، بذلت تركيا جل جهدها من أجل تعزيز وحدة دول البلقان، وفي عام

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٦١- ١٦٢ ؛عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٢) بعد أن أصبح عصمت اينونو رئيساً للجمهورية التركية، حل رفيق صايدام محل جلال بايار، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء التركي، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩، واستمر في منصبه حتى وفاته في حزيران ١٩٤٢.

(٣) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ١٨٩.

١٩٤٠ أبدت مخاوفها من تقدم ألمانيا باتجاه الشرق في عملياتها الحربية، مما اضطرها لحث الدول البلقانية للتوصل إلى حل نزاعاتها الإقليمية المستفحلة، إلا إن تحركها هذا لم يؤد إلى نتيجة تذكر، فأصبحت كل من رومانيا وبلغاريا تسيران ضمن السياسة الألمانية، في حين زاد احتلال إيطاليا لليونان في تشرين الأول ١٩٤٠ من تأزم الموقف التركي نتيجة اقتراب الخطر صوب تركيا، إلى الحد الذي دفع أنتوني إيدن، وزير خارجية بريطانيا، إلى زيارة أنقرة في شباط ١٩٤١لمناقشة الموقف العسكري مع قادة تركيا واستحال موافقتهم لاستعمال الجيوش البريطانية في الدفاع عن اليونان، وما أن حلّ حزيران ١٩٤١ حتى وجدت تركيا نفسها مطوقة ببلاد تسيطر عليها قوة الألمان العسكرية أو نفوذهم السياسي، لاسيما بعد أن شهد النصف الأول من عام ١٩٤١ انتصارات متلاحقة للألمان في يوغسلافيا واليونان وكريت، واندلاع انتفاضة مسلحة في العراق ضد بريطانيا (انتفاضة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١) وتغلغل دول المحور في سوريا، ناهيك عن الجزر اليونانية في بحر إيجة القريبة من الساحل التركي التي باتت هي الأخرى في قبضة الألمان أيضاً، الأمر الذي بلغ بتركيا حد توقيع معاهدة تحالف وعدم اعتداء مع ألمانيا في ١٨ حزيران ١٩٤١، استهدفت ألمانيا من ورائها أبقاء تركيا على الحياد، وعزل روسيا، تمهيداً لاحتلالها الذي تقرر أن يقع أثناء الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي منذ يوم ٢٢ حزيران ١٩٤١، لذلك عقد الرايخ الألماني في ٩ تشرين الأول ١٩٤١ ميثاقاً تجاريا مع تركياً، تاجرت تركيا على أثره مع ألمانيا على نطاق واسع وزودتها بمواد إستراتيجية مهمة كانت ألمانيا بأمس الحاجة إليها مثل مادة "الكروم الخام" الذي تم تصدير (٩٠,٠٠٠) طن منه إلى ألمانيا للعام ١٩٤٣-١٩٤٤، كما أنها فتحت المضايق أمام السفن الحربية والبارحات الالمانية والإيطالية، وكانت ألمانيا قد تعهدت من جانبها بتقديم أسلحة ومعدات حربية بقيمة (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية[١].

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ١٨٩- ١٩٤ ؛ عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٤٥.

حاولت بريطانيا منذ البداية التأثير في السياسة التركية ومحاولة جرها للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، ولكن الظروف التي رافقت سنوات الحرب العالمية الثانية تركت لدى أنقرة حالة من التذبذب وعدم الاستقرار، ألا أن الضغوط البريطانية استمرت بهذا الاتجاه، ففي أوائل شباط **١٩٤٣** اجتمع تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، بالرئيس عصمت اينونو برفقة العديد من المستشارين العسكريين الكبار في أدرنه للنظر في موقف تركيا من الحرب، واتضح أن تركيا لم تكن مجهزة تجهيزاً عسكرياً مناسباً يسمح لها بخوض حرب عالمية، وعلى الرغم من سياسة تركيا المتأرجحة بين الدول المتحاربة، إلا أن الحلفاء أصروا على ضرورة دخولها الحرب إلى جانبهم في نهاية عام **١٩٤٣**، وتمكنت دول الحلفاء من الضغط بقوة على الحكومة التركية أثناء عودة روزفلت، الرئيس الامريكي، وتشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، بعد الانتهاء من مؤتمر طهران المنعقد (٢٨ تشرين الثاني - ١ كانون الأول **١٩٤٣**) وتوقفهما في أنقرة، مؤكدين طلبهم باستعمال الحلفاء للقواعد الجوية التركية بوصفها خطوة أولى لاشتراكها بالحرب، الأمر الذي أيده الأتراك، ولكن ربطوا موافقتهم بتزويدهم بالسلاح[١].

جاءت تطورات الأحداث الاخيرة للحرب العالمية الثانية منسجمة تماماً مع توجهات ومصالح تركيا، فسرعان ماغيرت الحكومة التركية سياستها وبشكل سريع عندما بدأ في الأفق يلوح اندحار المانيا الهتلرية، وذلك اثر النجاحات التي حققها الحلفاء مع الهجوم السوفيتي المضاد ودخول الولايات المتحدة الأمريكية بثقل كبير في الحرب إلى جانب الحلفاء وتعثر المانيا في ميادين الحرب الأخرى، لذا اتخذ الأتراك خطوات واضحة بهذا الاتجاه، فأعلنوا في **١٤** حزيران **١٩٤٤** بأن تركيا سوف تقوم بغلق المضايق بوجه الأسطول الالماني استنادا إلى ميثاق مونترو واتفاقية عام **١٩٣٩** الثلاثية بين كل من بريطانيا وفرنسا وتركيا، وفي **٢** آب

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص١٩٧-١٩٨.

١٩٤٤ قطعت تركيا علاقاتها السياسية والاقتصادية مع المانيا وقامت بطرد فون بابن، السفير الألماني في أنقرة، واعتقلت آلافا من الرعايا ألألمان في داخل تركيا ومن ثم أعلنت الحرب على المانيا واليابان في **٢٢** شباط **١٩٤٥** بسبب رغبتها الدخول في منظمة الأمم المتحدة، المزمع تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية، ونلاحظ أن هذا الانضمام كان شكلياً ولم يكن جوهرياً، فالحرب بدأت تضع أوزارها، ولكن حصولها على مقعد في منظمة الأمم المتحدة المقترحة كان هو الهدف من وراء دخولها الحرب، وفعلاً أصبحت تركيا فيما بعد عضواً أصيلاً في المنظمة العالمية في ١٥ آب **١٩٤٥** بعد مصادقة المجلس الوطني التركي الكبير على ميثاقها الموقع عليه من قبل وزير خارجية تركيا، حسن سقا، في **٢٦** حزيران **١٩٤٥**.

تركت الحرب العالمية الثانية آثاراً سلبية للغاية على الاوضاع الداخلية لتركيا رغم أنها لم تكن طرفاً أساسياً في الحرب الدائرة، فقد شهدت البلاد أزمة اقتصادية حقيقية وغلاءً فاحشاً تحول إلى عبءٍ ثقيل على كاهل الفئات الاجتماعية الدنيا، فإن الأسعار ارتفعت في المعدل بمقدار **٤- ٥** مرات قياساً لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وسادت السوق السوداء التي لم يتورع كبار المسؤولين من الاشتراك فيها، لذلك كانت سنوات الحرب صعبة جداً على تركيا، ففي **١٣** كانون الثاني **١٩٤٢** أرغمت الحكومة التركية على تقنين توزيع الخبز، وفي الخطاب الذي ألقاه عصمت أينونو في الجلسة الجديدة للمجلس الوطني التركي الكبير في الأول من تشرين الثاني **١٩٤٢**، تطرق إلى الأوضاع الاقتصادية الحرجة في تركيا وعلق متذمراً وبمرارة من خزن البعض للسلع الاستهلاكية وتزايد السوق السوداء والجشع الذي كان التجار يمارسونه، في الوقت الذي عانى فيه الانسان التركي العادي معاناة كبيرة من الحرمان والمصاعب، وبعد عشرة أيام فقط أقر المجلس بالإجماع "**قانون ضريبة رأس المال**" الذي وضع لفرض الضريبة على من اثروا خلال الحرب، أي التجار وملاكي الاراضي الزراعية الواسعة، وفي العام **١٩٤٣** أُعيدت جباية ضريبة العشر، التي ألغيت عام **١٩٢٥**، على شكل

"**ضريبة تدفع بالمثل**" على المنتجات الزراعية[١]. وقد ولدت هذه الأوضاع استياءً وتذمراً كبيرين بين المواطنين الأتراك عبر عن نفسه في سلسلة من الاعمال الاجتماعية العفوية والمنظمة داخل تركيا.

تأثر الاقتصاد التركي كثيراً بأوضاع الحرب العالمية الثانية، فتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد حرب، وإبقاء جيش قوامه مليون شخص تحت التعبئة العامة، كرست خلاله موارد البلاد الاقتصادية والبشرية لخدمة هذا الجيش، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعاني نقصاً في المواد الغذائية، الأمر الذي كلف البلاد موارد هائلة، اضطر الحكومة إلى تقنين ليس الخبز حسب، بل السلع الاستهلاكية الضرورية التي ارتفعت أسعارها بمعدلات عالية جداً، وفي الوقت نفسه عملت الحكومة التركية إلى مصادرة الحبوب بأثمان منخفضة، كما سنت العديد من القوانين التي حدت من الحرية الشخصية وأعطت الاجهزة الحكومية والشرطة صلاحيات أوسع إلى حد إعلان الأحكام العرفية في بعض الولايات، وأثرت الروح العسكرية النازية على الضباط الاتراك الذين لم يخفوا اعجابهم بالعسكريتاريا الألمانية بعد الانتصارات الأولى لهتلر، في حين تجددت الآمال لدى الطورانيين الأتراك الذين كانوا يحلمون بإقامة إمبراطورية تركية واسعة تجمع الشعوب المنتمية إلى المجموعة التركية بمساعدة ألمانيا النازية، مع وجود بعض الدعوات المطالبة للانضمام إلى جانب دول المحور، إلا أن الهزائم العسكرية وحدها هي التي أنقذت تركيا من الوقوع في جحيم الحرب[٢]. في حين أظهر " قانون الدفاع الوطني "للعام ١٩٤٠، و"قانون ضريبة رأس المال" للعام **١٩٤٢** استبدادية الدولة وصعوبة التنبؤ بسلوكها[٣].

لم تقتصر الآثار السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب، بل

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٤٥- ٤٦.

(٣) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.

شملت كذلك الجانب السياسي، ففضلاً عن ثقل القوانين التي أصدرتها السلطة التركية والطريقة الوحشية التي نفذت بها، اتبعت تلك السلطة سياسة لا ديمقراطية طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية والتي عانى منها المثقفون والعمال الديمقراطيين بشكل خاص، فقد امتدت ساعات العمل في الواقع إلى ١٤ ساعة في اليوم الواحد، مما كان له انعكاسات كبيرة على الأوضاع الداخلية زعزعت ثقة المواطن بالدولة وبالحزب الحاكم، مما يدل بحد ذاته على فشل سياسة حزب الشعب الجمهوري التي تطلبت إفساح المجال أمام الأحزاب التركية الأخرى للعمل على الساحة السياسية والمناداة بالتعددية الحزبية.

ثانياً: التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية:

امتدت آثار الأزمة السياسية حتى إلى داخل حزب الشعب الجمهوري الحاكم نفسه، فقد حدث في العام ١٩٤٥ انشقاقاً خطيراً في صفوف الحزب عندما انسحب منه عدد من الساسة البارزين الذين كونوا تنظيماً سياسياً قدر له أن يكون له اثر واضح في الحياة السياسية لتركيا في أواخر العقد الخامس وطيلة العقد السادس من القرن العشرين، ساعده في ذلك انهيار الأنظمة الديكتاتورية والنازية بعد الحرب العالمية الثانية.

طرأت بعض التغييرات البسيطة على سياسة الحزب الواحد في تركيا بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك من خلال أيجاد معارضة سياسة داخل المجلس الوطني التركي الكبير، ولكن عصمت إينونو لم يذهب بخصوص ذلك إلى الحد الذي يسمح بتشكيل حزب للمعارضة على غرار حزب الحر الجمهوري في عام ١٩٣٠، فقد أقر المؤتمر الخامس للحزب المنعقد للمدة (٢٩ آيار - ٣ حزيران ١٩٣٩) تشكيل جماعة نيابية معارضة مستقلة في المجلس أطلق عليها اسم "**الفرقة النيابية المستقلة**"، إلا أن هذه الفرقة لم تؤد عملها بنزاهة ضمير، حتى عندما كانت القوانين تخرق خرقاً واضحاً، إذ كانت عبارة عن معارضة رمزية الهدف من ورائها إبقاء الدولة في حالة انتباه دون أن تتحدى بشكل فعلي شرعيتها وكان الهدف من

إنشائها تطويق المعارضة الحقيقية وتنظيماتها، وفي الوقت نفسه شكل اندلاع الحرب العالمية الثانية فرصة ثمينة للقضاء على هذا التوجه(١).

وعلى الرغم من تبني تركيا سياسة الحذر التام خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إلا إن سياسة حزب الشعب الجمهوري تطلبت إجراء بعض التغييرات في نهاية الحرب وذلك بسبب ارتباط مصلحة تركيا السياسية والاقتصادية ارتباطاً كلياً مع الغرب أولاً، وانهيار نظام الحزب الواحد في كل من ايطاليا وألمانيا وبالتالي موافقة تركيا بانضمامها لإعلان الأمم المتحدة وميثاقها ثانياً، فضلاً عن حاجة تركيا الماسة للمساعدات الأمريكية لإعادة بناء اقتصادها بعد الحرب، والتي ستنقطع عنها في حالة عدم الأخذ بالنظام الديمقراطي في تركيا ثالثاً، إلى الحد الذي وصف فيه أحد الساسة الأتراك تأثير سياسة الحزب الواحد على تركيا بقوله "**إن الصعوبات التي واجهت تركيا خلال سنوات الحرب كانت غير مرئية، حيث أوجدت الحرب نقاط الضعف من قبل نظام الحزب الواحد في بناء الدولة.. إن الأمل في معجزة نظام الحزب الواحد قد تلاش في أي مكان من العالم. إن ذهنية الحزب الواحد قد تحطمت في اهتياج الدم ونار الحرب العالمية الثانية. لا يوجد قطر لم يكن متأثراً بالحوادث الدولية الكبيرة وسيطرة الآيديولوجية المعاصرة، وهذا التأثير نلمسه في بلدنا أيضاً**"(٢).

خضعت الأوساط الحاكمة في تركيا إلى الأمر الواقع الجديد وأبدت بعض التنازلات، ففي حزيران **١٩٤٥** أعلنت السلطة عن انتخابات حرة للمجلس الوطني التركي الكبير وأبدت رغبتها التامة بالسماح للأحزاب السياسية والنقابات بالتنظيم وممارسة العمل السياسي العلني، وقد تزامن ذلك مع صدور بعض الجرائد والمجلات ذات الصبغة الديمقراطية، الأمر الذي ولد تيارات سياسية

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ١٦١ و٢٣٦.

(٢) نقلاً عن: أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٤-١٥.

متصارعة داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري نفسه استغلت حالة الاستياء الشعبي من سياسة الحزب الواحد للمطالبة بالعديد من المطالب التي تعلقت بقيام الدولة بتنفيذ مبدأ السيادة الوطنية بشكل تام كما وردت في الدستور لعام **١٩٢٤** والعمل على تغيير منهاج الحزب عن طريق ممارسة العمل الحزبي طبقاً لمبادئ الديمقراطية، واجراء انتخابات حرة، إلا إن مؤتمر الحزب الحاكم لم يرفض مطالب المعارضين حسب، بل طرد ثلاثة أعضاء بارزين من حزب الشعب الجمهوري هم كل من: البيروقراطي رفيق كورالتان، ومالك الأرض ومزارع القطن عدنان مندريس، والمؤرخ البروفيسور فؤاد كوبرولو، واستقالة رجل الأعمال المصرفي جلال بايار في الأول من كانون الأول **١٩٤٥**[١]، وهذا ما أكد الشكوك التي تناقلتها الصحافة التركية حول قرب قيام جلال بايار وأصدقائه بتشكيل حزب للمعارضة، الذي أعلن عن تأسيسه فعلاً باسم "**الحزب الديمقراطي**" في **٧** كانون الثاني **١٩٤٦**[٢].

من الجدير بالذكر إن "**حزب النهضة القومي**" كان قد سبق الحزب الديمقراطي في التأسيس عندما قدّم نوري دمبراغ، فضلاً عن مجموعة من القوميين الأتراك من ذوي الاتجاهات الدينية طلبهم للحكومة التركية في٦ تموز **١٩٤٥** للموافقة على تأسيس حزب سياسي لمحاولة أولى للقيام بدور المعارضة، مؤكداً على الانتخابات المباشرة وانتخاب رئيس الجمهورية في استفتاء شعبي، وطالب بنظام الاقتصاد الحر، والحد من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، أما في السياسة الخارجية فقد دعا إلى تقوية علاقات تركيا مع الأقطار الإسلامية، والدول المجاورة لها، والحد من ارتباطات تركيا بالغرب، لذلك

---

(١) قدم الأربعة تقريراً إلى المجلس الوطني الكبير في **١٢** حزيران **١٩٤٥** سمي "تقرير الأربعة" انتقدوا فيه النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري، وطالبوا بتغيير كل القوانين المنافية للديمقراطية، والتي أصدرتها الحكومة، كما دعوا إلى توسيع الحريات الديمقراطية.

(٢) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص **٢٣٢-٢٣٣**.

يعد هذا الحزب من أوائل أحزاب المعارضة التي شكلت بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا إن هذا الحزب لم يؤد عملا فاعلاً على الساحة السياسية التركية[١].

استغل الديمقراطيون استياء الشعب وتذمره من حكومته ببراعة في كسب التأييد لهم والوصول إلى السلطة فيما بعد، وكانوا باستمرار ينتقدون الطبيعة الاستبدادية لدولة الحزب الواحد، وطالبوا بالحريات الديمقراطية والسماح بقيام الأحزاب والنقابات، ولكن في الحقيقة إن برنامجهم السياسي لا يختلف كثيراً عن برنامج الحزب الحاكم (**حزب الشعب الجمهوري**) من خلال تبنيهم "**لمبادئ الكماليين الستة**" كما اقرها الدستور، وان ادعوا بأن هدفهم الرئيس هو تحقيق الديمقراطية، كما إن الحزب كان يمثل مصالح البرجوازية والإقطاع إلى جانب سماحه بتغلغل الرأسمال الأجنبي، ومنح الفرص الواسعة أمام النشاط الخاص ومعنى هذا إن التحول الديمقراطي في تركيا كان تحولاً شكلياً، ولكن على الرغم من ذلك اكتشف الجمهوريون خطر الحزب الديمقراطي بسرعة واستجابوا لذلك باتخاذ بعض إجراءات التغيير في الحزب والمجتمع، ففي أيار **١٩٤٦** تخلى عصمت إينونو عن لقبي "**الزعيم الوطني**" و"**الرئيس الدائم**" للحزب، وتبنى قراراً تضمن انتخاب الرئيس كل أربع سنوات[٢] كما قرر الجمهوريون أيضاً إجراء انتخابات نيابية عامة في **٢١** تموز **١٩٤٦** بدلاً من عام **١٩٤٧**، الذي كان من المقرر سلفاً أن تجري فيه، لكي لا يمنحوا الديمقراطيين إلا قليلاً من الوقت لتنظيم أنفسهم وتعاظم نفوذهم وبالتالي استفحال خطرهم، إلا إن الانتخابات التي خاضها آنذاك الحزب الديمقراطي أسفرت عن فوزه بـ (**٦٢**) نائباً في المجلس

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، (**١٩٦٠-١٩٨٠**) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية / جامعة الموصل، **٢٠٠٢**، ص ١٦.

(٢) لم يؤد هذا القرار إلا إلى تغيير طفيف فقط، حيث ظل عصمت اينونو ينتخب رئيسا لحزب الشعب الجمهوري حتى هزيمته في عام **١٩٧٢**.

الوطني التركي الكبير، مما جعل منه حزباً منافساً رئيساً لحزب الشعب الجمهوري في الصراع على السلطة[١].

شهدت المرحلة التي تلت انتخابات ١٩٤٦ تطورات هامة، تمثلت بافتتاح الجلسة الأولى للمجلس الوطني التركي الكبير في ٥ آب ١٩٤٦، الذي أعاد انتخاب إينونو رئيساً للجمهورية، وانتخب الجنرال كاظم قره بكر رئيساً للمجلس، ورجب بيكير رئيساً للوزراء (١٥ آب ١٩٤٦ - ١٩ أيلول ١٩٤٧)، الذي كان يمثل الجناح المتطرف في حزب الشعب الجمهوري ومن المتشددين جداً تجاه المعارضة السياسية وصحافتها، حيث دعا في برنامجه السياسي إلى تقوية النظام البوليسي وقمع الحركة الوطنية في الداخل، أما في السياسة الخارجية، فقد اتجهت حكومته إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأ نفوذها يتزايد في تركيا لتبدي اهتماماً استثنائياً بها ضمن مشروع ترومان الذي كان يهدف لإقامة قواعد عسكرية أمريكية في شرقي البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي دفع باتجاه توقيع اتفاقية أمريكية - تركية في ١٢ تموز ١٩٤٧ تحصل تركيا بموجبها على المساعدات العسكرية الأمريكية استناداً لهذا المشروع، والتي بلغت قيمتها آنذاك (١٠٠) مليون دولار أمريكي، فضلاً عما تضمنته الاتفاقية من إقامة العديد من المراكز الإعلامية الأمريكية في تركيا، والتي بدأت تزود الصحافة التركية بمعلومات إعلامية تخدم "**الحرب الباردة**" بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية[٢].

مثلت السنوات (١٩٤٦ -١٩٥٠) مرحلة انتقالية مارس فيها الحزبان نشاطهما في مفهوم جديد للحصول على ثقة الناخب التركي، ويرى بعض المراقبين إن المدة (٢١ تموز ١٩٤٦- ١٢ تموز ١٩٤٧) كانت حاسمة في ترسيخ سياسة التعددية الحزبية تم خلالها استبعاد خيار الحزب الواحد ومنحت المعارضة "**حرية**

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص٤٦-٤٧ ؛فيروز احمد، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.
(٢) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٤٧.

الفعل والمساواة بحزب الشعب الجمهوري " آنذاك، ففي **١٢** تموز **١٩٤٧** أصدر عصمت إينونو بيانه الشهير الذي عرف بـ "**بيان ١٢ تموز لتعدد الأحزاب السياسية**" جاء فيه "**ان الحزب المعارض الذي يستخدم وسائل شرعية لا ثورية، يجب أن يتمتع بنفس امتيازات الحزب الحاكم... ان الحزب الذي يصل إلى الحكم يجب ان يقدم الضمان لأن يعمل على احترام حقوق ومراكز العاملين في الخدمة الحكومية.... وسوف تعمل المعارضة في أمان دون خوف من ان يحملها الحزب الحاكم**"[١].

نتيجة للخلافات المتزايدة بين عصمت إينونو ورئيس الحكومة، الذي لم يتفق مع الأول في مفهوم نظام الحزب الواحد ويحاول التدخل في تصريف بعض الأمور، وبسبب الضغط المتزايد للمعارضة، فضلاً عن إن بعض النواب الجمهوريين كانوا ضده في المجلس الوطني التركي الكبير، إلى جانب الخلافات التي بدأت تستفحل داخل حكومته[٢]، وإدراكه لفشله في السيطرة على المجلس أو حزب الشعب الجمهوري، قدم رجب بيكير استقالة حكومته ليقوم حسن سقا بتشكيل الحكومة الجديدة في **١٠** أيلول **١٩٤٧** من عناصر معتدلة من حزب الشعب الجمهوري، متبعاً نهجاً سياسياً منسجماً تقريباً مع التوجهات الجديدة لفلسفة الحزب تجاه المعارضة عن طريق إجراء بعض التعديلات في نظام العمل داخل الحزب نفسه من خلال إعطاء صلاحيات اكبر لقواعد الحزب بالرجوع إلى فروعه الإقليمية قبل إصدار القرارات ومن ثم إدراك أهمية الرأي العام وإزالة حالة القلق التي ولدتها سياسة الحزب السابقة[٣].

---

(١) مقتبس في: أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢) واجهت الحكومة التركية آنذاك معارضة داخلية من أعضاء حزب الشعب الجمهوري نفسه، انقسمت إلى مجموعتين، الأولى تزعمها رجب بيكير، الذي مثل الاتجاه المتشدد تجاه المعارضة، والمجموعة الثانية مثلت الشباب من أصحاب الفكر الليبرالي ممن يؤيدون نظام تعدد الأحزاب بقيادة نهاد آبريم. للتفاصيل يراجع: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الوائلي، المصدر السابق، ص ١٩.

(٣) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٤٠- ٤١.

في ظل تطورات الأحداث جاء انعقاد المؤتمر السابع لحزب الشعب الجمهوري في أنقرة يوم **١٧** تشرين الثاني **١٩٤٧** ليواكب في مسيرته تطورات المرحلة السياسية، لذلك أقر المؤتمر فصل منصب رئاسة الجمهورية عن رئاسة حزب الشعب، فأصبح حلمي اوران رئيساً للحزب بدلاً من عصمت إينونو، وبعد مناقشات مطولة اختصت بالوضع السياسي خرج المؤتمر على أثرها بجملة من القرارات، منها الاستمرار في سياسة دعم القطاع الخاص، والحد من إشراف الدولة على الاقتصاد، وتعزيز نظام تعدد الأحزاب، والسماح بتعليم بعض الدروس الدينية في مدارس المرحلة الأولية وبصورة اختيارية، وقد علق على النقطة الأخيرة، أحد المراقبين الاشتراكيين بالتيارات السياسية في تركيا آنذاك قائلاً: "**إن هذا الحزب الذي يتباهى في السابق بثوريته وعلمانيته قد وجد خلاصه باعتناق الدين في أكثر الأوقات حرجة في حياته**"[١]. وفي مجال السياسة الخارجية وقعت حكومة حسن سقا اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تزويد الأخيرة لتركيا بالمساعدات الاقتصادية المطلوبة في تموز **١٩٤٨**[٢].

ومع اندلاع الحرب الباردة بين العملاقين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والحرب الأهلية في اليونان المجاورة لتركيا أدرك الحزبان (الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي) ان الغرب يريد ان تكون تركيا مستقرة سياسياً، وكان التعاون كبيراً بين زعماء الحزبين إلى الحد الذي جعل الكثير من الديمقراطيين يشجبون هذه السياسة بوصفها مؤامرة خطيرة، دفعت البعض منهم للاستقالة من الحزب احتجاجاً على تلك السياسة، وقد تزعمهم المارشال المتقاعد فوزي جاكماك، الذي قام بتأسيس حزب جديد هو "الحزب الوطني" في **٢٠** تموز **١٩٤٨**، وطرح برنامجاً سياسياً مضاداً للعلمانية وداعياً إلى الليبرالية

---

(١) مقتبس في: فيروز أحمد، المصدر السابق، ص **٢٤٢**.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص **٤٧**.

السياسية، فضلاً عن تأكيده على الإصلاحات الدينية، مما ترتب على ظهوره أحداث تغييرات في تكوين المجلس الوطني التركي الكبير الذي أصبح يضم الحزبين السابقين والحزب الوطني الجديد، وكان لظهور الحزب الأخير تأثير واضح على صورة الحياة الحزبية والنيابية، وفي الوقت نفسه شجع حزب الشعب الجمهوري بالسير في طريق تنفيذ مبادئ بيان ١٢ تموز ١٩٤٧، مما ساعد في تشكيل حكومة جديدة برئاسة شمس الدين آلتاي في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٩ بعد استقالة حكومة حسن سقا بسبب المشاكل الاقتصادية التي واجهتها، وقد مثلت الحكومة الجديدة اتجاها أكثر مرونة تجاه المعارضة، في حين اتخذت كافة الإجراءات التي تكفل الانتخاب الحر في عام ١٩٥٠ وفق قانون انتخابي جديد[١].

تعد المدة الواقعة بين ١٩٤٦- ١٩٥١ حقبة الحياة السياسية الفعالة لكثرة الأحزاب السياسية الصغيرة وذات الأهمية المحدودة، التي تألفت آنذاك ومنها، "**حزب العدالة الاجتماعية**" و"**الحزب الليبرالي الديمقراطي**" و"**وحزب المزارعين والفلاحين**" و"**الحزب الاشتراكي الديمقراطي**" و"**الحزب الوطني**" و"**حزب الدفاع عن الإسلام**" و"**الحزب المثالي عام ١٩٤٦**"، و"**حزب التنمية التركي (١٩٤٨)**"، و"**حزب الديمقراطية الحقيقية**" الذي تآلف مع الحزب الوطني عام (١٩٤٩) و"**حزب الملاك والنشاط الخاص**" (١٩٤٩) وقد انضم إلى حزب الفلاحين التركي عام ١٩٥٢، كما ظهرت خلال تلك المدة أيضاً نحو ٤٠٪ من الصحف اليومية التركية ومنها صحيفة "**المستقلة**" و"**الأرمنية**" و"**المسائية**" وعدد آخر من الصحف والدوريات السياسية والاقتصادية والثقافية، مما يؤكد وبشكل واضح تزايد النشاط السياسي آنذاك أكثر من السابق بكثير[٢].

تعرضت وزارة "شمس الدين كون آلتاي" للعديد من المشاكل الداخلية

(١) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٤١- ٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

تمثلت في مشكلة تنامي الظاهرة الدينية - السياسية في تركيا بقيادة حزب الأمة المعارض الذي تأسس رسمياً في ٥ تموز ١٩٤٨، مما أثار قلقاً واضحاً لدى الحكومة التركية، التي التجأت، من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد منها، إلى تعديل قانون العقوبات في حزيران ١٩٤٩، الذي واجه معارضة شديدة من لدن نواب حزب الأمة المعارض داخل المجلس الوطني التركي الكبير، وعد هذا الإجراء وسيلة رخيصة لكم أفواه المعارضة الوطنية وذريعة غير مقبولة لتدخل الدولة في الشؤون الدينية للشعب، الأمر الذي دفعهم آنذاك إلى تنظيم التظاهرات التي سارت وسط الشوارع ورفعت لافتات حملت شعار "**لا اله إلا الله**" يوم ١١ نيسان ١٩٥٠ أثر تشييع جنازة رئيس الحزب الوطني التركي، وبالمقابل اتهمت الحكومة التركية هؤلاء المتظاهرين بالرجعية ومعاداة الأتاتوركية، ومع أن الحكومة التركية قد شكلت آنذاك لجنة حكومية في ١٨ نيسان ١٩٥٠ لإجراء التحقيق حول تنامي التيار الديني الجديد، تضمنت توصياتها غلق جريدة "**حريت**" المؤيدة لحزب الأمة المعارض، وانتقدت سياسة الحزب وحذرته من أتباع هذا الأسلوب لإثارة الجانب الديني لدى الطلبة وتأجج عواطف الجماهير ضد الدولة، إلا ان المعارضة الداخلية كانت المستفيد من تطورات الأحداث آنذاك، لاسيما الدعوة إلى إجراء الانتخابات، التي كانت بداية لعهد جديد بوصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم عام ١٩٥٠ في تركيا(١).

ثالثاً: تطور السياسة الداخلية في تركيا في عهد التعددية الحزبية (تركيا خلال حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠):

منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها تأكد وبشكل قاطع انتهاء النظام السياسي ذي الحزب الواحد في تركيا عملياً بعد أن اتجهت الحكومة التركية إلى تعديل الدستور بما يتماشى مع نظام تعدد الأحزاب السياسية وإعداد مشروع قانون

---

(١) إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٩٢، ص ٢٧٠-٢٧١.

جديد للانتخابات تمثلت أهم خطوطه في وضع الانتخاب تحت إشراف القضاء دون أشراف ممثلي السلطة السياسية فمنذ ١٥ شباط ١٩٥٠ صادق المجلس الوطني التركي الكبير على القانون الذي ضمن الحرية للانتخابات النزيهة، لذلك برز هذا الاتجاه جلياً في ١٤ آيار ١٩٥٠ عندما شخصت الانتخابات الوطنية الحرة التي جرت آنذاك حالة الانتصار الساحق الذي حصل عليه الحزب الديمقراطي، الذي فاز بأغلبية مطلقة بعد حصوله على الأغلبية في مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير(١).

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا المعاصر، وبداية تحول واضحة في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها، وعقب إعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستورياً إلى الحزب الديمقراطي، إذ انتخب جلال بايار، رئيساً للجمهورية في ٢٢ آيار ١٩٥٠ الذي كلف بدوره عدنان مندريس بتشكيل أول وزارة لحكومة الديمقراطيين، التي تضمن برنامجها السياسي نقطة أساسية اختلفت فيها عن طروحات وتوجهات الوزارات السابقة التي سيطر عليها حزب الشعب الجمهوري تمثلت بالاهتمام المتزايد بحالة البلاد الاقتصادية عن طريق العمل بالحرية الاقتصادية والحد من سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني، في حين تقاربت مفردات البرنامج الأخرى مع تلك المفردات التي تناولتها برامج حزب الشعب الجمهوري ومنها تحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم وتأكيد حرية الصحافة ومكافحة الإخطار المعادية للسياسة الكمالية(٢). لذلك سميت الحقبة (١٩٥٠-١٩٦٠) باسم "الجمهورية الثالثة" التي أعقبت "الجمهورية الأولى" برئاسة مصطفى كمال

---

(١) حصل الحزب الوطني الديمقراطي على (٤٠٨) مقعد في البرلمان في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (٦٩) مقعد والمستقلون (٩) مقاعد وحزب الأمة على مقعد واحد فقط، من مجموع (٤٨٧) مقعد للمجلس الوطني التركي الكبير.للتفاصيل يراجع: نوال عبد القادر سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٢١.

(٢) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦.

أتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨)، و"الجمهورية الثانية" برئاسة عصمت اينونو (١٩٣٨-١٩٥٠) وفي مجال السياسة الخارجية أعلنت الحكومة الجديدة استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الأبواب أمام الرأسمال الأجنبي، لهذا لم يكن هناك اختلاف في الرأي العام التركي بهذا الخصوص، وعبر عن هذا الموقف جلال بايار بعد فوزه بالانتخابات مباشرة بقوله: "**انه من المهم سلامة هذه الدولة، بل حتى لاستتباب السلام العالمي أن يعلم كل من الأعداء والأصدقاء انه لن يحدث أي تغيير على الإطلاق في سياستنا الخارجية بسبب تغيّر الحكومة**"[1] وقد ساعدت الحزب الديمقراطي جملة عوامل أساسية للفوز في الانتخابات والوصول إلى دفة السلطة ومنها:

١ - حالة الاستياء التي عمت بين أوساط الشعب التركي من جراء استيلاء حزب الشعب الجمهوري على السلطة منذ عام ١٩٢٣، التي اكسبها صفة الديكتاتورية والبيروقراطية، مما تطلب إجراء التغيير في نظام الحكم آنذاك.

٢ - فشل حزب الشعب الجمهوري بوضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد الاقتصادية، وبشكل خاص في مجال ارتفاع مستوى المعيشة في تركيا بسبب الكفاية الاقتصادية للمشروعات المملوكة للدولة واضطراب الموقف الدولي، وهذا ما دفع الحزب الديمقراطي إلى التأكيد على المشاريع الخاصة ورفض تفاصيل سيطرة الدولة، بوصفه عامل مهم في نجاح الحزب في الانتخابات.

٣ - اعتماد الحزب الديمقراطي في الانتخابات على الطبقة الوسطى بتبنيه سياسة خاصة في الملكية التجارية والصناعية دفعت الفلاحين إلى تأييد سياسته في الانتخابات من خلال التأكيد على التنمية الاقتصادية مع مساعدة الرأسمال الأجنبي، لاسيما في حقل الزراعة.

---

(١) أحمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص ٤٩٠.

٤ - دعوة الحزب الديمقراطي في برنامجه السياسي إلى إعادة التعاليم الدينية، مما وفر له فرصة سانحة لاستغلال المشاعر الدينية لدى الأتراك، إذا علمنا ان حزب الشعب كان قد التزم بالعلمانية منذ عام **١٩٢٣** لذلك كان للعامل الديني أثره المهم في ذلك الفوز من خلال التأكيد على إدراج البرامج الدينية في الإذاعة والسماح للمنظمات الدينية بالعمل في مختلف أنحاء البلاد.

٥ - تقديم الحزب الديمقراطي وعوداً جذابة، بتأكيده على رفع المستوى المعيشي والعمل على إجراء التغييرات الاقتصادية الجذرية بشكل اختلف كثيراً عن منافسه حزب الشعب الجمهوري.

٦ - وقوف رجال الإعمال والمحامين والموظفين وكذلك بعض المثقفين ضد سياسة حزب الشعب الجمهوري في مفهوم سيطرة الدولة على الاقتصاد وعرقلة نشاط الشرائح الاجتماعية والرغبة في إيجاد نظام تعدد الأحزاب السياسية.

٧ - إن أغلب التغييرات التي تبناها حزب الشعب الجمهوري من الناحية الاجتماعية والسياسية لم تكن مقبولة لدى الكثير من الأتراك الذين مازالوا متمسكين بالعادات والتقاليد القديمة، مما دفعهم للتصويت إلى جانب الحزب الديمقراطي.

٨ - توفيق الحزب الديمقراطي بين رغبات الشرائح الاجتماعية المختلفة ومنها الفلاحون والعمال والمثقفون، لذلك جاءت مفردات برنامجه السياسي ملائمة لتطلعاتهم المهنية.

٩ - اندفاع العدد الكبير من أبناء الشعب التركي باتجاه تقوية النظام الديمقراطي من خلال اعتقادهم بدعم التمثيل القوي للمعارضة التركية نتيجة عدم اتفاقهم مع وجهة نظر حزب الشعب الجمهوري.

١٠ - تمثل الحزب الديمقراطي بأفضلية التنظيم وقوته التي انسجمت مع رغبة

الشعب التركي في تغيير نظام الحكم بعد (٢٧) سنه من حكم حزب الشعب الجمهوري[١].

شهد عهد الديمقراطيين تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، ففي مجال السياسة الاقتصادية اهتمت الحكومة بقضيتين أساسيتين، أولهما: تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، وثانيهما: تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي، فبخصوص المسألة الأولى عملت حكومة مندريس على توزيع الأراضي على الفلاحين مقابل ثمن يدفع من قبلهم على مدى عشرين عاماً، وصدر لهذا الغرض قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥١، الذي عالج إسكان الفلاحين في الأراضي السبخية الحكومية، كما وزعت أراض أخرى لأغراض التنمية الحيوانية، وتم إنشاء بعض السدود وأدخلت الآلة الحديثة واستعملت الأسمدة في العمليات الزراعية، وارتفعت أعداد الجرارات المستعملة في الزراعة، وتدخلت الدولة لدعم الأسعار، إلا أن هذه الإعانات الحكومية لم تصل بشكل مباشر إلى الفلاحين، بل توجهت لمنفعة كبار ملاكي الأراضي، أما الصناعة فقد عملت الحكومة على إيجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة، وباشرت بنقل المشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص، حيث أسهمت الحكومة عام ١٩٥٠ بتأسيس مصرف الإنماء الصناعي لأجل تقديم العون والمساعدة للقطاع الخاص عن طريق القروض، مما شهدت صناعات الأنسجة والأسمنت والفولاذ وإنتاج الطاقة الكهربائية تقدماً واضحاً، في حين شهدت مشاريع الاستثمار وبشكل خاص في قطاع البناء، تطوراً كبيراً[٢].

وعلى الرغم من إن تلك السياسة الاقتصادية أفرزت انتعاشاً في الاقتصاد التركي، إلا إن السنوات التالية من حكم الحزب الديمقراطي رافقها كثير من

(١) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٤٩-٥٦.
(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٢٢- ٢٤.

المشاكل، أبرزها التضخم النقدي الذي واجهته تركيا وهدد استقرارها الاقتصادي، الأمر الذي أدى بالحكومة التركية بالتوجه إلى الاعتماد على المساعدات الأمريكية، التي أحدثت تطوراً نسبياً في الصناعة للمرة الأولى في تاريخ حكم الديمقراطيين، ولكنها في الوقت نفسه خلقت مشكلة اقتصادية تمثلت بمشكلة الديون، التي ارتفعت إلى (٥) مليار ليرة عام ١٩٦٠، في حين عانت تركيا من مشكلة البطالة، التي عدت من أهم المشكلات التي واجهت حكومة الديمقراطيين خلال عقد الخمسينات، إذ كان للسياسة الاقتصادية أثرها الفاعل في تقليل فرص العمل الزراعي، مما أدى إلى هجرة الأعداد الكبيرة من أبناء الريف إلى المدن التركية، بحيث وصلت نسبة العاطلين عن العمل في المدن التركية إلى ٥٠٪، ولم تستطع حملة التصنيع التي شهدتها البلاد من التخفيف من حدة البطالة، بل ازدادت بسبب إنهاء عقود الآلاف من العمال الأتراك العاملين في بلدان أوربا الغربية، وفي الوقت نفسه ازدادت الفجوة بين الريف والمدينة إلى الحد الذي كانت هناك نسبة ٣٨٪ من السكان تعيش في فقر مدقع وتحصل على دخل منخفض جداً لا يلبي الاحتياجات الأساسية[1].

ونتيجة لذلك وجدت تركيا نفسها إنها بحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الأجنبية فاتجهت صوب الولايات المتحدة الأمريكية لغرض الحصول على المنح المالية باسم "**الأمن المتبادل**" و"**المساعدة الفنية**" وفي الوقت نفسه اندفعت الحكومة التركية لاتخاذ قرارات خطيرة كان الهدف منها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، فقد أرسلت فرقة عسكرية قوامها (٤٥٠٠) جندي إلى كوريا الجنوبية دون أخبار المجلس الوطني التركي الكبير، وهذا يعني إن تركيا استغلت تلك التطورات استجابة لطلب الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة العسكرية، مما ولد ردود فعل قوية لدى المعارضة وقسم من الصحافة التركية إلا إن الحكومة التركية كثفت جهودها كثيراً للسير بهذا الاتجاه الذي أسفر عن انضمام تركيا إلى

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦.

حلف شمال الأطلسي في ١٨ شباط ١٩٥٢[١] لذلك كانت السياسة الخارجية عقيمة دفعت إلى سقوط هيبة الدولة.

حظيت المسألة الدينية باهتمام كبير خلال عهد الديمقراطيين، لذلك يُعد التغيير الذي طرأ على العلاقة بين الدين والدولة انعطافة خطيرة في تاريخ تركيا السياسي نتيجة سلوك الحزب الديمقراطي سياسة أكثر تسامحاً في المجال الديني بشكل اختلف كثيراً عن العهد السابق، ففي ٧ تموز ١٩٥٠ تم رفع الحظر الذي كان مفروضاً منذ (٢٧) عاماً على المناهج الدينية التي تذاع من على شبكات الراديو، واصدر المجلس الوطني التركي الكبير قراراً يسمح بقراءة القرآن الكريم في المحطات الإذاعية، وأداء الأذان باللغة العربية، بعد أن كان مقتصراً على اللغة التركية، فضلاً عن العمل بإلزامية تدريس مادة التربية الدينية في المدارس الابتدائية، كما سعت الحكومة لفتح كلية العلوم الدينية(كلية الآلهيات) عام ١٩٥١ بجامعة أنقرة وتدريس المواد الدينية في معاهد المعلمين الريفية، وفي هذا المجال نشر كثير من الدراسات التي انتقدت سياسة فصل الدين عن الدولة، وأظهرت مساوئ السياسة العلمانية التي أوصلت البلاد إلى أزمة أخلاقية وخلقت ثغرة خطيرة في التواصل مع الثقافة الإسلامية[٢].

كما شنت بعض الصحافة التركية حملة شعواء على العلمانية وطالبت بالعودة إلى الحروف القرآنية المقدسة (الألف باء العربية)، في حين أعلن العديد من أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير "**بأن الأمة التركية، غير مسؤولة عن إجراءات أتاتورك وانها لا تتحمل مسؤولية انقطاع حبل الأسس الأخلاقية**

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي يراجع: أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، ١٩٨١، ص ١١٥-١٣٧.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، "الديانة والطرق الصوفية"، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون (تركيا المعاصرة)، الموصل، ١٩٨٧، ص ٩٤ ؛احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص٥٧-٥٨.

للمجتمع التركي المسلم" وطالب بعض منهم بإعادة المادة الثانية من الدستور والتي كانت تنص على إن "**الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد**"، وعادت الطرق الصوفية وتكايا الدراويش إلى ممارسة نشاطاتها، ورحب رئيس الوزراء التركي بدور رجال الدين في تربية الجيل الجديد بروح الإخلاص للوطن والشريعة، وبدأت حملة واسعة ضد النهج الاتاتوركي واتهم مصطفى كمال بالتخلي عن الإسلام والإلحاد ونشر الفساد والتحلل الخلقي بين الشبيبة التركية[(١)].

ان هذا التراجع الذي سلكه الحزب الديمقراطي كان تراجعاً تكتيكياً، الهدف منه تحقيق هدفين أساسيين، أولهما: تحقيق إدارة سياسية انتخابية تنافسية، وثانيهما: الإقرار بتخفيض القيود عن إجراءات اتاتورك الصارمة، حيث إن تلك الإجراءات بدت ضرورية بوصفها قواعد للإصلاح على المدى البعيد، مما جعل الأتراك يلاحظون ان سياسات الحزب الديمقراطي بدأت أكثر ديمقراطية من غيرها[(٢)].

ملأ الغرور نفوس الديمقراطيين الذين باتوا ينظرون باستمرار إلى أنفسهم بوصفهم بناة لتركيا المعاصرة ويعدون أنفسهم الوحيدين الذين تهمهم مصلحة البلد، لهذا لم يفكروا بالحاجة إلى وجود حزب معارض إلا قليلاً، الأمر الذي جعلهم يعتقدون ان دور حزب الشعب الجمهوري قد مضى زمانه وانتهى، وعلى الجمهوريين الانسحاب من العملية السياسية ليفسحوا المجال أمامهم للمضي قدماً في إصلاح هذا البلد ومواصلة حالة التغيير المطلوبة، والانكى من ذلك أنهم تصوروا عدم الحاجة لوجود أحزاب اليمين هي الأخرى، بوصف الحزب الديمقراطي كان يفهم جيداً حاجات الشعب التركي الروحية وفي نيته إصدار التشريعات التي تلبي تلك الحاجات، بوصفهم يمثلون الإرادة الشعبية التي يعدون

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، الديانة والطرق الصوفية، ص ٩٤-٩٥.

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٢٩.

أنفسهم مسؤولين أمامها فقط، ولكن على الرغم من ان الديمقراطيين ادعوا بأنهم يؤمنون بالديمقراطية، إلا ان فهمهم لها كان سطحياً إلى الحد الذي فشلوا فيه حتى في التخلص من عقلية حقبة الحزب الواحد، التي لم تكن تتحمل أي شكل من أشكال المعارضة حتى وان كانت من داخل الحزب نفسه(١).

بناء على ذلك بدأت حكومة الحزب الديمقراطي بتطبيق سياستها في هذا الاتجاه من خلال قيامها بالحد من حرية حزب الشعب الجمهوري في العمل السياسي عن طريق ابرام سلسلة من القوانين في المجلس الوطني التركي الكبير، كان من بينها القانون الصادر يوم ٨ آب ١٩٥١ والخاص بحل (**بيوت الشعب**)(٢) التي تعود لحزب الشعب الجمهوري ونقل ملكيتها للدولة تحت ذريعة ان هذه البيوت تم تشييدها بأموال الدولة، فضلاً عن القانون الصادر يوم الأول من حزيران ١٩٥٣ الذي وصف حالة انتقاد أعضاء الحكومة التركية بالجريمة التي تستدعي العقاب، وقانون آخر حظرت الحكومة التركية بموجبه على الأساتذة الجامعيين التدخل في السياسة نهائياً يوم ٢١ تموز ١٩٥٣، كما تضمن القانون الصادر في ١٢ كانون الأول ١٩٥٣ مصادرة بعض ممتلكات حزب الشعب الجمهوري الأخرى، وفي ٧ آذار ١٩٥٤ أصدرت قانوناً خاصاً بالصحافة تضمن فرض العقوبات على الصحفيين الذين يسيئون في مقالاتهم للمسؤولين في الدولة، فتعرض بعضهم إلى السجن، كما استمرت الحكومة بتقييد حرية الصحافة وعقد الاجتماعات والمهرجانات الحزبية، كما أصدرت قانون آخر ضد امتياز تملك الموظفين والأساتذة والقضاة تم صدوره في خريف عام ١٩٥٤، ومن الطبيعي

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٢) عبارة عن مراكز متعددة أُسست في مختلف الولايات التركية عام ١٩٣١. كان الهدف منها لأغراض نشر الثقافة والوعي القومي بإشراف حزب الشعب الجمهوري إذ بلغ عدد هذه البيوت (٤٧٩) بيتاً، وفي الوقت نفسه أُقيمت "غرف الشعب" التي بلغت (٤٣٢٢) غرفة تحولت إلى مراكز للتجمع ولتنظيم الدورات وإقامة المكتبات ودور النشر وإلقاء المحاضرات الثقافية والتاريخية والسياسية وغيرها.

جداً ان يقف حزب الشعب الجمهوري ضد هذه القوانين عندما عرض الديمقراطيين على المجلس الوطني الكبير يوم **٢٣** تموز **١٩٥٣** لائحة قانون جديد يمنع اتخاذ الدين غطاءً لتحقيق الأغراض السياسية، هذه اللائحة التي صوّت أعضاء حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني التركي الكبير ضدها، على الرغم من تأييدهم السابق لسياسة الديمقراطيين العلمانية، فضلاً عن اللائحة السابقة الخاصة بالحظر المفروض على تدخل الأساتذة الجامعيين في السياسة، اللتان عرضهما الديمقراطيون على المجلس تحت تسمية "**قوانين السلامة الوطنية**"[1].

كما اقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً آخر تضمن إنزال عقوبة الإعدام بقادة وأعضاء المنظمات والجمعيات التي تعمل على استهداف النظم الاجتماعية والاقتصادية المعمول فيها في البلاد، وبشكل خاص تلك التي تحاول ضرب البنى العلمانية القومية للنظام الاجتماعي في تركيا، وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة التركية شكوى ضد الحزب القومي، مفادها "**ان الحزب المذكور يستغل الدين لإغراض سياسية، ويحاول القضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد**"، إلى محكمة أنقرة، التي قررت حل الحزب القومي، فضلاً عن ذلك اصدر المجلس الوطني التركي الكبير قانون "**حماية الوجدان والاجتماع**"، الذي منع بموجبه استغلال الدين لتحقيق المأرب الشخصية والسياسية[2].

لم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل تمادت حكومة مندريس كثيراً فأصدرت قانوناً غريباً يعطيها الحق في إحالة الموظفين ومن بينهم أساتذة الجامعات والقضاة إلى التقاعد بعد إكمالهم (**٢٥**) سنة من الخدمة أو عند بلوغهم الستين من العمر، بعد ان كان الموظف يحال إلى التقاعد بعد ان ينهي **٣٠** سنة من الخدمة

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص٢١١.
(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٣١.

أو يبلغ الخامسة والستين من العمر، كما أعطت الحكومة نفسها الحق في طرد الموظفين وإحالتهم إلى التقاعد بنصف وأحيانا بربع مرتباتهم دون ان يكون لهؤلاء حق الاعتراض ودون ان تكون السلطات ملزمة بإعطائهم الأسباب، وفي الوقت نفسه منع أساتذة الجامعات من الانتماء إلى الأحزاب ونشر الكتابات السياسية والاكتفاء بالكتابة والنشر في المواضيع العلمية والتربوية[١].

من جانب آخر أكد الحزب الديمقراطي تنظيم الطبقات الاجتماعية في تركيا بفاعلية للعمل في التنظيمات المهنية بالشكل الذي لا يؤدي إلى استعمال هذه الطبقات أداة للصراع فيما بينها، مما أدى إلى كسب ومساندة جميع الشرائح الاجتماعية في تركيا، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار ان الحزب الديمقراطي كان قد وعد في انتخابات آيار **١٩٥٤** بمعالجة جديدة للقضايا التي تهم هذه الشرائح ومنها تحسين المواصلات وبناء المدارس والتسليف الزراعي البسيط والقيود البسيطة في الشؤون الاقتصادية، وهذا ما عزز ثقة الفلاحين، الذين مازالوا يشعرون بالإهمال والظلم من إصلاحات أتاتورك، بالحزب الديمقراطي عشية الانتخابات التي مهدت الطريق السالك للحزب للفوز بها مرة أخرى يوم **٢** آيار **١٩٥٤** فوزاً ساحقاً بعد ان حصل على **(٥٠٣)** مقاعد مقابل **(٣١)** مقعد لحزب الشعب الجمهوري و(٥) مقاعد للقوميين، بينما حصل المستقلون على مقعدين فقط من مجموع **(٥٤١)** في المجلس الوطني التركي الكبير، ونتيجة لهذا الفوز أصدرت حكومة مندريس قانوناً صار بموجبه ان تقوم الدولة باسترداد المساجد التي بيعت في عهد اتاتورك، وفتحت مدرسة خاصة بإعداد الأئمة والخطباء وثلاثة معاهد لتدريس الدين و**(٣٥)** ألف مدرسة لتحفيظ القرآن[٢]. لذلك وصفت حقبة

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، "دراسات تركية" (مجلة)، مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل، العدد ١، السنة الأولى، الموصل، كانون الثاني ١٩٩١، ص ٢٧-٢٨ ؛ عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠، ص ٤٩.

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ٦٣-٦٤و ١٢٦.

الخمسينات من القرن العشرين من لدن المراقبين الغربيين، بأنها حقبة أحياء المشاعر الإسلامية في تركيا، لكنها في الحقيقة **"تعد تعبيراً ناتجاً عن عداء مكبوت ضد العلمانية وما ترمز إليه والذي ظل متراكماً طيلة سبعة وعشرين عاماً من الحكم الاستبدادي السلطوي"**[(١)].

أثارت سياسة الحزب الديمقراطي استياءً عاماً في البلاد بوصفها مناقضة لمصالح تركيا الوطنية، وبدأت الصحافة التركية توجه انتقاداتها اللاذعة لهذه السياسة التي بدأ أصحابها يضيقون ذرعاً بالنقد يوماً بعد الآخر، إلى الحد الذي لم يترددوا فيه من تقديم حسين جاهد يالتشين، عميد الصحافة التركية، وعدد آخر من الصحفيين إلى المحاكمة ليحكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة، في حين أحدثت حالة الاختلاف السياسي شرخاً واسعاً بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري في آب ١٩٥٥ إلى الحد الذي قاطع فيه الجمهوريون الانتخابات البلدية وانتخابات الولايات[(٢)].

قادت تلك التطورات الحزب الديمقراطي إلى تصعيد حملته ضد المعارضة، ففي عام ١٩٥٥ رفعت الحصانة عن النائب الجمهوري (قاسم كولك) نائب مدينة أضنة والسكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري، لمهاجمته سياسة الحكومة داخل المجلس الوطني التركي الكبير، فضلاً عن إغلاق صحيفة اولوس (ULUS) لسان حال حزب الشعب الجمهوري تحت ذريعة مخالفتها قانون الصحافة المعمول به آنذاك[(٣)].

بعد الاستقالات المتتالية لوزراء حكومة الديمقراطيين، نتيجة الانشقاق الذي حصل داخل الحزب نفسه، قام عدنان مندريس في صيف عام ١٩٥٥ بتشكيل وزارته الرابعة منذ تسنم الديمقراطيين الحكم، التي واجهت مشكلتين أساسيتين أسهمتا في تعميق الأزمة السياسية تمثلتا بالمشكلة القبرصية وأحداث ٦-٧ أيلول

---

(١) مقتبس في: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٢) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص ٢١١.

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٣٥.

١٩٥٥ ، ففي ٢٩ شباط ١٩٥٣ ساعدت الظروف الدولية تركيا للدخول مع اليونان ويوغسلافيا في حلف البلقان[١] ، إلا ان تلك الصداقة بين تركيا واليونان لم تعمر طويلاً ، فقد أثارت اليونان قضية قبرص[٢] عن طريق مطالبتها في عام ١٩٥٤ باتحاد الجزيرة مع دولة اليونان ، غير ان ذلك المطلب اليوناني قوبل بالرفض الشديد من لدن أتراك الجزيرة وحكومة أنقرة أيضاً وكان الموقف البريطاني[٣] آنذاك مؤيداً للموقف التركي ، ومع ان اليونان كانت على علم مسبق بالموقف البريطاني من القضية القبرصية فأنها ذهبت بعيداً بعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة، التي ردت الطلب اليوناني مرتين الأولى في يوم ١٧ كانون الأول ١٩٥٤ والثاني يوم ٢٣ أيلول ١٩٥٥ ، ورفضت إدراج النزاع التركي - اليوناني بخصوص قبرص في جدول أعمالها ، إلا ان اليونان واصلت سعيها من أجل ضم الجزيرة إليها ، وهذا ما أدى إلى تزايد إعمال العنف والعداء بين كل من الطائفتين التركية واليونانية في قبرص ، ناهيك عن توتر الأوضاع بشكل اكبر على الحدود بين الدولتين لاسيما في منطقتي ترقيا وبحر ايجة ، لذلك أصبحت القضية القبرصية آنذاك موضع اهتمام الرأي العام التركي بشكل عام دون تمييز إلى الحد الذي أعلن فيه حزب الشعب الجمهوري من جانب واحد في ٢٦ آب ١٩٥٥ تعاونه مع حكومة الديمقراطيين في هذا المجال على الرغم من حالة الاختلاف بين الطرفين[٤].

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن حلف البلقان يراجع : خليل علي مراد، تركيا والأحلاف العسكرية، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، ١٩٨٧، ص ٢١٣-٢١٥.

(٢) جزيرة تقع في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وتعد من مستعمرات التاج التابعة لبريطانيا وان أغلبية سكانها من اليونان وأقلية تركية غير قليلة العدد، وأصبحت الجزيرة بعد جلاء القوات البريطانية من قناة السويس القاعدة الأولى لبريطانيا في الشرق الأوسط.

(٣) من الطبيعي جداً أن تؤيد بريطانيا الموقف التركي، لأن وضع قبرص تحت رحمة الأهواء السياسية في اليونان وإدارتها من قبلها سيؤثر على مركز الدول الغربية الإستراتيجية، وخاصة بريطانيا، في الشرق الأوسط.

(٤) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص٧٣؛ جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص ٢١٤-٢١٥.

ومما زاد في تعميق الأزمة السياسية بين الحزبين الديمقراطي الحاكم والشعب الجمهوري المعارض، أحداث ٦-٧ أيلول ١٩٥٥، التي أدت إلى تأجيج المشاعر القومية المتطرفة وتفاعلها بين أوساط الطلبة والشباب، فعلى إثر إلقاء قنبلة على مبنى القنصلية التركية في مدينة سلانيك اليونانية، حدثت ردود فعل عنيفة لدى الأتراك، على الرغم من الاعتذار الرسمي الذي قدمته الحكومة اليونانية بهذا الصدد، فقد اندلعت العديد من المظاهرات في كل من استانبول وأزمير تحمل لافتات رفعت شعارات منددة باليونان ومطالبة في الوقت نفسه بإنهاء هموم المشكلة القبرصية عن طريق ضم الجزيرة إلى تركيا، ولم تنته الأمور عند هذا الحد حسب، بل هاجم المتظاهرون خلال يومين مئات المحلات والدور والكنائس الارمنية واليونانية، مما أدى إلى إلحاق أضرار فادحة في الممتلكات قدرت بمليار ليرة تركية، ومما زاد في تأزم الموقف انعكاس تلك التطورات على الصراع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري اثر لجوء حكومة الديمقراطيين إلى إصدار قرارات تشريعية جديدة لقمع المعارضة من خلال منع التظاهرات والتجمعات ومصادرة الصحف والمجلات التي حاولت تغطية الأحداث أو نشر المقالات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للبلاد، ففرضت الأحكام العرفية لتدارك الموقف لمدة ستة أشهر، وأجرت تغييرات على الجيش والجندرمة وقادة الشرطة، من أجل السيطرة على الأمن الداخلي وتقويته عن طريق اضطهاد السكان وقمع تحركاتهم من خلال إطالة العمل بتلك الأحكام العرفية التي ظلت نافذة المفعول في استابول حتى آذار ١٩٥٦، في حين رفعت عن أنقرة وأزمير في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥[١].

في وسط هذا الصراع وتفاقم الأزمة السياسية بين الحزبين الرئيسين قامت حكومة الديمقراطيين بتقديم الانتخابات لتفويت الفرصة على المعارضة، التي باتت مشتتة الأوصال حسبما يعتقد قادة الحزب الحاكم، وحدد يوم ٢٧ تشرين

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٣٥-٣٦.

الأول ١٩٥٧ موعداً لإجراء الانتخابات، التي حقق فيها الحزب الديمقراطي أيضاً فوزاً ثالثاً على التوالي بعد انتخابات عام ١٩٥٠ وانتخابات عام ١٩٥٤ باكثر من ثلثي المقاعد في المجلس الوطني التركي الكبير والبالغة (٦١٠)، اذ حصل على (٤٢٤) مقعداً مقابل (١٧٨) مقعداً لحزب الشعب الجمهوري، بينما حصل حزبا "الحرية والأمة الجمهوري" على أربعة مقاعد لكل منهما، واستهل المجلس الوطني التركي الكبير في جلسته الاولى التي أفتحها يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٧ بإعادة العمل بانتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية، الذي كلف هو الآخر عدنان مندريس مرة أخرى بتشكيل الوزارة الجديدة آنذاك[١].

كانت نتائج انتخابات ١٩٥٧ اكثر قلقاً للديمقراطيين على الرغم من فوزهم فيها، لأن نسبة الأصوات التي حصلوا عليها ٤٨٪ مقابل ٥٦٪ من الأصوات في عام ١٩٥٤، لذلك بدأت الحكومة باتخاذ إجراءات قاسية ضد المعارضة، فألقت القبض على (٩) ضباط في أيلول ١٩٥٧ بتهمة التآمر على الحكومة، ولكن الدافع الحقيقي كان إعلان هؤلاء الضباط انضمامهم لحزب الشعب الجمهوري، مما أثار سخطاً في صفوف الحزب الديمقراطي نفسه إلى الحد الذي خرج أحد مؤسسيه (فؤاد كوبرلو) من صفوفه في أيلول ١٩٥٧ كما ظهرت كتلة مستقلة ضمت (١٥٠) عضواً من أعضاء الحزب الديمقراطي في المجلس الوطني التركي الكبير، وفي غضون ذلك كانت العلاقات بين الحكومة والمعارضة تسير من سيئ إلى أسوء[٢].

تركت الانتخابات العامة لسنة ١٩٥٧ الديمقراطيين أكثر ضعفاً، مع أنهم مازالوا يمثلون موقعاً قيادياً، فالجمهوريون ارتفعت مقاعدهم من (٣١) في عام ١٩٥٤ إلى (١٧٨) في عام ١٩٥٧، وكانت الأحزاب السياسية التركية المختلفة والمُعارضة للحزب الديمقراطي قد حاولت عدة مرات ومنذ كانون الثاني ١٩٥٦

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ٦٤.
(٢) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ٣٥.

استغلال الفرص للتوحد في جبهة وطنية واحدة للوقوف ضد سياسة حكومة الديمقراطيين القمعية، وكانت معظم هذه المحاولات بقيادة حزب الشعب الجمهوري، إلا أن مساعي الأخير في هذا الاتجاه لم تؤد إلى النجاح، بسبب رغبته في السيطرة على تلك الأحزاب، مما أدى إلى منع تشكيل هذه الجبهة(١).

شهدت السنوات الأخيرة من حكم بايار - مندريس توتراً في العلاقات بين الحكومة والجامعات، ففي شباط ١٩٥٨ طرد البروفيسور (ن. كوبالي) الأستاذ بجامعة استانبول لانتقاده سياسة الديموقراطيين في محاضراته، الأمر الذي ولد ردود فعل لدى الطلبة الذين أقاموا تجمعاً شارك فيه الأساتذة احتجاجاً على ذلك، وفي جامعة أنقرة شكل الأساتذة **(جمعية الأفكار الحرة)** ودعا أحد أعضاء الجمعية إلى الخروج من الجامعة إلى الشارع للبدء بالنضال المكشوف، ولكن الحكومة استبقت الأحداث وأصدرت قانوناً يمنع إقامة التجمعات أو القيام بمسيرات إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من السلطات، ومع ذلك فقد أظهرت الأحداث التالية عدم جدوى هذه القوانين في قمع المعارضة وإنقاذ حكم الديمقراطيين(٢). وفي تشرين الأول ١٩٥٨ شنت حكومة عدنان مندريس الحرب على المعارضة تحت شعار "**الجبهة الوطنية**" اثر نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وسقوط النظام الملكي المتحالف مع تركيا ودول الغرب، هذه الثورة التي تركت حالة من التوجس والارتياب من وقوع ثورة مماثلة في تركيا، في الوقت الذي كان يقود فيه حركة المعارضة للسلطة عصمت اينونو، الرئيس السابق للجمهورية التركية(٣).

في السنوات الأخيرة من حكم الحزب الديمقراطي كان عدنان مندريس يتعامل مع مجموعته البرلمانية بمنتهى الحذر، ومع أن الحكومة التركية كانت قد

---

(١) إبراهيم خليل احمد، الأحزاب السياسية في تركيا، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، ١٩٨٧، ص ١٦٧.
(٢) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ٢٨.
(٣) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص ١٦٧.

ركزت اهتمامها على التقدم الاقتصادي الذي خطا خطوات جريئة إلى الأمام في المرحلة السابقة بسبب المساعدات الأجنبية، إلا أن التضخم النقدي المتزايد، والركود الاقتصادي في المرحلة الأخيرة من حكم الديمقراطيين والناتجين عن عجز كبير في العملة الصعبة أجبرا رئيس الوزراء التركي على تبني سياسات أكثر شعبية، عندما بدأ باستغلال الدين لأغراض سياسية على الرغم من إن مدى نجاح مثل هذه السياسات مازال موضع جدل، وفي أواخر عام **١٩٥٨** حاول عدنان مندريس استعادة سلطته ووضع حد لتدهور شعبية حزبه وحكومته عن طريق تأسيس "**الجبهة الوطنية**" التي كانت تهدف إلى توحيد الجميع خلف الحكومة وخضوعهم لها، وفي حالة رفض الخصوم والنقاد، فضلاً عن أي شخص آخر، الانضمام إلى العربة توجه لهم تهمة الإدانة بوصفهم "**مخربين**"، وكانت النتيجة زيادة حالة التوتر بين حكومة الديمقراطيين والمعارضة التركية، التي شعرت بعدم وجود أمل لتغيير الحكومة من خلال القنوات الشرعية والدستورية، في الوقت الذي استخدمت فيه الحكومة شتى أنواع المضايقات والقمع ضد المعارضة(١).

أضافت تلك الخلافات والحزازات توترات جديدة للوضع السياسي التركي خلال شهري شباط وآذار **١٩٦٠**، وفي **٢** نيسان **١٩٦٠** وقعت حادثة قيصرية الشهيرة عندما منع عصمت اينونو من الدخول إلى المدينة لحضور الاجتماع الانتخابي لحزب الشعب الجمهوري، وظل جالساً في مقصورته الخاصة داخل القطار الذي أقله قرابة ثلاث ساعات، اضطر بعدها الكثير من مؤيديه وبعض ضباط الجيش المتعاطفين معه إلى اقتحام القطار واصطحابه وسط الجماهير والجنود والضباط، ويعد الكثير من المؤرخين والمهتمين بالشؤون التركية إن هذه الحادثة كانت حاسمة لتمثل فيما بعد العامل المباشر لقيام الانقلاب العسكري في **٢٧** ايار **١٩٦٠**، وذلك لتدخل مندريس نفسه في الموضوع وإعطاء أوامره باعتقال

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٢٥٥- ٢٥٦.

عدد من الضباط الذين سمحوا لعصمت اينونو بحضور الاجتماع ولم ينفذوا أوامر الحكومة الخاصة بمنعه من حضور ذلك الاجتماع في قيصرية[١].

سارت العلاقة بين الحكومة والمعارضة من سيئ إلى أسوء حتى وصلت إلى قمة تدهورها في ربيع عام ١٩٦٠، ففي ١٣ نيسان ١٩٦٠ طلب أعضاء حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني التركي الكبير التحقيق في النشاطات الدستورية لزعماء الحزب الديمقراطي والحكومة، وقد رد مندوبو الحزب الديمقراطي في المجلس على ذلك الطلب باقتراح مضاد يطالب برفع الحصانة عن عصمت اينونو وتقديمه للمحاكم لإعدامه[٢]، وفي ١٧ نيسان ١٩٦٠ تجمع طلبة جامعة استانبول منددين بالاعتقالات الجماعية، مما دفع الشرطة لاعتقال (اونار)، رئيس الجامعة، ومن ثم إغلاقها لمدة شهر واحد بعد أن اعتقل عدد من طلبتها، ومما زاد في تفاقم الوضع إعلان الحكومة التركية الأحكام العرفية في المدن التركية الرئيسة ومنها أزمير واستانبول، فضلاً عن لجوئها إلى استعمال القوات المسلحة للحد من نشاط الحملات الدعائية التي يقوم بها حزب الشعب الجمهوري استعداداً للانتخابات التي من المقرر أن تجري عام ١٩٦٠، مما سهل عملية تدخل الجيش لحسم المسألة السياسية، فقد بدأت الحكومة بإغلاق الصحف والمجلات التي تعارض وجهات نظر رئيس الحكومة التركية[٣].

وفي ١٨ نيسان ١٩٦٠ شكلت لجنة برلمانية للتحقيق فيما سمي بالنشاط الهدام لحزب الشعب الجمهوري، ضمت (١٥) عضواً من الحزب الديمقراطي، وكان عليها أن تقدم نتائج التحقيق في غضون ثلاثة أشهر، وكان الهدف من تشكيل اللجنة هو إبعاد أحزاب المعارضة وإغلاق صحافتها، مما عدّ ذلك خرقاً واضحاً للدستور، وكانت اللجنة قد قررت منع حزب الشعب الجمهوري وأحزاب

---

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٢٢؛ نوال عبد الجبار ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ٣٥.

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٣٨-٣٩.

المعارضة الأخرى من عقد الاجتماعات والمؤتمرات لثلاثة أشهر، فضلاً عن منع صحف المعارضة من نشر اية أخبار أو تصريحات باستثناء تلك التي تنشرها الحكومة عن نشاطات المجلس الوطني التركي الكبير ولجنة التحقيق، وصادرت الشرطة في اليوم التالي لتشكيل اللجنة إعداد جريدتي "اولوس" و"دنيا" اللتين لم تمتثلا للأمر، مما دفع باتجاه اندلاع الكثير من المظاهرات التي شارك فيها عصمت اينونو، في حين ردت الحكومة بقوة مستخدمة الشرطة لتفريقها واعتقال المشتركين بها، وفي الوقت نفسه منحت اللجنة التحقيقية صلاحيات واسعة، وفي الأيام التالية أصبحت المظاهرات الطلابية ظاهرة يومية، ففي ٢٨ نيسان ١٩٦٠ قام طلبة جامعة استانبول بمظاهرات احتجاج استخدمت الشرطة القوة لتفريقها أيضاً، تلتها مظاهرات طلابية مماثلة في اليوم التالي قي أنقرة، الأمر الذي تطلب الاستعانة بالجيش من قبل الحكومة لتفريق المظاهرات لقلة كوادر الشرطة المستخدمة في ذلك، مما أثار استياءً شعبياً دفع المتظاهرين للمطالبة باستقالة عدنان مندريس آنذاك[١].

استمر الكبت السياسي في تركيا طيلة الأشهر الأولى من عام ١٩٦٠ لهذا وجه الجنرال جمال كورسيل، قائد القوات البرية التركية، إنذاراً لحكومة مندريس بوساطة وزير الدفاع في ٣ آيار ١٩٦٠[٢]، تضمن المطالبة باستقالة جلال بايار، رئيس الجمهورية، وإبعاد الأشخاص المعروفين بسوء التصرف عن الوزارة واستبدالهم بآخرين، والإسراع بطرد كل من (والي استانبول ووالي أنقرة)، وإلغاء القانون الخاص بتشكيل لجنة التحقيق في المجلس الوطني التركي الكبير، والعفو عن الصحفيين والطلبة المعتقلين، وإلغاء القوانين غير الديمقراطية ورعاية حقوق المواطنين في الحرية والمساواة والكف عن سياسة استغلال الدين، إلا إن تلك

(١) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ٣٥-٣٦.

(٢) تذكر نوال عبد الجبار إن الإنذار سلم يوم ٢١ ايار ١٩٦٠. يراجع نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق ص ٣٨.

المطالب لم تلق آذانا صاغية من لدن عدنان مندريس، الذي شدد الخناق على حزب الشعب الجمهوري ومنع اجتماعات الأحزاب الأخرى وشن حملة اعتقالات شملت محرري الصحف، مما خلق جواً ينذر بالانهيار السياسي، وفي الوقت نفسه قدم الجنرال كورسيل استقالته نتيجة إهمال الإنذار من لدن الحكومة وعدم تنفيذ ما جاء به[١].

لم تحرك حكومة مندريس ساكناً وتصورت مخطئة أن بإمكانها السيطرة على حالة الغليان الداخلي، عندما شملت منطقة أنقرة بالأحكام العرفية، وأخيرا قام طلبة الأكاديمية العسكرية في أنقرة وأساتذتهم بمظاهرات معادية للحكومة يوم ٢١ أيار ١٩٦٠، وانضم إليهم عدد كبير من المدنيين المناوئين للحكومة، وفي اليوم التالي ٢٢ أيار ١٩٦٠ عقد عدد من الضباط اجتماعاً استثنائياً مفتوحاً شكلوا خلاله **"لجنة الوحدة الوطنية"** واستمروا لمدة خمسة أيام مستعرضين أسماء الضباط الذين كان بالإمكان الوثوق بهم والاعتماد عليهم في حال وقوع أية محاولة انقلابية، ويبدو أن المعارضة انتقلت أيضاً لتشمل نواب الحزب الديمقراطي، حيث وقع (٩٠) نائباً منهم على مذكرة خاصة مطالبين فيها بإلغاء اللجنة البرلمانية، ولكن رفض عدنان مندريس جاء ليضيف سبباً أخر للضباط لتحديد ساعة الصفر للقيام بالانقلاب[٢].

جاءت الإحداث متسارعة في تركيا، ففي ٢٥ أيار ١٩٦٠ عقد اجتماع المجلس الوطني التركي الكبير وقدمت اللجنة البرلمانية تقريرها، ولكن الاجتماع جرى في جو من الفوضى والاشتباكات بين ممثلي الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وبمساعدة الشرطة فقط أعيد الهدوء إلى قاعة الاجتماع، وأعلن عن توقف المجلس عن أعماله حتى ٢٠ حزيران ١٩٦٠، الأمر الذي أثار الرأي العام في تركيا، وهذا يعني إن البلاد خضعت كلياً لديكتاتورية جلال بايار وعدنان

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق, ص ٣٧-٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

مندريس، عند ذلك تحرك الجيش بسرعة يوم ٢٧ أيار ١٩٦٠ ليطيح بحكومة مندريس ويضع نهاية لحكم الحزب الديمقراطي في تركيا[١] بعد إن اتهم عدنان مندريس بانتهاك الدستور وتحويل الجيش إلى أداة للصراع بين الحزب الديمقراطي والأحزاب المعارضة الأخرى عندما كانت حكومة الديمقراطيين جادة في إسكات كل صوت للمعارضة السياسية طيلة عشر سنوات (١٩٥٠-١٩٦٠)، مما انعكس سلباً على علاقات تركيا الخارجية أيضاً.

رابعاً: علاقات تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية:

اتبعت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية سياسة خارجية خاصة في علاقاتها مع الدول الأخرى نتيجة تأثرها بالأوضاع الجديدة التي سادت العالم بتأثير النظام العالمي الجديد، المتمثل بظهور كتلتين متنازعتين هما: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، استهدفت توثيق الروابط السياسية مع الدول الغربية وتقوية مركز تركيا العسكري وانعكاس تلك الروابط ايجابياً على علاقاتها مع جيرانها من دول البلقان والشرق الأوسط، فضلاً عن علاقاتها المتميزة مع الدول العربية المرتبطة بالسياسية الغربية، التي دفعتها إلى تنظيم مشاريع وأحلاف ارتبطت كلياً بالمصالح الغربية آنذاك، في حين تذبذبت علاقاتها بين المد والجزر مع الاتحاد السوفيتي لأسباب سياسية معلومة دفعت بها للارتماء بأحضان الغرب.

١ - العلاقات التركية - السوفيتية:

تحكمت في العلاقات التركية- السوفيتية عوامل واعتبارات ومصالح هامة تمثلت في رغبة الاتحاد السوفيتي بإبعاد تركيا عن النفوذ الغربي الذي كان يتعارض مع مصالحها في المنطقة، في حين وجدت تركيا في تعاونها مع الاتحاد السوفيتي حالة ايجابية في الحفاظ على الروابط السياسية بين البلدين ومحاولة

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ٣٦.

الاستفادة من الخبرات والمعونات الاقتصادية السوفيتية، ولكن ظهور الاتحاد السوفيتي قوة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية اجبر الأتراك بالتوجه بعلاقاتها نحو الغرب بشكل أكثر، ليس للحصول على الدعم والمساندة العسكرية لتركيا آنذاك حسب، بل أن الأتراك كانوا بحاجة ماسة جداً للمساعدة الاقتصادية الغربية أيضاً وهذا ما جعل العلاقات التركية - السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية تتميز بالفتور المشوب بالحذر الشديد، ويظهر هذا بشكل واضح ازاء مشكلة المضايق عندما طالب الاتحاد السوفيتي بالإشراف الفعلي على جميع الممرات الإستراتيجية التي تؤدي إلى أراضيه بدلاً من ترك تلك الممرات تحت سيادة دول أخرى، لهذا ما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها حتى برزت المشكلات الإقليمية بين تركيا والاتحاد السوفيتي تطفو على سطح العلاقات بينهما[١]، ففي ٩ آذار ١٩٤٥ قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة خاصة إلى الحكومة التركية أثبتت حالة الحذر الشديد التي سلكتها تركيا في تعاملها مع الاتحاد السوفيتي، فقد أكد الأخير في مذكرته "**إن معاهدة الحياد وعدم الاعتداء، الموقع عليها بين تركيا والاتحاد السوفيتي، لم تعد ملائمة للوضع الجديد، والحقيقة أنها بحاجة إلى تعديل مناسب لكي تتلاءم مع ظروف ما بعد الحرب**" وعبر الاتحاد السوفيتي عن نواياه تلك مرة أخرى في حزيران ١٩٤٥ عندما أشار إلى انه في حالة رغبة تركيا عقد معاهدة جديدة مع الاتحاد السوفيتي فيجب عليها منح الأخيرة قاعدة على مضايق البحر الأسود وبشرط أن تغلق بوجه جميع السفن الحربية ماعدا السفن التابعة لكل من تركيا والاتحاد السوفيتي فقط[٢].

---

(١) للتفاصيل يراجع: أحمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص ٤٩٦-٥٠٠ ؛ عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، ١٩٨٧، ص٢٣٠-٢٣١.

(٢) جورج كيرك، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ج١، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٠.

استناداً للظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية أراد مولوتوف، وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، أن يلفت انتباه سليم سارير، السفير التركي في موسكو، إلى إن الأطماع السوفيتية في تركيا لم تقتصر على ما تم الإعلان عنه وإنما على تركيا أن تضع بين عينيها شروطاً ثلاثة لخلاصة معاهدة جديدة بين الدولتين، تتضمن إعادة كل من قارص واردهان إلى الاتحاد السوفيتي، ومنح الأخير قواعد عسكرية في المضايق التركية، فضلاً عن تعديل "ميثاق مونترو"، والانكى من ذلك إن الحكومة السوفيتية جندت صحافتها وإذاعتها منذ عام ١٩٤٥ للقيام بحملة دعائية واسعة النطاق ضد تركيا إلى الحد الذي حرضت فيه الأتراك للإطاحة بحكومتهم بالقوة، ناهيك عن وصف حكامهم بأنهم "**فاشستيون ورجعيون**"، كما تبنت وسائل الإعلام السوفيتية الأخرى دعاية مركزة للمطالب الإقليمية السوفيتية في تركيا التي لتنتهي، لذلك فلا غرابة أن يجد السفير الأمريكي في أنقرة إن مطالب الاتحاد السوفيتي في تركيا هي أكثر من ذلك بكثير، معلقاً على ذلك في حديث خاص له يوم ١٨ آذار ١٩٤٥ بقوله: "إن الاتحاد السوفيتي يحاول سد الفراغ الأمني الموجود في صديقتنا تركيا، وان هذا الحزام الأمني يبدأ من البلطيق إلى البحر الأسود، وان ذلك يعطي له السيطرة الطبيعية على المضايق، ويضع نهاية للنفوذ الغربي في تركيا، وبعبارة موجزة السيطرة على تركيا"[(١)].

وعلى الرغم من حرص تركيا بالمحافظة على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، وبذلها جل جهدها التخفيف من حالة العداء السوفيتي، إلا إن الحكومة السوفيتية مارست ضغوطاً كبيرة علي تركيا كان أبرزها إلغاء المعاهدة التركية - السوفيتية المعقودة بين الطرفين في كانون الأول عام ١٩٢٥ في آذار ١٩٤٥، مما ادخل العلاقات بين البلدين في مرحلة حرجة آنذاك[(٢)].

---

(١) مقتبس من: أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ٥٨- ٥٩.
(٢) أحمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص ٥٠٦.

ترك الموقف السوفيتي تجاه تركيا والإطماع السوفيتية المتزايدة في الأراضي التركية قلقاً واضحاً لدى المسؤولين الاتراك، الأمر الذي دفع حسن سقا، وزير خارجة تركيا، للنزول في لندن للتشاور بهذا الخصوص مع انتوني ايدن، وزير الخارجية البريطاني، بعد عودة الأول لبلاده من زيارة لفرانسيسكو اضطر إلى قطعها يوم ١٠ تموز ١٩٤٥ ليوضح للوزير البريطاني جسامة المطالب السوفيتية التي أشار إليها في مؤتمره الصحفي الذي عقده في اليوم التالي من وصوله إلى لندن، مؤكداً بوجه الخصوص إن ميثاق مونترو لعام ١٩٣٦ والمتعلق بتنظيم أوضاع المضايق لم يعد اتفاقية ثنائية بين تركيا والاتحاد السوفيتي كي يتمكنا من أن يعيدا النظر في بنوده كما يحلو لهما، وإنما هي اتفاقية دولية متعددة الإطراف يجب احترامها وعدم التجاوز عليها[١].

من الطبيعي جداً أن يكون الموقف التركي قوياً باتجاه المطالب السوفيتية في الأراضي التركية، فقد صمدت الحكومة التركية بوجهها بفضل دعم وإسناد الدول الغربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهذا ما تم فعلاً في مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥الذي جمع الكبار الثلاثة كل من (ستالين وروزفلت وتشرشل)، فعند افتتاح المؤتمر يوم ١٧ تموز ١٩٤٥ تصدى ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، وبقوة لتلك المطالب، وعند رده على المطالب السوفيتية بتأسيس قاعدة عسكرية سوفيتية على المضايق، ذكر تشرشل، إن من الممكن بالنسبة لبريطانيا الاشتراك في أية اتفاقية جديدة تعقد من أجل تمكين الأسطول الحربي والتجاري السوفيتي من استعمال المضايق استعمالاً حراً، ولكنه في الوقت نفسه أكد انه يجب على الاتحاد السوفيتي إلا يقوم بتهديد الاتراك باسلوب غير مناسب، إلا أن ستالين، رئيس جمهوريات الاتحاد السوفيتي، برر تلك المطالب بالضعف الكبير لتركيا إلى الحد الذي وصفها بأنها لم تكن لديها القدرة الكافية بضمان حق المرور بالمضايق ضماناً جدياً، وكان ستالين يقصد بكلامه هذا تلك التهم السوفيتية السابقة التي

(١) جورج كيرك، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.

وجهت إلى تركيا بخصوص سماحها لسفن دول المحور بالمرور في المضايق في أثناء الحرب العالمية الثانية[١].

ولكن مع ذلك فأن العلاقات التركية-السوفيتية بدأت تتجه ايجابياً وتتحسن باضطراد بعد وفاة جوزيف ستالين، رئيس جمهوريات الاتحاد السوفيتي، عام **١٩٥٣** من خلال إعلان الحكومة السوفيتية تخليها عن المطالب الإقليمية في الأراضي والمياه التركية، استناداً للسياسة السوفيتية الجديدة التي عرفت آنذاك بـ "**سياسة التعايش السلمي**" إلا إن الاتراك لم يهتموا بتلك التغييرات وفسروها بأنها "تغيير تكتيكي"، وظلت سياستهم تجاه جارتهم الكبرى تتسم بالفتور واللامبالاة، ويبدو ذلك من خلال تأثير حكومة عدنان مندريس بسياستها المرتبطة كلياً بالسياسة الغربية ومشاريعها وتحالفاتها الشرق أوسطية والدولية، ولاسيما إن تركيا أصبحت عضواً في حلف شمال الأطلسي، وشريكاً بارزاً في حلف بغداد **١٩٥٥**، الذي كان من صنع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمقاومة حركة القومية العربية من جهة، واستكمال إستراتيجية تطويق الاتحاد السوفيتي بسد الفراغ المحصور بين حلفي الأطلسي وجنوب شرق آسيا الذي يرتبط بما يسمى "**إستراتيجية الحزام الشمالي**"، ومن الطبيعي جداً إن ينتقد الاتحاد السوفيتي تلك التوجهات التركية ويبدي استنكاره لها، إلى الحد التي أثارت غضب السوفيت بعد أن أعلنت تركيا موافقتها في عام **١٩٥٧** للسماح بوجود قذائف صاروخية أمريكية نووية على أراضيها، فضلاً عن إقامة قواعد خاصة لإطلاق الصواريخ المتوسطة المدى فوق الأراضي التركية[٢].

لهذا سلكت تركيا في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي سياسة كان الهدف من ورائها مجابهة التهديدات السوفيتية المستمرة وخطر الامتداد الشيوعي للمنطقة،

---

(١) جورج كيرك، المصدر السابق، ص ٣١ ؛ عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ص٢٣١.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ص ٢٣١.

في الوقت الذي كانت فيه علاقاتها مع الغرب تسير بخطى ايجابية وبشكل خاص في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية

٢ - العلاقات التركية - الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبدي اهتماماً متزايداً بتركيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة نتيجة التهديدات السوفيتية لها، في حين كانت ردود الفعل التركية سريعة بالاندفاع باتجاه الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الحصول على الدعم السياسي المطلوب والمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كانت بحاجة إليها للوقوف بوجه التهديدات السوفيتية آنذاك.

شعرت الولايات المتحدة الأمريكية التي تبوأت زعامة الغرب بعد الحرب العالمية الثانية بأهمية تركيا وموقعها الإستراتيجي المتحكم بالمضايق الموصلة بين دول البلقان ومنطقة الشرق الأوسط، الغنية بالنفط، فضلاً عن أنها تمثل العقبة المهمة للوقوف بوجه التوسع السوفيتي باتجاه البحر الأبيض المتوسط أيضاً، كما أنها كانت أكثر استقلالاً واستقراراً وأفضل الدول الشرقية ميلاً وتقرباً من الغرب وتشبهاً بأنظمته وقوانينه، الأمر الذي دفع ترومان، الرئيس الأمريكي، إلى تبني المشروع المعروف "بمشروع ترومان" في عام ١٩٤٧، المتضمن تقديم مساعدات اقتصادية ومالية وعسكرية عاجلة إلى تركيا للحد من مخاطر الاتحاد السوفيتي وتوسعاته[١].

بموجب مشروع ترومان تم التوقيع على ما يسمى باتفاقية "**المعونة العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية**" في **١٢ تموز ١٩٤٧**، التي حددت مجالات الاستفادة من تلك المساعدات بشكل واضح وكما يأتي:

١ - لا يمكن الاستفادة من هذه المساعدات لتسديد أية ديون خارجية تكون متراكمة على تركيا قبل عقد الاتفاق.

---

(١) أحمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص ٥٠٨-٥١١؛عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية - التركية، ص ١٣٠-١٣١.

٢ - تستعمل هذه المساعدات للإغراض المخصصة لها لكي تصبح تركيا قادرة على تقوية قواتها المسلحة من أجل حماية حريتها واستقلالها، وفي الوقت نفسه لضمان سلامة استقرارها الاقتصادي بصفة دائمة.

٣ - تسمح الحكومة التركية لوسائل الإعلام الأمريكية بنقل الأخبار الخاصة بتنفيذ برنامج الحكومة بكل حرية[١].

توثقت العلاقات كثيراً وزادت حالات التعاون بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بعد وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة عام ١٩٥٠ في تركيا، فقد شاركت الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد كوريا الشمالية في حزيران ١٩٥٠، إذ أرسلت حكومة عدنان مندريس فرقة عسكرية تعدادها (٤٥٠٠) جندي مجهزين تجهيزاً كاملاً إلى كوريا الجنوبية ليشتركوا في اشد المعارك الحربية ضراوة، إلا أنهم تكبدوا خسائر فادحة في أثناء الانسحاب المحزن في منتصف شتاء ١٩٥٠-١٩٥١ نتيجة لتدخل الصينيين الشيوعيين فجأة لصالح كوريا الشمالية، ولكن على الرغم من ذلك فإن الصحافة الأمريكية اثنت ثناءً عطراً على بسالة الجنود الاتراك، وفي الوقت نفسه نالت تقدير واستحسان دول الغرب، الأمر الذي عبد الطريق أمام تركيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي في ١٨ شباط ١٩٥٢، كما تم بناء (٢٦) قاعدة ومنشأة عسكرية أمريكية فوق الأراضي التركية خصصت مراكز لتقصي المعلومات وقواعد للرادار ومطارات ومستودعات للمؤن والذخيرة في مناطق: "سينوب، كاراموسيل، ديار بكر، بلباس، انجرليك، اسكندرون، يو مورتاليك، أنقرة، وأزمير"، ناهيك عن انضمام تركيا إلى مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة العربية التي دعت إليها ونفذتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها حلف بغداد عام ١٩٥٥، وحلف المعاهدة المركزية (السنتو) عام ١٩٥٩، فضلاً عن ذلك فقد عقدت تركيا معاهدة

(١) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ٨٧.

عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه تضمنت إمكانية استعمال القوات المسلحة الأمريكية في المنطقة وتقديم التسهيلات التركية لها، ولكن مع مطلع ستينات القرن العشرين بدأ هناك تغيير في سياسة تركيا الخارجية، بعد أن اتجهت نحو مزيد من الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية، وسعت في الوقت نفسه إلى تطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي[١].

وعلى صعيد أخر اتبعت تركيا سياسة خارجية واضحة مع الدول المجاورة ومنها العراق بحكم الروابط المختلفة التي تربط البلدين بعضهما بالبعض الأخر.

٣ - العلاقات التركية - العراقية:

كانت هناك عوامل عدة أساسية ومهمة تحكمت في العلاقات القائمة بين تركيا والعراق فضلاً عن الأسس التاريخية والاقتصادية والثقافية النابعة من علاقات الصداقة وحسن الجوار وتشابك المصالح بين كل من العراق وتركيا.

أخذت العلاقات تشهد تحسناً واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية، ففي **٢٩** آذار **١٩٤٦** توصل العراق خلال المفاوضات التي جرت مع الجانب التركي في أنقرة إلى توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار، مثلت حدثاً تاريخياً هاماً، وفي الوقت نفسه وضعت أسسا للتعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين، كما ألحقت بها ستة ملاحق وبروتوكولات خاصة بتنظيم المياه في نهري دجلة والفرات وروافدهما بين البلدين، وتنظيم التعاون المتبادل والخاص في نواحي الأمن وأمور التعليم والثقافة والتعاون في مجال المواصلات البريدية والبرقية والتليفونية، وتنظيم الشؤون الاقتصادية بين البلدين وترسيم الحدود ومراقبتها، فضلاً عن اتفاقية التعاون المدني والقضائي والجزائي والتجاري، وكذلك الاتفاقية الخاصة بتسليم المجرمين، وأشاد نوري السعيد، رئيس الوفد العراقي المفاوض،

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ٢٠٤-٢٠٥ ؛عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ص ٢٣٤.

بعد توقيع الاتفاقية بما توصل إليه الطرفان بقوله "**إن محادثات أنقرة تعد أشمل من ميثاق سعد أباد**"(١).

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية العراق وتركيا الكبيرة في تحقيق مشاريع الأحلاف العربية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك أقرت ضرورة تقديم الدعم والعون المادي والمعنوي لكلا الدولتين، وأدخلت البلدين (العراق وتركيا) في معاهدة تحالف جديدة في ٢٤ شباط ١٩٥٥، وقد جاء دخول تركيا في هذا الحلف مع العراق لتحقيق أمرين هامين أولهما: محاولة تركيا إشراك العراق وبقية الأقطار العربية ودول الشرق الأوسط الأخرى لمجابهة التهديدات السوفيتية المستمرة وخطر الامتداد الشيوعي، وثانيهما: فإن تركيا تعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية، مما يتطلب أن تبقى طرق التجهيز لهذه المساعدات مفتوحة في حالة الحرب، وقد تطور الحلف العراقي- التركي بعد دخول بريطانيا في ٥ نيسان ١٩٥٥، وباكستان في ١٤ تموز ١٩٥٥، وانضمام إيران للحلف بعد تردد طويل في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٥، وتغيّرت تسميته إلى "حلف بغداد" الذي وفر التعاون المشترك بين الإطراف الموقعة عليه، ونص على عدم التدخل في السياسات الداخلية لهذه البلدان، وتم الاتفاق على تنظيم وتنسيق العمل فيما يتعلق بالأمن والاقتصاد، وشكل مجلس دائم وسكرتارية للحلف ولجان مختلفة لتنسيق عمل هذه الدول(٢).

وفي أثناء حدوث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق حاولت تركيا التدخل عسكرياً للإطاحة بالحكومة العراقية الجديدة واعدت وزارة الدفاع التركية خطة لتنفيذ ذلك دون علم أو موافقة المجلس الوطني التركي الكبير، على الرغم من تأكيد الحكومة العراقية الجديدة ضرورة قيام علاقات ودية مع تركيا، وهذا ما جاء

---

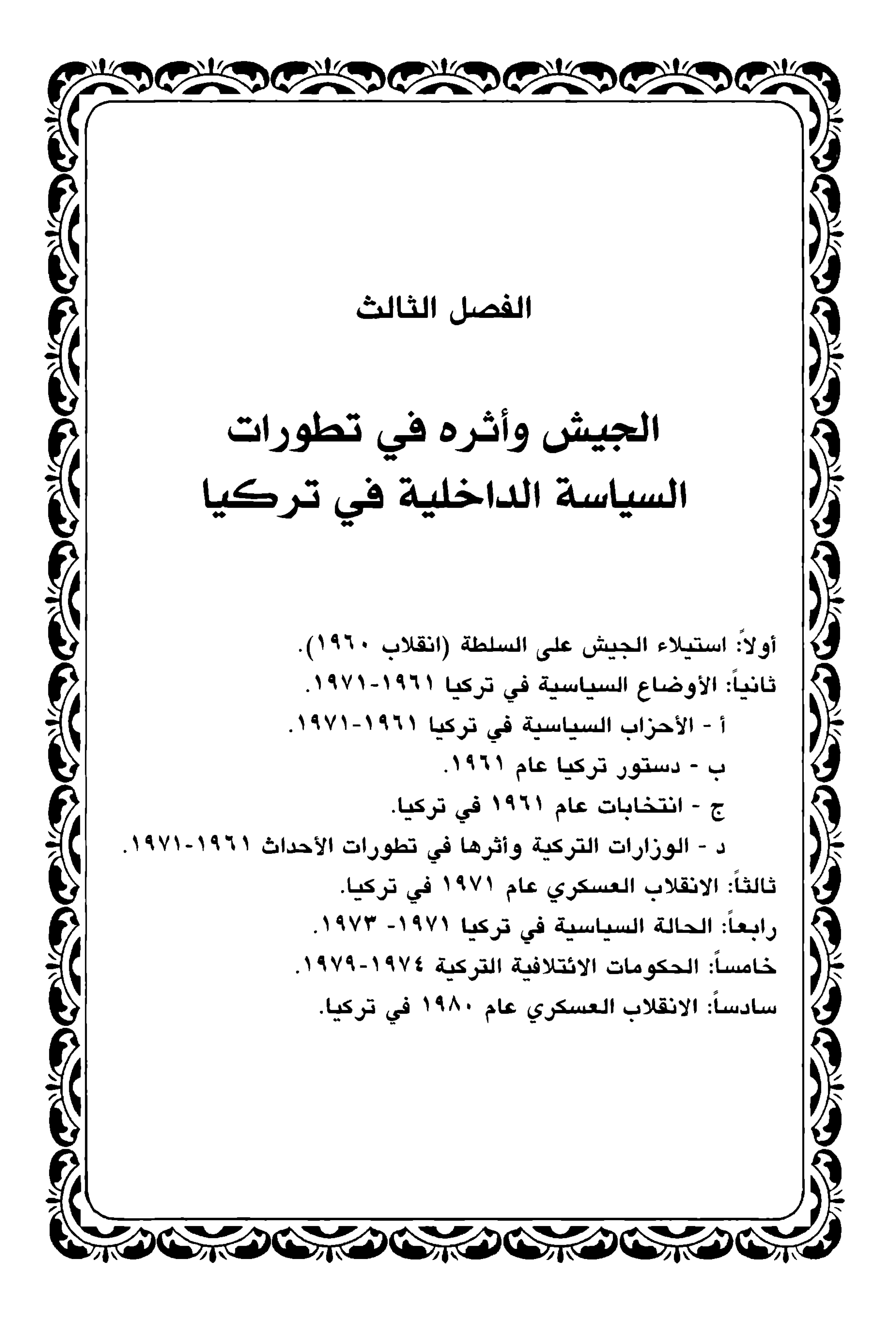
(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية - التركية، ص١٤٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن حلف بغداد. يراجع: عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية - التركية، ص ١٦٤-١٨٩.

في البيان الصادر عن الثورة، الذي دعا إلى ضرورة تنسيق الروابط الأخوية مع الأقطار العربية والإسلامية، ومنها بشكل خاص تركيا، ولكن التحذيرات السوفيتية عن طريق توجيه مذكرة للحكومة التركية في ١٨ تموز ١٩٥٨ حذرتها من مغبة القيام بمثل هذا العمل، فضلاً عن ضغوط المعارضة الداخلية في تركيا، والنصائح التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا بالامتناع عن القيام بهذا العمل العسكري الخطر ضد العراق الذي لا تحمد عقباه، الأمر الذي دفعها أخيرا إلى الإعلان عن اعترافها بالحكومة العراقية الجديدة في ٣١ تموز ١٩٥٨ مؤكدة من خلالها رغبتها في إبقاء العراق في عضوية حلف بغداد، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً، إذ انسحب العراق من الحلف في آذار ١٩٥٩ تحت ضغط القوى الوطنية والقومية فيه، ومع ذلك ظلت العلاقات قائمة بين العراق وتركيا نتيجة لسياسة الحكومة العراقية الجديدة وعملها على إحباط المحاولات التي كانت تجري لضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، مما يتفق مع مصالح تركيا التي ترفض قيام دولة عربية موحدة تقع على حدودها الجنوبية[١].

لم تكن السياستين الداخلية والخارجية التي سارت عليهما حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا بعيدة عن أنظار المؤسسة العسكرية التركية التي أتسمت بالاستقلالية عن سيطرة المؤسسة السياسية. لهذا يمكن القول إن الأحداث السياسية التي هزت الجبهة الداخلية كان الجيش لها بالمرصاد بهدف إنقاذ ذلك التدهور وإرجاع الحياة السياسية إلى ما كانت عليه في مراحلها السابقة.

(١) المصدر نفسه، ٢٠٥-٢١٠ ؛ عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ص ٢٢٥-٢٢٦.



الفصل الثالث

الجيش وأثره في تطورات السياسة الداخلية في تركيا

أولاً: استيلاء الجيش على السلطة (انقلاب ١٩٦٠).

ثانياً: الأوضاع السياسية في تركيا ١٩٦١-١٩٧١.

أ - الأحزاب السياسية في تركيا ١٩٦١-١٩٧١.

ب - دستور تركيا عام ١٩٦١.

ج - انتخابات عام ١٩٦١ في تركيا.

د - الوزارات التركية وأثرها في تطورات الأحداث ١٩٦١-١٩٧١.

ثالثاً: الانقلاب العسكري عام ١٩٧١ في تركيا.

رابعاً: الحالة السياسية في تركيا ١٩٧١- ١٩٧٣.

خامساً: الحكومات الائتلافية التركية ١٩٧٤-١٩٧٩.

سادساً: الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ في تركيا.

الجيش وأثره في تطورات
السياسة الداخلية في تركيا

أولاً: استيلاء الجيش على السلطة (انقلاب١٩٦٠):

مثلت المؤسسة العسكرية في تركيا أكثر المؤسسات الحكومية أهمية منذ تأسيس الجمهورية التركية، فهي التي كان لها الأثر الأكبر في قيادة معارك التحرير وانقاذ البلاد من السيطرة الأجنبية بعد الحرب العالمية الاولى، وهي التي بذلت الجهود المضنية من أجل تأسيس الدولة التركية الجديدة التي نقلت البلاد إلى مراحل الحداثة والتحديث، وتمكنت من فرض حالة الأمن والاستقرار في الداخل ووقفت بقوة أمام تلك الأطماع الأجنبية التي كانت تريد أن تنال من مكاسب الجمهورية الجديدة، فضلاً عن ذلك فإنها كانت اليد الضاربة في الدفاع عن المبادئ الاتاتوركية والقومية أو العلمانية وصاحبة الحضور الواضح والمهم الذي طالما كانت البلاد بحاجة إليه للتدخل في حل الصراعات والنزاعات بين الأحزاب السياسية التركية المتناحرة، التي تصل أحياناً إلى إثارة الفوضى وتصدع الحياة السياسية في البلاد والتجاوز على القوانين والأنظمة المتبعة، ناهيك عن قدرة هذه المؤسسة في التأثير بشكل مباشر في صناعة القرار السياسي، لاسيما عندما تكون الأمور قريبة ومرتبطة ارتباطاً كلياً بالدفاع الوطني، خصوصاً إذا علمنا أن هذه المؤسسة اتسمت بالاستقلالية بشكل تام عن سيطرة المؤسسة السياسية، التي خضعت هي لمراقبة أعمالها بدلاً من الهيمنة عليها، لا بل أنها سارعت ولمرات عدة لرصد انعكاسات سياستها بشكل دقيق، بعد أن اهتزت الجبهة

الداخلية، للانقضاض عليها وإرجاع الحياة السياسية إلى مسارها الصحيح، لذا فليس من الغرابة أن تحظى هذه المؤسسة المميزة في تاريخ تركيا المعاصر عن غيرها من المؤسسات الأخرى بمكانة مرموقة واهتمام عاليين من لدن المجتمع التركي، لذلك شهدت تركيا خلال الحقبة ١٩٦٠-١٩٨٠ ثلاث انقلابات عسكرية.

لم تكن علاقة الديمقراطيين بالجيش علاقة وثيقة، فمنذ وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة عام ١٩٥٠ فإن قادته لم تربطهم روابط قريبة مع المؤسسة العسكرية، ومنهم جلال بايار، الذي عمل رئيساً للوزراء في عهد مصطفى كمال واينونو، لم يكن رجلاً عسكريا، فضلاً عن عدنان مندريس، رئيس حكومة الديمقراطيين، فهو في الأصل مالك ارض، ولهذا فإن عنصر التوافق القريب بين العسكريين وبين الزعامة السياسية لم يكن موجوداً في أثناء مدة حكم الحزب الديمقراطي، ولا نبالغ إذا ذكرنا أن قادة الحزب تناسوا لا بل تجاهلوا وبإصرار حقيقة مهمة وأساسية إن الجيش، ومنذ تأسيس الجمهورية، أصبح بمثابة الحامي لمبادئ أتاتورك والدولة التركية[١].

في ظل العديد من القناعات والسياسات التي كانت لدى الحزب الديمقراطي الحاكم آنذاك، بدأ الجيش هو الآخر يشعر بعدم الارتياح من تطورات الأحداث السياسية في منتصف خمسينات القرن العشرين، تلك السنوات التي تميزت بعدم الاستقرار السياسي والإحساس بعدم الرضا، فاشترك الجنود والضباط مع عامة الشعب في الإحساس بنفس المظالم التي تعرضوا لها، وبشكل خاص الطبقات الدنيا التي تدهور وضعها بشكل سريع، فشجبوا تدهور القيم الأخلاقية التي كانوا ٤٣٪ منهم يعتقدون أنها هي المسؤولة عن انحلال الأمة التركية، فقد تجاهل الديمقراطيون هذه القيم مفضلين القيم المادية التي تمجد المال، لهذا وضع أحد المراقبين السياسيين النقاط على الحروف بوصفه الحالة التي كانت عليها الدولة والجيش بشكل خاص بقوله "**إن الزمرة التي حكمت بعد ١٩٥٤ داست على كل**

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٣٧ - ٣٨.

حقوق الشعب. لقد خدعوا الأمة وجروا البلد إلى دمار اقتصادي واجتماعي. لقد نسيت القيم الأخلاقية وأجبر الناس على نسيانها وتحولت مؤسسة الدولة إلى ذيل للتنظيم الحزبي. أما كبرياء القوات المسلحة التركية والتي هي القوة الوحيدة المنظمة في البلد. فقد كانت تجرح في كل مناسبة وحتى الزي الذي هو ميراثنا التاريخي أصبح يجلب العار لمن يلبسه"[١].

إن تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي كان وراء قيام الانقلاب العسكري الأول في تاريخ الجمهورية التركية، إذ شهدت البلاد مظاهر ذلك التدهور في تدني الإنتاج الزراعي وتكريس الأوضاع الإقطاعية في الريف التركي، فضلاً عن العجز في الميزان التجاري وتدني المستوى المعاشي للسكان وتدهور قيمة العملة التركية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والصحية للسكان التي فشل في حلها الحزب الديمقراطي فشلاً ذريعاً، ويبدو أن الظروف الاقتصادية وبشكل خاص، حالة التضخم المالي، التي أدت إلى عرقلة النمو الاقتصادي واستنزفت الميزانية، مما دفع الحكومة التركية إلى طبع الأوراق النقدية بدون رصيد، مما أثر كثيراً في العسكريين، الذين انحدر قسم منهم من طبقات وسطى، ولهذا جاءت إجراءات حكومة مندريس في قمع المعارضة السياسية وخنق الحريات الصحفية وإقحام الجيش في السياسة لتعمق من أزمة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي لم ينفع معها الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الغربية، مما أثرت كثيراً في مختلف الشرائح الاجتماعية، وبشكل خاص الجيش[٢]. ناهيك عن انتشار الفساد والرشوة في المؤسسات العامة وفرض أعضاء الحزب الديمقراطي سيطرتهم التامة على إدارة الدولة، في حين سلكت الحكومة سياسة خارجية عقيمة ومخزية قضت كلياً على هيبة الدولة، ولا نبالغ كثيراً إذا ذكرنا إن انقطاع صلات

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٢٨١-٢٨٢.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ٣٧.

الود بين المواطنين وانتشار الشعور بالشك والارتياب بينهم أثرت كثيراً في الوحدة الوطنية وانقسم الشعب إلى قوتين متصارعتين ، مما كان له الأثر في تزايد التعصب الديني والطائفي، وفي الوقت نفسه انتهكت الحقوق والحريات وهجرت مؤسسات التربية والتعليم، والانكى من ذلك إن الحكومة اتبعت حكماً استبدادياً رافقه تعطيل القوانين وتفاقم الخلافات والأطماع[١].

تعود نقطة الخلاف المهمة بين المدنيين والعسكريين إلى ما قبل انتخابات عام ١٩٥٧ عندما طلب عدنان مندريس من جنرالات الجيش التخلي عن زيهم العسكري والإسراع بالانضمام إلى الحزب الديمقراطي في انتخابات السنة نفسها، ومع أن بعض الضباط رفضوا الانضمام إلى الحزب وبعضهم الآخر انضم إلى المعارضة، فإن عسكريين عدة تخلوا عن زيهم وانضموا إلى الحزب الديمقراطي من أجل أن يؤثروا في سياسة الحزب في تبني توجه حديث أكثر تمدناً آنذاك، ولن يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل إن حكومة مندريس قامت بنقل (١٩) ضابطاً في كانون الثاني ١٩٥٨ لمجرد انتقادهم للحكومة، التي قررت أيضاً منع اتصال أفراد القوات المسلحة بالمعارضة، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً نتيجة تأثر بعض الضباط الشباب بأفكار الجمعيات الحرة بعد أن أقاموا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وتأكدوا جيداً إن ضعف الأمة التركية يكمن في نظامها السلطوي، الأمر الذي دفعهم للاحتكاك مع الضباط ذوي الرتب العالية من الجنرالات للتنسيق معهم وسماع موقفهم بخصوص التغيير[٢].

ومع ذلك يرجح بعضهم إن هناك دوافع شخصية كانت وراء اشتراك بعض الضباط في الحركة الانقلابية ضد حكومة مندريس، إذ أن جمال كورسيل، قائد الحركة الانقلابية، كان يتوقع أن يكون رئيساً للأركان بعد مجيء الحزب الديمقراطي إلى الحكم، إلا أن حكومة مندريس أغفلت ذلك، مما تقرر الإطاحة

(١) إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١١٤-١١٥.

بها ، فضلاً عن ذلك يُعتقد إن كورسيل وجماعته قرروا التخطيط للانقلاب بعد أن استخدمت الحكومة البوليس لإخراج عصمت اينونو من قاعة المجلس الوطني التركي الكبير ، مما يؤكد علاقة الجيش الوثيقة بحزب الشعب الجمهوري، ولكن على العكس من ذلك تماماً إن حكومة الديمقراطيين لم تكتف باستعمال الجيش قوة بوليس ضد المعارضة حسب، بل أنها تجاهلت تحذير كورسيل ، قائد القوات البرية في رئاسة الأركان العامة التركية، الموجه إليها في **٣** أيار **١٩٦٠** ولم تصغ له إلى الحد الذي فكرت فيه بعد ذلك بتسريح (**١٠٠٠**) ضابط وإلغاء الأكاديمية العسكرية، وهذا ما دفع بكورسيل للاستقالة يوم **٥** أيار **١٩٦٠**، في حين اتفقت وجهة نظر اغلب العسكريين في تركيا ، على إن مندريس والديمقراطيين هدموا روح الجمهورية الكمالية عن طريق السياسة الدينية والاقتصادية التي مارسوها ، وان تصريحات مندريس الخاصة ببناء المساجد أكثر من المدارس، ودعوة المسلمين للصلاة باللغة العربية ، أدت إلى امتعاض العسكريين آنذاك بشكل لافت للنظر[١]، إلى الحد الذي أشار فيه كبار الجيش التركي إلى إن "**إصلاحات أتاتورك قد عطلت خدمة المصالح الخاصة، كما انتهكت الحقوق الطبيعية للأمة**"[٢].

ولأجل تهدئة الصراع السياسي داخل البلاد بذل القادة العسكريون جلَّ جهودهم لجعل المنافسة السياسية حديثة ومتطورة بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري، إلا أن تلك الجهود فشلت أيضاً، وحتى لا يفلت زمام الأمور في تركيا من قبضة الجيش وجهت القوات المسلحة التركية تحذيراً أخيراً لمندريس يوم **٢١** أيار **١٩٦٠** أي قبل الانقلاب بستة أيام، في الوقت الذي لم يتوقع فيه مندريس وحزبه إن الجيش كان يخطط للقيام بانقلاب عسكري ضد حكومته، ولا الدبلوماسيون الأجانب، الذين كانوا يراقبون الأوضاع عن كثب،

---

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١١٥-١١٦.
(٢) مقتبس في: إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص ١٦٧.

ففي تقرير خاص له كتبه سفير الولايات المتحدة الأمريكية في أنقرة قبل وقوع الانقلاب أكد فيه: **"إن الإدارة المدنية التركية مسيطرة على كل شيء، والى جانبها تقف سابقة سبع وثلاثون سنة من الدستور"**[١].

بالإمكان إدراك بعض دوافع الانقلاب العسكري في تركيا من خلال التهم التي وجهها قادة الجيش إلى النظام السياسي بقيادة الحزب الديمقراطي، الذين اتهموا قادته بإتباع أساليب التضليل والخداع للحصول على أصوات الناخبين خلال الانتخابات الثلاث التي جرت خلال السنوات ١٩٥٠و ١٩٥٤ و١٩٥٧، كما اتهموهم باستغلال السلطة لتحقيق أغراضهم الشخصية وانتهاك الدستور والعمل على زعزعة الثقة وبث التفرقة بين أبناء الشعب وامتهان كرامة الجيش وإقحامه في الصراع السياسي بين الأحزاب، وعدّ قادة الجيش تلك الأسباب كافية للإطاحة بحكم جلال بايار - مندريس، وإعادة البلاد إلى حكم برلمان ديمقراطي يضمن سيادة الدستور[٢] وهكذا عُدَّ انتهاك الحزب الديمقراطي للدستور والحياة البرلمانية من بين أهم الأسباب التي شخصها العسكريين ومرروا بها انقلابهم.

بدأت الحركة الانقلابية في الساعات الاولى من صباح ٢٧ أيار ١٩٦٠ بقيادة شفيق اكتر، رئيس إدارة الحركات في رئاسة الأركان العامة، وكان مجلس قادة الانقلاب يتكون من ثمانية وثلاثين ضابطا، إذ أسس هؤلاء لجنة خاصة أُطلق عليها تسمية "لجنة الوحدة الوطنية" التي سيطرت عناصرها يوم الانقلاب على دار الإذاعة ومركز البريد والبرق والهاتف ودائرة الأركان العامة للجيش والقصر الجمهوري، ومن ثم أُذيعت عدة بيانات طالبت السكان بالتزام مساكنهم، وتأييد قرارات لجنة الوحدة الوطنية، من دون أن تفصح عن هوية قادة الانقلاب حتى وصول جمال كورسيل، الذي كان في أزمير، فأذيع البيان رقم (٦) الذي حمل توقيعه بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ورئيساً للجنة الوحدة الوطنية، وفي

(١) نقلاً عن: أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١١٨-١١٩.
(٢) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ١١.

الحال قام قادة الحركة الانقلابية باعتقال قادة حكومة الديمقراطيين، ومنهم جلال بايار وعدنان مندريس ورفيق كورالتان، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، وفطين زورلو، وزير خارجية تركيا، كما تم اعتقال أعضاء الحكومة كافة وأعضاء المجلس الوطني التركي الكبير من الحزب الديمقراطي، وعدد من القادة العسكريين المؤيدين لحكومة عدنان مندرريس[١].

وضع الانقلاب العسكري ليوم **٢٧** أيار **١٩٦٠** نهاية حكم الحزب الديمقراطي الذي استمر لعقد كامل (**١٩٥٠-١٩٦٠**) وسيطر الجيش من خلال لجنة الوحدة الوطنية بزعامة جمال كورسيل على السلطة في تركيا، وقد ضمت هذه اللجنة (**٣٨**) ضابطاً من بينهم أعضاء التنظيم السري الذي خطط للانقلاب، ومن جهة أخرى فاجأ الانقلاب كثيراً، ممن عدَّ نظام الحكم الديمقراطي من أقوى الأنظمة وأكثرها استقراراً في الشرق الأوسط، وبهذه المناسبة صرح جمال كورسيل بعد الانقلاب بأيام قليلة شارحاً أهداف الحركة العسكرية مطلقاً الوعود الكثيرة حول الديمقراطية والحرية وسيادة الدستور بقوله: "**إن الثورة العسكرية التركية في ٢٧ أيار ١٩٦٠ تختلف كلياً عن ثورات الشرق الأوسط الأخرى، فبينما تهدف تلك الثورات إلى إقامة الديكتاتوريات، فإن ثورتنا ترنو إلى تحقيق الديمقراطية**" وأكد أيضاً أن الجيش لن يبقى في السلطة وإنما سيقوم بتسليم الحكم إلى الحزب الفائز في الانتخابات التي سيتم إجراؤها في منتصف تشرين الأول ١٩٦١، وتعهد كذلك بأنه "**سيضمن شخصياً حرية الانتخابات**" ومشاركة الأحزاب السياسية فيها وبكل حرية[٢]. لذلك يمكن القول إن الهدف الأسمى من وراء الانقلاب العسكري هو الرغبة في إنقاذ البلاد من الفوضى التي عمتها نتيجة التخلي عن الإصلاحات التي جاء بها مصطفى كمال، والسعي إلى إعادة الكرامة المهدورة للدولة التركية حسبما كان يعتقد الانقلابيون.

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٤١-٤٢.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ١١- ١٢.

أما في مجال السياسة الخارجية فقد أكدت المؤسسة العسكرية، المتمثلة بلجنة الوحدة الوطنية، على أتباعها سياسة خارجية هدفها الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والسلام في الداخل والخارج انسجاماً مع المبادئ التي وضعها مصطفى كمال أتاتورك، وفي الوقت نفسه أعلن قادة الانقلاب عن تأييدهم لسياسة الأحلاف العسكرية مع الدول الغربية والتعامل مع الدول الأخرى، مؤكدين في العديد من بياناتهم "... **إننا مخلصون لحلفائنا في الناتو والسنتو ومعتقدون بالمبادئ التي وجدت من اجلها، ونكرر إن هدفنا هو السلام في تركيا والعالم**" [١].

اعترفت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الجديد في تركيا في **٣٠** أيار **١٩٦٠**، وقد أرسل أيزنهاور، الرئيس الأمريكي، رسالة خاصة إلى جمال كورسيل، قائد الحركة الانقلابية، في **١١** حزيران **١٩٦٠** جاء فيها: "**إن إعلان حكومتكم عن ارتباطها الوثيق بحلف شمال الأطلسي والمعاهدة المركزية قد أوجد لديّ شعوراً بالامتنان وكذلك عن حلفائنا الآخرين، حيث إن هذه الأحلاف ما أوجدت إلا للدفاع عن العالم الحر**"[٢].

لم تكن الحركة الانقلابية في تركيا بعيدة عن آراء المراقبين الغربيين، فقد علق قسم منهم بقولهم: "**إن الانقلاب الذي وقع يمكن تشبيهه بالحركات الانقلابية المعتادة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط**" في حين علقت مجلة "تايم Time" على الأوضاع السياسية بعد الانقلاب مؤكدة قولها: "**هناك ذعر كبير في قيام القادة الجدد في تركيا بتخطيط سياستهم الداخلية والخارجية على غرار ديكتاتورية عبد الناصر وعبد الكريم قاسم**"، وفي الحقيقة إن خطة الضباط منذ البداية تركزت في إعادة السلطة للمدنيين خلال ثلاثة أشهر، ولكنها مددت إلى مدة أطول من ذلك بكثير[٣].

---

(١) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص ١٦٨-١٦٩ ·

(٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص١٥٠.

(٣) المصدر نفسه ؛ أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٣٩.

بعد أكثر من شهرين قررت لجنة الوحدة الوطنية في ٢٠ تموز ١٩٦٠ محاكمة المتهمين من قادة العهد السابق في جزيرة "ياسي آدا" الواقعة في بحر مرمره على أن تبدأ المحاكمات في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٠، واستعداداً للمحاكمة شكلت لجنة الوحدة الوطنية هيئتين، الاولى: اختصت بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبها قادة النظام السابق، والثانية: قضائية مهمتها محاكمة المتهمين، وفي الثالث من تشرين الأول ١٩٦٠ أعلنت أسماء الهيأة القضائية العليا المكلفة بمحاكمة أتباع النظام السابق وشكلت من تسعة قضاة كان احدهم من لجنة الوحدة الوطنية، أما التهم التي وجهت إليهم فهي تهم سياسية منها **"انتهاك دستور ١٩٢٤، وإقامة نظام ديكتاتوري، واتهامات جنائية تتعلق بالتحريض والعصيان وارتكاب أعمال القتل واتهامات تتعلق بقضايا الفساد والرشوة والمصادرة غير المشروعة للممتلكات"**[١].

وبعد محاكمات مطولة أصدرت المحكمة في ١٥ أيلول ١٩٦١ حكمها بالإعدام على (١٥) شخصاً من المتهمين، إلا أن الحكم نفذ في ثلاثة منهم فقط وهم كل من: عدنان مندريس، رئيس الوزراء، وفطين رشدي زورلو، وزير الخارجية، وحسن بولاتكان، وزير المالية، بينما خففت أحكام الإعدام الصادرة بحق جلال بايار، رئيس الجمهورية[٢]، وأحد عشر متهماً إلى السجن المؤبد من لدن لجنة الوحدة الوطنية، وحكم على (٣١) متهماً بالسجن مدى الحياة، وكان من ضمنهم أربعة ممن شغلوا مناصب وزارية و(٨) من أعضاء لجنة التحقيق في نشاطات حزب الشعب الجمهوري ووالي استانبول السابق وعدد من نواب الحزب الديمقراطي في المجلس الوطني التركي الكبير، كما حكم على (٤٠٠) آخرين بأحكام أقل، أما البقية الذين بلغ عددهم (١٢٣) شخصاً فقد أُخلي سبيلهم لعدم

(١) مقتبس في: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٢) لم تنفذ لجنة الوحدة الوطنية حكم الإعدام في جلال بايار حتى لا تكون هناك سابقة خطيرة وحديث في التاريخ التركي إن الدولة نفذت حكم الإعدام على رئيس الدولة نفسه. يراجع: أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص١٤٩.

توفر الأدلة التي تدينهم، وكان من بينهم المؤرخ التركي المعروف محمد فؤاد كوبرلوا، الذي ابتعد عن نظام بايار - مندريس قبل الانقلاب[١].

أثار نجاح الانقلاب العسكري تساؤلات عديدة داخل تركيا وخارجها، فالحياة البرلمانية التي تبنتها هذه البلاد والتي ترسخت بقيام نظام تعدد الأحزاب بعد الحرب العالمية الثانية كانت تفترض توفر ضمانات دستورية لمنع حدوث مثل هذا التطور في الحياة السياسية والغريب إن حركة الجيش لم تلق معارضة تذكر في جميع أنحاء البلاد، فقد سيطر الجيش على السلطة خلال ساعات معدودة، حتى إن السيطرة على مؤسسات الدولة في أنقرة واستانبول لم تستغرق سوى ثلاث ساعات، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم استعداد أحد للدفاع عن نظام الحزب الديمقراطي[٢].

كان العسكريون على ثقة كبيرة بأن الانقلاب سيحظى بالتأييد الكامل من لدن المدنيين ولاسيما حزب الشعب الجمهوري وأتباعه من المثقفين والطلبة، نتيجة لما تعرض له هذا الحزب من ضغوط شديدة مورست ضده من لدن الحزب الديمقراطي، ولهذا أيد حزب الشعب الجمهوري الانقلاب منذ لحظة إعلانه، فقد أصدر عصمت اينونو بياناً دعا فيه حزبه إلى تأييد الانقلاب والاستجابة التامة لأوامر قادته، فقال "**إنني أدعوا حزبي إلى أن يثق بما قام به الجيش وان ينتظروا المستقبل المشرق القائم على أسس العدالة والديمقراطية الحقة والاعتماد على تقاليد الجيش الراسخة بوصفه حامي أسس الديمقراطية التي وضعها أتاتورك**"[٣].

من جانب آخر يُذكر أن قادة الجيش كانوا قد عرضوا على عصمت اينونو قبل حدوث الانقلاب المشاركة فيه، والتعاون معه في عمل ضد مندريس، إلا انه رفض ذلك خشية استحواذ الجيش على الحكم، وقد أنكر عصمت اينونو نفسه في

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص ١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣) مقتبس في: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٤٥.

٦ أيار ١٩٦٠ بعدم اتصال حزبه مع الجيش، ولكنه من جانب آخر عبر عن رأيه بأن الجيش مقبل على الحركة، ولاسيما أن الجيش من وجهة نظره "**لا يؤيد نظام الحكم الجائر**"[١].

كانت مواقف الرأي العام التركي الأخرى قد اتسمت بالتذبذب، بين مؤيد ومنتقد للانقلاب وعناصره، ولكن يجب أن نشير إلى حقيقة معينة هي إن الريف (الفلاحين) الذين يشكلون ٧٠٪ من مجموع السكان، على الرغم من كل الجهود التي بذلها قادة الانقلاب وضباط الجيش لشرح أبعاد الانقلاب لهم، إلا أنهم لم ينسوا عدنان مندريس التي ظلت صورته مفضلة لديهم، نتيجة لما قدمه لهم من مساعدات كبيرة ومشاريع ريفية، إذ كانوا المستفيدون من حكمه بعد أن حاول رفع مستواهم المعيشي، أما الموظفون وأصحاب الدخول الثابتة والذين تعرضوا للعديد من المشاكل الاقتصادية بسبب إجراءات حكومة مندريس في المجال الاقتصادي، التي أثرت كثيراً في مستواهم المعاشي، فقد كانوا يعتقدون إن الانقلاب الوسيلة الناجعة لمعالجة مشاكلهم آنذاك، لذلك فإن الانقلاب العسكري حظي بتأييد هؤلاء أيضاً[٢].

أعلن قادة الانقلاب إن حركتهم ليست موجهة ضد شخص معين أو فئة معينة، وان المواطن سيحترم وتحترم آراؤه وقناعاته وانتماءاته على أساس القانون ومبادئ العدالة، وأوضح جمال كورسيل في خطاب له إلى الشعب التركي بعد الانقلاب سياسة الانقلاب وأهدافه بقوله:

"..... إن هدفنا ليس الاستمرار في الحكم، بل الاستمرار في احترام قوانين الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان...." ، إلا أن هذه القضية كانت شرارة الخلاف بين أعضاء لجنة الوحدة الوطنية أنفسهم، فبعد الانقلاب بوقت قصير بدأ الصراع وتطور ضمن اللجنة بين الجماعات المعتدلة من الضباط بزعامة الجنرال

---

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١١٤- ١١٥.
(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٤٦- ٤٧.

كورسيل والجنرال مندن اوغلو وبعض الضباط الكبار من جهة، والعميد أر سلان توركيش وبعض الضباط الشباب من جهة أخرى، ويعد هؤلاء من الجناح المتطرف، وكان الصراع بالأساس يدور حول تسليم السلطة لحكومة مدنية تنتخب في اقرب وقت ممكن، أو تنصيب حكومة عسكرية طويلة الأمد، وقد تبنى ارسلان توركيش ومؤيدوه برامج متطرفة، فعارضوا الرجوع إلى الديمقراطية والحكم البرلماني، وقد عرفت هذه الجماعة بـ "مجموعة الأربعة عشر"(١).

تشكلت أول وزارة بعد الانقلاب في ٢٨ أيار ١٩٦٠ برئاسة جمال كورسيل وضمت أعضاء جميعهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي، منهم أربع أعضاء من القوات المسلحة التركية وثلاثة أعضاء من السلك القضائي وثلاثة آخرون من السلك الجامعي وستة وزراء يمثلون السلك الحكومي وثلاثة من الخبراء المستقلين، وكان الغرض من تشكيلها هو إضفاء الطابع المدني على إجراءات لجنة الوحدة الوطنية، التي تبلور الخلاف بين أعضائها كثيراً بسبب تبني المجموعة الاولى (المعتدلة) فكرة الرجوع إلى الحياة السياسية والحكم المدني وبأسرع وقت ممكن، في حين ترى المجموعة الثانية (المتطرفة) ضرورة الاستمرار في الحكم العسكري لمدة لا تقل عن أربع سنوات لكي يستطيع النظام القيام بإصلاحات جذرية في مختلف شؤون الحياة، وعلى الرغم من الكثير من المحاولات التي أبداها جمال كورسيل لإقناع المجموعة الثانية بضرورة العودة إلى الحكم المدني لكنه فشل في ذلك، الأمر الذي دفعه إلى إصدار قرار لحل اللجنة وتشكيل لجنة جديدة تحمل الاسم نفسه بعد إحالة (١٤) منهم أي "مجموعة الأربعة عشر" إلى التقاعد في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٠ وتعيينهم مستشارين في البعثات الدبلوماسية التركية في الخارج(٢).

كانت أمام "**لجنة الوحدة الوطنية**"، مهام كثيرة مختلفة من أبرزها العمل على

---

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٤٩- ١٥١.

(٢) فيروز احمد، المصدر السابق، ص٢٢٨؛ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٥٠، ٤٨.

استقرار الحالة السياسية وتقرير مصير نظام الحكم في تركيا للمرحلة التي تلت الانقلاب آنذاك.

ثانياً: الأوضاع السياسية في تركيا (١٩٦١-١٩٧١):

في ظل سرعة التطورات التاريخية في تركيا شهدت البلاد أول انقلاب عسكري في تاريخها المعاصر، بوصفه منعطفاً خطيراً في تطورات الأحداث السياسية هناك حتم على الحكومات المتعاقبة التي تسلمت الحكم بعد انقلاب ١٩٦٠ إيجاد الحلول للعديد من المشاكل التي رافقت تلك المرحلة، ومنذ البداية طرحت حكومة "**لجنة الوحدة الوطنية**" برنامجها السياسي الذي تناول النقاط الآتية:

١ - إدامة العدالة والحرية بين المواطنين الأتراك، وتأييد ذلك في أقطار أخرى.

٢ - المساعدة في أن تحافظ تركيا على النشاط والتوسع الاقتصادي، الذي يصون دور تركيا في المجال الدولي بالتأكيد على مبدأ إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع كل دول العالم وضمان الأعمال الجيدة، ومقاييس العيش العالي وزيادة الفرص لجميع المواطنين.

٣ - الدفاع عن حقوق الإنسان لجميع الأتراك، وفسح المجال أمام الأفراد للتأكيد على الإنتاجية والمكافئة[١].

مارست الحكومة الجديدة أعمالها من خلال قرارها الخاص بإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين شاركوا في أعمال مناوئة للحكم السابق، وتم إيقاف الأحزاب السياسية من ممارسة أعمالها ونشاطاتها مؤقتاً، فضلاً عن ذلك فأنها أقرت التعديلات في بعض القوانين ومنها قانون الصحافة والمطبوعات، الذي منعت بموجبه صحافة الحزب الديمقراطي من الصدور، وعلى الضد تماماً سمح

---

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٤١.

بصدور الجرائد والمجلات التي حجبت عن الصدور في عهد حكومة مندريس، وفي الوقت نفسه اتخذت عدة إجراءات احترازية منعت من خلالها قادة الحزب الديمقراطي من ممارسة أي نشاط سياسي معادٍ للجنة الوحدة الوطنية[١].

حاول الانقلابيون في البداية إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق تخصيصات الراتب وانخفاض الأسعار واستخدام الجماهير لصالحهم، وعليه نرى أن القادة الانقلابيين أكدوا مبادئ أتاتورك العلمانية، وأدانوا استعمال الدين من قبل الحزب الديمقراطي للأغراض السياسية، وبخصوص هذا الجانب كان جمال كورسيل قد صرح في الخامس من تشرين الأول ١٩٦٠ عند زيارته لمعهد الدراسات الإسلامية باستانبول "إن القرآن يجب أن يتلى بالتركية والآذان يجب أن يكون أيضاً بالتركية"، ولهذا اتخذت الحكومة الانقلابية الخطوات اللازمة لإلغاء حلقات الدراويش، التي حرمت في عهد مصطفى كمال أتاتورك، كما حرمت جماعات النقشبندية وأتباع الطائفة البهائية وجماعة النور في مقاطعة أزمير[٢].

منذ البداية أعلنت المؤسسة العسكرية التي قادت انقلاب ١٩٦٠ عن مستقبل مشرق قائم على أُسس العدالة الديمقراطية الحقة وعدم الاستمرار في احتكار السلطة، لذلك خضع النظام السياسي إلى جدل واسع في العديد من التوافقات بين الحرية والنظام وحقوق الإنسان، فضلاً عن الديمقراطية الملتزمة بكافة عناصرها الأساسية، وطبيعة حكم السلطة السياسية القائمة، الأمر الذي شجع على ممارسة الحياة السياسية ومنح الحرية للأحزاب السياسية بالعمل داخل تركيا.

أ - الأحزاب السياسية في تركيا ١٩٦١-١٩٧١:

عند وصول قادة الانقلاب العسكري إلى السلطة ١٩٦٠ قاموا بفرض الحظر على النشاط السياسي من خلال منع الأحزاب السياسية من العمل حتى كانون

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص٥١.

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٤٢-١٤٣.

الثاني ١٩٦١ عندما تم رفع الحظر عن نشاط تلك الأحزاب بشكل جزئي، لذلك شهدت المدة التي تلت الانقلاب العسكري تشكيل أحد عشر حزباً سياسياً برزت على الساحة السياسية التركية، التي شهدت تنافساً واضحاً بين الأحزاب السياسية الجديدة، ومع إن الحزب الديمقراطي (المنحل) أصبح جزءاً من التاريخ، إلا إن قاعدته السياسية ظلت أشبه بجائزة تبارزت كافة الأحزاب الديمقراطية الجديدة للحصول عليها، كان من نتائجها تأسيس حزبين من هذا النوع في عام ١٩٦١ بعد استعادة النشاط السياسي مباشرة هما حزبا العدالة وتركيا الجديدة[١].

١ - **حزب العدالة**: تأسس بشكل رسمي في ١١ شباط ١٩٦١ بعد أن سمح له بالعمل من لدن لجنة الوحدة الوطنية، وقد ضم بين صفوفه معظم تنظيمات الحزب الديمقراطي (المنحل) بما فيها الفئات الدينية المحافظة استناداً لمبادئه التي نصت على ضرورة إعطاء المواطن مزيداً من الحرية لممارسة شعائره الدينية على الرغم من إيمانه بعلمانية الدولة، واستطاع أن يستقطب القسم الأكبر من سكان الأرياف بما فيهم الفلاحون المحافظون وملاك الأراضي ورجال الأعمال نتيجة للدعم الذي قدمه الحزب لهم لتأسيس المشاريع الحرة، وقد عقد مؤتمره الأول في أواخر كانون الأول ١٩٦١ وحددت أهدافه ومبادئه بـ: "**المحافظة على الوحدة القومية التركية في إطار نظام ديمقراطي وضمان حرية الفرد بما يحقق السعادة للمجموع من خلال رفع المستوى الاقتصادي والثقافي وتقديم الخدمات الاجتماعية وبما يحقق التطور والازدهار في عموم البلاد من مشاكل التخلف والفقر والنهوض الشامل بها لتكون جزءاً من العالم الحر الذي تسوده الديمقراطية والرفاه الاجتماعي**"[٢].

٢ - **حزب تركيا الجديدة**: تأسس في شباط ١٩٦١ من أعضاء حزب الحرية المنشقين من الحزب الديمقراطي في عام ١٩٥٥ في حين ضمت قاعدة الحزب

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٣٠٧.
(٢) مقتبس في: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٦٧.

الاجتماعية كبار المنشقين عن الحزب الديمقراطي (المنحل) وحزب الشعب الجمهوري وكبار المثقفين من أساتذة الجامعات ورجال الصحافة. تبنى في مجال السياسة الداخلية التركيز على عملية التنمية وإطلاق الحريات الاقتصادية من خلال تقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة الحكوميين للأفراد ومؤسسي الشركات، مؤكداً على الاستفادة من رأس المال الأجنبي وتوفير المستلزمات الكافية لحرية التجارة، وإتباع سياسة التوفيق بين الاشتراكية والرأسمالية، وضرورة الاعتماد على التنسيق والتوفيق بين عناصر العملية الاقتصادية في ظل التخطيط الحكومي، وفي مجال السياسة الخارجية شجع الحزب عملية الارتباط مع الغرب بوصفها مسألة أساسية تواكب متطلبات التغييرات الدولية المعاصرة وتنسجم معها[١]. ومن الأحزاب الأخرى التي ظهرت خلال هذه الحقبة:

٣ - حزب العمال التركي: تأسس بصورة فعلية في **١٣** شباط **١٩٦١** من عدد من النقابيين في استانبول وضم في قاعدته الكثير من المثقفين الماركسيين والعمال في قطاعي الصناعة والزراعة، وعدداً من صغار الملاكين وأصحاب المهن الحرة ومجموعة من رجال الفكر والصحافة وعدد من أساتذة الجامعات، فضلاً عن رؤساء العشائر الكردية في شرقي تركيا.

تضمن برنامجه السياسي على الصعيد الداخلي المناداة بملكية الدولة لوسائل الإنتاج، ويرى إن طريقة توزيع الثروة وفق النظام القائم تؤكد استقلال الطبقات، كما نادي بتأميم المشروعات الهامة في البلاد ومنها الصناعة والتجارة الخارجية والبنوك وشركات التأمين، مؤكداً ضرورة انفراد الدولة بإدارة الاقتصاد، وبالإمكان إبقاء المشاريع الخاصة مجرد مشاريع مساعدة إلى أن تضمحل وتختفي نهائياً، وللعمال حق المراقبة في حالة امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج، أما بالنسبة للأرض الزراعية فيمكن الأخذ بثلاثة أنواع من الملكية (ملكية الدولة، الملكية التعاونية، والملكية الخاصة المحدودة) ولغرض كسب الفلاحين إلى صَفِه اقترح

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٧٠ - ٧١.

قانون جديد للإصلاح الزراعي، وفي سياسته الخارجية تبنى سياسة معارضة للأحلاف العسكرية الغربية، ويعد أول من نظم المعارضة لسياسة ارتباط تركيا بحلف شمال الأطلسي، وندد بتواجد القواعد الأمريكية على الأراضي التركية، وعارض دخول تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة[١].

٤ - **حزب السلامة الوطني**: تأسس في كانون الثاني **١٩٧٠** باسم "حزب النظام الوطني" ولكنه منع من ممارسة نشاطه السياسي بقرار من المحكمة الدستورية في **٢١** أيار **١٩٧١** لاتهامه باستغلال الدين لأغراض سياسية ومخالفته لمبدأ العلمانية، إلا انه عاد مرة أخرى للعمل السياسي في تشرين الأول **١٩٧٢** تحت اسم (حزب السلامة الوطني) أو (حزب الإنقاذ أو الخلاص الوطني) الذي تضمنت أهدافه تأمين وحدة الأمة التركية في إطار نظام ديمقراطي يضمن حرية المواطنين وحقوقهم وإشاعة الفضيلة والأخلاق في المجتمع والمحافظة على القيم والتقاليد التي يمثلها التاريخ المجيد للأمة التركية والابتعاد عن تقليد الغرب، فضلاً عن تأمين الرفاه للفرد والمجتمع من خلال تحقيق مستوى حياتي أفضل للإنسان وتحقيق نهضة صناعية شاملة في البلاد[٢].

٥ - **حزب الوحدة التركي**: تمكنت بعض عناصر "حزب الشعب الجمهوري" المتمسكة بالمذهبية الدينية من تأسيس هذا الحزب عام **١٩٦٧**، معلنين بأنهم يهدفون إلى تحقيق الاشتراكية وتأمين الثروات والمصارف والبنوك وتحقيق الإصلاح الزراعي، لذلك وجهت له السلطات الحكومية العديد من الاتهامات المتمثلة باستعمال الدين لأغراض مذهبية، مما أدى إلى إغلاقه في أعقاب انقلاب **١٩٧١**.

٦ - **الحزب الديمقراطي الجديد**: تأسس نتيجة انشقاق الجناح اليميني لحزب

---

(١) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ٢٥٧-٢٥٨. أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ٢٦٨-٢٧٤.

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٧١-٧٣.

العدالة في ١٨ كانون الأول ١٩٧٠، ونادى بتطبيق مبادئ الحزب الديمقراطي (المنحل)، وتمكن من أن يرفع عدد أعضائه في المجلس الوطني التركي الكبير إلى (٤٨) عضواً[1].

٧ - حزب الحركة القومية: تعود جذور هذا الحزب إلى عام ١٩٤٨ عندما كان يسمى بـ "حزب الأمة" ثم حمل تسمية "الحزب الوطني الفلاحي" عام ١٩٥٤، وبعد استئثار ألب ارسلان توركيش بالحزب الأخير عام ١٩٦٥ حدث انشقاق بين قادته، إلا انه حصل في انتخابات عام ١٩٦٥ على نسبة ٢،٢٪ من الأصوات، وقاد كثير من المظاهرات الجماهيرية في آذار ١٩٦٨، وفي تموز من العام نفسه أعلن توركيش عن تأسيس معسكرات تدريب للشباب الوطنيين المتطرفين المنتمين لحزبه، وتمكنت التنظيمات المسلحة للحزب شن سلسلة من الاعتداءات المسلحة على مناوئيهم وعلى إثر عقد الحزب لمؤتمره العام في شباط ١٩٦٩ في مدينة أضنه أطلق عليه "حزب الحركة القومية" وقد مارس الحزب منذ عام ١٩٦٩ عمليات العنف السياسي والقتل من قبل عناصره الشابة المسماة (bozkurtlar أي الذئاب الرمادية)[2].

واجهت لجنة الوحدة الوطنية كثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها كانت مصرة على العودة إلى الحياة الدستورية.

ب - دستور تركيا عام ١٩٦١:

اتخذت لجنة الوحدة الوطنية منذ منتصف عام ١٩٦١ سلسلة من الإجراءات كان الهدف من ورائها إعادة النظام إلى السلطة المدنية، وكانت أولى خطواتها تكليف فريق من أساتذة القانون في جامعة استانبول والمحامين بإشراف الدكتور صادق سامي اونار، رئيس جامعة استانبول لوضع مسودة دستور جديد للبلاد، وكان هذا القرار باستخدام المثقفين قد غير كلياً طبيعة حركة ٢٧ أيار ١٩٦٠

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٧٥- ٦٧.
(٢) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ١٣٧.

وحولها من مجرد انقلاب إلى "ثورة دستورية" ، وبعد الانتهاء من انجاز مهمته قدم هذا الفريق تقريراً أولياً مؤكداً من خلاله، بأن السلطة السياسية تحت حكم الديمقراطيين كانت فاسدة نتيجة للمطامع الشخصية والطبقية، مما أبعدها عن خدمة المجتمع، وبما إن شرعية الحكومة تكمن في احترامها للدستور بمؤسساته الصحفية والجيش والجامعة، الأمر الذي تطلب الإعداد لدستور جديد وقوانين ومؤسسات دولة جديدة وقانون انتخابي جديد[١].

عرضت مسودة الدستور، التي تكونت من ١٦٨ مادة مع مقدمة ثبتت تقاليد الحرية الديمقراطية في تركيا، على الجمعية التأسيسية في ٢٧ أيار ١٩٦١ وتمت الموافقة عليها فعرضت على الشعب عن طريق إجراء الاستفتاء على الدستور في ٩ تموز ١٩٦١ حيث أقر بنسبة ٦١,٥٪، وكانت مسودة الدستور تشير في الحقيقة إلى رغبة اللجنة الوطنية في إعادة تأسيس حكومة دستورية حقيقية، كما نصت على نظام انتخابي يجعل من الصعب على أي حزب واحد الحصول على أغلبية في البرلمان، كما فرضت مجموعة من الضوابط على السلطة المركزية بحيث تجعلها محدودة الصلاحيات إلى درجة تجعل من المستحيل للحكومة أن تواجه أية أزمة بشكل فاعل[٢]. وتشير نتائج الاستفتاء إلى إن الأتراك ما زالوا يشككون في الحكم العسكري ويخشون في الوقت نفسه من عودة نظام الحزب الواحد القديم[٣].

ركز الدستور كثيراً على تقوية السلطة التنفيذية مع الاهتمام بالجوانب الاجتماعية وحقوق الأفراد، فضلاً عن التأكيد على نظام تعدد الأحزاب السياسية ومنع ظهور الاستبداد والجنوح نحو الديكتاتورية، لذلك تضمن بعض الإجراءات التقدمية المتمثلة بمنحه الحق في المساواة الجماعية والحق في الإضراب وتأسيس أحزاب سياسية جديدة وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات وحرية الكلام والاجتماع، مما يوضح لنا إن الدستور الجديد ضمن حريات أوسع مما كان عليه

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٢٨٥- ٢٨٦.
(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٥٣.
(٣) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

دستور ١٩٢٤، وحددت التدخلات التشريعية في هذا الدستور، الذي أكد كثيراً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مثل حقوق الإصلاح الزراعي والرعايا الاجتماعية، واستناداً للدستور الجديد تأسست المحكمة الدستورية، التي أعطيت صلاحية إعادة النظر بالقوانين الدستورية والمراسيم التي لها قوة القانون والأنظمة القائمة للهيئة التشريعية وإلغاء جميع الأحكام التي لم تعد ضرورية[١].

تضمن الدستور أيضاً الأُسس العامة التي تحدد شكل الدولة وخصائصها، فقد وصفت المادة الثانية منه، الجمهورية التركية على إنها "**دولة قومية ديمقراطية علمانية واجتماعية يحكمها القانون وتستند على حقوق الإنسان، لغتها الرسمية التركية وعاصمتها أنقرة**"[٢]. وهذا يعني إن دستور ١٩٦١ اعتمد على مبادئ أربعة فقط اختلفت في بعضها مع المبادئ الاتاتوركية الستة التي اعتمد عليها دستور عام ١٩٢٤.

اختلف دستور ١٩٦١ عن سابقه بشكل جذري، فقد أقر الدستور الجديد بإيجاد برلمان يتكون من مجلسين تشريعيين وهيأة تشريعية قضائية، المجلس الوطني التركي الكبير، الذي يتألف من (٤٥٠) عضواً ينتخبون كل أربع سنوات حسب نظام "التمثيل النسبي"[٣]، في حين يتألف مجلس الشيوخ من (١٥٠) عضواً ينتخبون كل ست سنوات بالحصول على أغلبية الأصوات، ويحال ثلث منهم على التقاعد كل سنتين، ويُعد كافة أعضاء لجنة الوحدة الوطنية أعضاء دائمين في مجلس الشيوخ، ويعين (١٥) عضواً في المجلس الأخير من قبل رئيس الجمهورية، ويكوّن المجلسان التشريعيان سوية المجلس الوطني التركي الكبير[٤].

---

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٦٢- ١٦٣.

(٢) مقتبس في: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٥٤.

(٣) نظام انتخابي تُمنح بموجبه الجماعات والأحزاب السياسية مقاعد محددة في البرلمان تتناسب مع قوتها الشعبية أو الاقتراعية، شرط أن تنظم نفسها في (١٥) ولاية على الأقل، وان تحصل على نسبة من الأصوات لا تقل عن ١٠٪.

(٤) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

أعطى الدستور الجديد مجلس الشيوخ الحق في مراقبة أعمال الحكومة عن طريق الاستجواب والمشاركة في جلسات مشتركة مع مجلس النواب في التحقيقات البرلمانية مع رئيس الوزراء والوزراء، وقد تمثلت السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارة العامة، وينتخب رئيس الجمهورية من المجلس الوطني التركي الكبير وبأغلبية ثلثي أعضائه بوساطة التصويت السري ولمدة سبع سنوات ولمرة واحدة، في حين إن الصيغة الرئاسية اختلفت عن تلك التي في دستور عام **١٩٢٤** في جوانب محددة تظهر النزعة نحو جعل رئيس الجمهورية حكماً في النزاعات السياسية، بوصفه يمثل الجمهورية التركية ووحدة الأمة، وان المدة المحددة لرئاسته وعدم قانونية عدم انتخابه والحاجة إلى حياده السياسي، كل ذلك جعله بعيداً عن المجلس الوطني التركي الكبير أكثر من السابق، ولكن لم يكن هذا البعد انفصالاً كاملاً لانتخابه من المجلس ومن بين أعضائه، وهكذا استطاع دستور **١٩٦١** أن يعطي مسوغاً لتدخل الجيش في السلطة[١] عن طريق منح القيادة العليا للقوات المسلحة دوراً واضحاً في التدخل في الحكومة التركية، فقد أكدت المادة الثالثة تأسيس "مجلس الأمن القومي NSC "، الذي يضم كل من (الوزراء ورئيس أركان الجيش وممثلين عن القوات المسلحة) ويرأسه رئيس الجمهورية، وتقتصر وظيفة هذا المجلس في مساعدة مجلس الوزراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي والتنسيق مع مجلس الوزراء[٢].

من الضروري أن نشير إلى إن الحريات الديمقراطية التي أُطلق عليها القادة الجدد الوعود الكثيرة بتحقيقها بقيت بعيدة المنال، فرغم الشعارات الجميلة التي تضمنتها مقدمة الدستور مثل "**إقامة حكم ديمقراطي سليم بكل مقوماته القانونية والاجتماعية الكفيلة بتحقيق وضمان حقوق وحريات الإنسان والتضامن الوطني**

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص **٥٨-٥٩**.

(٢) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص **٢٩١- ٢٩٢**.

والعدالة الاجتماعية وامن ورخاء الفرد والمجتمع" إلا أن مواد الدستور المختلفة كانت تتضمن ما يناقض الأفكار الواردة في المقدمة، لاسيما تلك التي تتعلق بحقوق المواطن، الذي فرضت عليه قيوداً تختفي وراء عبارات (ويجوز بقانون خاص) و(في الحالات الاستثنائية) و(لغرض صيانة الأمن العام والنظام العام والآداب العامة) وغيرها[١].

ومع إن الدستور الجديد كفل حق تأسيس الأحزاب السياسية، وعدّها عنصراً مهماً من عناصر الحياة السياسية الديمقراطية في تركيا، إلا أن ما نصت عليه المادة (٥٧) من الدستور توضح بجلاء إن الأحزاب المعنية بهذا الكلام هي تلك التي تتبنى الإيديولوجية الكمالية وليس غيرها، بل الانكى من ذلك إن المادة (١١٩) من الدستور منعت موظفي الدولة من الانضمام إلى الأحزاب السياسية، ولا نبالغ إذا ذكرنا أن الدستور كرر ذات الإهمال الوارد في دستور ١٩٢٤ بخصوص وجود الأقليات القومية غير التركية في البلاد التي تشكل أكثر من ربع السكان، ولم يغير شيئاً في بعض القوانين التي صدرت في عهد مصطفى كمال أتاتورك، فقد أبقت المادة (١٥٣) على قانون لبس القبعات الصادر عام ١٩٢٥ وقانون تحريم ارتداء الأزياء الشعبية عام ١٩٣٤ والتمسك بمفاهيم العلمانية[٢]. إذن فليس من الغرابة إن لم يحصل هذا الدستور على تأييد شامل من المواطنين الأتراك في الاستفتاء الذي نظم لإقرار الدستور، فقد صوت نحو ٤٠٪ ضد الدستور، في حين امتنع ١٧٪ عن التصويت[٣].

وهكذا بعد الانتهاء من وضع الدستور اتجهت لجنة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار القانون الانتخابي الخاص بانتخابات عام ١٩٦١ من أجل إعادة السلطة للمدنيين آنذاك.

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، المصدر السابق، ص ١٢.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، المصدر السابق، ص ١٢ - ١٣.

(٣) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

ج - انتخابات عام ١٩٦١ في تركيا:

أعلنت الحكومة التركية يوم ١٥ شباط **١٩٦١** موعداً لتسجيل الأحزاب التي ستشارك في الانتخابات، فوصل عددها إلى أحد عشر حزباً واجتمع ممثلي لجنة الوحدة الوطنية مع زعماء أربعة أحزاب سياسية رئيسة، نتج عنه صدور بيان انتخابي ألزم فيه زعماء الأحزاب بعدم العودة إلى ممارسات الحزب الديمقراطي السابق وعدم التورط في أي نشاط سياسي يؤدي إلى إثارة الشقاق والتفرقة في البلاد، وان تتبنى الروح الديمقراطية في التعامل فيما بينها ونبذ المفاهيم السياسية المتطرفة، وفعلاً بدأت الحملة الانتخابية في نهاية أيلول وانتهت في **١٢** تشرين الأول ١٩٦١، في حين شارك فيها أربعة أحزاب سياسية هي **(حزب الشعب الجمهوري، وحزب تركيا الجديدة والحزب ألفلاحي الجمهوري، وحزب العدالة)**، وبدأت تلك الأحزاب إعلان برامجها السياسية الانتخابية، وبلغ عدد الناخبين في الانتخابات، التي جرت يوم ١٥ تشرين الأول ١٩٦١، (١٠,٥) مليون شخص[١] حصل فيها حزب الشعب الجمهوري على ٧.٣٦٪ من الأصوات، وحزب العدالة على ٣٤,٧٪) من الأصوات وحزب تركيا الجديدة على ١٣,٧٪ والحزب الوطني ألفلاحي الجمهوري على ١٣,٩٪، وبما أن الأحزاب الثلاثة الأخيرة أعلنت بدورها أنها وريثة الحزب الديمقراطي لذلك فإن هذه النتائج عدت نصراً لعدنان مندريس بعد وفاته[٢].

ومع إن الانتخابات أسفرت عن فوز واضح لبعض الأحزاب السياسية المشاركة فيها إلا إن نتائجها كانت مخيبة لآمالها، إذ لم يستطع أي منها الحصول على الأكثرية الساحقة في البرلمان، مما أدى إلى ظهور مسألة تشكيل الحكومات الائتلافية لأول مرة في تاريخ تركيا، في الوقت الذي أدت فيه الخلافات السياسية بين الأحزاب إلى تأخير تشكيل تلك الحكومة لبعض الوقت، وفي الوقت نفسه

---

(١) لمزيد من التفاصيل. يُراجع: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٦١-٦٣.

(٢) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص ١٧٠.

ظهر الكثير من المعوقات والعقبات على طريق انتخاب رئيس الجمهورية، الذي لم يتم انتخابه إلا بعد تدخل العسكريين حيث تم انتخاب جمال كورسيل رئيساً للجمهورية[١].

ظلت المؤسسة العسكرية التركية هي المهيمنة على الحياة السياسية في تركيا رغم انتقال السلطة للمدنيين عن طريق تدخلها غير المباشر بواسطة "**مجلس الأمن القومي**" الذي كان يقدم المشورة إلى السلطة التنفيذية في موضوع الأمن القومي، إذ غالبا ما تتعدى هذه المشورة إلى مواضيع أخرى لا تتعلق بالأمن القومي، فضلاً عن الإشراف على الحياة السياسية بشخص رئيس الجمهورية، وتَوَضَحَ ذلك في إجبار حزب العدالة على قبول تجديد مدة جمال كورسيل في الرئاسة، وتنازل الحزب عن مرشحه لرئاسة الجمهورية بأغلبية ثلثي المجلسين، ناهيك عن دور لجنة الوحدة الوطنية في تشكيل الوزارات الائتلافية في تركيا[٢] التي عدت ظاهرة واضحة ميزت السياسة التركية للفترة اللاحقة في البلاد.

د - الوزارات التركية وأثرها في تطور الأحداث ١٩٦١-١٩٧١:

إن المرحلة الجديدة في تاريخ تركيا تميزت بالتعددية الحزبية الواضحة، ولكن في الوقت نفسه عانت كثيراً من المشاكل التي واجهت السلطة السياسية في تشكيل الوزارات الائتلافية، فبعد انتخاب جمال كورسيل رئيساً للجمهورية التركية في **٢٦** تشرين الأول **١٩٦١** ولمدة سبع سنوات بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب والشيوخ، اسند مهمة تشكيل الحكومة الجديدة إلى عصمت اينونو، الذي شكل مع حزب العدالة في **٢٠** تشرين الثاني **١٩٦١** ما يمكن وصفه بالائتلاف ألقسري، الذي لم يكن بعيداً عن تأييد المؤسسة العسكرية، التي مارست ضغطاً واضحاً لإقناع حزب العدالة بالائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري في تشكيل الحكومة[٣].

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٢-٥٣.

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٨١-١٨٢.

(٣) اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة حمدي حميد الدوري ومراجعة عدنان ياسين مصطفى، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٧٨.

طرحت الحكومة الجديدة برنامجها السياسي، الذي أشار في المجال الداخلي إلى ضرورة توفير الظروف اللازمة للنهوض بالبلاد، وفي المجال الخارجي أكد البرنامج حالة التعاون الوثيق بين تركيا وحلفي الناتو والسنتو، ولكن على الرغم من ذلك فإن الحكومة الائتلافية الجديدة لم تتمكن من تحقيق أي من أهدافها إلى الحد الذي ظلت فيه مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعاني الكثير بسبب اهتمام حزب العدالة الرئيس بمسألة "**العفو عن الديمقراطيين السابقين الذين حكمت عليهم محكمة (ياسي أدا) ولم ينفذ الحكم بهم، وضرورة اعادة الاعتبار لمسؤولي العهد السابق**"، الأمر الذي اشغل الحكومة في مناقشات ثانوية بعيداً عن معالجة الكثير من الاوضاع الداخلية التي كانت تنتظر الحلول[١].

أدت عملية عرقلة وتعثر نشاط وأعمال الحكومة إلى توتر الأوضاع السياسية في البلاد وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع بداية عام **١٩٦٢**، مما ولد صراعاً جدياً بين الأحزاب السياسية، واستياءً عاماً بين السكان الأتراك آنذاك، وفي الوقت الذي كانت فيه المؤسسة العسكرية تراقب الأوضاع الداخلية عن كثب، جرت محاولة انقلابية اشتركت فيها الأكاديمية العسكرية وأكاديمية الشرطة في أنقرة والوحدات المدرعة بقيادة الكولونيل طلعت آيدمير ليلة **٢٢** شباط **١٩٦٢**، طالبوا من خلالها بإصلاح المجلس الوطني التركي الكبير وبحكومة جديدة وانتخابات جديدة، إلا إنهم أدركوا أخيرا إن قضيتهم بلا أمل، وان حركتهم لا تؤدي إلى نتيجة، في حين لم تكن القيادة العليا للجيش راغبة في المجازفة لحسم النزاع بشكل دموي، فضلاً عن ذلك فإنه في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل يوم **٢٣** شباط **١٩٦٢** أرسل رئيس الوزراء التركي رسالة إلى الانقلابيين يعدهم فيها بعدم محاكمتهم إذا ألقوا السلاح على الفور، مما دفع بهم للاستسلام في الساعة (**٦,٢٠**) صباحاً، ومهما كانت النتائج فإن فشل المحاولة الانقلابية يُعَد إنذاراً بالخطر للثوار العسكريين في المستقبل مفاده

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٣.

إن أية عملية لا تحظى بدعم وإسناد القادة العسكريين سيكون لها حظاً قليلاً في النجاح[(١)].

كانت الحكومة التركية قد أوفت بتعهدها للانقلابيين، فلم تقدمهم للمحاكمة، إلا إنها قامت بطردهم من الجيش، لذلك تركت تلك المحاولة الانقلابية آثاراً جديدة وهامة في الوضع السياسي تَمَثَّل في تقوية مركز عصمت اينونو من جهة، وزيادة نفوذ حزب العدالة، الذي طالب بالعفو العام عن زعماء الحزب الديمقراطي السابق من جهة أخرى، الأمر الذي دفع باتجاه خلق أزمة سياسية عنيفة بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة كان من نتائجها انسحاب حزب العدالة من الحكم، وهذا بدوره أدى إلى استقالة حكومة عصمت اينونو في ٣١ أيار ١٩٦٢[(٢)].

لم يبتعد الجيش كثيراً عن التدخل في الشؤون السياسية للبلاد، فبعد استقالة الحكومة التركية مارس الجيش ضغوطاً واضحة على الأحزاب السياسية التي تم التشاور معها بخصوص تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة، التي كلف بها عصمت اينونو بتشكيلها مرة أخرى، فبعد (٢٥) يوماً من التشاور تم الاتفاق بين حزب الشعب الجمهوري، والحزب ألفلاحي الجمهوري وحزب تركيا الجديدة وعدد من المستقلين على بروتوكول تضمن الخطوط العامة لتشكيل الحكومة، وعلى الرغم من تقديم عصمت اينونو اعتذاره لصعوبة المهمة في السيطرة على حالة الخلاف الموجودة بين الأحزاب المؤتلفة، إلا إن المفاوضات أثمرت في ٢٥ حزيران ١٩٦٢ في تشكيل الحكومة الائتلافية التي عقدت أولى اجتماعاتها برئاسة عصمت اينونو، في حين عرضت برنامجها السياسي في ٧ تموز ١٩٦٢ على المجلس الوطني التركي الكبير، الذي منحها الثقة المطلوبة[(٣)].

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٣ ؛ اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٨٢-١٨٣.

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٩٤- ٩٥.

على الرغم من تضمن برنامج الحكومة الجديدة وعوداً عريضة لحل مشكلات البلاد الأساسية، إلا إن الأوساط الشعبية انتقدت ذلك البرنامج، لعدم تحديده موعداً واضحاً للقيام بالإصلاحات الضرورية، كما تعرضت الحكومة لحملة شعواء من لدن المعارضة المتمثلة هذه المرة بحزب العدالة، الذي طالب بإطلاق سراح المحكومين من عناصر النظام السابق، إلى الحد الذي انحنى عصمت اينونو نفسه أمام العاصفة وقام بإطلاق سراح جلال بايار لأسباب صحية، في الوقت الذي عارضت فيه أغلب القوى الطلابية والمثقفين، بل وحتى معظم أعضاء حزب الشعب الجمهوري نفسه ذلك التوجه، الأمر الذي استغله حزب العدالة آنذاك لتشديد مطالبته بإطلاق سراح المحكومين الآخرين بعد هذه الخطوة التي عدها بادرة ضعف من لدن الحكومة، مما أدى إلى توتر الأوضاع السياسية في البلاد، التي استغلت مرة أخرى لتدبير محاولة انقلابية ثانية، بعد انقلاب عام ١٩٦٠ بقيادة قائد المحاولة الانقلابية الاولى نفسه، ولكن المحاولة الانقلابية فشلت مرة أخرى، وقدم القائمون بها للمحكمة، التي حكمت بالإعدام على قائد المحاولة مع ستة من زعمائها في أيلول ١٩٦٣، وأصدرت أيضاً أحكاماً أُخرى شملت المشتركين الآخرين[١].

تميزت الحكومة الائتلافية الثانية بالعديد من مظاهر الضعف المتمثلة بعجزها عن تطبيق تعليمات استيفاء الضرائب من كبار الملاكين وأصحاب العقارات، وفشلت في الوقت نفسه في معالجة المشاكل الاقتصادية بما في ذلك مشكلة استصلاح الأراضي الزراعية، كما عجزت عن إنهاء مشكلة العفو عن المعتقلين السياسيين، كما تعرضت لأزمة سياسية عندما طالب حزب تركيا الجديدة بالتحقيق مع حفظي اوغوزبيكانا، وزير الداخلية التركي وعضو حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني التركي الكبير، لجهله بالمعلومات المسبقة عن المحاولة الانقلابية الأخيرة، وازداد الوضع السياسي اضطراباً وتوتراً مع اقتراب موعد

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٤.

الانتخابات للمجالس البلدية والإقليمية في **١٧** تشرين الثاني **١٩٦٣** التي حقق فيها حزب العدالة على نسبة **٤٣,٥**٪ من الأصوات وحصل حزب الشعب الجمهوري على **٣٧**٪ والحزب الفلاحي القروي **٢,٨**٪ وحزب تركيا الجديدة على **٦,٥**٪ فيما حصل المستقلون على **٣,٢**٪ الأمر الذي دفع الحزب ألفلاحي القروي للانسحاب من الحكومة الائتلافية ومن ثم انسحب حزب تركيا الجديدة أيضاً، وهذا ما جعلها عاجزة عن القيام بمهامها بالشكل الطبيعي مما اضطرها إلى الاستقالة(١).

قامت مشاورات طويلة بين رئيس الجمهورية وقادة الأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة الائتلافية الثالثة والأخيرة برئاسة عصمت اينونو أيضاً في **٢٥** كانون الأول **١٩٦٣** بإشراك عدد من المستقلين إلى جانب حزب الشعب الجمهوري، ومع ان الحكومة الجديدة وعدت بتوزيع الأراضي على الفلاحين وتوزيع أكثر عدالة للضرائب والدخل القومي وغيرها من الإجراءات الأخرى، إلا أن هذه الحكومة لم تتمكن من تنفيذ وعودها بسبب موقفها الضعيف أمام البرلمان(٢) ومع ذلك فإن الحكومة الجديدة استطاعت كسب ثقة البرلمان التركي في **٢٤** كانون الثاني **١٩٦٤** بالأغلبية وذلك لتزامنها مع الأزمة القبرصية التي كانت تهدد باندلاع الحرب مع اليونان.

بدأت الأزمة القبرصية في أواخر عام **١٩٦٣** على اثر فشل المفاوضات الخاصة بوضع خطة لتعديل الدستور بين الجاليتين اليونانية والتركية في قبرص، ففي **٥** كانون الأول **١٩٦٣** ابلغ الأسقف مكاريوس الثالث، رئيس جمهورية قبرص، الحكومة التركية بمقترحات التعديل، إلا إن الأخيرة رفضتها في **١٦** كانون الأول **١٩٦٣**، وعلى الرغم من الاتفاق بين الطرفين على تسوية الأزمة من خلال المفاوضات، غير إن الاشتباكات اندلعت بين الجاليتين في معظم أنحاء

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٩٥-٩٦.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٥.

الجزيرة، وكانت أعنفها تلك التي وقعت ليلة عيد الميلاد (٢٥ كانون الأول ١٩٦٣) فأطلق عليها الأتراك "**عيد الميلاد الدموي**"، كان من نتائجها قتل نحو (٥٠٠) تركي وأُسر (٧٠٠) آخرين رهائن من لدن الجالية اليونانية، ومن بينهم نساء وأطفال، مما أثار ردود فعل قوية داخل تركيا، دفعت الطائرات التركية للقيام بطيران تحذيري فوق أجزاء من قبرص، مما أثار قلقاً واضحاً لدى مكاريوس، الذي تخوف من احتمال وقوع عمل عسكري تركي ضد قبرص، فوافق على تشكيل قوة هدنة مشتركة من وحدات عسكرية بريطانية وضباط ارتباط من الوحدات اليونانية والتركية وجرى رسم خط وقف إطلاق النار في نيقوسيا ولارنكا عرف باسم "**الخط الأخضر**"، إلا أن الأوضاع تأزمت من جديد واندلع قتال عنيف بين الطرفين طيلة شهر آذار ونيسان ١٩٦٤[(١)].

من الجدير بالذكر أن المعارضة لم تقدم دعماً واضحاً وإسناداً تاماً للحكومة خلال عام ١٩٦٤، على الرغم من انشغال البلاد بأزمة قبرص، لذلك كان المتوقع في أي وقت سقوط الحكومة، التي قدمت استقالتها فعلاً في ٣ شباط ١٩٦٥، في حين تم اختيار سعاد خيري ارغوبلو، أحد أعضاء مجلس الشيوخ المستقيل، لتشكيل حكومة الائتلاف الرابعة، حيث وقعت الأحزاب المعارضة (حزب العدالة وحزب تركيا الجديدة والحزب ألفلاحي الجمهوري والحزب الوطني) وثيقة تعاون حول إقامة حكومة ائتلافية جديدة، لذلك كانت مهمة حكومة سعاد خيري الائتلافية إدارة البلاد حتى موعد الانتخابات العامة في تشرين الأول ١٩٦٥، وهذا ما حدث، إذ تولت مهامها رسمياً في ٤ آذار ١٩٦٥، ومنذ البداية فرض حزب العدالة نفسه داخل الوزارة واحتل أعضاؤه المواقع البارزة فيها وكانت هذه أول حكومة بعد انتخابات عام ١٩٦١ لا تضم ممثلاً عن حزب الشعب الجمهوري، ولكن برنامجها السياسي لا يختلف كثيراً عن برامج الحكومات

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن المشكلة القبرصية. يراجع: خليل علي مراد، الأزمة القبرصية الأولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، "دراسات تركية" (مجلة)، العدد (١) السنة الاولى، كانون الثاني ١٩٩١، ص٤٥-٥٢.

الائتلافية السابقة باستثناء التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التي أكدت على إتباع سياسة خارجية أكثر استقلالية في إطار الناتو وضرورة تحسين العلاقات مع الأقطار العربية والبلدان الاشتراكية[١].

جرت الانتخابات العامة في تركيا في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٥، وضمن حزب العدالة فوزاً سهلاً، إذ حصل على (٤,٩٢) مليون من الأصوات الفعلية أو بنسبة ٥٤٪، في حين لم يحصل حزب الشعب الجمهوري إلا على (٢,٦٨) مليون من الأصوات أو بنسبة ٢٩,٧٪[٢] أما حزب العمل التركي فقد حصل على نسبة ٣٪ من أصوات الناخبين، ولأول مرة في تاريخ تركيا السياسي، أصبح النواب الاشتراكيين يحظون بالدعم بشكل علني ويمارسون السياسة البرلمانية، في حين حصل الحزب الوطني ألفلاحي على نسبة ٢,٢٪، ونتيجة لفوز حزب العدالة في الانتخابات، قام سليمان ديميريل، الذي أصبح زعيماً للحزب بعد وفاة زعيمه السابق راغب كموش بالا في ٥ حزيران ١٩٦٤، بتشكيل الحكومة بمفرده في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥، حيث أعادت هذه الحكومة الكثير من مؤيدي عدنان مندريس إلى حزب العدالة، الذي اقترح أيضاً بعد فوزه بالانتخابات "**قانون العفو العام**" بهدف إفساح المجال لعدد من أنصار مندريس بالعودة للحياة السياسية، إلا إن العسكريين عدوا ذلك بمثابة خروج عن أهداف انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ فاستخدم جمال كورسيل "الفيتو" ضد القانون، الذي لم يشمل سوى جلال بايار، بسبب تقدمه بالسن وسوء صحته[٣].

واجهت حكومة ديميريل العديد من المشاكل، منها مشكلة الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠، وخاصة حزب العمل التركي، الذي أبدى كفاحاً واضحاً من أجل الحصول على أجور أعلى وظروف عمل أفضل

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٥.
(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٩١-١٩٢.
(٣) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٩٤ ؛ إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص ١٧١.

للعمال، ولذلك ظهر "**اتحاد نقابات العمال الثوريين**" الذي أُسس على غرار الأنموذج الأمريكي ليركز على المطالب الاقتصادية ولا يشجع الانتماءات السياسية، وفي الوقت نفسه كان المدافع عن حقوق العمال، في حين بدأ ممثلو الطبقة الوسطى الدنيا في حزب العدالة يوجهون النقد لسليمان ديميريل، "**لسقوطه في أيدي مصالح أجنبية راح يخدمها بدلاً من تحقيق مصالح شعبه**" إلى الحد الذي اتهموه بالماسونية(١).

ومن أجل مواجهة المعارضة وقمع الأكراد المطالبين بحقوقهم القومية، أصدرت حكومة ديميريل قانون "**حماية النظام الدستوري**" الذي قدم إلى المجلس الوطني التركي الكبير وكان يهدف إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد الحركة الديمقراطية واليسار التركي، لذلك جوبه هذا القانون بردود فعل شعبية، وهاجم الكثير من قادة الأحزاب السياسية مشروع القانون وعدّوه أداة لتقليص الحريات في البلاد، مما اجبر الحكومة على سحب المشروع بحجة إتمام دراسته، ولكنها في الوقت نفسه كانت تعمل على تمهيد الطريق لعودة الديمقراطيين لممارسة النشاط السياسي(٢).

أصبح ديميريل، بعد أن ثبت مواقعه في السلطة، قوياً منذ أواخر عام **١٩٦٦**، إذ تمكن من استمالة الجيش لحكم حزب العدالة، وعمل على بناء علاقات جيدة مع القيادة العليا العسكرية ومع الرئيس التركي الجديد جودت صوناي، الذي انتخب في **٢٨** آذار **١٩٦٦** بعد أن تعرض جمال كورسيل لأزمة صحية خطيرة منذ شباط **١٩٦٦** وكان الجيش قد أيد هذا الترشيح(٣). ولكن بالمقابل اتسعت ساحة المعارضة التركية وزادت من تحركاتها بما فيها التحركات التي قام بها طلبة الجامعات الحكومية، الذين طالبوا في أيار **١٩٦٨** بتقديم الحلول اللازمة ومعالجة المشاكل التي يعاني منها نظام التعليم العالي وإصلاح ملكية الأراضي،

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٣٢٠-٣٢٢.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٧.

(٣) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٩٥.

فضلاً عن المطالبة بإنهاء حالة التحالف مع الغرب، وبشكل خاص في أثناء الزيارة التي قام بها الأسطول السادس الأمريكي للموانئ التركية آنذاك[١].

ومما يثير الغرابة إن حزب الشعب الجمهوري أيد اللعبة التي تبناها حزب العدالة والمتمثلة بتشجيع القوى اليمينية على المطالبة بإعادة الحقوق السياسية والاعتبار لزعماء تركيا السابقين، ففي ١١ أيار ١٩٦٩ أقر حزب الشعب الجمهوري وبإلحاح من عصمت اينونو قراراً يدعو إلى العمل من أجل إعادة الاعتبار لزعماء الحزب الديمقراطي، بعد أن كان قبل ذلك من أكثر المعارضين لإعادة الحقوق السياسية للديمقراطيين، إلا إن هذا التغيير يفسر بكونه محاولة من جانب حزب الشعب الجمهوري لجذب أنصار الحزب الديمقراطي إلى جانبه أثناء الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول ١٩٦٩[٢].

لم تفلح كافة المحاولات الملتوية التي اتبعها حزب العدالة من أجل إعادة الحقوق السياسية لأعضاء الحزب الديمقراطي السابقين، فقد كان للشيوخ الدائمين في مجلس الشيوخ التركي وقادة الجيش، ناهيك عن معارضة الأحزاب السياسية، اثر واضح في وأد تلك التوجهات وإفشال كل المحاولات التي قام بها ديميريل بهذا الخصوص، وكانت تلك السياسة، فضلاً عن عدم قيام الحكومة بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية، قد ولد استياءً عاماً لدى كل من العمال والطلبة والمثقفين أيضاً، مما كان عاملاً مشجعاً في زيادة الاضطرابات والمظاهرات التي طالبت بتحسين الأوضاع المعاشية والاجتماعية، وأتباع سياسة خارجية مستقلة بعيدة عن حلف شمال الأطلسي، ونتيجة لذلك شهدت تركيا في النصف الثاني من ستينات القرن الماضي نشاطاً مميزاً للأحزاب والمنظمات السياسية اليسارية[٣].

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٨.

في ظل هذه الظروف شهدت تركيا في تشرين الأول ١٩٦٩ إجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني التركي الكبير بمشاركة واسعة للأحزاب السياسية المختلفة، فاز فيها حزب العدالة بنسبة ٤٧٪ من الأصوات وحصل على (٢٥٦) مقعداً من أصل (٤٥٠) مقعداً للمجلس في حين فاز حزب الشعب الجمهوري بنسبة ٢٧٪ وحصل على (١٤٣) مقعداً فقط، أما الأحزاب الصغيرة والمستقلة فقد حصلت على (٥١) مقعداً وزعتها فيما بينها، ومن الجدير بالذكر إن ما حصل عليه حزب العدالة من أصوات كان اقل بنسبة ٥-٦٪ من الأصوات التي حصل عليها في انتخابات تشرين الأول ١٩٦٥، ويعزى ذلك في الواقع إلى السياستين الداخلية والاقتصادية لسليمان ديميريل التي أثارت ضده استياءً شعبياً بدا يتسع كثيراً، فضلاً عن التنافس بين الأعضاء داخل حزب العدالة نفسه الذي نشط كثيراً في أواخر الستينات إلى الحد الذي استخدمت معه أساليب صارمة لطرد بعض الأعضاء المنافسين لديميريل[١].

ونتيجة لفوز حزب العدالة بالانتخابات عام ١٩٦٩ كلف رئيس الجمهورية زعيمه سليمان ديميريل بتشكيل الوزارة، والتي ضمت ممثلي حزب العدالة فقط، وعندما قدمت الحكومة الجديدة برنامجها السياسي للمجلس الوطني التركي الكبير أغفلت فيه معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها تركيا آنذاك، مما أثار استياء الأحزاب السياسية المعارضة التي وجهت انتقاداتها واتهاماتها القاسية للحكومة، في حين أسهمت عمليات التفجير في المنشآت النفطية وحوادث الاغتيال السياسي في دفع القيادة العامة للقوات المسلحة لتحذير الحكومة عن طريق مذكرة رفعت إلى رئيس الجمهورية التركي جودت صوناي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٠ أكدت ضرورة اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لإنقاذ البلاد من الفوضى الشاملة[٢]. لذلك بدأت الأجواء السياسية في تركيا تنبأ بتدخل

---

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ١٩٧- ١٩٩.

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٠٧- ١٠٨.

القوات المسلحة في تطورات الأحداث السياسية لقيادة انقلاب عسكري آخر من أجل السيطرة على حالة التدهور السياسي المستمرة

ثالثاً: الانقلاب العسكري عام ١٩٧١ في تركيا:

لم يأت الانقلاب العسكري لعام ١٩٧١ من فراغ، وإنما كانت هناك أسباب ودوافع كثيرة دفعت باتجاهه، فقد كانت تركيا آنذاك تمر بأزمة اقتصادية خانقة تمثلت بزيادة البطالة والتضخم النقدي، وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة التركية عام ١٩٦٩ بعض التدابير اللازمة للسيطرة على تلك الأزمة من خلال إعلانها عن بعض الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى تنظيم الاستيراد وزيادة قيمة الصادرات، إلا إنها لم تحقق نتائجها المرجوة، مما ولد عجزاً في التجارة الخارجية التركية، دفع تركيا بالاعتماد اقتصادياً على القروض والمعونات الخارجية التي زادت من الديون على تركيا، وارتفعت الأسعار وتعثرت عمليات التصدير إلى الخارج، في حين تصاعدت الإضرابات العمالية والمظاهرات على نطاق واسع وأعلنت الأحكام العرفية في بعض المدن التركية لمدة (٣) أشهر، ناهيك عن تفاقم أعمال العنف والإرهاب السياسي في تركيا نتيجة الصراع بين الأحزاب السياسية التي التجأت إلى وسائل العنف لتصفية حساباتها، فانتقلت تلك الحالات إلى الجامعات والمدارس العالية وتمكنت من تأسيس قواعد لها في مدن استانبول وأنقرة وبورما والاسكندرونة وغيرها[١].

أما السياسات البرلمانية، فقد عمها الاضطراب هي الأخرى، ومع إن انتخابات تشرين الأول ١٩٦٩ كانت لصالح حزب العدالة إلا أن الخلافات احتدمت بين صفوفه، فانشق الحزب إلى جناح آخر مكوناً "**الحزب الديمقراطي**" كما دخل إلى حيز الوجود جناح آخر تحت اسم "**حزب النظام الوطني**" مؤكداً على السياسات الدينية، وازداد القلق السياسي والاجتماعي للمدة الواقعة بين عام

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١٣.

١٩٧٠ وبداية عام ١٩٧١ مع تزايد انفجار حالات العنف بين الطلاب وفي داخل اتحاد المهن وجماعات الانفصال الكردي[١] والانكى من ذلك إن حكومة سليمان ديميريل واصلت سياسة القمع وحملات الاعتقال الواسعة بين أوساط العمال والمثقفين والطلاب، كما شكلت محاكم عسكرية لمحاكمة المشاركين في الاضطرابات العمالية ومنعت الصحف اليسارية من الصدور، إلا إن هذه الإجراءات الحكومية لم تؤد إلى توقف النشاط المعادي للحكومة، بل على الضد تماماً، فقد اتسعت الحركة المناهضة لحكومة سليمان ديميريل لتشمل حتى الفلاحين الذين بنوا آمالاً على وعود الحكومة بتنفيذ الإصلاح الزراعي دون جدوى، كما شمل الاستياء الضباط الصغار في الجيش التركي، لذلك دعت القيادة العليا للقوات المسلحة التركية إلى اجتماع استثنائي للمجلس العسكري الأعلى في ١٠ آذار ١٩٧١ جرت خلاله مناقشة صريحة للازمة السياسية في البلاد وإقصاء ديميريل من الحكومة، في حين وجهت قيادة الجيش بعد يومين فقط (١٢ آذار ١٩٧١) مذكرة إلى جودت صوناي، رئيس الجمهورية التركي، موقعة من رئيس الأركان العامة وقادة القوات البرية والجوية والبحرية، دعوا فيها إلى ضرورة تشكيل حكومة غير حزبية، قوية وجديرة بالثقة، قادرة على إنهاء حالة الفوضى في البلاد وتنفيذ الإصلاحات التي نص عليها دستور عام ١٩٦١، واتهمت المذكرة سليمان ديميريل بعجزه عن حل المشاكل التي يواجهها البلد، وتوعدت المذكرة بالسيطرة على السلطة بالقوة في حالة عدم تنفيذ المطالب الواردة في المذكرة[٢].

دفع الإنذار باتجاه سقوط حكومة ديميريل التي قدمت استقالتها في اليوم نفسه وبذلك يكون الانقلاب العسكري التركي قد حقق أهدافه لتبدأ صفحة جديدة أخرى من صفحات التاريخ التركي المعاصر.

---

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ٢٠٣.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٥٩- ٦٠.

رابعاً: الحالة السياسية في تركيا ١٩٧١-١٩٧٣:

بعد الانقلاب العسكري كان لابد من مجيء رئيس وزراء يكون مقبولاً لدى المجلس والجيش، فوقع الاختيار على نهاد ايريم، أُستاذ القانون الدولي العام في جامعة أنقرة وعضو حزب الشعب الجمهوري المستقيل، بوصفه المرشح المناسب، حيث طلب منه رئيس الجمهورية تشكيل الوزارة الائتلافية الأولى بعد الانقلاب في ١٩ آذار ١٩٧١[١].

ومع أن برنامج الحكومة الجديدة تضمن وعوداً عديدة بالإصلاحات في مجالات الزراعة والتعليم والضرائب، إلا أنها واجهت منذ البداية كثير من الأعمال الإرهابية بما فيها الانفجارات وعمليات الاختطاف والاغتيال السياسي وعمليات السطو على المصارف وغير ذلك، من لدن أعضاء في "**جيش تحرير الشعب التركي**"[٢]. مما دفعها للرد على عملياته بعمليات قمع جماعية إلى حد" **إعلان الحرب على كل أولئك الذين يخرجون على القانون**" حسب تعبير سعدي كوجاش، ممثل الجيش في مجلس الوزراء التركي، وفي ٢٧ نيسان ١٩٧١ أُعلنَت حالة الطوارئ (الأحكام العرفية) في أحد عشر إقليماً بما في ذلك جنوب شرقي تركيا التي يقطنها الأكراد القوميين الناشطين والمناطق الحضرية والصناعية الرئيسة في البلاد التي شلت الحياة السياسية هناك بشكل تام ومنعت الاجتماعات والحلقات الدراسية، في حين فرضت المؤسسة العسكرية حظراً على الصحف في ٢٨ نيسان ١٩٧١، كما أعلنت السلطات المشرفة على حالة الطوارئ يوم ٣ أيار ١٩٧١ بأن التظاهرات والاضطرابات كافة تعد مخالفة للقانون[٣].

مثلت حالات القمع المتشددة ذرائع شتى لإيقاف كافة الأنشطة الأخرى

---

(١) كان الانقلاب العسكري في ١٢ آذار ١٩٧١ بداية لتشكيل سلسلة من الحكومات الائتلافية الوطنية غير الحزبية التي استمرت حتى انتخابات عام ١٩٧٣.

(٢) انتشرت آنذاك الكثير من الشائعات التي أكدت بأن ضباطاً صغاراً وطلبة من الكلية الحربية كانوا وراء هذا الجيش والقيام بأعماله.

(٣) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص٣٣٤- ٣٣٨.

المعارضة لسياسة الحكومة طيلة السنتين التاليتين، فحالة الطوارئ كانت تجدد كل شهرين من قبل المجلس، في حين واجهت دعوة الحكومة للإصلاح بردود فعل مضادة، بل وحتى التعديلات الدستورية "**تقييد الحقوق المدنية للأفراد واستقلالية الجامعات، فضلاً عن تقييد الصحافة واتحاد المهن**" فشلت في إعادة القانون والنظام كما كان مؤملاً منها، مما أدى إلى استقالة الوزارة في تشرين الأول **١٩٧١** وحدوث أزمة وزارية امتدت حتى **١١** كانون الأول **١٩٧١** عندما قام نهاد ايريم نفسه بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، ولكنها تخلت عن فكرة الإصلاحات بسبب المعارضة داخل المجلس الوطني التركي الكبير، وتميزت بفشل تام لعدم سيطرتها على الأوضاع في تركيا، الأمر الذي دفعها إلى الاستقالة في **١٧** نيسان **١٩٧٢** للمرة الثانية[١].

من جانب آخر كلف جودت صوناي، رئيس الجمهورية، سعاد خيري اوركوبلو، بتشكيل الوزارة الجديدة، إلا أن تشكيلة الوزارة واجهت رفضاً من لدن رئيس الجمهورية، الذي كلف في **١٥** أيار **١٩٧٢** فريد ميلين، وزير الدفاع وأحد أعضاء حزب الثقة الجمهوري، بتشكيل الوزارة الجديدة بعد عدة أسابيع من المفاوضات والمشاورات، ومع ذلك ظلت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون تغيير، واستمرت حالة الطوارئ تضغط بثقلها على الحياة اليومية في البلاد، ناهيك عن الصراع السياسي بين الأحزاب السياسية داخل المجلس الوطني التركي الكبير، الذي أعاق عمل الحكومة في تنفيذ الإصلاحات في مجالات الزراعة والتعليم والإدارة إلى الحد الذي تم فيه رفض مشروع الإصلاح الزراعي، المقدم من قبل الحكومة إلى البرلمان، رفضاً قاطعاً من مندوبي حزب العدالة، مما أدى إلى إحالته للحكومة مرة أخرى لإعادة النظر فيه ودراسته من جديد[٢].

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٣٤٠- ٣٤٤.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٦٢.

في ظل تدهور الأوضاع في تركيا والانشقاقات التي تعرضت لها الأحزاب الكبيرة ومنها حزب الشعب الجمهوري[١] انتهت المدة الرئاسية لجودت صوناي في ٢٨ آذار ١٩٧٣ وتولى المجلس الوطني التركي الكبير وضع الإجراءات اللازمة لانتخاب رئيس جديد للبلاد، وبعد جلسات عديدة ناقش خلالها ترشيح ممثلي الأحزاب السياسية والعسكريين لرئاسة الجمهورية، وأخيرا تم انتخاب السناتور فخري كوروتورك، القائد السابق في القوة البحرية والمستقل حزبياً، رئيساً للجمهورية في ٦ نيسان ١٩٧٣، الأمر الذي دفع فريد ميلين لتقديم استقالة حكومته لتحل محلها الحكومة الجديدة التي شكلها نعيم طالو، وزير التجارة في الحكومة السابقة، في ١٦ نيسان ١٩٧٣ من حزبي العدالة والثقة الجمهوري، ومع أنها كانت حكومة مؤقتة حتى انتخابات تشرين الأول ١٩٧٣، إلا أنها مررت بعض الإصلاحات عبر البرلمان، ومنها إدخال قانون إصلاح الأرض إلى حيز الوجود بما فيه توزيع الأراضي على الفلاحين دون المساس بأملاك الإقطاعيين، وحدت من السيطرة الأجنبية في استخراج الصناعات النفطية، فضلاً عن عملها في تقليل اثر القوات العسكرية التركية بالتدخل في الشؤون السياسية[٢] ولأجل تثبيت القانون والسيطرة على النظام شرّعت الحكومة قانون الجامعات في حزيران ١٩٧٣ بوصفه الوسيلة اللازمة لتهدئة الطلبة من خلال إنشاء "**مجلس الإشراف على الجامعات**" الذي أوصى بإجراءات انضباطية خاصة بالجامعات تطبق بالقوة،

---

(١) بعد صراع اشتد كثيراً بين المحافظين في حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت اينونو والراديكاليين بزعامة بولنت اجويد، السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري، انتخب الأخير في ١٤ أيار ١٩٧٢ رئيساً لحزب الشعب الجمهوري في المؤتمر الاستثنائي للحزب، ويعد هذا التغيير في السلطة تحولاً كبيراً في سياسات حزب الشعب الجمهوري وتأكيداً للتوجهات الديمقراطية الاجتماعية. للتفاصيل يراجع: عايشة غونيش أياتا، الطبقة والزبانية في حزب الشعب الجمهوري، في كتاب اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة حمدي حميد الدوري ومراجعة عدنان ياسين مصطفى، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٩٣.

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ٢٠٨- ٢٠٩.

مما أفقد الجامعات استقلاليتها وأدخل السياسة الحزبية بشكل مباشر إليها، كما عدل الدستور بالشكل الذي يجعل من الدولة أكثر صرامة وقسوة، في حين بدأت القوى السياسية القديمة بالتكتل حول حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت اجويد وكان لها اثر واضح على الساحة السياسية بعد انتخابات تشرين الأول ١٩٧٣[١]. وهذا ما نلاحظه في المرحلة اللاحقة من الحكومات الائتلافية حتى عام ١٩٧٩.

خامساً: الحكومات الائتلافية التركية ١٩٧٤-١٩٧٩:

في ظل تسارع الأحداث التركية آنذاك جرت انتخابات تشرين الأول ١٩٧٣، ونتج عنها تقدم حزب الشعب الجمهوري، فقد حصل على ٣٣,٣٪ من الأصوات وعلى ١٨٥ مقعد، وبما انه لم يحصل على الأغلبية الكافية التي تؤهله للوصول إلى السلطة، إلا إن بولنت اجويد بعد تكليفه بتشكيل الوزارة من لدن فخري كوروتورك، رئيس الجمهورية التركية، يوم ٢ تشرين الأول ١٩٧٣، اتجه إلى تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الإنقاذ الوطني، واستغرقت المباحثات بين قادة الحزبين طويلاً حتى ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤ حين شكل بولنت أجويد حكومته الائتلافية التي قدمت في ١ شباط ١٩٧٤ برنامجاً معتدلاً مكرساً لإرضاء القطاع الخاص، في الوقت الذي تبنت من خلاله الدولة مسؤولية النهوض بالبنى التحتية، فضلاً عن الوعود التي أعطتها لخلق صناعة عسكرية وطنية، كما دعت الحكومة إلى تأجيل قضية الإصلاح الزراعي المثير للجدل في تركيا، مما جعل ملاكي الأراضي يشعرون بالارتياح وهم يرون أصحاب القرار في البلاد يتحدثون عن التعاونيات وعن التسويق الكامل للسلع الزراعية[٢].

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص٣٥٠ - ٣٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٧- ٣٦٥.

كان الشك يحيط بإمكانية استمرار هذه الحكومة في عملها، بسبب عمق الخلافات التي بدأت تظهر بين أعضاءها منذ بداية تشكيلها[١]، وتعمقت بمرور الوقت إلى الحد الذي وضعتها على شفا الاستقالة في أيار **١٩٧٤** عندما صوت بعض ممثلي حزب الإنقاذ الوطني في البرلمان إلى جانب نواب الأحزاب اليمينية ضد مشروع قانون الحكومة المتمثل بـ "**قانون العفو عن السجناء السياسيين**"، الأمر الذي اضطر الحكومة آنذاك لتمرير القانون عبر المحكمة الدستورية ليطلق سراح أربعة آلاف سجين حوكموا بتهم سياسية وجهت لهم أثناء تنفيذ الأحكام العرفية التي أعقبت الانقلاب العسكري لعام **١٩٧١**، وظل الائتلاف الحكومي يسير مترنحاً حتى **١٥** تموز **١٩٧٤** عندما أُطيح بمكاريوس، رئيس الحكومة الشرعية في قبرص، نتيجة تدخل السلطة العسكرية الحاكمة في اليونان بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان، وبذلك فتحت صفحة جديدة في الأزمة القبرصية، إذ ولّد الانقلاب ردود فعل شديدة من جانب تركيا، التي أنزلت قواتها في **٢٠** تموز **١٩٧٤** في شمالي قبرص، وهذا ما دفع اليونان إلى إعلان حالة التعبئة بين قواتها ونقلها إلى الحدود التركية، التي شهدت هي الأخرى تحضيرات عسكرية سريعة، وبذلك أصبحت الحالة تنذر بوقوع الحرب في شرقي البحر المتوسط[٢].

أطالت القضية القبرصية من عمر الحكومة الائتلافية وزادت من شعبية أجويد، ولكن على الضد من ذلك شعر حزب الإنقاذ الوطني إن موقفه بدأ يتضاءل، فاتجه إلى وضع العراقيل في طريق أجويد، رئيس الوزراء، الذي حاول هو الآخر فك ارتباط الائتلاف الحكومي بين حزبه وحزب الانقاذ الوطني، مستغلاً ماحققه في قبرص بوصفه "**بطلاً قومياً**" للمطالبة باجراء انتخابات مبكرة للمجلس الوطني التركي الكبير، معتقداً ان الانتخابات قد تحقق له الأغلبية، الا

(١) كان الاختلاف كبيراً في التوجهات والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها كلا الحزبين، فحزب الشعب الجمهوري يؤمن بالتوجه العلماني ويدعو إلى الالتزام به، في حين يرفض حزب الإنقاذ الوطني هذا التوجه، وعرف بتوجهاته الدينية.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٦٤- ٦٥.

انه لم ينجح في هذا التوجه، مما وسع من شقة الخلاف بين الحزبين المتحالفين ودفع باتجاه سقوط الحكومة التي قدمت استقالتها في ١٨ أيلول **١٩٧٤** لرئيس الجمهورية لتدخل تركيا من جديد في أزمة وزارية أخرى على مدى ستة اشهر لعدم حصول الحكومة الجديدة، التي اسند تشكيلها لسعدي ارماك، السياسي التركي المحنك، في **١٣** تشرين الثاني **١٩٧٤**، على الثقة البرلمانية حتى استقالتها في **٣١** آذار **١٩٧٥** عندما تمكن سليمان ديميريل، زعيم حزب العدالة، من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة سميت بحكومة "**الجبهة الوطنية الاولى**" ضمت كل من (**حزب العدالة، وحزب الانقاذ الوطني، وحزب الثقة القومي، وحزب الحركة القومية**)[١].

شهدت الحكومة الائتلافية الجديدة وضعاً غير مستقر لتباين وجهات النظر بين الأحزاب السياسية المؤتلفة في الحكومة بخصوص معالجة المشاكل التي واجهتها الحكومة آنذاك، فعلى الصعيد الداخلي عانت الحكومة من وضع اقتصادي متدهور، بلغ فيه التضخم أكثر من ٤٠٪، وزادت أعداد العاطلين عن العمل إلى ثلاثة ملايين عاطل، وانتشرت أعمال وحوادث العنف السياسي داخل تركيا، وشجعت الصحافة المؤيدة للحكومة العمل بالشعار القائل "**ديميريل في البرلمان وتوركيش في الشارع**"[٢] الذي وجد له صدى واسعاً لدى مناضلي حزب الحركة القومية الشباب (**الذئاب الرمادية**) لتنفيذ الأعمال الإرهابية في الداخل تحت ذريعة السيطرة على خطر الجماعات اليسارية التي قامت هي الأخرى بأعمال مماثلة رداً على ما قام به اليمين من أعمال العنف، ناهيك عن قيام أعضاء الجبهة الوطنية بتعزيز مراكزهم عن طريق إشغال المناصب الحساسة في أجهزة الدولة والسيطرة على وسائل الإعلام[٣].

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٣٤- ١٣٦.

(٢) ألب أرسلان توركيش، نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب الحركة القومية.

(٣) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٣٧١- ٣٧٢.

تدهورت حالة الأمن كثيراً في تركيا وبلغت حالة العنف حداً خطيراً، وعندما اقتنع سليمان ديميريل إن وزارته لم يكن باستطاعتها مواجهة مشكلات البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دعا لتقديم موعد الانتخابات إلى يوم ٥ حزيران ١٩٧٧ بدلاً من تشرين الأول من العام نفسه، وبعد مباحثات عميقة جرت مع الأحزاب السياسية بهذا الخصوص وافق حزب الشعب الجمهوري على تقديم الانتخابات، التي لم تتمكن فيها أي من الأحزاب السياسية من الحصول على الأغلبية فيها على الرغم من تقدم حزبي الشعب الجمهوري والعدالة، اللذين حصلا على ٤١,٣٪ من الأصوات و(٢١٤) مقعداً من مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير البالغة (٤٥٠) مقعداً، و٣٦,٩٪ من الأصوات و(١٧٨) مقعداً في المجلس على التوالي، لذلك حاول بولنت أجويد تشكيل الوزارة الجديدة، بتكليف من رئيس الجمهورية بعد أن تخلت حكومة ديميريل عن السلطة، لتكون غالبية أعضاءها من حزب الشعب الجمهوري، إلا أنها لم تحصل على ثقة المجلس الوطني التركي فتم حلها يوم ٣ تموز ١٩٧٧[١].

بعد سقوط حكومة بولنت أجويد لم يكن أمام رئيس الجمهورية سوى تكليف سليمان ديميريل بتشكيل الوزارة البديلة، وبعد مشاورات مع الأحزاب السياسية ألف الأخير حكومته الائتلافية من (**حزب العدالة وحزب الإنقاذ الوطني وحزب الحركة القومية**) في ٢١ تموز ١٩٧٧، التي مارست أعمالها في ظل حالة الإحباط من عدم توفير الأمن والاستقرار المطلوب للبلاد، فحالة التذمر والاستياء كانت على أشدها، إذ لم تقتصر على الشارع التركي حسب، بل حتى نواب حزب العدالة أنفسهم طالبوا بحل الائتلاف الحكومي وإقامة ائتلاف جديد مع حزب الشعب الجمهوري، فضلاً عن الخلافات والصراعات التي سرعان ما نشبت بين ممثلي الأحزاب المؤتلفة في الحكومة، في حين مثلت الأوضاع الأمنية في البلاد أشد الحالات حراجة وتدهوراً، مما فسح المجال لاندلاع حالات العنف التي

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٣٨- ١٤٣.

استمرت في اكتساب قوة متزايدة، ومنها موجة الاغتيالات التي تفاقمت بين صفوف الطلاب، مما أثر كثيراً في أداء الحكومة، التي أصبحت عاجزة عن القيام بأي عمل من شأنه أن يساعد في حل الأزمة السياسية في البلاد[١]. لذلك عندما طالب سليمان ديميريل باقتراع الثقة في **٣١** كانون الأول **١٩٧٧** هزم بتصويت **(٢١)** عضو من المستقلين ضده بسبب أداء الحكومة الضعيف والجرائم التي حدثت خلال مدة حكمه البالغة **(١٢٦)** جريمة قتل، ناهيك عن الاضطهاد القومي في جنوب شرقي البلاد ضد الأكراد، الأمر الذي دفع برئيس الوزراء لتقديم استقالة حكومته في اليوم نفسه[٢].

تصدى بولنت اجويد لتشكيل الوزارة الجديدة بعد أن كلفه رئيس الجمهورية بذلك في مطلع كانون الثاني **١٩٧٨** من أعضاء حزبه والمنشقين من حزب العدالة وممثلين عن الحزب الديمقراطي وحزب الثقة الجمهوري وعدد آخر من النواب المستقلين، وكان عليها أن تواجه معضلتين أساسيتين تفاقمتا في المرحلة السابقة، وهما الأزمة الاقتصادية، والعنف السياسي، ولمعالجة الأزمة الاقتصادية اعتمدت الحكومة برنامجاً لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة مداخل التصدير ووضع حد لحالة التضخم المالي وزيادة حجم التوفيرات الداخلية ومكافحة البطالة، كما عملت على جدولة باقي الديون، إلا إن جهودها تلك لم تؤد إلى نتيجة مهمة في معالجة الأوضاع الاقتصادية، التي أدت إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى ٧٠٪ وزيادة عدد العاطلين عن العمل إلى خمسة ملايين تركي، في حين أسهمت ظاهرة العنف السياسي وفرض الأحكام العرفية في عشرين ولاية تركية في حدوث انقسامات داخل الحكومة نفسها، أفقدت بولنت أجويد مقدرته على الاستمرار بالسلطة، ناهيك عن انحسار التأييد الشعبي له وزيادة حالات التذمر والاستياء، ومع ذلك فقد استمرت حكومته حتى انتخابات تشرين الأول

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٦٧.
(٢) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

١٩٧٩، التي مني بها حزب الشعب الجمهوري بهزيمة ساحقة، مما اضطر الحكومة لتقديم استقالتها في تشرين الأول ١٩٧٩[١].

من الطبيعي جداً أن يقوم سليمان ديميريل بتشكيل الوزارة الجديدة بعد أن كلفه رئيس الجمهورية بذلك من أعضاء حزبه فقط، وقدم برنامج حكومته إلى مجلس الشيوخ التركي في ١٩ تشرين الأول ١٩٧٩[٢]. في حين تمكن من الحصول على الثقة البرلمانية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٩، ومع انه أعلن عن إصراره بالقضاء على الإرهاب والتضخم النقدي، إلا انه كان عاجزاً عن تنفيذ تلك الوعود، فأعمال العنف تفاقمت كثيراً لتصل إلى ثلاثين قتيلاً في اليوم الواحد، ولا يختلف في ذلك التضخم النقدي الذي ارتفع إلى إضعاف مضاعفة وكان من نتائجها ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بشكل جنوني وازدياد نسبة البطالة في تركيا، مما أثر بدوره في غالبية الشعب التركي وادخل البلاد في نهاية عام ١٩٧٩ وبداية عام ١٩٨٠ في مرحلة أخرى من التوتر والعنف والأعمال الإرهابية[٣] ونتيجة لشدة الصراعات والاختلافات بين قادة الأحزاب السياسية لم تستطع الحكومة التركية معالجة العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تستفحل كثيراً داخل البلاد، الأمر الذي استدعى تدخل الجيش مرة أخرى للقيام بانقلاب عسكري جديد.

سادساً: الانقلاب العسكري ١٩٨٠ في تركيا:

في الحقيقة إن حالة العنف السياسي المتفاقمة في تركيا لم تكن هي المشكلة الوحيدة التي دفعت العسكريين للتفكير في قيادة انقلاب عسكري جديد عام ١٩٨٠، بل إن الشعور والإحساس بحالة عدم الاستقرار الملحة في البلاد أصبحت وبشكل مفاجئ مهمة من الناحية الإستراتيجية بالنسبة للغرب بعد الثورة

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٤٤- ١٤٦.

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ٢١١.

(٣) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٦٧- ٦٨.

الإيرانية[١]، بوصف تركيا موقعاً غربياً متقدماً في المنطقة وذات أهمية حاسمة في إستراتيجيات حلف الناتو، ناهيك عن التدخل السوفيتي في أفغانستان في ٢٦ كانون الأول ١٩٧٩، الذي عدّ نهاية لحالة الانفراج السائدة في سبعينات القرن العشرين وبداية جديدة للحرب الباردة في مراحلها الجديدة، الأمر الذي دفع بماثيو نيميتز (Mathew Nimetz)، ممثل وزارة الخارجية الامريكية، الذي وصل انقرة في ٨ كانون الثاني ١٩٨٠ لأن يضع الخطوط العريضة لاتفاقيتي الدفاع والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، وفي ٢٩ آذار ١٩٨٠ وقعّت الأخيرة على اتفاقية الدفاع التركية - الامريكية، التي ارتبطت تركيا بالغرب من خلالها، وفي الوقت نفسه دفعتها للتخلي عن دبلوماسية مغازلة روسيا ودول عدم الانحياز السابقة[٢].

شهدت تركيا نهاية عام ١٩٧٩ وبداية عام ١٩٨٠ أقصى حالات العنف والتوتر السياسي والأعمال الإرهابية التي كان يغذيها حزب الحركة القومية، الأمر الذي اضطر كنعان ايفرين، رئيس الأركان العامة، إلى توجيه إنذار شديد اللهجة مع مطلع عام ١٩٨٠ إلى زعماء الأحزاب السياسية مهدداً إياهم بأن الجيش سيقوم بالاستيلاء على السلطة إذا ظل الصراع والتناحر مستمراً فيما بينهم، وفي الوقت نفسه أكد الإنذار على المطالبة بإجراء الإصلاحات في البلاد وإقامة حكومة وحدة وطنية تتولى القضاء على حالات العنف والفوضى والإرهاب[٣].

تزامنت تلك الأحداث مع انتهاء مدة رئاسة فخري كوروتورك في السادس من نيسان ١٩٨٠ ولم يتوصل المجلس الوطني التركي الكبير ومجلس الشيوخ إلى قرار حاسم بهذا الصدد، مما عرّض البلاد لأزمة رئاسية دفعت بكنعان ايفرين، رئيس الأركان العامة، لتوجيه إنذار إلى الجهات المعنية الرسمية في تموز ١٩٨٠

(١) لمزيد من التفاصيل عن الثورة الإيرانية يراجع: الفصل الرابع من تاريخ إيران المعاصر في الباب الأول من الكتاب.
(٢) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٣٩١- ٣٩٤.
(٣) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٦٨.

محذراً إياها بالإسراع بانتخاب رئيس جمهورية مؤكداً من خلاله: "**إن على مجلسي النواب والشيوخ والأحزاب السياسية أن تحزم أمرها وتنتخب سريعاً رئيساً للجمهورية**" وبما أن المجلس الوطني التركي الكبير لم يتمكن من انتخاب رئيس للجمهورية طيلة خمسة أشهر، فقد تقرر تعيين إحسان صبري جاغليا نكل، رئيس مجلس الشيوخ ووزير خارجية سابق، رئيساً للجمهورية بالوكالة لحين التوصل إلى قرار نهائي بهذا الخصوص(١).

لم تكن المشكلة الاجتماعية، التي كانت تعانيها تركيا آنذاك، أقل تأثيراً في انعكاساتها الخطيرة على الوضع الاقتصادي التركي، فمشكلة الهجرة من المناطق الزراعية إلى المدن الكبرى أثقلت الأخيرة بأعداد هائلة من السكان هاجرت من الريف إلى المدينة للبحث عن وسائل العيش والتي وصلت ذروتها أواخر سبعينات القرن الماضي لتبلغ نحو (٥٠٠,٠٠٠) مهاجر سنوياً نتيجة لكثرة العاطلين في الريف، مما أدى إلى نتائج خطرة كان أهمها زيادة الأحياء السكنية الفقيرة حول المدن التي شهدت العديد من حوادث العنف آنذاك، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة في المدن نفسها أيضاً وزيادة عدد سكانها، الأمر الذي ترتب عليه عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية لهؤلاء النازحين الذين شكلوا نسباً عالية وصلت إلى ٣٩٪ من إجمالي السكان(٢).

ومما جعل العسكريون يصرون على التدخل وتنفيذ الانقلاب هو وقوع حادثتين هامتين قبل أيام قليلة من وقوعه، أولهما: تزعم نجم الدين اربكان، زعيم حزب الإنقاذ الوطني، لحشد جماهيري كبير في المركز الإسلامي في مدينة قونية جنوب أنقرة يوم ٦ أيلول ١٩٨٠، ارتدى المشاركون فيه الطرابيش المحضور لبسها منذ عام ١٩٢٣، معلناً من خلاله عن رفضه لمبادئ أتاتورك والجيش التركي، في حين ردد المتظاهرون شعارات إسلامية مطالبين من خلالها

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٤٧- ١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٨- ١٦٠.

بتطبيق الشريعة الإسلامية، فضلاً عن امتناعهم عن عزف السلام الوطني مؤكدين عدم تأييدهم للنظام الجمهوري القائم والدستور، ومع أن الحشد الجماهيري جاء أصلاً احتجاجاً على القانون الصهيوني الخاص "**بتهويد القدس**" فقد دعا نجم الدين اربكان تركيا بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وناشد المسلمين بتحرير القدس، في حين شدد في خطابه أمام المتظاهرين على النضال من أجل وضع حد "**للذهنية الغربية المزيفة**" التي تحكم تركيا، مما تأكد لدى كنعان ايفرين وبعض العسكريين الآخرين أن بوادر ثورة إسلامية في تركيا على وشك الوقوع على غرار ما جرى في إيران، وثانيهما: الخطاب الذي ألقاه بولنت اجويد في تجمع لاتحاد العمال في أنقرة عندما ذكر قائلاً: "**إن على العمال أن لا يعدوا أنفسهم مشاهدين في مباريات كرة قدم، فلقد حان الوقت لغزو الساحة، إذا هم شعروا بأن فريقهم لم يحصل على لعبة عادلة**" الأمر الذي فسره العسكريون بأنه إشارة مباشرة للعمال اليساريين بالخروج إلى الشارع(١).

نتيجة لذلك قاد الجنرال كنعان ايفرين، رئيس أركان الجيش التركي، انقلاباً عسكرياً ثالثاً في تركيا فجر يوم الجمعة المصادف ١٢ أيلول **١٩٨٠** أطاح بحكومة سليمان ديميريل، وتضمن البيان العسكري الأول الذي أعلنه قائد الانقلاب في الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم نفسه من خلال محطة الإذاعة والتلفزيون، الأسباب التي دفعت باتجاه هذا الانقلاب وتوضيح طبيعته مؤكداً أن "أسوأ أزمة في بلدنا كانت تهدد بقاء الدولة والشعب" وتطرق البيان إلى تفاصيل الأسباب التي أدت إلى الانقلاب، مثل تجزئة المجتمع والانهيار الاقتصادي والفوضى وحالات العنف السياسي التي حمّل البيان الأحزاب والسياسيين مسؤوليتها، وخاطب الجماهير التركية بشكل مباشر قائلاً: "**أيها المواطنون الأعزاء، لكل هذه الأسباب.... اضطرت القوات المسلحة التركية لانتزاع السلطة بهدف حماية**

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٦٧- ١٦٨.

وحدة البلد والأمة وحقوق وحريات الشعب وضمان أمن حياة الناس وممتلكاتها وسعادتهم ورخاءهم"[(١)].

كما أكد ايفرين ببيانه "**انه لم يكن أمامنا سوى خيار واحد بعدما تجاهل السياسيون تحذيرات الجيش المتكررة بضرورة وضع خلافاتهم جانباً والتفرغ لمعالجة الأزمة الاقتصادية ووضع حد لموجة العنف التي جعلت الأخ يقتل أخاه**" وفي بيان آخر أعلن الانقلابيون عن حل حكومة سليمان ديميريل والمجلس الوطني التركي الكبير ومجلس الشيوخ، فضلاً عن حل العديد من الأحزاب السياسية وبقية المنظمات المهنية في تركيا، في حين شدد البيان الثالث على حملة الاعتقالات الواسعة النطاق بما فيهم قادة الأحزاب السياسية[(٢)]، كما أعلن عن تشكيل مجلس قيادة خماسي يمثل الجنرال كنعان ايفرين وأربعة آخرين من قادة الجيش (قائد القوات البرية وقائد السلاح الجوي وقائد القوات البحرية وقائد الشرطة) عرف باسم "**مجلس الأمن القومي**"[(٣)]. الذي ظل يحكم تركيا حتى الانتخابات العامة في تشرين الثاني **١٩٨٣**، وقد برر الجنرال كنعان ايفرين بعد أربعة أيام من وقوع الانقلاب الهدف من تولي الجيش السلطة بالمحافظة على الوحدة الوطنية، والقضاء على الفوضى والإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد ودعم النظام الجمهوري العلماني والمحافظة على سلطة الدولة وهيبتها والحريات الفردية والحقوق الإنسانية[(٤)].

قوبل الانقلاب العسكري لعام **١٩٨٠** في الداخل بتأييد كافة فئات الشعب التركي بوصفه حدثاً يسير باتجاه إعادة الأمن والاستقرار في البلاد بعد تفاقم ظاهرة الإرهاب والاغتيالات السياسية التي كانت على وشك أن تجر تركيا إلى

---

(١) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ٤٠٦.

(٢) تم الاتصال بمنازل قادة الأحزاب السياسية وابلغوهم بوقوع الانقلاب وطلبوا منهم تحضير أنفسهم من أجل نقلهم إلى السجن مباشرة.

(٣) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص ١٨٣- ١٨٤.

(٤) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص ٦٩.

حرب أهلية، في حين استُقبل الانقلاب بارتياح كبير من الدول الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يمكنها التفريط بالموقع الاستراتيجي لتركيا لتواجد قواعدها العسكرية على الأراضي التركية ولأهميتها المميزة في ظل مرحلة حرجة جاءت بعد نجاح الثورة الإيرانية وتحركات الاتحاد السوفيتي الجديدة، ناهيك عن المساعدات الأمريكية لتركيا التي وصلت إلى (٤٠٠) مليون دولار سنوياً على شكل معونات، لذلك فقد ساعد الموقف الداخلي والخارجي من الانقلاب في تشكيل أول حكومة تركية بعده برئاسة بولنت اولوصو في ٢١ أيلول ١٩٨٠ فوضت بالسلطة التنفيذية من لدن مجلس الأمن القومي، وشرعت في ممارسة أعمالها من خلال برنامجها السياسي الذي تضمن الرغبة بإجراء الإصلاحات لتثبيت السلطة السياسية في البلاد ومعالجة العديد من المسائل ذات الأولوية بما فيها السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على فرض التغييرات اللازمة بما يتناسب مع تطلعات الشعب التركي[١].

مثلت المرحلة التي تلت الانقلاب العسكري لعام ١٩٨٠ مرحلة هامة تميزت بحساسيتها بعد أن عقد العسكريون العزم من خلالها على بذل الجهود من أجل إزالة كل المعوقات التي تعترض العمل بالنظام الديمقراطي وفق المبادئ الاتاتوركية وبشكل لا يدعو إلى التدخل العسكري في المستقبل[٢]. لذلك يمكن القول: إن الانقلاب العسكري ١٩٨٠، بوصفه آخر الانقلابات العسكرية التركية، يمثل حدثاً تاريخياً بارزاً ومهماً وضع تركيا على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر.

---

(١) للمزيد من التفاصيل. يُراجع: نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٧٠- ١٧٢.
(٢) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص ١٨٤.

الخلاصة

لا جدال في أثر الأحداث السياسية في إيران أواخر العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٥) في عدم تجاوزها أخطر المراحل التي مرت في تاريخها، تلك المتمثلة بالمناورات التي قادها رضا خان لإسدال الستار على النظام القاجاري برمته والوصول أخيراً إلى العرش الإيراني، ليبدأ عهد جديد في تاريخ إيران السياسي المعاصر تمثل بحكم الأُسرة البهلوية، الذي امتد لعهدين متواليين تحت قيادة رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١)، ومن ثم تحت قيادة نجله محمد رضا شاه (١٩٤١-١٩٧٩)، إذ شهدا زخماً من الأحداث السياسية في ظل مرحلة تاريخية هامة عُدت من أهم مراحل التاريخ الإيراني المعاصر، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نتجاهل مدى تأثير الأحداث السياسية في تركيا المعاصرة (١٩١٤-١٩٨٠)، لما تضمنته من أحداث مثلت بناء أُسس الدولة التركية الحديثة، وانطلاقة حالات التحديث الكمالية في داخل تركيا، في ظل إقامة علاقات متطورة مع بلدان العالم المختلفة، على الرغم من الانقلابات العسكرية، التي شهدتها البلاد، وكان آخرها انقلاب عام ١٩٨٠، إذ لا يخفى على أحد مدى تأثير وتأثر الأحداث السياسية في كلا البلدين على بعضهما الآخر، لما للروابط العديدة المشتركة بينهما.

لذا فمن الطبيعي جداً أن تحظى دراسة التاريخ المعاصر للدول الأجنبية الإسلامية المجاورة للعراق بأهمية بالغة، إذ تُحَتِم علينا معرفة تفاصيل الأحداث الإيرانية والتركية ومدى انعكاساتها على العراق، الذي تربطهما به روابط تاريخية

ودينية متشابكة ووثيقة، ناهيك عن كثرة التداخلات المتعلقة بتاريخ الدول الثلاث، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية المشتركة بينهم، ولهذا ليس من الغريب أن تتأثر العلاقات العراقية - الإيرانية - التركية بخصائص محددة فرضتها الأنظمة السياسية في البلدان الثلاثة، فضلاً عن مناورات الدول الكبرى وتدخلها المستمر في شؤونها، مما أثر كثيراً في المواقف السياسية لكل منهم تجاه أحداث مهمة، اتسمت بعضها بقصر النظر السياسي وعدم التقدير الصحيح لميزان القوى على الصعيد الدولي والإقليمي ومن ثم الانحدار باتجاه قناعات معينة مثلت عائقاً واضحاً أمام التطلع إلى علاقات أفضل في مراحل شتى، وبالشكل الذي يخدم السياسة الاستعمارية ويحقق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

جاءت التغييرات والتحولات السياسية العديدة التي ظهرت فوق مسرح الأحداث العراقية والإيرانية والتركية لمراحل تاريخية مختلفة، ومنها المعاصرة، بمثابة نافذة في جدار الصبر "تركت ماء الينبوع وشأنه، يختار مجراه الطبيعي كما يشاء" باتجاه تعزيز العلاقات بين البلدان الثلاث وتطويرها بالشكل الذي يسهم في بناء رؤية واقعية لجذور تلك العلاقات وامتداداتها التاريخية، ولا ننسى في هذا الجانب إن نهاية الأحداث في إيران عام ١٩٧٩ وفي تركيا عام ١٩٨٠ مثلت حدود فاصلة وضعت البلدين على أعتاب مرحلة جديدة في تاريخهما المعاصر.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

١ - الوثائق غير المنشورة:

أ - باللغة العربية

- د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٣/ ٥، التسلسل ٣٠٢.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٣/ ٥، التسلسل ٣٢٤.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٣/ ٥، التسلسل ٣٢٥.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٣/ ٥، التسلسل٣٢٩.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥، التسلسل ٣٥٣.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥، التسلسل ٣٥٤.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥، التسلسل ٣٥٥.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥، التسلسل ٣٥٦.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥، التسلسل ٣٥٨.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥/ ١، التسلسل ٧٣٦ - وع.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥، التسلسل ٧٣٧ - وع.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ١/ ٥، التسلسل ٧٤٠.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥/ ١، التسلسل ٧٤٥ - وع.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ة/ ٢/ ٥/ ١، التسلسل ٧٤٦ - وع.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف رقم ٤٩٥٣.

ب - باللغة الانكليزية

F.O.371/ 9025- E11626, The Political Situation in Persia, November 14, 1923.
F.O.371/16949- E11228,The Future Of Persia, October, 1931.

٢ - الوثائق المنشورة:

أ - باللغة الانكليزية:

- "DBFP" 1919 - 1939, First Series, Vol.X111, 1919, Edited By Butter R. and Bury J,P.T., London, 1963.
- "DBFP" 1919 - 1939, First Series, Vol.1V, 1919, Edited By Wood Ward E.L AND Butter R., London, 1952.
- "FURS" Diplomatic Papers 1934,VoL.11,washington, 1952.
- "DOGFP" 1918-1945, Series D. 1937-1945) Vol.X111,Washington, 1963.
- "DOGFP" 1918-1945,Series D. (1937-1945) VoL.11, Washington,1953.
- Royal In Stitute Of International Affairs, 1951, Edited By D.Folliot, London, 1954.
- Aitchison C.U., A Collection Of Treaties, Engagements and Sands Relating To India and Neighboring Countries, VoL.X111, Calcutta, 1933.
- Hurewitz J.C., Diplomacy in The Near and Middle East A Documentary Record 1535-1914, VoL.1, Newyork,1972.
- Hurewitz J.C., Diplomacy in The Near and Middle East A Documentary Record 1914-1956, VoL. 11, New York, 1972.
- Lorimer J.G., Cazetteer Persian Gulf O 'man and Central Arabia, Historical, VoL.1, Part. 11, Calcutta, 1915.

ب - باللغة الروسية:

- MOI, Seria 111 (1914-1917), VoL.11 (14 March-13 May 1914), Moscow- Leningrad,1933.

ج - باللغة الفارسية:

- مؤتمن الملك، مجموعة معاهدات دولت عليه إيران با دول خارجه، تهران، ١٣٢٦ ش. وفي النص الفرنسي:

Motamen - ol - Molk, Recueil Des Traites De L' Empire Persan Avec Les Pays Etrangers, Teheran, 1908.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- باسم حطاب حبش الطعمة، العلاقات البريطانية - الإيرانية ١٧٩٨-١٨٥٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٩٢.
- ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

- جاسم محمد شطب، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه إيران ١٨٩٦-١٩١٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٩١.
- خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠-١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٨٧.
- رزاق كردي حسين العابدي، التطورات الداخلية في إيران ١٩٦٣ -١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا التابع لجامعة الدول العربية، بغداد، ٢٠٠٥.
- ضاري محمد أحمد الحياني، البهائية حقيقتها وأهدافها، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الشريعة/ جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- عبد الله لفته حالف البديري، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية/ جامعة واسط، ٢٠٠٥.
- عبد مناف شكر جاسم النداوي، العلاقات الإيرانية - السوفيتية ١٩١٧-١٩٤٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية/ الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠.
- علي خضير عباس المشايخي، إيران في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨ -١٨٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٨٧
- علي هادي عباس المهداوي، الحروب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة الكوفة، ١٩٩٧.
- غانم باصر حسين البديري، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في إيران ١٩٦٣-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة الكوفة، ٢٠٠٦.
- فوزي خلف شويل، تغلغل النفوذ الأمريكي في إيران ١٨٨٣-١٩٢٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- فوزية صابر محمد، إيران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة البصرة، ١٩٨٦.
- ـــــــ، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٥١-١٩٦٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٩٣.

- قاسم خلف عاصي الجميلي، العراق والحركة الكمالية ١٩١٩-١٩٢٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- لازم لفته ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه ١٨٩٦-١٩٠٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة البصرة، ١٩٩٧.
- ناجح علي رحيم الخياط، الأحواز دراسة تاريخية ١٩٢٥-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٨٣.
- نصيف جاسم عباس الأحبابي، العلاقات بين إيران وألمانيا النازية ١٩٣٣-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية/ جامعة الموصل، ٢٠٠٢.

ثالثاً: الكتب:

١ - باللغة العربية والمعربة:

- آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، دار المأمون للترجمة والنشر، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٩٢.
- آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩، الكويت، ١٩٩٩.
- إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٧.
- إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٩٢.
- أبو الحسن بني صدر، النفط والسيطرة دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على الصعيد العالمي، ط١، ترجمة فاضل رسول، بيروت، ١٩٨٠.
- أحمد خليل الله مقدم، من أجل توعية جيل الشباب، تحليل لنضال تأميم النفط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة (١٢)، ١٩٨٣.
- أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، ط١، القاهرة، ١٩٥٥- .
أحمد محمود الساداتي، رضا شاه بهلوي نهضة إيران الحديثة، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩.
- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ١٩٨١.
- ـــــــ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥.
- ـــــــ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، بغداد، ١٩٨٩.

- اروندا إبراهيميان، إيران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد (٢٢)، المجلد الأول، بغداد، ١٩٨٣.
- ـــــــ، إيران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد (٢٢)، المجلد الثاني، بغداد، ١٩٨٣.
- انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، مراجعة أسعد رزق، بيروت، ١٩٦٧.
- اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة حمدي حميد الدوري ومراجعة عدنان ياسين مصطفى، بغداد، ٢٠٠٢.
- بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان ١٩٢٣ -١٩٢٦، اربيل، ٢٠٠٤.
- بيجن جزني، عرض للحركات السياسية في إيران عبر ثلاثين عاماً، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، بلا.
- ت. ن. دوبوي، عباقرة الحرب الجيش والأركان العامة في ألمانيا ١٨٠٧-١٩٤٥، ترجمة حسن حسن، ط٢، بيروت، ١٩٨٤.
- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة في تاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، القاهرة، ١٩٧٣،
- جورج كيرك، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، بغداد، ١٩٩٠.
- جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، مراجعة محمود حسين الأمين وإبراهيم أحمد السامرائي، الجزء الأول، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٤٦.
- حميد الانصاري، الأمام الخميني من المهد إلى اللحد نظرة في الحياة العلمية والسياسية، منشورات المكتبة الجعفرية، بلا، ٢٠٠٣.
- حسن كريم الجاف، الوجيز في تاريخ إيران دراسة في التاريخ السياسي منذ ظهور الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، الجزء الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥.
- خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، بغداد، ١٩٨٠.
- خضير مظلوم فرحان البديري، إيران تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران ١٩٤١-١٩٤٣، النجف الاشرف، ٢٠٠٧.
- ـــــــ، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتنباك ١٩٨٠ - ١٨٩٤م دراسة في السياسة الداخلية، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.

- ـــــــ، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ -١٩١١، الكوت، ٢٠٠٥.
- خليل الله خليلي، هرات آثارها رجالها، بغداد، ١٩٧٤.
- دزموند ستيورت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث معبد جانوس، نقله إلى العربية زهدي جار الله، بيروت، ١٩٧٤.
- رجاء حسين حسني الخطاب، العلاقات العراقية - الفارسية ١٨٤٧-١٩٨١، بغداد، ١٩٨١.
- روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة، ١٩٨٤.
- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة مابين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٨٣.
- سيد جلال الدين مدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، طهران، ١٩٩٣.
- شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، ١٩٦٦.
- شاهين مكاريوس، تاريخ إيران، مطبعة المقتطف، القاهرة، ١٨٩٨.
- صابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية - الإيرانية، بغداد، ١٩٧٥.
- صبحي كاظم توفيق، المعاهدة البريطانية - الفرنسية - التركية، التحالف البلقاني في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦-١٩٥٧، السلسلة الوثائقية، بيت الحكمة، العدد(٧)، بغداد، ٢٠٠٢.
- طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١-١٩٥١، بغداد، ٢٠٠٢.
- طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية، بيروت، ١٩٧٠.
- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١، ط٤، بيروت، ١٩٧٦.
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، ج ١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.
- عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، مطبعة الأهل، بغداد، ١٩٣٥.
- عبد القادر المغربي، جمال الدين الأفغاني، القاهرة، ١٩٤٨.

- عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، البصرة، ١٩٨٦.
- علاء موسى كاظم النورس، العشائر العربية والسياسة الإيرانية ١٩٤٢ -١٩٤٦، عرض وثائقي، ١٩٨٢.
- علي نعمة الحلو، الأحواز ثوراتها وتنظيماتها ١٩١٤-١٩٦٩، الجزء الخامس، ط ١، النجف، ١٩٧٠.
- عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية - التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، جامعة الموصل/ مركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٨٦.
- فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق دراسة مقارنة، بغداد، ١٩٨٥.
- الفريق طونزند، مذكرات الفريق طونزند، قدم له وعلق عليه اللواء الركن حامد أحمد الورد، بلا، بلا.
- فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى، البصرة، ١٩٨٥.
- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.
- فيليب حتي، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، المجلد الثاني، بيروت، ١٩٧٥.
- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، بيروت، ١٩٦٥.
- كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨.
- ـــــ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مطبعة أركان، بغداد، ١٩٨٥.
- ـــــ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، ١٩٧٧.
- ـــــ، من تاريخ الحروب الإيرانية - الروسية، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.
- ماكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢-١٩٢٣، ترجمة خالد الجبيلي، ط ١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨.
- مجيد خدوري، البحرين وإيران، ترجمة صوت البحرين، بيروت، ١٩٥٣.
- محمد رضا بهلوي اريامهر شاهنشاه إيران، الثورة البيضاء، ترجمة صادق نشأت، بيروت، ١٩٦٨.
- محمد فاضل الجمالي، التربية والتعليم في تركيا الحديثة، بغداد، ١٩٣٨.

- محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، البصرة، ١٩٨٨.
- مركز البحوث والمعلومات، إيران المعاصرة الاقتصاد خاصة، بغداد، بلا تاريخ.
- مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ القومي لإمارة المحمرة العربية مع تسليط الضوء على الأطماع الفارسية، دراسة تحليلية، بغداد، ١٩٨٢.
- مهربان فرهمند، الثورة المسروقة في إيران، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.
- ميشال سليمان، إيران في معركة التحرر والاستقلال، بيروت، ١٩٥٤.
- وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ٢٠٠٣.
- وزارة الخارجية العراقية (اللجنة الاستشارية)، عربستان الأرض الشعب السيادة دراسة تاريخية سياسية قانونية، بغداد، ١٩٨٠.
- وليام ايغلتن الابن، جمهورية مها باد جمهورية ١٩٤٦ الكردية، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله المحامي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢.

٢ - باللغة الفارسية:

- إبراهيم تيموري، عصر بي خبري يا تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢ش.
- أبو القاسم طاهري، تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران وانكليس، جلد دوم، بلا، ١٣٥٤ش.
- أحمد كسروي تاريخ هجد ساله اذربيجان يازماند تاريخ مشروطه إيران، جلد جهارم، تهران، ١٣٤٦ش.
- اعظام قدسي (اعظام الوزارة)، كتاب خاطرات من ياروشن شدن تاريخ صد ساله، جلد أول، تهران، ١٣٤٢ش.
- ايراج ذوقي، مسائل اقتصادي وسياسي نفت إيران، تهران، ١٣٨١ش.
- بيتر أوري، تاريخ معاصر إيران از تأسيس تا انقراض سلسلة قاجارية، ترجمة محمد رفيعي آبادي، تهران، ١٣٧٣ش.
- جنايات دوهزار وبانصد ساله شاهان إيران، أز انتشارات روزنامة "راه اتحاد"، تهران، ١٣٥٠ش.
- خان ملك ساساني، سياستكران دورة قاجار، جلد أول، تهران، ١٣٣٨ش.
- رحيم زهتاب فرد، غوغاي نفت بيش بيتي هاي تلخ سياسي، تهران، بى تا.
- رضا قلي خان هدايت، ملحقات روضة الصفاي ناصري، جلد دهم، قم، ١٣٣٩ش.

- سعيد نفيسي، تاريخ اجتماعي سياسي در دورة معاصر، جلد أول (أز أغاز سلطنت قاجار ها تابايان جنك نخستين باروسيه)، تهران، ١٣٣٥ش.
- عباس أسكندري، تاريخ مفصل مشروطيت إيران با كتاب آذز وبينكاه مطبوعاتي بروين، تهران، بى تا.
- عبد الله رازي، تاريخ مفصل إيران أز تأسيس سلسلة مادتا عصر حاضر، جاب دوم، تهران، ١٣٣٥ش.
- عبد الله مستوفي، شرح زندكاني من يا تاريخ اجتماعي واداري دورة قاجارية، جلد أول (آز أغا محمد خان تا آخر عصر ناصر الدين شاه)، تهران، ١٣٢١ش.
- علي اكبر بينا، تاريخ سياسي ودبلوماسي إيران، جلد أول (أز كلناباد تا تركمان جاي ١١٣٤ -١٢٤٣ هـ)، جاب سوم، تهران، ١٣٤٢ش.
- علي اكبر ولايتي، تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، انتشارات وزارت امور خارجة، تهران، ١٣٧٥ش.
- عليرضا أميني، تاريخ روابط خارجي إيران در دوران بهلوي، تهران، ١٣٨١ش.
- كبتن هنت انكليس، جنك انكليس وإيران در سال ١٢٧٣ هجري، ترجمة أقاي حسين سعادت نوري، تهران، ١٣٢٧ش.
- كشف تلبس دوروئي ونيرنك انكليس أزروى اسناد محرمانة انكليس در ياب إيران، أز سلسلة انتشارات ادارة، "كاوه" شماره (٣)، برلين، ١٣٣٦ش.
- محمد إسماعيل رضواني، انقلاب مشروطيت إيران، شركت انتشارات علمي وفرهانكي، تهران، ١٣٨١ش.
- محمد بطحائي، إيرانستان، لندن، بى تا.
- محمد حسنخان صنيع الدولة، منتظم ناصري (تاريخ قاجارية)، بى جا، بى تا.
- محمد خان ملك (يزدي)، أز رش مساعي إيران درجنك، بخش أول، تهران، بى تا.
- محمود جواد مشكور، تاريخ زمين أز روز كار باستان عصر حاضر، انتشارات اشراقي، تهران، ١٣٥٣ش.
- محمود فرهاد معتمد، تاريخ روابط سياسي إيران وعثماني، جلد دوم، أز انتشارات كتابخانه ابن سينا، جاب اتحاد، بى جا، بى تا.
- محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، جلد أول، جاب دوم، تهران، ١٣٣٦ش.
- ــــ، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، جلد دوم، جاب دوم، تهران، ١٣٣٦ش.

- محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، جلد هشتم، تهران، ١٣٣٦ ش.
- مروين. ل. انتنز، روابط بازركاني روس وإيران ١٨٢٨ -١٩١٤، انتشارات ادبي وتاريخي، تهران، ١٣٦٩ش.
- منو جهر محمدي، مروري بر سياست خارجي إيران دوران بهلوي، جاب دوم، نشر دار كشنر، زمستان، ١٣٨٤ش.
- مهدي ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد سوم، تهران، ١٣٣٠ش.
- مؤرخ الدولة سبهار، إيران درجنك بزرك ١٩١٤-١٩١٨، تهران، ١٣٣٦ش.
- ميرزا محمد تقي سبهر، سلاطين قاجارية، به كوشش وتصحيح ونخششه محمد باقر بهيودي، تهران، ١٣٤٤ش.
- ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيداري إيرانيان، جلد أول، جاب دوم، تهران، ١٣٢٤ش.
- نيكي. ار. كيدي، إيران دوران قاجار وبر آمدن رضا خان (١١٧٥-١٣٠٤)، ترجمة مهدي حقيقت خوا، تهران- ققنوس، ١٣٨١ش.

٣ - باللغة الانكليزية:

- Avery P., Modern Iran, London, 1965.
- Algar H., Religion and State In Iran (1785-1906), Los Angles, 1969.
- Browne E. The Persian Revolution Of 1905-1909, London, 1966.
- Busch B.C., Britain and the Persian Gulf 1894-1914, Los Angles,1967.
- Churchill W.S., The Second World War, Vol. II, The Grand Alliance, London, 1950.
- Cottam R.W. Nationalism in Iran, London, 1964.
- Curzon G.N., Persia and Persian Question, Vol, One, London, 1966.
- Elwell- Sutton L.P..Persian Oil A study in power Politics, London, 1955.
- Fatemi N.S., Oil Diplomacy Power key in Iran, New York, 1954.
- Geiss I, Origins of the First World War, "The Origins Of the First World War Great Power Rivalry and German War Aims", London, 1972.
- Graham R., Iran the Illusion Of Power, London, 1978.
- Hamilton C.W., American and Oil in the Middle East, Taxes,1962.
- Hurewitz J.C., Middle East Dilemmas The Back ground Of United State Policy, New York, 1953.
- Jazani B., Capitalism and Revolution in Iran, London, 1980.
- Kamshad H., Modern Persian Prose Literature, Cambridge, 1969.
- Keddie N.R., Iran Religion and Rebellion in Iran, The Tobacco Protest Of 1891-1892, London, 1980.

- Politics and Society, London, 1980. - Keddie N.R., Keddie N.R., Roots Of Revolution An Interpretive History Of Modern Iran, New Haven, 1981.

- Kirk G. The Middle East In the War 1939-1946, London, 1953.

- Laing N., The Shah, London, 1977.

- Lenczowski G., Russia and the West in Iran 1918-1948, A Study in Big - power Rivalry, New York, 1949.

- Longhurst H., Adventure in Oil the Story Of British Petroleum, London, 1959.

- Malcalm J., History Of Persia From the Most Early Period To the Present Time, Vol.II, London, 1815.

- Markham C.A., A General Sketch Of History Of Persia, London, 1977.

- Marlowe J., Iran A Short Political Guide, London, 1963.

- Olson wm.J., Anglo- Iranian Relations during World War I, London, 1984.

- Pahlavi M.R., Mission For My Country,London, 1961

- Ramazani R.K., Foreign Policy Of Iran, A Developing Nation In World Affairs 1500-1941, Virginia,1966. -Sofirza C.C, and Other, The Near East Problem and Prospects, Chicago,1942.

- Stocking C.W., Middle East Oil A Study in Political and Economic Controversy, London, 1971.

- Sykes P.,A History Of Persia, Vol.II,1958.

- Wilber D.N., Riza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction Of Iran, New York, 1961.

- Wilson A.T., Persia, London, 1932.

- Zabih S., The Mussadegh Era, Chicago, 1982.

٤ - باللغة الفرنسية :

- F.Bemony, Les Villes D'e L' Iran, Descites D' Autrefois AL' Urbanisme Contem Porain, Tome.II Paris, 1973.

- Briere C.and Blanchet P., Iran: La Revolution Au Nom De Dieu, Paris, 1979.

- Pahlavi M.R., Reponse ed, Histore, Paris, 1979.

٥ - باللغة الكردية :

- ئارشية روزيلت، كوماره كوردييه كه ي مهاباد، جابي به كه م بون، ١٩٨٦.

- ره رحيمي قازي، قازي محه ممه دومه سه له ى خود مختاري كوردستاني ئيران، مه هاباد، ١٣٥٩.

رابعاً: البحوث والدراسات:

١ - باللغة العربية:

- إبراهيم خليل احمد، الاحزاب السياسية في تركيا، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون، "تركيا المعاصرة"، الموصل، ١٩٨٧.
- خضير مظلوم فرحان البديري، أذربيجان الإيرانية في السياسة الروسية ١٩٠٩-١٩١٤، "دراسات في التاريخ والآثار"، (مجلة)، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، بغداد، السنة الحادية والعشرون، العدد التاسع ٢٠٠٢.
- ــــــ، الضغوط البريطانية - السوفيتية وأثرها في السياسة الإيرانية (٢٢ حزيران - ٢٥ آب ١٩٤١)، "واسط للعلوم الإنسانية" (مجلة)، جامعة واسط، المجلد (١)، العدد (٢)، حزيران ٢٠٠٥.
- ــــــ، القضية الإيرانية في مؤتمر طهران عام ١٩٤٣، "واسط" (مجلة)، جامعة واسط، المجلد الأول، العدد التجريبي، السنة الاولى، تموز ٢٠٠٤.
- خضير مظلوم فرحان البديري وعبد الهادي كريم سلمان، النفط وأثره في السياسة الإيرانية، مجلة كلية الفقه، الصادرة عن كلية الفقه/ جامعة الكوفة، العدد الخامس، ٢٠٠٧.
- خليل علي مراد، تركيا والأحلاف العسكرية، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون "تركيا المعاصرة"، الموصل، ١٩٨٧.
- ــــ، الأزمة القبرصية الاولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، "دراسات تركية" (مجلة)، العدد (١)، السنة الاولى، كانون الثاني، ١٩٩١.
- سيار الجميل، أتاتورك: الكاريزما والتكوين من العثمنة نحو العلمنة، "دراسات تركية" (مجلة)، العدد (١)، السنة الاولى، كانون الثاني ١٩٩١.
- عايشة غونيش أياتا، الطبقة والزبانية في حزب الشعب الجمهوري، في كتاب: اندرو فنكل ونوكهت سيرمان "تركيا المجتمع والدولة" ترجمة حمدي حميد الدوري ومراجعة عدنان ياسين مصطفى، بغداد، ٢٠٠٢.
- عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، "دراسات تركية" (مجلة)، مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل، العدد (١) السنة الاولى، الموصل، كانون الثاني ١٩٩١.
- ــــ، تركيا المعاصرة ١٩١٨-١٩٨٠، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون "تركيا المعاصرة"، الموصل، ١٩٨٧.

- ـــــــ، الديانة والطرق الصوفية، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون "تركيا المعاصرة"، الموصل، ١٩٨٧.
- علي نعمة الحلو، من نضال شعب الأحواز "ثورات الشعب وانتفاضاته ١٩٢٥-١٩٥٠، الجزء الثاني" البصرة، (مجلة)، عدد خاص، العدد العاشر، آذار ١٩٨١.
- عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون "تركيا المعاصرة"، الموصل، ١٩٨٧.

٢ - باللغة الانكليزية:

- Bayne E.A., "Crisis Of Confidence In Iran", Foreign Affairs, No.4, July 1957.
- Fathi A., Preachers As Substitutes For Mass Media: The Case Of Iran 1905-1909, In Book "To Wards Iran Studies In Thought, Politics and Society", Edited By: E. Kedourie and J.G. Haim, London, 1980
- Ferrier R., The Development Of the Iranian Oil Industry, In Book "Twentieth Century Iran", Edited By: H.Amirsdeghi, London, 1977.
- Greaves A., "1942-1976: The Reign Of Muhammad Shah" In Book "Twentieth Century Iran", Edited By: H.Amirsadeghi, London,1977.
- Katouzion H., "Nationalist Treads In Iran 1921-1926", International Journal Of Middle East Studies, London, Vol.10, No.4, November 1979.
- Knapp W.,1921-1941;The Period Of Riza Shah, In Book "Twentieth Century Iran", Edited By: H.Amirsdeghi, London, 1977.
- Lenczowski G., Foreign Power's Intervention In Iran during World War I, In Book "Qajar Iran Political, Social and Cultural Change 1800-1925" Edited By: Bosworth E. And Hillenbrand G.,Edinburgh, London, 1983
- Volodarsky M., "Persia's Foreign Policy Between the two Herat Crises 1831-1856", Midlle Eastern Studies, London, Vol.21, No.2, April, 1985.
- Yapp M.E., "1900-1921: The Last Years Of The Qajar Dynasty", IN Book "Twentieth Century Iran", Edited By: H.Amirsdeghi, London, 1977.

خامساً: الصحف:

- الأخبار (جريدة)، بغداد، ١٩٤٦.
- البلاد (جريدة) بغداد، ١٩٤٦.
- "خه بات - النضال" (جريدة) بغداد، ١٩٦١.
- الرأي العام (جريدة) بغداد، ١٩٤٦.
- الشعب (جريدة) بغداد، ١٩٤٦.
- العالم العربي، بغداد (جريدة)، ١٩٢٤.

المحتويات

Contemporary History Of Iran and Turkey

BY

Prof- Dr. Khudhair AL. Badiri
Professor Of Modern History and Modern
and Contemporary History Of Iran
College Of Education- University Of Waist - Iraq

Second Edition - 2014



تحظى دراسة التاريخ الحديث والمعاصر للدول المجاورة للعراق باهتمام بالغ، لاسيما إيران وتركيا اللتان تشكلان أهمية مميزة وبارزة ظلت مثار اهتمام العالم باجمعه لحقب تاريخية مختلفة لم تكن بالقليلة، ليس لموقعهما الجغرافي المتميز حسب، بل لمكانتهما التاريخية وأثرهما في السياسة الدولية، وما تركته هاتان الدولتان من إرث الروابط التاريخية والدينية الوثيقة التي تربطهما مع الدول الإسلامية وبقية الدول الأخرى، ومنها الدول المجاورة وبشكل خاص العراق، الذي يشكل معهما (الثالوث الإسلامي البارز) لكثرة التداخلات المتعددة والمتعلقة بتاريخ تلك الدول المرتكزة على خلفية واسعة من الأحداث المتشابكة فيما بينها، ناهيك عن المصالح الأخرى الاقتصادية والثقافية المشتركة بين هذه الإطراف للتطلع إلى علاقات أفضل تخدم تلك المصالح على الأصعدة كافة.

الغلاف :


ISBN 978-614-441-035-6


www.alaref.net

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٤١٩ لسنة ٢٠٠٩